مصرف السلام
Al Salam Bank

ننمي العلاقات من خلال إثراء الخبرات

2020
التقرير السنوي

حضرة صاحب الجلالة
الملك حمد بن عيسى آل خليفة
ملك مملكة البحرين المفدى

صاحب السمو الملكي الأمير
سلمان بن حمد آل خليفة
ولي العهد نائب القائد الأعلى
رئيس مجلس الوزراء

المحتويات

التقرير الإستراتيجي

نبذة عن المصرف 04

رؤيتنا ورسالتنا 05

المؤشرات المالية 06

المؤشرات التشغيلية 07

أعضاء مجلس الإدارة 08

هيئة الفتوى والرقابة الشرعية 13

أعضاء فريق الإدارة التنفيذية 14

تقرير مجلس الإدارة إلى السادة المساهمين 24

كلمة الرئيس التنفيذي للمجموعة 26

تقرير الهيئة الإدارية عن الأداء التشغيلي 28

حوكمة الشركات

تقرير حوكمة الشركات 34

الهيكل التنظيمي 47

سياسة المكافآت 48

إدارة المخاطر وإدارة الالتزام 54

المسئولية الاجتماعية 56

تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية إلى السادة المساهمين 58

البيانات المالية

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى حضرات السادة المساهمين 61

بيان المركز المالي الموحد 65

بيان الدخل الموحد 66

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد 67

بيان التدفقات النقدية الموحد 68

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة 69

اتفاقية بازل 3 الدعامة 3 الإفصاحات 127

نبذة عن المصرف

تأسس مصرف السلام–البحرين (مصرف السلام) في 19 يناير 2006 في مملكة البحرين برأس مال مدفوع يبلغ 120 مليون دينار بحريني (318 مليون دولار أمريكي)، وقد طرح أكبر اكتتاب عام في تاريخ المملكة حيث بلغت حصيلته أكثر من2.7 مليار دينار بحريني (7 مليار دولار أمريكي). بدأ المصرف عملياته التجارية في 17 أبريل 2006، وتم إدراجه في بورصة البحرين في 27 أبريل 2006، ثم في سوق دبي المالي في 26 مارس 2008.

في أعقاب قرار الجمعية العمومية غير العادية لمصرف السلام خلال الاجتماع الذي عقد في 4 مايو 2009، استكمل المصرف إجراءات الدمج مع بنك البحرين السعودي في 22 ديسمبر 2011. وفي 2 فبراير 2014، أعلن مصرف السلام وبي ام اي بنك ش.م.ب (م) عن استكمال عملية دمج المؤسستين الرائدتين بعد الحصول على موافقة مساهمي المصرفين في اجتماعي الجمعية العمومية غير العادية لكل منهما. وقد تمت عملية الدمج عن طريق تبادل 11 سهماً من أسهم مصرف السلام مقابل كل سهم واحد من أسهم بي ام اي بنك، والذي بموجبه استحوذ مصرف السلام على 58,533,357 سهماً من أسهم بي ام اي بنك بقيمة دينار بحريني واحد لكل سهم مع إصدار 643,866,927 سهماً من أسهم مصرف السلام تبلغ قيمة كل منها 100 فلس. وكما في 30 مارس 2014 قام المصرفان بتحديث بيانات سجلهما التجاري بما يعكس عملية تبادل الأسهم، ومن ثم أصبح بي ام اي بنك شركة تابعة مملوكة بالكامل لمصرف السلام.

يوفر مصرف السلام، المصرف الرائد المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية في مملكة البحرين، لزبائنه مجموعة شاملة من المنتجات والخدمات المالية المبتكرة والمتميزة وذلك من خلال شبكته الواسعة من الفروع وأجهزة الصراف الآلي التي تعتمد على أرقى مستويات التكنولوجيا المتطورة، بما يفي بالاحتياجات المصرفية المتنوعة. وبالإضافة إلى الخدمات المصرفية للأفراد، يوفر المصرف أيضاً الخدمات المصرفية للشركات، والخدمات المصرفية الخاصة، وإدارة الأصول، والمعاملات المصرفية الدولية، والخزينة والأسواق المالية. ويضم فريق الإدارة ذو الكفاءة العالية في مصرف السلام نخبة مؤهلة من ذوي الاختصاص والخبرة العالمية ممن يملكون معرفة ودراية واسعة في المجالات الأساسية للخدمات المصرفية والتمويل والمجالات ذات الصلة.

وتتجسد الإنجازات العديدة الحاصل عليها المصرف من جوائز مرموقة مثل "أفضل مصرف تجزئة إسلامي في مملكة البحرين لعام 2020" من جلوبال بانكينج آند فاينانس وجائزة "أفضل مصرف إسلامي في البحرين لعام 2020 و2019" من مجلة غلوبال فاينانس الأميركية المرموقة، وجائزة "أفضل مصرف تجزئة إسلامي في البحرين لعام 2019 و 2018"، وجائزة "أفضل المنتجات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في البحرين لعام 2019"، وجائزة "المنتجات المصرفية الإسلامية الأكثر ابتكاراً في البحرين لعام 2018" وذلك ضمن سياق جوائز مجلة "جلوبال بزنس آوتلوك Global Business Outlook" البريطانية، كما حاز المصرف على جائزة التميز للشركات في مجال تدريب القوى العاملة الوطنية وتطويرها في الحفل السنوي 34 الذي تنظمه وزارة العمل والتنمية الاجتماعية. والجدير بالذكر بأن المصرف قد حصد الجائزة المرموقة "اختيار النقاد – كأفضل مصرف تجزئة إسلامي في البحرين لعام 2017" من قبل Cambridge IFA المتخصصة في تقديم الاستشارات الاستراتيجية في مجال الخدمات المالية وإجراء البحوث الأكاديمية والمهنية للمؤسسات المالية.

ومن أهم العوامل التي ساهمت في تعزيز مكانة المصرف المتميزة في الأسواق:

- قاعدة قوية لرأس المال المدفوع؛
- نخبة مرموقة من المساهمين المؤسسين؛
- فريق إدارة من ذوي الكفاءة والخبرة العالية؛
- بنية تحتية لتقنية المعلومات تعتمد على أعلى مستويات التكنولوجيا المتطورة؛
- حلول ومنتجات مبتكرة، تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية؛
- نموذج أعمال عالمي، يغطي الودائع والتمويل والمنتجات والخدمات الاستثمارية.

رؤيتنا

أن نصبح قوة إقليمية مؤثرة في صناعة الصيرفة الإسلامية من خلال توفير منتجات مصرفية مبتكرة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لمختلف القطاعات المستهدفة.

رسالتنا

- أن نصبح مصرفاً متكاملاً يوفر خدمات مالية إسلامية شاملة.
- أن نخلق حضوراً قوياً في عدد من البلدان المختارة.
- أن نبني ونشكل إسماً تجارياً رائداً في عالم الصيرفة الإسلامية.
- أن نحقق العوائد المالية المجزية لمستثمرينا ومساهمينا بناءً على رغباتهم الإستثمارية ونسبة المخاطر المستهدفة.

المؤشرات المالية

مجموع الإيرادات التشغيلية
(مليون)

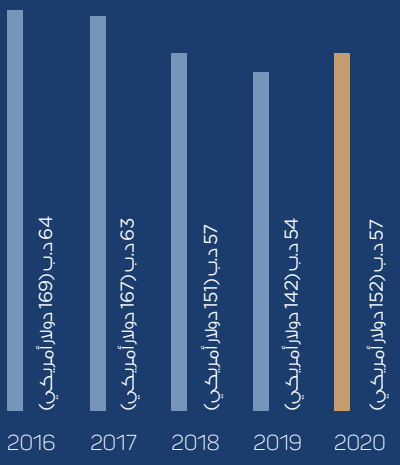

57 مليون دينار بحريني

صافي الأرباح
(مليون)

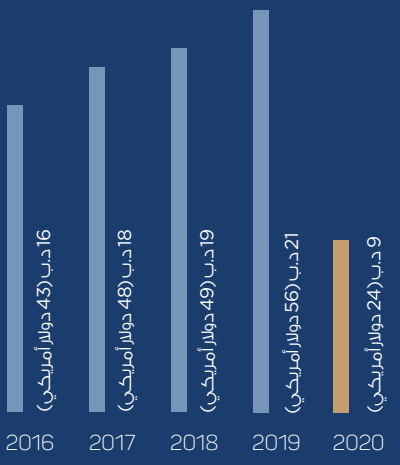

9 مليون دينار بحريني

مجموع الأصول
(مليون)

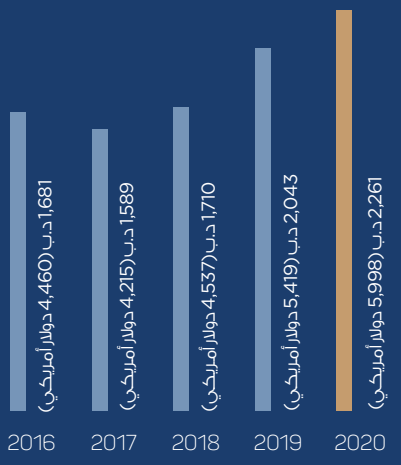

2,261 مليون دينار بحريني

مجموع الحقوق
(مليون)

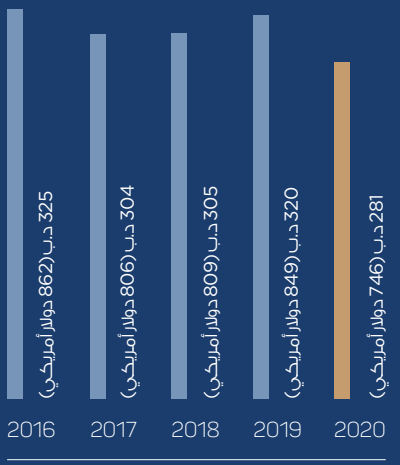

281 مليون دينار بحريني

النصيب للسهم
(فلس)

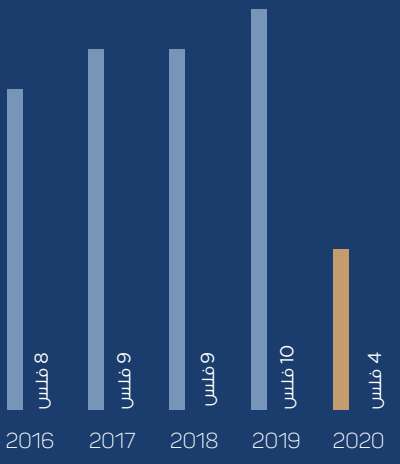

4 فلس

نسبة التكلفة إلى الدخل
(نسبة مئوية)

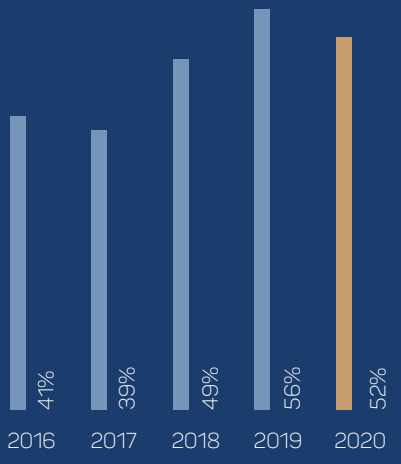

52%

المؤشرات التشغيلية

خلال عام 2020، بذل المصرف جهود كبيرة لزيادة الحصة السوقية للمصرف على جميع المستويات، ونتج عن ذلك نمو ودائع الزبائن وتسهيلات التمويل بزيادة قدرها 19% في كل بند من بنود الميزانية العمومية.

- نجاح المصرف في طرح تطبيق جديد للخدمات المصرفية للأفراد. كما اشتمل هذا التطبيق على مركز الاستجابة والتصدي لكوفيد – 19، حيث أصبح بإمكان الزبائن التعرف على المبادرات الخاصة بالوباء العالمي مثل التقدم بطلب الحصول على تمويل بدون أرباح، وطلب تأجيل الأقساط، فضلا عن الحصول على الخصومات الحصرية على الاستشارات الطبية.
- طرح حساب العائلة الجديد عبر التطبيق الرقمي لمصرف السلام، والذي يتيح للزبائن منح حساباتهم الإضافية وبطاقات الخصم لكافة أفراد الأسرة.
- تعزيز القنوات الرقمية من خلال طرح الخدمات المصرفية عبر تطبيق الواتساب لتمكين الزبائن من الاستفسار في الوقت الفعلي، فضلا عن طرح الفرع الافتراضي لضمان توفير أعلى مستويات الخدمة من خلال تحديث المنصات للارتقاء بتجربة الزبون افتراضياً، وإطلاق التطبيق الجديد عبر الهاتف الذي يجمع بين الخدمات الرقمية القائمة مع مجموعة كاملة من الخدمات المصرفية المصممة لتلبية احتياجات الزبائن.
- ساهمت الخدمات المصرفية للأفراد بدور مهم في برنامج مزايا لتمويل السكن الاجتماعي التابع لوزارة الإسكان وبنك الإسكان، حيث استحوذت على 24% من حصة برنامج مزايا منذ طرحه، بينما وصل إجمالي حصة المصرف من السوق في النصف الأول من عام 2020 إلى 47%.
- شكلت العلاقات الوطيدة القائمة مع زبائن الخدمات المصرفية الخاصة عاملا رئيسياً في تحقيق النمو القياسي المستدام في الاستحقاقات، حيث وصلت إلى 663 مليون دينار بحريني خلال العام، مع زيادة بنسبة 15% في الموجودات التي بلغت 295 مليون دينار بحريني (2019: 257 مليون دينار بحريني).
- أداء الخدمات المصرفية للشركات جاء جيداً في عام 2020، محققاً زيادة ملموسة بنسبة 15% في حجم موجوداتها بقيمة 74 مليون دينار بحريني لتصل إلى 604 مليون دينار بحريني (2019: 527 مليون دينار بحريني).
- تم تحقيق 16 ألف ساعة تدريب للموظفين، أي بزيادة بنسبة 187% عن مستوى التدريب المستهدف سنوياً، وهو ما يعادل متوسط 45 ساعة تدريب لكل موظف.

أعضاء مجلس الإدارة

سعادة السيد خليفة بطي بن عمير بن يوسف المهيري
رئيس مجلس الإدارة

غير تنفيذي

عضو منذ: 22 مارس 2018
بدء الدورة: 22 مارس 2018
الخبرة: أكثر من 17 عاماً

السيد خليفة بطي بن عمير المهيري مؤسس ورئيس مجلس إدارة مجموعة (KBBO)، وهي مجموعة استثمارية مع محفظة متعددة المصالح تعمل في الإمارات العربية المتحدة وتتشعب نشاطاتها عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأوروبا، والولايات المتحدة الأمريكية. وتتضمن محفظة الشركة الاستثمارية ونشاطاتها التشغيلية إدارة الشركات المتخصصة في مجال الرعاية الصحية، والتعليم، والتجزئة، والخدمات المالية، والتكنولوجيا، وغيرها من التخصصات.

والسيد المهيري رجل أعمال إماراتي مرموق، يتمتع بخبرة تمتد لأكثر من 17 عاماً في مجال المشاريع الاستثمارية والمالية. إذ بدأ مسيرته المهنية في شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك)، حيث اكتسب خبرة واسعة في المجال المالي، ثم أسس "بيت الوساطة للأوراق المالية المحدودة" وعُين في العام 2006 مديراً تنفيذياً ورئيساً لمجلس الإدارة. أسس السيد المهيري شركة "ون فاينينشال ماركيتس"، وهي شركة وساطة تخضع لرقابة هيئة السلوك المالي في المملكة المتحدة وتتميز بتواجدها العالمي وخبراتها المحلية عبر المكاتب التي تمتلكها بشكل كامل أو مكاتبها الرديفة المنتشرة في الشرق الأوسط، وأوروبا، وأمريكا الجنوبية، وآسيا الوسطى، وجنوب شرق آسيا. كما تضمنت مسؤولياته رئاسة مجلس إدارة مجموعة ترافيليكس المحدودة للصرافة، وشركة "إنفينيت إنفيستمنت ذ.م.م."، ومصرف الطاقة الأول (First Energy Bank)، كما يشغل منصب نائب رئيس مجلس إدارة شركة "سنتشورين للاستثمار".

أمضى السيد المهيري سنواته الدراسية المبكرة في المملكة المتحدة، ثم أكمل تعليمه في الولايات المتحدة حيث حصل على شهادة البكالوريوس في الدراسات المالية من جامعة سوفولك في بوسطن.

*استقال السيد خليفة بطي المهيري في تاريخ 12 أبريل 2020.

سعادة الشيخ خالد بن مستهيل المعشني
رئيس مجلس الإدارة

غير تنفيذي

عضو منذ 5: مايو 2014
بدء الدورة 22: مارس 2018
الخبرة: أكثر من 25 عاماً

يمتلك سعادة الشيخ خالد المعشني خبرة تتجاوز 25 عاماً، ويشغل مناصب إدارية هامة إذ أنه رئيس مجلس إدارة بنك مسقط ش.م.ع.ع. وعضو مجلس إدارة الشركة العمانية لخدمات التمويل المتحدة، ورئيس مجلس إدارة شركة ظفار الدولية للتنمية والاستثمار القابضة ش.م.ع.ع. يحمل سعادة الشيخ خالد البكالوريوس في الاقتصاد، وشهادة الماجستير في دراسات الحدود الدولية من كلية الدراسات الشرقية والأفريقية بجامعة لندن.

*تم تعيينه رئيساً لمجلس الإدارة في 12 أبريل 2020.

السيد مطر محمد البلوشي
نائب رئيس مجلس الإدارة

غير تنفيذي

عضو منذ 22: مارس 2018
بدء الدورة 22: مارس 2018
الخبرة: أكثر من 24 عاماً

يتمتع السيد مطر محمد البلوشي بخبرة واسعة تمتد عبر أكثر من 24 عاماً في مجال القطاع المالي وقطاع إدارة الصناديق. بدأ مسيرته المهنية مع المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة في العام 1992 حيث شغل منصب وسيط في دائرة الخزانة. ومن ثم انضم في العام 1995 إلى شركة أبوظبي للاستثمار وعمل مدير محفظة، لينضم بعدها إلى بنك الخليج الأول في يونيو 1998 بصفته رئيساً لقسم الخزانة والاستثمار، ثم انتقل إلى بنك أبوظبي الوطني في العام 2001 ليعمل رئيساً لقسم النقد الأجنبي والسلع. وفي فبراير 2005، أصبح السيد مطر البلوشي رئيساً لمجموعة "سوق رأس المال المحلية" ومديراً عاماً لشركة أبوظبي للخدمات المالية (التابعة لبنك أبوظبي الوطني)، وحصل بعد ذلك على لقب مدير أول في "مجموعة إدارة الأصول" في أكتوبر 2006. ويعمل السيد مطر البلوشي حالياً رئيساً تنفيذياً للاستثمار في شركة داس القابضة، كما أنه عضو في مجلس إدارة مصرف السلام – البحرين، وبنك الطاقة الأول في البحرين، وشركة اتصالات مصر، ورئيس مجلس إدارة شركة معالم القابضة في البحرين. ويحمل السيد مطر البلوشي شهادة البكالوريوس في الصيرفة والإدارة المالية من جامعة أركنساس في الولايات المتحدة الأمريكية.

تم تعيينه نائباً لرئيس مجلس الإدارة في 12 أبريل 2020

السيد سلمان صالح المحميد
عضو مجلس الإدارة

مستقل

عضو منذ 15: فبراير 2010
بدء الدورة 22: مارس 2018
الخبرة: أكثر من 34 عاماً

يعتبر السيد سلمان صالح المحميد من الشخصيات المرموقة في عالم المال والأعمال وذلك بفضل خبرته التي تمتد إلى أكثر من 34 عاماً. ويشغل السيد سلمان المحميد حالياً منصب رئيس لجنة التدقيق في مصرف السلام– البحرين، وكما يشغل منصب الرئيس التنفيذي لشركة خدمات مطار البحرين الدولي، ونائب رئيس مجلس إدارة دار البلاد، رئيس مجلس إدارة شركة كوكا كولا البحرين وهو كذلك العضو المنتدب وممثل المالك في الشركة العالمية للفنادق، وجلوبال اكسبرس، وموفنبيك البحرين. وقد شغل السيد سلمان المحميد سابقاً منصب عضو مجلس إدارة البنك البحريني السعودي فضلاً عن كونه عضواً في اللجنة التنفيذية، واللجنة الاستثمارية ولجنة الاستراتيجيات، كما شغل أيضاً منصب المدير الاستثماري لشركة ماغنا القابضة. السيد سلمان المحميد حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، وماجستير في إدارة الفنادق، وبكالوريوس في الإدارة العامة.

أعضاء مجلس الإدارة (تتمة)

السيد حسين محمد الميزة
عضو مجلس الإدارة

مستقل

عضو منذ: 20 مارس 2012
بدء الدورة: 22 مارس 2018
الخبرة: أكثر من 44 عاماً

بفضل خبرته التي تتجاوز أكثر من 44 عاماً، يعتبر السيد حسين محمد الميزة من أبرز الشخصيات في قطاع الصيرفة، والتمويل، والتكافل الإسلامي، إذ تعد من أبرز إنجازاته في حياته العملية اختياره في شهر ديسمبر من عام 2006م من قبل المؤتمر العالمي الثالث للمصارف الإسلامية الذي عقد في البحرين كأفضل شخصية مصرفية إسلامية. في عام 1975م، بدأ السيد حسين الميزة مشواره المهني مع بنك دبي الإسلامي حيث أمضى قرابة 27 عاماً في تحسين وتطوير خدمات المصرف. وقد لعب السيد حسين الميزة دوراً كبيراً في تأسيس مصرف السلام في السودان، والبحرين، والجزائر. وشغل السيد الميزة منصب رئيس مجلس الإدارة لمصرف السلام–سيشيل، ورئيس مجلس الإدارة لتوب انترربرايسز ذ.م.م. ورئيس مجلس إدارة Lycée Fracais Jean Mermoz L.L.C.، ومنصب نائب رئيس مجلس الإدارة، ورئيس اللجنة التنفيذية لمصرف السلام –الجزائر. وكان السيد حسين الميزة عضواً مؤسساً لشركة إعمار العقارية، وشركة أملاك للتمويل، وشركة إعمار للصناعة والاستثمار، وشركة إعمار للخدمات المالية، وشركة دبي الإسلامية للتأمين وإعادة التأمين (أمان)، ونائب رئيس مجلس الإدارة ورئيس اللجنة التنفيذية لمصرف السلام–السودان، ورئيس مجلس إدارة السيولة المالية البحرين، ورئيس اللجنة التنفيذية لشركة التجارة الإسلامية في البحرين، وعضو مجلس الإدارة ورئيس اللجنة التنفيذية بشركة أملاك للتمويل – دبي، ورئيس مجلس إدارة شركة إعمار للخدمات المالية – دبي، ونائب رئيس مجلس الإدارة لجمعية الإمارات التعاونية – دبي، وعضو مجلس إدارة المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، ورئيس اللجنة التأسيسية لرابطة شركات التأمين وإعادة التأمين الإسلامية. كما أنه كان عضواً في مجلس الإدارة لجمعية الإمارات للتأمين.

السيد الميزة خريج جامعة بيروت العربية، وهو حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة لاجولا بالولايات المتحدة الأمريكية.

*استقال السيد حسين محمد الميزة في تاريخ 17 يونيو 2020.

السيد سالم عبد الله العوادي
عضو مجلس الإدارة

مستقل

عضو منذ: 22 مارس 2018
بدء الدورة: 22 مارس 2018
الخبرة: أكثر من 32 عاماً

يشغل السيد سالم عبد الله العوادي مناصب مختلفة في عدة شركات مرموقة في سلطنة عمان، حيث يتولى منصب نائب الرئيس التنفيذي للشركة العمانية لخدمات التمويل (ش.م.ع.ع.)، كما إنه عضو مجلس إدارة شركة اعلاف ظفار (ش.م.ع.ع.) في سلطنة عمان، ورئيس مجلس إدارة شركة دواجن ظفار (ش.م.ع.ع.)، وعضو مجلس إدارة شركة ظفار الدولية للتنمية والإستثمار القابضة (ش.م.ع.ع.) في سلطنة عمان. السيد سالم العوادي حاصل على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال، كما يحمل شهادة الدبلوم العالي في المحاسبة من جامعة ستراثكلايد في المملكة المتحدة، ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة لينكولن في المملكة المتحدة.

السيد خالد سالم الحليان
عضو مجلس الإدارة

مستقل

عضو منذ 24 :فبراير 2015
بدء الدورة 22 :مارس 2018
الخبرة: أكثر من 38 عاماً

يتمتع السيد خالد سالم الحليان بخبرة عالية المستوى تربو على 38 عاماً شملت مختلف قطاعات المال والأعمال، وهو يتقلد حالياً منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة التدقيق الداخلي وتقييم المخاطر في مؤسسة مدينة دبي للطيران. خلال مسيرته المهنية الحافلة، شغل السيد خالد الحليان عدد من المناصب القيادية في مصرف الإمارات المركزي، ودائرة التنمية الاقتصادية بدبي، إلى جانب دوره المحوري في تأسيس المنطقة الحرة بمطار دبي، ورئاسة دائرة المالية، وتأسيس دائرة التدقيق الداخلي وتقييم المخاطر في مؤسسة مدينة دبي للطيران. كما دعم السيد خالد الحليان تأسيس إدارة التنمية الاقتصادية، وشركة إعمار العقارية، وجمعية المدققين الداخليين الإماراتية، وجمعية الجولف الإماراتية، وهيكلة المشاريع لشركة ألمنيوم دبي، والمركز التجاري العالمي بدبي، والطيران المدني بدبي، ومراقبة الخدمات المصرفية بمصرف الإمارات المركزي. كما أشرف السيد خالد الحليان على تنفيذ إنشاء المبنى الجديد لمركز النور لتدريب وتأهيل الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في دبي. ويتقلد السيد خالد الحليان عدداً من المناصب الهامة فهو نائب الرئيس لجمعية التدقيق الإماراتية، ورئيس مجلس إدارة مركز النور للاحتياجات الخاصة بدبي، ورئيس مجلس إدارة إعمار الجنوب بدبي، وعضو مجلس إدارة بشركة اعمار للتطوير وعضو مجلس إدارة بشركة أملاك للتمويل (ش.م.ع). كما انضم مؤخراً الى عضوية مجلس أمناء الجامعة الأمريكية في الإمارات.

يحمل السيد خالد الحليان شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة برادفورد – المملكة المتحدة، وبكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة الإمارات – إمارة العين.

السيد زايد علي الأمين
عضو مجلس الإدارة

مستقل

عضو منذ 22: مارس 2018
بدء الدورة 22: مارس 2018
الخبرة: أكثر من 22 عاماً

السيد زايد الأمين رجل أعمال بحريني يتمتع بخبرة تزيد عن 22 عاماً في قطاعي المالية والاستثمار، ويشغل حالياً منصب عضو مجلس الإدارة التنفيذي للاستثمارات في مجموعة علي راشد الأمين، كما أنه عضو مجلس إدارة في العديد من الشركات بما في ذلك رئيس مجلس إدارة مصرف الطاقة الأول، عضو مجلس إدارة مصرف السلام البحرين، عضو مجلس إدارة شركة استيراد الاستثمارية، وعضو مجلس إدارة بنك الخليج الأفريقي "كينيا"، كما كان في السابق عضو مجلس إدارة شركة مداد الخليج للطاقة، عضو مجلس إدارة راماكازا اللوجستية "قطر"، وعضو مجلس إدارة في شركة تخزين الأغذية المحدودة "السعودية". وقبل انضمامه إلى مجموعة الأمين عمل لدى بنك البحرين الوطني، وتوري لو الدولية لإدارة الأصول.

السيد زايد الأمين حاصل على درجة الدراسات العليا في المالية والاستثمار من كلية لندن للإدارة والمالية، كما حضر العديد من الدورات التنفيذية في الإدارة والمالية والاستثمار.

أعضاء مجلس الإدارة (تتمة)

السيد الحر محمد السويدي
عضو مجلس الإدارة

مستقل

عضو منذ 22: مارس 2018
بدء الدورة 22: مارس 2018
الخبرة: 17 عاماً

السيد الحر محمد السويدي هو خبير استراتيجي في الاستثمار يتمتع بخبرة تزيد عن 17 عاماً في مجال الاستثمارات وإدارة المحافظ الاستثمارية في كل من الأسهم المدرجة والخاصة. وهو يشغل حالياً منصب عضو مجلس إدارة في مصرف السلام–البحرين ومدير محفظة في هيئة أبوظبي للاستثمار (ADIA)، الإمارات العربية المتحدة. في بداية مسيرته المهنية في عام 2004، شغل السيد الحر السويدي مناصب قيادية في هيئة أبوظبي للاستثمار كمدير للصندوق ومدير للاستثمار. كما عمل أيضاً في عدد من المجالس الاستشارية للشركاء العامة والشركات الدولية الخاصة التي تضم ليونارد غرين وشركاؤه، ومجموعة بلاكستون، ومجموعة كارلايل، وأبولو للإدارة العالمية، وآريس للإدارة، وشركة سيلفر ليك بارتنرز. والسيد الحر السويدي حاصل على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة تشابمان، كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد خالد شهاب الدين ماضي
عضو مجلس الإدارة

مستقل

عضو منذ 22: مارس 2018
بدء الدورة 22: مارس 2018
الخبرة: أكثر من 26 عاماً

يمتلك السيد خالد ماضي خبرة واسعة تزيد على 26 عاماً شملت جميع قطاعات الصيرفة الخاصة والتجارية والاستثمارية. ويشغل حالياً منصب عضو مجلس إدارة لمصرف السلام – البحرين، الرئيس التنفيذي لشركة أدفانسد ليفينغ سولوشنز المؤسسة عام 2013. وقد بدأ مسيرته المهنية مع شركة "ميريل لينش" حيث عمل مستشاراً مالياً اول لمدة ثماني سنوات، وأسس بعدها في العام 2002 شركة إنفينيتي للحلول الاستثمارية التي حققت نجاحاً كبيراً في مجال الاستشارات المالية في الإمارات العربية المتحدة، حيث عمل بها مؤسس والمدير العام. وفي العام 2005، أصبح السيد خالد ماضي أحد الأعضاء المؤسسين، ومديراً تنفيذياً، وعضواً في مجلس شركة "المال كابيتال" التي تم تأسيسها بناء على توجهات تجارية رئيسية ثلاث تضمنت توسعة بارزة في خدمات الوساطة في المملكة العربية السعودية، وإدارة الأصول في البحرين، والتجارة العالمية للملكية مع التركيز على آسيا. ويحمل السيد خالد ماضي شهادة البكالوريوس في التسويق والتمويل من كلية إدارة الأعمال في جامعة بوسطن.

هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

الشيخ عدنان عبد الله القطان
رئيس الهيئة

الشيخ عدنان القطان حائز على درجة الماجستير في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف من جامعة أم القرى في مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية، ودرجة البكالوريوس في الشريعة الإسلامية من الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة – المملكة العربية السعودية وهو قاضي بالمحكمة الشرعية الكبرى التابعة لوزارة العدل بمملكة البحرين. الشيخ عدنان القطان عضو في هيئات الفتوى والرقابة الشرعية في عدد من البنوك والمؤسسات المالية، كذلك يرأس جمعية السنابل لرعاية الأيتام بمملكة البحرين، وهو أيضا رئيس مجلس أمناء المؤسسة الخيرية الملكية التابعة للديوان الملكي بمملكة البحرين، ورئيس بعثة البحرين للحج. وهو أيضا خطيب جامع مركز أحمد الفاتح الإسلامي. كما أسهم الشيخ عدنان القطان في وضع مسودة قانون الأحوال الشخصية بوزارة العدل. ويشارك بصورة منتظمة في اللجان الإسلامية والدورات التدريبية والحلقات الدراسية والمؤتمرات.

د. فريد يعقوب المفتاح
عضو الهيئة

يشغل الدكتور فريد المفتاح منصب وكيل وزارة الشؤون الإسلامية بوزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف في مملكة البحرين، وهو عضو في المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، وقاضي سابق في المحكمة الكبرى الشرعية الإستئنافية. يرأس الدكتور فريد الهيئة الشرعية للمصرف الخليجي التجاري، كما عمل سابقًا بصفته محاضرًا في جامعة البحرين، وله العديد من البحوث والأوراق العلمية المنشورة. الدكتور فريد حاصل على شهادة الدكتوراة في الفلسفة الإسلامية من جامعة أدنبرة في بريطانيا.

د. نظام محمد يعقوبي
عضو الهيئة

يعتبر الشيخ نظام محمد يعقوبي من أكبر وأهم علماء الشريعة المتخصصين في الصيرفة الإسلامية، لديه إلمام بالعلوم الإسلامية والإقتصادية من خلال التقائه بكبار العلماء من مختلف أنحاء العالم الإسلامي. حاصل على شهادة الدكتوراه في الشريعة من جامعة ويلز كما أنه حاصل على شهادة الماجستير في الإقتصاد ومقارنة الأديان من جامعة "ماك غيل" في كندا.

قام الشيخ بتعليم الدراسات الشرعية في البحرين وحاضر في جميع أنحاء العالم. وهو عضو في العديد من المجالس الدولية: المجلس الشرعي بهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، هيئة الرقابة الشرعية لمؤشر داو جونز الإسلامي، المجلس الشرعي بمصرف البحرين المركزي، المجلس الشرعي للسوق المالية الإسلامية الدولية، وهو أيضا عضو في عديد من الهيئات الشرعية المحلية والدولية. كما قام الشيخ بتحقيق العديد من المخطوطات الإسلامية، وله أكثر من ٥٠٠ محاضرة مسموعة ومرئية باللغتين العربية الإنجليزية.

* من إجتماع الجمعية العامة العادية المنعقد في 20 مارس 2019، توقف عضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية عن شغل منصبه.

الدكتور أسامة محمد بحر
عضو الهيئة

الشيخ أسامة محمد بحر من علماء الشريعة المتخصصين والمعروفين في التمويل الإسلامي، وهو يمتلك خبرة كبيرة في مجال هيكلة المنتجات المالية والإسلامية والعقود الإسلامية بالإضافة إلى مساهمته في إعداد العديد من الأبحاث حول التمويل والصيرفة الإسلامية. يحمل الشيخ أسامة بحر درجة البكالوريوس من جامعة الأمير عبد القادر للدراسات الإسلامية في الجزائر، وكذلك درجة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي من كلية الإمام الأوزاعي في لبنان ودرجة دكتوراه في الهندسة المالية الإسلامية من جامعة أوروبا الإسلامية. وهو عضو في عدد من الهيئات الشرعية.

الإدارة التنفيذية

السيد رفيق النايض
الرئيس التنفيذي للمجموعة
الخبرة: أكثر من 28 عاماً

السيد أنور محمد مراد
نائب الرئيس التنفيذي
الخبرة: أكثر من 27 عاماً

السيد رفيق النايض من المصرفيين المتمرسين بالمنطقة حيث يتمتع بخبرة تزيد عن 28 عاماً في قطاع المصارف والخدمات المالية. وقد انضم إلى مصرف السلام–البحرين قادماً من دويتشه بنك حيث كان يشغل منصب نائب رئيس مجلس إدارة دويتشه بنك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى جانب عمله كرئيس إقليمي لدويتشه بنك بدولة الإمارات العربية المتحدة كما شغل منصب رئيس تنفيذي لفرع دويتشه بنك بمركز دبي المالي العالمي. وقبل انضمامه إلى دويتشه بنك شغل السيد النايض منصب الرئيس التنفيذي للمؤسسة الليبية للاستثمار. وقبل ذلك تولى العديد من المناصب العليا الدولية في قطاعي النفط والغاز والخدمات المالية.

يتمتع السيد أنور مراد بخبرة تربو على 27 عاماً في مجالات الصيرفة الخاصة، والخزانة، وإدارة مخاطر السوق، والخدمات المصرفية. قبيل تقلده المنصب الحالي مع مصرف السلام–البحرين، شغل السيد مراد منصب نائب الرئيس التنفيذي رئيس إدارة الصيرفة الخاصة بالمصرف منذ مايو 2006م. قبل انضمامه إلى مصرف السلام–البحرين، عمل السيد مراد في بنك مسقط – البحرين كرئيس للصيرفة الخاصة. وقبل ذلك شغل أيضاً منصب مدير مخاطر السوق الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ورئيس عمليات الخزانة مع بنك إي بي إن أمرو البحرين، هذا بالإضافة إلى تقلده لعدد من المناصب الإدارية الهامة مع سيتي بنك البحرين. يمتلك السيد مراد معرفة مستفيضة، وخبرة طويلة في الخدمات المصرفية للمستهلكين الدوليين، والخزانة، ومنتجات الاستثمار بدءاً من سوق المال، وأوراق النقد الأجنبية، والديون الثانوية، وهيكلة المنتجات.

السيد إيهاب عبداللطيف أحمد
رئيس الشئون القانونية، أمين سر مجلس الإدارة ومستشار رئيس مجلس الإدارة

الخبرة: أكثر من 25 عاماً

السيد يوسف أحمد إبراهيم
الرئيس المالي

الخبرة: أكثر من 27 عاماً

يمتلك السيد إيهاب أحمد مجموعة واسعة من الخبرات المهنية تزيد عن 25 عاماً في جميع التخصصات القانونية الرئيسية، بما في ذلك الخدمات المصرفية الاستثمارية، والخدمات المصرفية للشركات، والقانون الجنائي، و قانون العمل، والقوانين الدولية العامة والخاصة. وقبل انضمامه إلى مصرف السلام، كان المستشار العام وأمين سر مجلس الإدارة ورئيس الشؤون القانونية ورئيس قسم الإلتزام ومكافحة غسيل الأموال في مصرف الطاقة الأول – البحرين (First Energy Bank–Bahrain). وكان السيد أحمد نقطة الاتصال الرئيسية بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وكذلك بين المصرف والمساهمين، حيث يقدم المشورة والتوجيهات الإرشادية حول مبادئ وممارسات حوكمة الشركات. وعمل السيد إيهاب كرئيس قسم الشؤون القانونية والإلتزام ومكافحة غسيل الأموال في بنك الاستثمار الدولي – البحرين (IIB) وشغل منصب رئيس الشؤون القانونية ورئيس قسم مكافحة غسيل الأموال وأمين سر مجلس الإدارة لشركة الخليج للتمويل والاستثمار. كما عمل أيضاً في عدد من الشركات الرائدة في مملكة البحرين وقبل 15 عاماً من وصوله إلى مملكة البحرين، خدم السيد أحمد كمستشار قانوني لوزارة العدل في السودان.

يحمل السيد أحمد درجة البكالوريوس في القانون من كلية الحقوق – جامعة الخرطوم، السودان. وفي يناير 2017، حصل على الدبلوم الدولي في الحوكمة والمخاطر والإلتزام من وكالة تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات وجامعة مانشستر بالمملكة المتحدة. وهو حاصل أيضا على شهادة بار السودانية من السودان وهو عضو مسجل في جمعية المحامين السودانيين كمحامي أمام مختلف محاكم القانون وهو موظف الإلتزام المعتمد من الأكاديمية الأمريكية للإدارة المالية – دبي، الإمارات العربية المتحدة. في عام 2014، تم منح السيد أحمد جائزة أفضل مسؤول مكافحة غسيل الأموال في مجلس التعاون الخليجي.

السيد يوسف إبراهيم هو مصرفي متمرس يمتلك أكثر من 27 عاماً من الخبرة في مجالات المالية والتدقيق. وهو المسؤول الأول عن إدارة ومراقبة الإدارة المالية والضريبية للمصرف والشركات التابعة لها ومن بين أهم مسؤولياته المساهمة في التخطيط الإستراتيجي للمصرف وقيادة وتوجيه عملية الميزانية والمحافظة على إطار محاسبي مناسب وإنشاء نظام فعال لإدارة التكاليف والرقابة الداخلية. قبل انضمامه إلى مصرف السلام، شغل السيد إبراهيم منصب الرئيس المالي في بنك الطاقة الأول لأكثر من 9 سنوات. كما عمل في بنك الخليج الدولي كنائب الرئيس للتدقيق الداخلي وعمل أيضاً في دائرة التدقيق وضمان جودة الأعمال في برايس ووتر هاوس كوبرز "PricewaterhouseCoopers". السيد إبراهيم هو محاسب قانوني معتمد من الولايات المتحدة الأمريكية وهو عضو في المعهد الأمريكي للمحاسبين المعتمدين.

الإدارة التنفيذية (تتمة)

السيد عبدالكريم تركي
الرئيس المسئول عن العمليات

الخبرة: أكثر من 40 عاماً

السيد عبدالكريم تركي مصرفي محنك يتمتع بخبرة تربو على 40 عاماً في مجال الخزانة، والعمليات، والتدقيق، والرقابة الداخلية، إدارة معالجة الأصول وإدارة المخاطر، وقد كان من المشاركين الرئيسيين في إنشاء وهيكلة المصرف، وتأسيس إدارة العمليات. وقد تم تعيينه عضواً رئيسياً في لجنة الاختيار والتنفيذ للنظام الأساسي للخدمات المصرفية وكان له دوراً رئيسياً في نجاح عمليتي الاستحواذ وتحويل كافة أعمال بي ام اي بنك إلى مصرف السلام–البحرين بالإضافة إلى عضويته في لجان إدارية رئيسية أخرى. قبيل انضمامه للعمل مع المصرف في عام 2006م، شغل السيد تركي منصب نائب رئيس عمليات الخزانة في سيتي بنك البحرين حيث اكتسب خبرته من خلال ترؤسه للعديد من الإدارات والوحدات. كما شارك تركي أيضاً في إطلاق الخدمات المصرفية الإسلامية للاستثمار سيتي بنك. السيد تركي حاصل على درجة الماجستير في الاستثمار والتمويل من جامعة هال في المملكة المتحدة.

السيد أحمد عبد الله سيف
رئيس الإستراتيجية والتخطيط

الخبرة: أكثر من 14 عاماً

يمتلك السيد أحمد سيف خبرة تتجاوز 14 عاماً في القطاع المصرفي. قبيل التحاقه بمصرف السلام في عام 2008م كمدير ضمن فريق الاستثمار، عمل السيد سيف في مصرف "دي بي اس" بسنغافورة كمحلل استثماري. في عام 2012م، تقلد السيد سيف منصب قسم رئيس إدارة الاستثمارات، ليتولى بعدها في عام 2016م منصب رئيس االإستحواذات الإستراتيجية وإدارة الاستثمارات للمجموعة. السيد سيف عضو في مجالس الإدارة عدد من الشركات التابعة لمصرف السلام منها مصرف السلام–سيشيل، شركة "إن إس القابضة ذ.م.م"، وشركة ساما الاستثمارية، وهو يحمل شهادة الماجستير في المالية والقانون المالي مع مرتبة الشرف من جامعة "سو أس" في لندن بالمملكة المتحدة، وشهادة البكالوريوس في التجارة، تخصص المال والاقتصاد من جامعة "دي بول" الأمريكية.

السيد حسين علي عبدالحق
رئيس الخزينة والأسواق المالية

الخبرة: أكثر من 20 عاماً

السيد أحمد جاسم مراد
رئيس الخدمات المصرفية للشركات

الخبرة: أكثر من 24 عاماً

يتمتع السيد حسين عبد الحق بخبرة متميزة في مجال الخزينة والأسواق المالية من خلال خبرته العملية التي امتدت إلى اكثر من 20 عاماً حيث عمل في مجال إدارة السيولة والاستثمار في أسواق المال المختلفة، هيكلة المنتجات الإسلامية، وأدوات التحوط وإدارة العلاقات مع المؤسسات المصرفية. انضم السيد عبدالحق إلى مصرف السلام–البحرين في عام 2007م كتنفيذي في دائرة الخزينة، حيث اضطلع بمسؤولية تأسيس مختلف أقسام الدائرة، وقاد عملية دمج قسمي الخزينة في مصرفي السلام وبنك البحرين السعودي في العام 2010م، ومرة أخرى مع بي ام اي بنك في عام 2014م. قبل التحاقه للعمل مع مصرف السلام، عمل السيد عبدالحق سابقاً في دائرة الخزينة مع بيت التمويل الكويتي بالبحرين لمدة تزيد عن 5 سنوات. السيد عبدالحق خريج جامعة البحرين بتقدير امتياز مع مرتبة الشرف في برنامج الماجستير في التمويل والصيرفة الإسلامية، كما أنه يحمل شهادة محلل المالي المعتمد (CFA) من الولايات المتحدة الأمريكية.

يمتلك السيد أحمد جاسم مراد أكثر من 24 عاماً من الخبرة في القطاع المصرفي والتي تغطي مجالات تشمل الخدمات المصرفية للأفراد والشركات والخدمات التجارية. قبل انضمامه إلى مصرف السلام–البحرين، شغل منصب رئيس الخدمات المصرفية للشركات وعضو في لجنة الائتمان في بنك البحرين الوطني. يحمل السيد مراد درجة البكالوريوس في التسويق من جامعة سينت إدوارد – أوستن، تكساس، الولايات المتحدة الأمريكية و ودبلوم في الدراسات التجارية من جامعة البحرين وشهادة الدبلوم من جامعة فرجينيا بالولايات المتحدة الأمريكية. بالإضافة إلى حضوره لعدد من الدورات التدريبية داخل وخارج مملكة البحرين.

الإدارة التنفيذية (تتمة)

السيد علي حبيب قاسم
رئيس الخدمات المصرفية الخاصة

الخبرة: أكثر من 21 عاماً

السيد علي حبيب قاسم هو مصرفي متمرس ومختص في إدارة علاقات العملاء، وذلك بفضل خبرته التي تتجاوز 21 عاماً في العمل المصرفي الاستثماري الخاص والمؤسسي. قبيل التحاقه بمصرف السلام في عام 2011م، وعمل في عدد من المصارف المحلية، إذ كان مسؤولاً عن العمليات المصرفية المؤسسية، وإدارة علاقات العمل مع المؤسسات المالية والحكومية. وهو حاصل على شهادة الماجستير في العلوم من جامعة إيمرسون ببوستن في الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد محمد يعقوب بوحجي
رئيس الخدمات المصرفية للأفراد

الخبرة: أكثر من 19 سنة

لدى السيد محمد بوحجي خبرة تزيد عن 19 عاماً في مجال الاستشارات والخدمات المصرفية، وقد انضم في عام 2006م للعمل مع مصرف السلام–البحرين حيث تولى عملية تأسيس قسم التدقيق الداخلي، ووضع السياسات والإجراءات المصرفية لمختلف دوائر المصرف خلال عملية التأسيس. وقد انتقل السيد بوحجي في عام 2009م إلى قسم الخدمات المصرفية للأفراد حيث عمل على تطوير المنتجات والخدمات المقدمة للأفراد، ووضع الأنظمة التقنية والسياسات الرئيسة للمصرف. ولقد كان له دوراً هاماً في نجاح عمليتي الاستحواذ التي قام بها المصرف على البنك البحريني السعودي وبي ام اي بنك، حيث كان عضواً في لجنة الاندماج، وفي عدد من اللجان الأخرى بما في ذلك لجنة تقنية المعلومات ولجنة أمن المعلومات. قبل التحاقه للعمل مع المصرف، عمل السيد بوحجي مع شركة إرنست ويونغ في دائرة خدمات مخاطر الأعمال، حيث كان مسؤولاً عن التدقيق، وتقديم الاستشارات لمؤسسات مالية كبرى والعديد من الهيئات الحكومية داخل البحرين وخارجها. يحمل السيد بوحجي درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ستراثكلايد للأعمال الإدارية من جلاسكو، بالمملكة المتحدة، ودرجة البكالوريوس في المحاسبة. كما استكمل أيضاً دورات إدارية في كلية إدارة الأعمال في جامعة هارفارد بالولايات المتحدة الأمريكية، وكلية آيفي للأعمال في كندا.

السيد صادق الشيخ
رئيس المعاملات المصرفية الدولية

الخبرة: أكثر من 23 عاماً

السيد صادق الشيخ هو مصرفي محترف يتمتع بخبرة تزيد عن 23 عاماً في القطاع المصرفي التجاري بمملكة البحرين. يدير السيد الشيخ الاستثمارات في دول مجلس التعاون الخليجي، والشرق الأوسط، وشمال إفريقيا، وشرق إفريقيا وجنوب آسيا، ورابطة الدول المستقلة (CIS)، حيث عمل على تطوير المنتجات التمويلية التي تشمل على التمويلات الدولية، والخدمات المصرفية المراسلة، وأدوات تمويل التجارة العالمية، وتأمين ائتمان الصادرات، هذا بالإضافة إلى توليه مهام مراجعة الحد الائتماني للبلدان والمصارف. قبل انضمامه إلى مصرف السلام–البحرين في عام 2014، تقلد السيد الشيخ منصب رئيس المؤسسات المالية والمصرفية الدولية في بي ام اي بنك لمدة 10 سنوات، كما شغل أيضاً العديد من المناصب العليا لمدة 7 سنوات في الشركة العربية للاستثمار في دائرة العمليات وإدارة المخاطر، ودائرة الخدمات المصرفية الدولية، والتي تغطي المؤسسات المالية، والشركات العاملة في الأسواق الدولية. السيد الشيخ حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال تخصص المالية والتسويق من جامعة بنغالور.

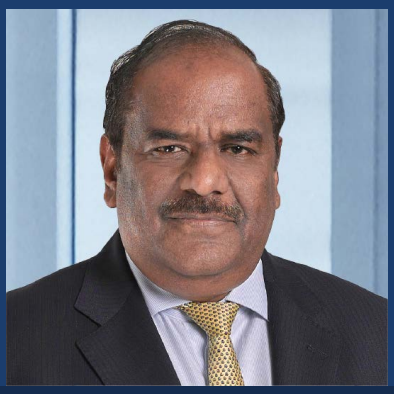

السيد كريشنان هاريهاران
رئيس إدارة المخاطر

الخبرة: أكثر من 36 عاماً

السيد كريشنان هاريهاران هو مصرفي متمرس يتمتع بخبرة تزيد عن 36 عاماً في البنوك التقليدية والإسلامية في المنطقة والهند. قبل انضمامه إلى مصرف السلام – البحرين في عام 2019، عمل السيد كريشنان في بنك الإثمار – البحرين كرئيس إدارة المخاطر. وقبل ذلك كان جزءاً من فريق تأسيس لبنك العز الإسلامي في سلطنة عُمان. وهو حاصل على درجتي بكالوريوس في التجارة والاقتصاد من جامعات في الهند. كما يحمل درجة الماجستير في الإدارة المالية من معهد جامانالال باجاج للدراسات الإدارية في مومباي – الهند.

الإدارة التنفيذية (تتمة)

السيد عيسى عبدالله بوحجي
رئيس التدقيق الداخلي

الخبرة: أكثر من 20 عاماً

لدى السيد عيسى بوحجي خبرة تزيد عن 20 عاماً في مجالات الاستشارات، والخدمات المالية، والمؤسسات التجارية والهيئات الحكومية، والتدقيق الداخلي. قبل انضمامه إلى مصرف السلام–البحرين، شغل السيد بوحجي منصب رئيس التدقيق الداخلي، وأمين سر مجلس إدارة أحد البنوك الاستثمارية الإسلامية في مملكة البحرين، كما أنه قضى سنواته الأولى المهنية في العمل مع شركة إرنست ويونغ حيث عمل في مجموعة خدمات التدقيق والضمان ومجموعة خدمات الاستشارات التجارية والمخاطر والتي هي من شأنها تقديم خدمات التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر. شغل السيد بوحجي منصب عضو مجلس إدارة ولجنة التدقيق في مصرف السلام–الجزائر، وعضو غير تنفيذي في لجنة التدقيق في شركة منارة للتطوير العقاري ش.م.ب (مقفلة)، وعضو مجلس إدارة في بي ام اي بنك، وعضو مجلس إدارة ولجنة التدقيق في البنك البحريني السعودي، وعضو مجلس إدارة مرحلي في بي ام اي أو بنك في سيشل. السيد بوحجي هو محاسب قانوني معتمد من الولايات المتحدة الأمريكية، ويحمل ترخيص من ولاية نيو هامشاير، وهو عضو في المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، وحاصل على بكالوريوس في المحاسبة من جامعة البحرين.

السيدة منى البلوشي
رئيس الموارد البشرية والشئون الإدارية

الخبرة: أكثر من 21 عاماً

انضمت السيدة منى البلوشي إلى مصرف السلام–البحرين منذ التأسيس في العام 2006م، وهي تمتلك خبرة تتجاوز 21 عاماً في مجال الموارد البشرية، وقوانين العمل، اكتسبتها من خلال عملها السابق كرئيسة لدائرة الموارد البشرية في ديوان صاحب السمو الملكي ولي العهد، ومن قبلها كإدارية في دائرة الموارد البشرية في شركة كي بي إم جي. ولقد كان للسيدة البلوشي دوراً رئيسياً في نجاح عمليتي الاستحواذ التي قام بها المصرف على البنك البحريني السعودي، وبي ام اي بنك بما يتعلق باندماج الموارد البشرية لتلك البنوك مع المصرف. وتحمل السيدة البلوشي درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ديبول بمدينة شيكاغو الأمريكية، كما تحمل زمالة معهد تطوير الموارد البشرية البريطاني (CIPD). شاركت السيدة البلوشي في برنامج إعداد وتأهيل القياديين المنظم من صندوق الـ WAQF بالتعاون مع جامعة أيفي في هونغ كونغ وتورنتو.

السيد قاسم تقوي
المستشار العام

الخبرة: أكثر من 18 عاماً

السيد قاسم تقوي هو مستشار قانوني محترف ذو خبرة أكثر من 18 عاماً في مجال الخدمات المصرفية الاستثمارية، والخدمات المصرفية الإسلامية، والخدمات المصرفية للأفراد، والشؤون المالية، وقانون الشركات، وقانون العمل، والعقارات، والمقاولات. خلال حياته المهنية، قام السيد تقوي بمتابعة الأمور القانونية المستجدة للمصرف في دول مجلس التعاون الخليجي، والولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا. شغل السيد تقوي عدة مناصب تنفيذية في عدد من المؤسسات المصرفية والمالية في المنطقة. وبالإضافة إلى المسؤوليات التنفيذية الحالية كرئيس للشؤون القانونية للمجموعة، فإن السيد تقوي عضو في عدد من لجان الإدارة بما فيها لجنة الاستثمار، ولجنة المعالجات والتحصيل. السيد تقوي حاصل على درجة البكالوريوس في القانون، وهو محام مسجل لدى وزارة العدل والشئون الإسلامية في مملكة البحرين.

د. محمد برهان أربونا
رئيس الرقابة الشرعية

الخبرة: أكثر من 23 عاماً

يمتلك الدكتور محمد أربونا خبرة تربو على 23 عاماً في القطاع المصرفي الإسلامي. قبل التحاقه بمصرف السلام–البحرين عمل الدكتور أربونا كرئيس قسم الرقابة الشرعية، وعضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في مصرف سيرة الاستثماري بمملكة البحرين. وقد تقلد قبل ذلك في بيت التمويل الكويتي في البحرين منصب رئيس قسم الرقابة الشرعية. كما عمل الدكتور أربونا أيضاً في هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية–البحرين (ايوفي) كباحث ومستشار شرعي. وبالإضافة إلى ذلك، يقدم الدكتور أربونا محاضرات في مجالي الصيرفة الإسلامية، والتمويل الإسلامي، إضافة إلى تقديمه الخدمات الاستشارية لبرامج التوجيه والتمهين لعدد من المؤسسات التعليمية الاحترافية. الدكتور أربونا عضو سابق في اللجنة المنشأة من قبل مصرف البحرين المركزي لإدارة السيولة بين المصارف الإسلامية، وهو حاصل على درجة الدكتوراه في القانون المقارن تخصص الصيرفة الإسلامية والتمويل الإسلامي من الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، ودرجة الماجستير في القانون المقارن، كما أنه حاصل أيضاً على درجة البكالوريوس في الشريعة الإسلامية، والدبلوم العالي في التربية من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

الإدارة التنفيذية (تتمة)

السيد علي الخاجة
رئيس قسم الإلتزام ومكافحة غسيل الأموال

الخبرة: أكثر من 12 عاماً

يتمتع السيد علي الخاجة بخبرة طويلة في مجال الإلتزام تمتد إلى 12 عاماً. قبل التحاقه للعمل مع مصرف السلام–البحرين، عمل مع بيت التمويل الكويتي–البحرين حيث كان مسؤولاً عن مختلف الجوانب التنظيمية بما فيها التأكد من توافق استثمارات العملاء وتداولاتهم مع تشريعات وقوانين مصرف البحرين المركزي. كما قضى السيد الخاجة فترة من حياته المهنية مع مصرف البحرين المركزي، حيث تولى مهمة الإشراف والتدقيق على المؤسسات المالية الإسلامية في البحرين. يحمل السيد الخاجة شهادة البكالوريوس في الأعمال المصرفية والمالية من جامعة البحرين، وشهادة الدبلوما العالمية في الإلتزام من الجمعية الدولية للإلتزام.

السيد أحمد بن عبدالرحيم آل محمود
رئيس التدقيق الشرعي الداخلي

الخبرة: أكثر من 14 عاماً

يتمتع السيد أحمد آل محمود بخبرة مهنية في مجال الرقابة والتدقيق الشرعي تربو على 14 عاماً. قبل التحاقه بمصرف السلام–البحرين، قام بتأسيس الإدارة الشرعية في كل من بي ام اي بنك والمصرف العالمي، بالإضافة إلى انضمامه لفريق الدائرة الشرعية بمصرف أبوظبي الإسلامي. ولقد كان له دوراً هاماً في نجاح عملية الاستحواذ التي قام بها المصرف على بي ام اي بنك، حيث كان عضواً في لجنة تحول بي ام اي بنك.

حاصل على الماجستير في التمويل الإسلامي من جامعة بولتون - المملكة المتحدة، ويعمل حاليا على تحضير رسالة الدكتوراة في نفس الجامعة. كما أنه حاصل على البكالوريوس في الدراسات الإسلامية من جامعة البحرين. حصل على العديد من الشهادات المهنية والمتقدمة في مجال التخصص مثل عضوية زمالة برنامج المراقب والمدقق الشرعي المعتمد من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) ودبلوم عالي في الفقه المالي الإسلامي من معهد البحرين للدراسات المصرفية (BIBF). قام بتقديم العديد من ورش العمل التدريبية عن مبادئ المصرفية الإسلامية وصيغ التمويل والمنتجات المختلفة، وله العديد من المقالات والبحوث الصغيرة المتعلقة بالتدقيق والرقابة الشرعية وفقه المعاملات المالية والتمويل الإسلامي.

محمود قنّاطي
رئيس التسويق والاتصالات

الخبرة: أكثر من 19 عامًا

يمتلك السيد محمود قنّاطي خبرة عريقة تتجاوز 19 عامًا في مجال التسويق والاتصالات والعلامات التجارية وذلك على الصعيدين المحلي والإقليمي، والتي اكتسبها بفضل عمله في قطاعات مختلفة، من ضمنها: الخدمات المصرفية، الاتصالات، السيارات والطيران.

وخلال الفترة التي قضاها بدولة الإمارات العربية المتحدة، عمل السيد محمود في مؤسسات بارزة ومعروفة، حيث شغل منصب الرئيس الإقليمي للتسويق والعلامات التجارية لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وباكستان لدى بنك ستاندرد تشارترد، كما تقلد منصب المدير التسويقي لمنطقة الشرق الأوسط في شركة Cigna Insurance.

وتولى السيد قنّاطي كذلك العديد من المناصب العليا على الصعيد المحلي، فقد اكتسب خبرة في مجال التسويق والاتصالات من خلال عمله لدى كُل من: بنك HSBC ، ومطار البحرين الدولي، وشركة بتلكو. وشغل السيد محمود أيضًا منصب رئيس تنفيذي الاتصالات المؤسسية والتسويق في بنك البحرين الإسلامي (BisB)، وبعد ذلك انضم إلى مصرف السلام ليتولى منصب رئيس التسويق والاتصالات.

يحمل السيد قنّاطي درجة الماجستير في نظم المعلومات التسويقية من جامعة ساندرلاند، وشهادة البكالوريوس في التسويق من جامعة البحرين.

مصرف السلام
Al Salam Ba

تقرير مجلس الإدارة إلى
السادة المساهمين

يسر أعضاء مجلس إدارة مصرف السلام - البحرين (”المصرف“)، أن نقدم تقريرنا السنوي إلى السادة المساهمين، مصحوبًا بالبيانات المالية الموحدة للمصرف والشركات التابعة له (”المجموعة“) وذلك للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020.

صافي الدخل التشغيلي

2020 — 57.4 مليون دينار بحريني

2019 — 53.5 مليون دينار بحريني

%7.3

كان عام 2020 أحد أكثر الأعوام تحديًا، حيث نتج عن الجائحة العالمية مجموعة من الصعوبات لقطاعات الأعمال في جميع أنحاء العالم، ابتداءً من القطاع المالي وحتى مجال الصحة والسلامة، بالإضافة إلى قيام عدد من الدول بفرض حظر تجول، مما أدى لضغوطات سلبية على الاقتصاد العالمي، تسببت بدورها في ارتفاع عجز الميزانية وغياب التوقعات المستقبلية. وبالإضافة إلى كوفيد – 19، واجه الاقتصاد البحريني عقبات إضافية تمثلت في زيادة عجز الميزانية الوطنية نظرًا لتقلب أسعار النفط العالمية.

وبعد تفشي جائحة كوفيد – 19 على الصعيد العالمي، أعلن مصرف البحرين المركزي عن بدء تطبيق مجموعة من التدابير الوقائية، تضمنت مجموعة من الإجراءات الاحترازية التي تهدف إلى حماية صحة وسلامة المواطنين والمقيمين والعاملين في القطاع المالي. كما قام بوضع مجموعة من السياسات والتوجيهات للحفاظ على استقرار هذا القطاع الحيوي بمملكة البحرين، حيث تضمنت تدابير مالية ونقدية واقتصادية للتخفيف من تبعات كوفيد – 19 على المؤسسات والشركات والعملاء.

وعلى الرغم من هذه الأوقات الصعبة والحرجة، سجلت المجموعة زيادة على أساس سنوي في صافي الدخل التشغيلي بنسبة 7.3% – وذلك من 53.5 مليون دينار بحريني في عام 2019 إلى 57.4 مليون دينار بحريني في عام 2020. وتماشيًا مع الأنشطة التشغيلية، شهد إجمالي النفقات التشغيلية أيضًا زيادةً طفيفة على أساس سنوي، وذلك من 29.8 مليون دينار بحريني إلى 30 مليون دينار بحريني. إلا أنه مع تدهور الاقتصاد الكلي، تبنت المجموعة نهجًا حذرًا ومتحفظًا بشأن مستويات المخصصات التي زادت من 2.6 مليون دينار بحريني في عام 2019 إلى 18.28 مليون دينار بحريني في عام 2020، مما أدى إلى انخفاض صافي الأرباح بمقدار 12.01 مليون دينار بحريني، وذلك من 21.13 مليون دينار بحريني عام 2019 إلى 9.12 مليون دينار بحريني عام 2020.

> احتفظ المصرف بنسبة قوية لكفاية رأس المال حيث بلغت 26.5% في عام 2020 وهي أعلى نسبيًا من تلك التي فرضها مصرف البحرين المركزي 12.5%.

ورغم الظروف الصعبة التي واجهتها كافة القطاعات الاقتصادية في العام 2020 إلا أن المجموعة وبفضل الله حققت انخفاضاً في معدل التمويل المتعثر وذلك من 5.6% في عام 2019 إلى 5.1% في عام 2020. بالإضافة إلى تسجيلها نمواً في جميع الأعمال مع مستويات قياسية لودائع العملاء بلغت 1.32 مليار دينار بحريني، مقارنة مع 1.11 مليار دينار بحريني في عام 2019 أي بزيادة سنوية قدرها 19%. وارتفعت عمليات التمويل بنسبة 19.6% خلال العام 2020 لتصل إلى 1.28 مليار دينار بحريني - مقارنة مع 1.07 مليار دينار بحريني في العام 2019. كما ارتفع إجمالي أصول المجموعة من 2.0 مليار دينار بحريني في عام 2019 إلى 2.3 مليار دينار بحريني في 31 ديسمبر 2020. وتحسنت نسبة التكلفة إلى الدخل وذلك من 55.6% في عام 2019 إلى 52.3% في عام 2020. وقد احتفظ المصرف بنسبة قوية لكفاية رأس المال حيث بلغت 26.5% في عام 2020 وهي أعلى نسبياً من تلك التي فرضها مصرف البحرين المركزي 12.5%.

ويدل هذا النمو الحاصل برغم الاضطرابات العالمية غير المسبوقة إلى مدى مرونة المصرف وسرعة تكيُّفه مع التغيرات نظرًا لتمتع قيادته بنمط تفكير استراتيجي وحاسم. ففي المراحل الأولية من الجائحة، سارعت الإدارة بتطوير وتنفيذ استراتيجية واضحة قصيرة المدى تتمحور حول هدف بسيط وهو: التأسيس المرن والخروج في نهاية المطاف من هذه الفترة الحرجة بشكل أقوى وأفضل من السابق. ومن ثم استمر العمل كالمعتاد مع تحقيق النتائج المتوقعة عبر الانتقال إلى العمل عن بُعد والالتزام بجميع بروتوكولات وإرشادات الصحة والسلامة الصادرة عن الجهات الرسمية. وقد حرصنا على الالتزام بكل من: التوسع المدروس والتكتيكي لحصة السوق، والنمو وتحسين جودة الأرباح، والاستمرار بتطوير الكفاءة التشغيلية، والتتبُّع السريع لمبادرات رقمنة العمليات المصرفية، والالتزام الصارم بتدابير المسؤولية المؤسسية والاجتماعية، حيث شكّل جميع ما سبق أساس هذه الاستراتيجية. ونجحت الإدارة في تحقيق تقدم مثير للإعجاب في استراتيجية النمو الشاملة للبنك لتنمية أنشطتنا المصرفية الأساسية خاصة بعد تحديد واعتماد هذه الركائز الأساسية لاستراتيجية المصرف قصيرة المدى، حيث تمكنت من الاستحواذ على حصة السوق طوال عام 2020. ويجدر بالذكر أن مكانة المصرف القوية ستساعده على رؤية المشهد الكامن وراء الجائحة.

ختامًا، بالأصالة عن نفسي ونيابةً عن جميع أعضاء مجلس الإدارة، أود أن أنتهز هذه السانحة لأعرب عن عظيم شكرنا وخالص تقديرنا لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى رئيس مجلس الوزراء حفظه الله على التوجيهات الحكيمة والسديدة التي كان لها الفضل -من بعد توفيق الله سبحانه وتعالى- في تخفيف آثار تبعات هذه الجائحة، وهو ما لم يكن ممكناً لولا تجاوب المؤسسات الحكومية المختلفة على الصعيد المحلي، والتي نتج عنها استقرار الأوضاع في المملكة وتمكُّنها من التغلب على التحديات وتجاوز العقبات مهما بلغت صعوبتها. كما نتقدم بجزيل الشكر والتقدير لوزارة المالية ووزارة الصناعة والتجارة والسياحة ومصرف البحرين المركزي وبورصة البحرين وسوق دبي المالي والبنوك التابعة للمجموعة والعملاء والمساهمين والموظفين على دعمهم المستمر وتعاونهم الدائم معنا.

نتطلع معكم لعام جديد مثمر ومليء بالنتائج الإيجابية.

سعادة الشيخ خالد بن مستهيل المعشني
رئيس مجلس الإدارة

10 فبراير 2021
المنامة، مملكة البحرين

كلمة الرئيس
التنفيذي للمجموعة

شهد عام 2020 العديد من التحديات الاستثنائية في القطاع المصرفي في جميع أنحاء العالم الناتجة عن جائحة كوفيد – 19. وبالرغم من الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية، إلا أننا حافظنا على قوة ميزانيتنا العمومية، وتمكنا من تحسين مرونة عملياتنا، وتعزيز المخصصات وتحقيق صافي ربح قدره 9.12 مليون دينار بحريني (2019: 21.13 مليون دينار بحريني) مع الحرص على الاستمرار بتقديم خدمات متميزة لزبائننا الكرام عبر تطبيق الإجراءات الاحترازية والتدابير الوقائية حِفاظًا على صحتهم وسلامتهم.

وبسبب هذه الجائحة، بادر مصرف السلام بوضع استراتيجية قصيرة المدى ذات أهداف محددة للتمكن من مواجهة أي مخاطر محتملة خلال هذه الفترة غير المسبوقة. لقد كانت لدينا رؤية واضحة، وهي الخروج من الجائحة بوضع أقوى مما كنا عليه، وقد قمنا بالتركيز على عوامل النجاح مع اعتماد 5 ركائز استراتيجية رئيسية لضمان تحقيق الاستمرارية، وهي: (1) توسيع حصة المصرف في السوق، (2) تحسين ورفع جودة الأرباح، (3) تعزيز مرونتنا التشغيلية وكفاءتنا، (4) التحول الرقمي وتشجيع اعتماد التكنولوجيا لتعزيز القدرة التنافسية، (5) تسريع مبادرات المسؤولية الاجتماعية استباقيًا، بما يشمل التزام المصرف بالحفاظ على صحة وسلامة موظفيه والمجتمع ككل.

وتمكن مصرف السلام من تحقيق نتائج إيجابية وفقًا لهذه الركائز الخمس، ويُلاحظ ذلك عبر النمو المتصاعد لجميع الأنشطة المصرفية الأساسية للمصرف.

وتم خلال عام 2020، بذل جهود كبيرة لزيادة الحصة السوقية للمصرف على جميع المستويات، ونتج عن ذلك زيادة قدرها 19% في كل من ودائع الزبائن (1.32 مليار دينار بحريني) ومحفظة التمويل (1.28 مليار دينار بحريني). وتجاوزت قاعدة أصول المصرف حاجز 2.26 مليار دينار بحريني مع نهاية عام 2020، وهو يعد أعلى حد للأصول منذ تأسيس المصرف، حيث يعكس نموًا سنويًا قويًا بنسبة 11%. وتحسنت جودة محفظة التمويل بفضل تقديم تمويلات عالية الجودة في أوائل عام 2020، مع انخفاض نسبة التمويلات المتعثرة بمقدار 55 نقطة أساس من 5.60% في عام 2019 إلى 5.05% في عام 2020. ونتيجة لجهود تحسين القنوات الرقمية واكتساب مجموعات أكبر من الزبائن، تستمر قاعدة زبائن المصرف بالنمو والتنوع.

الإيرادات التشغيلية

2020 96.58 مليون دينار بحريني

2019 91.71 مليون دينار بحريني

%5.31

ودائع الزبائن

1.32 بليون دينار بحريني

تسهيلات التمويل

1.28 بليون دينار بحريني

بزيادة قدرها

%19

> يواصل المصرف ريادته في مجال التمويلات المشتركة المحلية، حيث يتيح الوضع الحالي للمصرف تعزيز جهود المنافسة وزيادة الحصة السوقية في المجالات المصرفية الرئيسية الأخرى، بما في ذلك التمويل الشخصي وبطاقات الائتمان وتمويل التجارة الدولية.

وقد شهد قسم الخدمات المصرفية للأفراد أداءً إيجابيًا تمثل في تحقيق نمو بنسبة 34% والذي جاء نتيجة لإطلاق منتجات رقمية جديدة، وتدشين الفرع الافتراضي، التطبيق الرقمي المطور للخدمات المصرفية، وتسهيل إتمام مرحلة الإعداد للزبائن الحاليين والجدد. كما شهدت الخدمات المصرفية للشركات عامًا مميزًا بعد إضافة أصول جديدة ذات جودة عالية وارتفعت الأعمال الأساسية للخدمات المصرفية الخاصة بنسبة 15%. واستمرت المعاملات المصرفية الدولية في التوسع على الصعيد الإقليمي، وتمكنت من جذب أعمال تدفقات تمويل التجارة والمعاملات المالية مع الأطراف ذات العلاقة. واستمرت المصالح المصرفية لمصرف السلام في كينيا وجمهورية سيشيل والجزائر بخدمته بشكل جيد.

أصبح العمل من المنزل ضرورة على مستوى المملكة، حيث تكيّف جميع الموظفين مع هذا النمط لحماية عائلاتهم وزملائهم وزبائنهم. وفي شهر مارس 2020، باشر 38% من الموظفين أعمالهم من المنزل، ووصلت النسبة إلى 70% في شهريّ أبريل ومايو، واستقرت مرة أخرى إلى مستوى ثابت عند حوالي 50%. وفي أعقاب التوجه نحو قنوات الاتصال الافتراضية، استمر مصرف السلام بالاستثمار في تنمية مهارات فريق العمل بالاعتماد على برامج تدريبية رقمية، حيث تم إكمال 16,000 ساعة تدريبية، وهو ما يمثل إنجازًا استثنائيًا بنسبة 187% من الهدف السنوي بالنظر إلى الأوضاع الراهنة.

ومع حلول العام 2021، سيظل مصرف السلام على أتم الجاهزية والاستعداد لمواجهة المخاطر والتكيف مع ديناميكيات السوق المتغيرة. ومن المتوقع أن تشهد الميزانية العمومية مزيدًا من النمو المُعزز بالحجز المتزن للائتمان من التصنيف الأول، ومما سينتج عنه زيادة الحصة السوقية. وسيواصل المصرف ريادته في مجال التمويلات المشتركة المحلية، حيث يتيح الوضع الحالي للمصرف تعزيز جهود المنافسة والحصول على الحصة السوقية في المجالات المصرفية الأخرى، بما في ذلك التمويل الشخصي والبطاقات الائتمانية وتمويل التجارة الدولية. ومع تطبيق عمليات التحول الرقمي المتسارعة، سيتمكن المصرف من رفع مكانة العلامة التجارية لمستويات أعلى، حيث يشكل التقدم التكنولوجي عامل رئيسي لنمو الأعمال في ظل شدة المنافسة وارتفاع سقف توقعات الزبائن. وستتواصل جهودنا لإكمال العمليات المنظمة للتخلص من الأصول المصرفية والعقارية غير الأساسية في عام 2021، حيث سيقوم المصرف خلال الربع الأول بطرح استراتيجية شاملة لمدة 3 سنوات تركز على المبادرات المصرفية والرقمية ومبادرات تكنولوجيا المعلومات، إضافة للتسويق للمنتجات والخدمات والعلامة التجارية.

لقد منحنا الدافع المكتسب خلال العام 2020 مزيدًا من الإصرار لتحقيق أهدافنا عبر الاعتماد على مرونة مصرف السلام وتركيزه الاستراتيجي، حيث تم اعتماد النجاحات التي تم تحقيقها بالفعل لتُشكل أساسًا قويًا ننتهجه في عام 2021 وما بعده.

بالأصالة عن نفسي ونيابةً عن جميع منتسبي مصرف السلام، أتقدم بخالص الشكر والامتنان لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين حفظه الله ورعاه وإلى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى رئيس مجلس الوزراء حفظه الله ورعاه على دعمهم المتواصل.

كما أتقدم بالثناء والتقدير لكل من مصرف البحرين المركزي ووزارة الصناعة والتجارة والسياحة وبورصة البحرين وسوق دبي المالي وهيئة الأوراق المالية والسلع في دولة الإمارات العربية المتحدة على توجيههم المستمر. وأتوجه بالشكر أيضًا لأعضاء مجلس الإدارة على مشورتهم الحكيمة طوال هذا العام الصعب، ولمُساهمينا الكرام وللزبائن المخلصين المستمرين بوضع ثقتهم بنا، وإلى جميع أعضاء فريق الإدارة والموظفين الذين عملوا بلا كلل في ظل الظروف الصعبة، للحفاظ على المكانة المرموقة لمصرف السلام.

رفيق النايض
الرئيس التنفيذي للمجموعة

10 فبراير 2021

تقرير الهيئة الإدارية
عن الأداء التشغيلي

البيئة التشغيلية

حرصت دول منطقة الشرق الأوسط ووسط آسيا على التصدي لجائحة كوفيد – 19 من خلال تبني إجراءات سريعة وصارمة للحد من انتشاره والتخفيف من تداعياته، وهو ما ترك آثاراً ملموسة على الجانب الاقتصادي. وتتوجه الدول في الوقت الحالي إلى إعادة فتح اقتصاداتها بخطوات حذرة، ولكنها مازالت تواجه الأعباء الصحية الطارئة، والظروف الاقتصادية المليئة بالتحديات. ومن المتوقع أن يشهد الناتج المحلي الإجمالي الفعلي للمنطقة انخفاضاً بنسبة 4.1% في عام 2020 بعد أن شهد نمواً بنسبة 1.3% في عام 2019. وفي ظل بطء الانتعاش العالمي، فإن المخاطر السلبية سوف تواصل السيطرة على المشهد الاقتصادي مع استمرار انتشار الوباء العالمي، لذا تظل الأولوية في الوقت الحالي موجهة لضمان كفاية موارد الأنظمة الصحية وتبني برامج الدعم المناسبة. ويتعين على الحكومات وصانعي القرارات في المستقبل القريب مواصلة جهودهم لخلق فرص عمل، وتوفير السيولة للمشاريع والأعمال، وحماية الفقراء، وإعداد خارطة طريق اقتصادية مدروسة بعناية لضمان التعافي من الأزمة الحالية. كما يجب طرح المزيد من الإجراءات اللازمة لمواجهة المخاطر في الدول التي تعاني من موارد مالية محدودة لضمان تحقيق الانتعاش بسلاسة وانسيابية، مع الحفاظ على استدامة الاقتصاد الكلي. وقد تأثر طلب المستهلكين بشكل سلبي بسبب ضعف قطاع السياحة وانخفاض التحويلات، والتي تعد من المصادر الرئيسية للدخل في المنطقة. كما توقفت رحلات الطيران الدولية في كثير من الدول. وتأثرت الدول المصدرة للنفط بالتداعيات السلبية للإغلاق، وهو ما أسفر عن هبوط حاد في أسعار النفط. وعلى إثر الانخفاض إلى مستويات قبل 20 عامًا في الفترة ما بين شهري مارس وأبريل، نجحت الاتفاقية المبرمة بين منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك+) ومنتجي النفط الرئيسيين في شهر أبريل والتي تم تمديدها في شهر يونيو (والتي تنص على خفض الإنتاج) في تحقيق استقرار لأسعار النفط، والتي شهدت انتعاشاً بأكثر من 50% من الخسائر التي عانت منها منذ نهاية 2019، ولكنها مازالت أقل بنسبة 40% عن ما كانت عليه قبل تفشي جائحة كوفيد – 19.

بيئة الأعمال

يرتبط اقتصاد البحرين بالتقلبات التي تشهدها أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية مثل باقي اقتصادات المنطقة. ولكن يبدو تأثير تلك التقلبات أقل بكثير مقارنة بباقي دول الخليج بسبب الطبيعة المتنوعة نسبياً للاقتصاد البحريني. وقد شهد الاقتصاد نمواً طفيفاً بنسبة 1.8% في عام 2019 بالرغم من انكماش صناعة النفط. وعلى ضوء تفشي جائحة كوفيد – 19، هبطت النسبة إلى –4.9% في عام 2020، ولكن من المتوقع أن يشهد الناتج المحلي الإجمالي انتعاشاً ليصل إلى + 2.3% في عام 2021، و + 2.8% في عام 2022، وذلك وفقاً لمستوى الانتعاش الاقتصادي العالمي في فترة ما بعد الجائحة. وقد حرصت حكومة مملكة البحرين على اتخاذ إجراءات مهمة لاحتواء آثار هذا الفيروس. فقد أصدر مصرف البحرين المركزي عدداً من التوجيهات التي تستهدف الحفاظ على صحة وسلامة المواطنين والمقيمين والموظفين، بما في ذلك العاملين في القطاع المالي. وقد صدرت العديد من السياسات الرئيسية (تشمل سياسات نقدية ومالية ومالية كلية) للحد من تأثير التداعيات المالية على زبائن الخدمات المالية المتأثرين بالوباء العالمي، فضلاً عن المؤسسات المالية والتجار. وقد ساهمت هذه الإجراءات في حماية استقرار القطاع المالي في مملكة البحرين. واستهدفت تعزيز السيولة في البلاد، ومساعدة البنوك على الالتزام بالمتطلبات التنظيمية. وقد جاء التصنيف الائتماني للبحرين من قبل ستاندرد آند بورز عند + B في نوفمبر 2019 مع نظرة إيجابية.

ولا شك أن الطبيعة المتنوعة والراسخة للاقتصاد البحريني قد منحت المصرف نقطة انطلاق سليمة تتيح له التوسع عبر مختلف خطوط الأعمال في دول مجلس التعاون وخارجها.

الأداء المالي

في ظل بطء النمو العالمي والأوضاع الجيوسياسية المضطربة، حققت المجموعة أرباحاً صافية عائدة إلى المساهمين بلغت 9.1 مليون دينار بحريني في عام 2020، مقارنة مع 21.1 مليون دينار بحريني في 31 ديسمبر 2019، بما يمثل انخفاضاً بنسبة 57%. وقد أسفر النهج الحذر الذي اتبعه المصرف لمواجهة تداعيات كوفيد – 19 عن تحديد مخصصات إضافية لانخفاض القيمة، مما تسبب في خفض الأرباح الصافية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020.

وبلغ إجمالي الدخل التشغيلي 96.6 مليون دينار بحريني للسنة المنتهية في ديسمبر 2020، أي بزيادة بنسبة 5% من 91.7 مليون دينار بحريني للسنة المنتهية في ديسمبر 2019. وتحسن معدل التكلفة إلى الدخل من 55.6% في عام 2019 إلى 52.3% في 2020. من ناحية أخرى، سجل إجمالي الموجودات نمواً قوياً في عام 2020، حيث ارتفع بنسبة 11% إلى 2,261 مليون دينار بحريني من أصل 2,043 مليون دينار بحريني في ديسمبر 2019. وقد تزامن هذا النمو مع تحسن كبير في جودة الموجودات خلال عام 2020، مع انخفاض نسبة التمويلات المتعثرة إلى 5.05% في عام 2020 مقارنة مع 5.6% عام 2019، بسبب تعزيز عمليات التحصيل، والتركيز على الموجودات عالية الجودة. وبلغت ودائع الزبائن 1.32 مليار دينار بحريني أي بزيادة عن 1.11 مليار دينار بحريني في 2019، بما يمثل زيادة على أساس سنوي بنسبة 19%. وارتفعت التمويلات بنسبة 19.6% للعام لتصل إلى 1.28 مليار دينار بحريني مقارنة مع 1.07 مليار دينار بحريني في 2019.

وشهد مجموع حقوق الملكية انخفاضاً بنسبة 12% من 319.4 مليون دينار بحريني في 2019 إلى 280.8 مليون دينار بحريني في نهاية ديسمبر 2020، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى الخسائر الناتجة عن تأجيل أقساط الزبائن بدون أرباح على ضوء إجراءات التخفيف من تداعيات كوفيد – 19، وفق توجيهات مصرف البحرين المركزي، فضلاً عن معاملة لمرة واحدة تشتمل على حصة غير مسيطرة.

كفاية رأس المال

واصلت المجموعة التمتع بمستويات عالية من الملاءة والسيولة المالية في العام 2020. وقد بلغت نسبة كفاية رأس المال 26.46% وفقاً لإرشادات اتفاقية بازل الثالثة، وتعتبر هذه النسبة عالية جداً مقارنة بالحد الأدنى الذي يطبقه مصرف البحرين المركزي البالغ 12.5%.

جودة الموجودات

حافظ المصرف على نهجه الحصيف والحذر فيما يتعلق بانتقاء الموجودات اللازمة للتمويل والاستثمار. وكما في 31 ديسمبر 2020، تم تصنيف 98% من محفظة التمويلات ضمن الفئة «الجيدة والمرضية» (2019: 97%). وبلغ إجمالي المخصصات لمحفظة التمويلات 43.8 مليون دينار بحريني (2019: 30.6 مليون دينار بحريني)، وهو ما يرجع إلى تأثير كوفيد – 19. وواصلت وحدة تحصيل ومتابعة الموجودات تكثيف جهودها لمراقبة ومتابعة التسهيلات التي تأخر تسديدها بهدف تقليل حجمها.

الأنشطة المصرفية

استراتيجية الأعمال

تركز استراتيجية المصرف التي طُرحت في عام 2018 لمدة ثلاث سنوات على تعزيز الاعمال الأساسية للمصرف وتطبيق مجموعة من المبادرات التطويرية على مختلف المستويات في المجموعة، وذلك بهدف زيادة الكفاءة وتعزيز التنافسية. وتشتمل الاستراتيجية على مجموعة من المبادرات الهادفة إلى رفع كفاءة عمل المصرف، وتحسين إطار إدارة المخاطر، وتطوير هيكل الحوكمة، وتطبيق استثمارات ملموسة في البنية التقنية التحتية للمصرف لاستيعاب النمو المستقبلي.

وخلال العامين الأولين من تنفيذ الاستراتيجية، حقق المصرف تقدماً ملحوظاً في تنفيذ العديد من المبادرات، منها على سبيل المثال لا الحصر، إعادة تنظيم وتيسير مجموعة متنوعة من الإجراءات الداخلية، واستحداث العديد من مشاريع التحول الرقمي، وطرح منتجات وخدمات مصرفية جديدة لخدمة فئات جديدة من الزبائن، وتطوير البنية التحتية الرئيسية لتقنية المعلومات. وقد ساهم تحقيق مستوى أعلى من الكفاءة من خلال هذه المبادرات المتنوعة، إلى جانب طرح منتجات وخدمات مصرفية مؤخراً في زيادة الحصة السوقية للمصرف، ونمو إجمالي الموجودات، وتحسين مستوى التنافسية، وتعزيز الكفاءة الكلية.

وفي ظل تداعيات جائحة كوفيد – 19، تم تعليق العمل بالاستراتيجية، واستبدالها بخمس ركائز أساسية تعكس رؤية المصرف على المدى القصير خلال هذه الفترة. وقد نجح المصرف في تحقيق أهداف النمو الرئيسية التي تم تحديدها في إطار استراتيجيته في عام 2018 على مدى ثلاث سنوات. ويمثل عام 2020 العام الأخير من تنفيذ الاستراتيجية، مع توجه المصرف إلى وضع استراتيجية جديدة لمدة ثلاث سنوات، سيتم تقديمها في عام 2021.

وسوف تركز الاستراتيجية الجديدة على الخدمات المصرفية الأساسية وزيادة الحصة السوقية لمصرف السلام. ولم يعد التحول الرقمي خياراً، بل صار مطلباً أساسياً لضمان البقاء. وبينما يمضي المصرف قدماً نحو المستقبل، فسيكون تركيزه منصباً على توفير خدمات مصرفية سهلة، ورقمية، وتلبي احتياجات السوق. إن مصرف السلام قد صار مؤهلاً الآن لتحقيق المزيد من النمو، والاستحواذ على حصة أكبر من السوق.

الخدمات المصرفية للأفراد

واصل المصرف تحقيق نمواً ملموساً في خدماته المصرفية للأفراد، حيث ارتفعت أصول الأفراد بنسبة 34%، وارتفعت المطلوبات بنسبة 43% على أساس سنوي. وقد تحقق ذلك جزئياً نتيجة لنجاح المصرف في استقطاب ستة آلاف زبون جديد تقريباً. وشكلت الخدمات المصرفية للأفراد جزءاً رئيسياً في أرباح المصرف.

إضافة إلى ذلك، ساهمت دائرة الخدمات المصرفية للأفراد بدور مهم في برنامج مزايا للسكن الاجتماعي التابع لوزارة الإسكان وبنك الإسكان، حيث استحوذت على 24% من حصة برنامج مزايا منذ طرحه، بينما وصلت إجمالي حصة المصرف من السوق في النصف الأول من عام 2020 إلى 47%.

وفي عام 2020، تم افتتاح فرعين جديدين في مجمع الراية بمنطقة الرفاع ومنطقة الحد. وحرص قطاع الأفراد على توسيع نطاق خدماته مع طرح حساب عائلي جديد عبر تطبيق الهاتف النقال لمصرف السلام، والذي يتيح للزبائن منح حساباتهم الإضافية وبطاقات الخصم لكافة أفراد الأسرة. كما قام قطاع الأفراد بالمصرف بتعزيز قنواته الرقمية من خلال طرح الخدمات المصرفية عبر الواتساب لتمكين الزبائن من الاستفسار في أي وقت، فضلاً عن طرح الفرع الافتراضي لضمان توفير أعلى مستويات الخدمة من خلال تحديث المنصات للارتقاء بتجربة الزبون افتراضياً، وإطلاق التطبيق الجديد عبر الهاتف الذي يجمع بين الخدمات الرقمية القائمة مع مجموعة كاملة من الخدمات المصرفية المصممة حسب الطلب.

من ناحية أخرى، ساعدت الشراكة المثمرة القائمة مع بنك الإسكان على تسهيل عمليات تمويل شراء الأراضي وأعمال البناء. وقد تم تعزيز معاملات تمويل الوحدات السكنية من خلال مجموعة واسعة من المطورين العقاريين الذين يوفرون للزبائن شروط تمويل عقاري عالية التنافسية. وانخفضت محفظة التمويلات المتعثرة، الأمر الذي ساهم في تحسن الربحية.

وقد ساهم نمو محفظة استحقاقات الخدمات المصرفية للأفراد في تعزيز الميزانية العامة. وطرح المصرف عدداً من الحملات خلال العام، بما في ذلك حملة وكالة، وحملة حساب العائلة المذكور أعلاه الذي لقي ردود فعل إيجابية مع فتح حسابات جديدة خلال العام الأول.

الخدمات المصرفية الخاصة

كان أداء دائرة الخدمات المصرفية الخاصة مميزًا في عام 2020 في جميع قطاعات العمل، حيث وضع مصرف السلام إطارًا استراتيجيًا للتغلب على ظروف السوق غير الاعتيادية عبر اعتماد المرونة، وتقديم حلول مصممة خصيصًا للزبائن.

وقد شكلت العلاقات الوطيدة القائمة مع الزبائن عاملاً رئيسياً في تحقيق النمو القياسي المستدام في الاستحقاقات، حيث وصلت إلى 663 مليون دينار بحريني خلال العام، مع زيادة بنسبة 15% في الموجودات التي بلغت 295 مليون دينار بحريني (2019: 257 مليون دينار بحريني). كما نجح إدارة قسم الخدمات المصرفية الخاصة في إنجاز معاملات بقيمة 96.135 مليون دينار بحريني، مع تحقيق رسوم وعمولات بقيمة 1.2 مليون دينار بحريني، حتى في ظل أسعار السوق العالية، بما يتماشى مع استراتيجية المصرف الرامية إلى زيادة الدخل الناشئ عن الرسوم.

وأسفرت جهود التسويق الدؤوبة لدائرة الخدمات المصرفية الخاصة عن استقطاب 180 زبوناً جديداً، 24% منهم من غير المقيمين، وهو ما يعكس توسعاً جغرافياً جديداً لقاعدة زبائن مصرف السلام.

وتماشياً مع توجيهات مصرف البحرين المركزي بتأجيل أقساط التمويلات من مارس إلى سبتمبر 2020، تعاونت دائرة الخدمات المصرفية الخاصة مع زبائنها لتوفير حلول مصممة حسب احتياجاتهم الخاصة، وبما يتوافق مع تدفقاتهم النقدية خلال فترة انتشار الوباء العالمي.

وقد ساهمت جهود فريق المكتب الأوسط وفريق العمليات لتلبية احتياجات زبائن الخدمات المصرفية الخاصة في تسريع إنجاز العمل، والحفاظ على مستويات عالية من السرية والحصرية لزبائنه.

وقد وقعت الإدارة اتفاقية مع «مباشر» ليكون الشريك الحصري للمصرف في توفير منصة رقمية لإدارة الثروات والتداول والمزمع تدشينها في العام 2021. وسيحظى العملاء، عبر هذه المنصة، بإمكانية الوصول للمحافظ المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية والمدارة من قبل خبراء أصول عالميين.

برغم التحديات التي فرضتها جائحة كوفيد – 19، إلا أن دائرة الخدمات المصرفية الخاصة استمرت بالعمل في ظل ظروف السوق الصعبة، وتمكنت من جمع استثمارات بقيمة تقارب 20 مليون دولار أمريكي، الأمر الذي يؤكد استعداد الدائرة لمواجهة ما قد يجلبه العام 2021.

تقرير الهيئة الإدارية
عن الأداء التشغيلي (تتمة)

الخدمات المصرفية للشركات

على ضوء التحديات التي شهدتها الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية بسبب انتشار الوباء العالمي، فإن أداء الخدمات المصرفية للشركات جاء جيداً في عام 2020، محققاً زيادة ملموسة بنسبة 15% في حجم موجوداتها بقيمة 74 مليون دينار بحريني لتصل إلى 604 مليون دينار بحريني (2019: 527 مليون دينار بحريني).

وخلال العام تم اتخاذ إجراءات سريعة وكافية لضمان تنظيم محفظة التمويل بما يتوافق مع توجيهات مصرف البحرين المركزي، لتحقيق التوازن الجيد للتعرضات بين الدفاتر الحكومية وغير الحكومية، ومن ثم الحد من مخاطر المحفظة، والحفاظ على عائدات جيدة على الموجودات ككل.

وقد كرس فريق العمل في دائرة الخدمات المصرفية للشركات جهوده خلال العام لتوطيد علاقاته مع زبائنه، بما يتيح له تفهم التحديات التي تواجه القطاعات التي يعملون بها خلال فترة الوباء، والتصدي لهذه الصعوبات بأفضل طريقة ممكنة.

وحافظت خدمات الضمان على مستواها القوي في عام 2020. وبالإضافة إلى بناء قاعدة راسخة من زبائن الشركات والحفاظ على جودة الموجودات، تم توفير الدعم اللازم لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تحويل مئات الأسماء من دفتر الشركات إلى قسم المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الجديد المندرج تحت دائرة الخدمات المصرفية للأفراد.

الخزينة والأسواق المالية

من خلال مسؤوليتها الأساسية في إدارة السيولة، قامت دائرة الخزينة والأسواق المالية بدور كبير في دعم استراتيجية نمو المصرف في عام 2020. فقد ارتفعت موجودات مصرف السلام بنسبة 11% وارتفع حجم محفظة التمويل بنسبة 19.6%. كذلك قدمت الدائرة مساهمات قيّمة لتمكين المصرف من التركيز على أنشطة التمويل المشترك الكبيرة. وبالرغم من تقلبات السوق بسبب تداعيات كوفيد – 19 إلا أن الدائرة نفذت إجراءات استثنائية ورقابية صارمة لضمان استقرار السيولة وتعزيز إدارة العمليات بشكل اعتيادي بقدر الإمكان.

كما واصلت دائرة الخزينة والأسواق المالية جهودها لتنمية وتنويع محفظة أدوات الدخل الثابت وحققت زيادة في محفظة الصكوك بنسبة 11%، مع تحسن مستوى العوائد من خلال اتباع أسلوب حذر في استخدام التمويل الخاص للمحفظة، وهو ما ساهم في تعزيز مستوى الربحية والسيولة للمصرف في نفس الوقت. كما واصل مصرف السلام مساندة جهود مملكة البحرين التمويلية عبر توزيع الصكوك التي يصدرها مصرف البحرين المركزي لقاعدة كبيرة من زبائنه محلياً وإقليمياً. ونجحت دائرة الخزينة والأسواق المالية في تسويق مجموعة شرائح من صكوك مشروع بوابة الاستثمار–البحرين، وهو إصدار متميز لشركة محلية، حيث تم توكيل الدائرة بتسويق هذه الصكوك.

وبالإضافة إلى الإشراف على موجودات المصرف وإدارة مطلوباته، شهدت دائرة الخزينة والأسواق المالية توسعاً في علاقاتها المؤسسية مع مجموعة واسعة من المؤسسات المالية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي. ويرجع هذا التوسع في شبكة المؤسسات المالية جزئياً إلى المشاركة الناجحة مع أطراف مختلفة في جميع أنحاء دول مجلس التعاون وشمال أفريقيا، فضلاً عن تطوير شبكة واسعة النطاق من العلاقات الوطيدة بين المصارف.

وتماشياً مع توجيهات الإدارة التنفيذية للمصرف، نجحت الدائرة في هيكلة منتجات التحوط والمتوافقة مع الشريعة الإسلامية، بما في ذلك منتج «الوعد» وعمليات تبادل العملات المتعددة. كما قدمت المساندة لوحدات المجموعة الخارجية في جمهورية سيشل وكينيا من خلال توفير المنتجات المناسبة لدوائر الخزينة لديها.

وبالرغم من أن عام 2020 كان حافلاً بالأحداث والتحديات أكثر مما كان متوقعاً، إلا أن فريق العمل في دائرة الخزينة والأسواق المالية حقق المزيد من التنويع في مصادر السيولة. كما استخدمت الدائرة مجموعة متعددة من الأدوات المالية مثل اتفاقيات إعادة الشراء للأوراق المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، والتمويل الطويل من مصادر مختلفة محلية ودولية. ومع دخول العام الثالث من تنفيذ استراتيجية المصرف الجديدة، سوف يستمر التركيز على تكثيف التنويع في مصادر التمويل من مناطق جغرافية متعددة، وعلى هيكلة أدوات الدخل الثابت المبتكرة والمنتجات الأخرى التي يتم تمويل الاستثمار فيها بالتعاون مع البنوك الدولية.

ستواصل دائرة الخزينة لعب دورها المركزي في مساعدة وحدات الأعمال في المجموعة على توظيف السيولة بالطريقة الأمثل مع ضمان الالتزام في نفس الوقت بنسب السيولة التنظيمية.

المعاملات المصرفية الدولية

كان 2020 عاماً حافلاً بالتحديات، سيطر عليه تفشي جائحة كوفيد – 19 التي أدت إلى بطء الأنشطة الاقتصادية على المستوى العالمي. وقد ألقى هذا الوباء العالمي بظلاله على التجارة الدولية والأنشطة الائتمانية الكلية. وخلال العام، تبنت دائرة المعاملات المصرفية الدولية منهجاً حذراً خلال إنجاز أي معاملة جديدة، وأعادت توجيه تركيزها نحو خدمة قاعدة زبائنها من خلال إدارة النقد والأنشطة التجارية المهيكلة. واستفادت الدائرة من شبكتها الراسخة والمتنوعة في مختلف المناطق الجغرافية، وهو ما أسفر عن نجاح الدائرة في الحفاظ على مركزها كمصدر للعملة الأجنبية في المصرف مع العملات المختلفة. كما استكملت الدائرة عدداً من معاملات التمويل التجاري المهيكلة مع بنوك إقليمية ودولية بأسعار تجارية مرضية. بالإضافة إلى ذلك، حصلت الدائرة على تمويل إضافي من مناطق جغرافية جديدة، مما ساهم في تعزيز محفظة تمويلاتها خلال عام 2020. وواصلت دائرة المعاملات المصرفية الدولية التعاون الوثيق مع دائرة الالتزام في المجموعة لإضافة المزيد من النظراء في المناطق القائمة، واستقطاب زبائن جدد من مناطق جديدة مع التركيز على آسيا وأفريقيا، بما يتماشى مع استراتيجية الأعمال التي تبنتها في عام 2018. وخلال العام، شكلت الدائرة مساهمة قوية للإيرادات خاصة فيما يتعلق بالأرباح ودخل الرسوم. وقد نجحت في تعزيز نمو شبكة الزبائن الدوليين للمصرف، مع دعم النشاط التجاري المحلي من حيث إدارة النقد وغيرها من المتطلبات المصرفية الأخرى.

لقد تمكنت الدائرة من وضع أساس راسخ لتحقيق النمو في عام 2021 وما بعده، وذلك من خلال توسعة وتطوير نشاط تمويل التجارة مع تحقيق التنوع في آسيا وأفريقيا. وحرصت الدائرة على توطيد علاقاتها مع المؤسسات في مجال تمويل التجارة في عام 2020، بما في ذلك البنك الإسلامي للتنمية، والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، وبرنامج جسور التجارة العربية الأفريقية، وبرنامج تمويل التجارة العربية، وذلك في مجالات مشاركة المخاطر وجمع التمويل الخاص.

وفي عام 2020، شهدت محفظة أعمال الدائرة نمواً وحققت مستويات جيدة من الأعمال بما يزيد عن 2.2 مليار دولار أمريكي، تتركز بشكل رئيسي على حجم الصرف الأجنبي للتجارة وغيرها من المدفوعات النقدية. وقد ارتفعت ودائع الدائرة إلى 168 مليون دينار بحريني في عام 2020 منقسمة بين بنود التمويل المختلفة. واستفاد نشاط الدائرة من الشراكات الوطيدة القائمة مع شركاء أعمال إقليميين مثل بنك ستاندرد تشارترد وبنك رأس الخيمة الوطني، كما استكملت العديد من المعاملات التجارية ذاتية التصفية والتي ساهمت في تحقيق دخل من الرسوم والتمويل للمصرف. وخلال العام، واصلت الدائرة تحقيق تقدم ملموس في تنويع وتعزيز قاعدة التمويل. وتملك الدائرة الآن قاعدة قوية من المعاملات المنتظرة خلال 2021 مع عدد جيد من الزبائن الدوليين المتوقع إضافتهم إلى محفظة مصرف السلام المتنامية.

وتتركز رؤية الدائرة خلال عام 2021 وما بعده على دعم الأنشطة الإقليمية والدولية، وتعزيز مكانة الدائرة كمصدر جيد للمطلوبات وتدفقات التجارة الإقليمية عبر تغطية سوقية واسعة النطاق، فضلاً عن كونها مصدراً ملموساً للأنشطة المحققة للرسوم من المعاملات التجارية الدولية. وسيتم تحقيق ذلك من خلال استقطاب الزبائن والتجار، وجذب مزيد من الودائع، وتحقيق التنوع الدولي، والتوسع في المناطق الجغرافية الجديدة. وسوف تواصل الدائرة تنفيذ هذه الاستراتيجية الحذرة للمصرف خلال الفترة التي تسود فيها التوترات الجيوسياسية في المنطقة.

الابتكار

يعد الابتكار ركيزة أساسية لاستراتيجية مصرف السلام. وبينما تم التركيز خلال عام 2019 على إرساء البنية التحتية وتجميع الموارد، فإن عام 2020 شهد بذل المزيد من الجهود لتحقيق التحول الرقمي للمصرف. وقد تضمن ذلك تطوير الإجراءات والسياسات الداخلية لدمج ثقافة التحول الرقمي، وإعادة تنظيم القوى العاملة مع التركيز على التفكير الرقمي، فضلاً عن استحداث خدمات رقمية جديدة مثل تسجيل الزبائن، وتطبيقات زبائن الخدمات المصرفية للأفراد، وتحليل البيانات، مع تركيز كبير على وضع البنية التحتية اللازمة لجمع وتحليل معلومات الزبائن وبيانات المصرف.

وفي ظل تفشي جائحة كوفيد – 19 وما فرضته من الحاجة إلى تبني إجراءات رقمية، قدمت دائرة الابتكار الدعم لاستخدام الأدوات المستندة على التقنية السحابية، وذلك لضمان تعزيز التواصل وزيادة الإنتاجية خلال فترة الإغلاق.

إن نجاح المصرف في طرح تطبيق جديد للخدمات المصرفية للأفراد يشكل نقطة الانطلاقة للعديد من المنتجات والخدمات الجديدة. كما شمل التطبيق على مركز الاستجابة والتصدي لكوفيد – 19، حيث يمكن للزبائن الاطلاع على المبادرات المحلية الخاصة بالوباء مثل التقدم بطلب الحصول على تمويل بدون أرباح، وطلب تأجيل الأقساط، والحصول على الخصومات الحصرية على الاستشارات الطبية.

وقد ركزت المبادرات الحالية على البيانات بغرض تعزيز التحول الرقمي مع تحسين جودة ونطاق المنتجات والخدمات المقدمة للأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزبائن مركز الرواد للأعمال المصرفية، وقطاع الخدمات المصرفية الخاصة. وقد تضمن ذلك دمج القنوات الرقمية الخارجية والداخلية للمصرف (المبيعات والتسويق والمخاطر) مع محرك رقمي لتدفقات العمل على مستوى المصرف بأكمله، فضلاً عن الموقع الإلكتروني لإدارة النقد للخدمات المصرفية للشركات، وإدارة الثروات رقمياً، ومستودع البيانات، وتحليل البيانات على مستوى المصرف.

العمليات

في ظل انتشار وباء كوفيد – 19، لعبت دائرة العمليات دوراً فعالاً في إحداث التغيير خلال عام 2020 الحافل بالتحديات، حيث قادت الدائرة عمليات العمل عن بُعد في أعقاب اتخاذ إجراءات طارئة بسبب تفشي فيروس كورونا في جميع أنحاء العالم، وهو ما أسفر عن نقلة رئيسية في الطريقة التي يعمل ويتواصل ويتفاعل بها المصرف على ضوء التوجيهات الصادرة من الجهات التنظيمية وإدارة المصرف.

وشهدت خطوط العمل ومشاريع التطوير في المصرف تقدماً ملموساً كالمعتاد، بما في ذلك طرح نظام الشيكات الإلكترونية في البحرين، والتطبيق المصرفي الجديد، وأنظمة حماية الأجور في البحرين وغيرها. وقد لقيت هذه الجهود دعماً من خلال التغييرات في العمليات والتقنيات الداخلية. هذا إلى جانب إدارة الموارد البشرية عن بُعد. ومن أهم عناصر تحقيق التقدم زيادة مستويات التواصل، وتطبيق ساعات العمل المرنة، والانفتاح على الأفكار الجديدة، وامتصاص التغييرات بفكر منفتح وواعٍ من خلال اكتشاف وتبني الحلول بسرعة وتطبيقها بفعالية وكفاءة.

وتركّز الدور المحوري للعمليات خلال العام على إدارة تمويلات الزبائن التي تم تأجيلها وفقاً لتوجيهات مصرف البحرين المركزي، فضلاً عن مبادرات مصرف السلام لدعم الفئات المتضررة من الزبائن، بما يتماشى مع استراتيجية المصرف. وقد تعاون المصرف مع الأطراف ذات الصلة لتطبيق عملية سلسة تتيح الاجتماع بشكل دوري طوال العام بدون المساس بخدمة الزبائن.

وقد انعكست مستويات الكفاءة العالية في إجراء تحسينات إضافية للعمليات في عام 2020، بما في ذلك خفض الوقت اللازم لحجز معاملات المصرف، والحفاظ على الجودة، والالتزام بالتوجيهات التنظيمية، والالتزام، ومعايير التشغيل القياسية للمصرف. وتحققت هذه الإنجازات بالرغم من ظروف العمل عن بُعد، وذلك من خلال تعزيز سبل التعاون بين فرق العمل، ونشر روح العمل الجماعي والتي ساهمت بدورها في استمرارية العمليات بنجاح.

تقرير الهيئة الإدارية
عن الأداء التشغيلي (تتمة)

تقنية المعلومات

إن تطوير الأساس الراسخ لخدمات تقنية المعلومات في السنوات السابقة تركز على تحديث الخدمات والمنتجات المقدمة لقاعدة زبائن المصرف. ومع انتشار الوباء العالمي خلال عام 2020، برزت الحاجة إلى اتخاذ إجراءات سريعة لدعم الانتقال إلى استراتيجية «العمل من المنزل». وقد نجحت دائرة تقنية المعلومات في ابتكار حلول معتمدة وعالية الكفاءة للعمل عن بُعد، بما يتيح للموظفين إنجاز مهامهم وأداء وظائفهم من المنزل ومن المكتب على حد سواء.

استمرارًا للتحول الرقمي الذي شهده العام الماضي، فإن الخدمات المتطورة التي طرحها المصرف مثل منصة الخدمات المصرفية للأفراد عبر الهاتف النقال، وتنفيذ التقنيات والقنوات الجديدة مثل الخدمات الرقمية لفتح الحساب عززت من سهولة إنجاز المعاملات لقاعدة زبائن المصرف واسعة النطاق.

لقد نجحت دائرة تقنية المعلومات في مواجهة التحديات الناشئة عن تعدد طلبات تأجيل سداد التمويلات من قبل عدد كبير من الزبائن الذين تأثروا سلبياً بالوباء. وتمت معالجة هذا الأمر من خلال حلول عملية وفنية مقدمة في الوقت المناسب تهدف إلى تعزيز قدرة المصرف على تلبية احتياجات الزبائن.

حوكمة الشركات وإدارة المخاطر

واصلت عمليات مراجعة وتعزيز إجراءات معاملات التمويلات دورها الفعال خلال عام 2020، الأمر الذي أدى إلى تقليص حجم محفظة الديون المتعثرة. كما تم تحسين الممارسات المتبعة في اتخاذ القرارات بشأن التمويلات بحيث تشمل العوامل الكيفية وليس الكمية. وفي ظل الأوضاع الاقتصادية السائدة والعوامل الخارجية الأخرى، تم تحديد أطر تقبل المخاطر بشكل دقيق مع تركيز أكبر على تقييم كافة الضغوطات المحتملة مع الأخذ بالاعتبار الآثار الاقتصادية لجائحة كوفيد – 19.

وقد تم تقييم المخاطر الخارجية طوال عام 2020 تماشياً مع سياسة المجموعة. وقد شملت عملية التقييم على مراجعة البنية الأساسية لأنظمة تقنية المعلومات، والعوامل الاقتصادية الخارجية، وتقلبات أسعار صرف العملات، والأوضاع الجيوسياسية، ووضع الوباء العالمي السائد.

وواصل المصرف التزامه بالسياسة الخاصة بإدارة المخاطر والتي تسعى إلى الحفاظ على ميزانية عامة قوية من خلال تقليص الأصول المتعثرة وزيادة التركيز على إدارة السيولة، وأمن المعلومات، ومخاطر السوق.

كما واصلت دائرة حوكمة الشركات وإدارة المخاطر تركيزها على زيادة كفاءة ممارسات إدارة المخاطر، والشفافية في إعداد تقارير المخاطر وتحسين عملية المتابعة للموجودات التي قد تواجه التعثر، فضلاً عن تشديد الرقابة على مخاطر الائتمان، والسوق، ومخاطر أمن المعلومات، ومخاطر التشغيل.

التعرف على الزبون

يعتبر تطبيق السياسات والإجراءات الصارمة لمعرفة الزبون جزءاً أساسياً من جهود المصرف لحماية أعماله ومصالح المساهمين من عمليات غسيل الأموال المحتملة. وتلتزم المجموعة بمتطلبات مكافحة الجرائم المالية لمصرف البحرين المركزي التي تعكس الإرشادات التي وضعتها مجموعة العمل المالي (FATF).

وخلال عام 2020، تم اتخاذ إجراءات إضافية لتعزيز وعي الموظفين بعمليات تقييم مخاطر تسجيل الزبائن الجدد ومتطلبات العناية الواجبة للخدمات الرقمية لفتح الحسابات. كما نظم المصرف جلسات تدريبية حول مكافحة غسيل الأموال طوال العام. وبالنظر إلى المستقبل، فإن المصرف سوف يواصل مراجعة سياساته وعملياته لضمان التزامه الكامل والارتقاء بمعاييره في ظل عمليات الرقمنة الحالية.

الموارد البشرية

طرحت الموارد البشرية في عام 2020 نظام إدارة الأداء SABA. ويعمل هذا النظام عبر تطبيق الحوسبة السحابية SABA ويتضمن إدارة المهام وتعاون فريق العمل، فضلاً عن الاجتماعات الفردية للمراجعة المستمرة، وإجراء التقييمات البناءة على جميع المستويات. وقد ساهمت الفصول الدراسية الافتراضية على توفير مواد التعليم القيّمة والحصول على ردود فعل فورية.

وقد تم أتمتة وتحديث سجلات الموارد البشرية الحالية وربطها مع تقنية المعلومات لمتابعة كافة التغييرات التي قد تطرأ على المعلومات الخاصة بالموظف. كما يتم عرض نماذج من معلومات الموظفين الجديدة على دائرة الالتزام على أساس دوري.

تأسس مركز تواصل الموارد البشرية ببريد وموقع إلكتروني جديد لاستعراض الأخبار وتعريف جميع الموظفين بالفعاليات المختلفة، مع نشر آخر التطورات الأسبوعية بشأن العديد من الموضوعات، بما في ذلك إجراءات الصحة والسلامة خلال فترة الوباء، فضلاً عن الفعاليات التدريبية ومعلومات التطور المهني.

بدأت إجراءات الانتقال للعمل من المنزل بحلول شهر مارس، واستمرت طوال العام، مع إعداد جداول تنسيق عمل الإدارة والموظفين، وبالتالي الحد من تعطيل الخدمات والعمليات، سواء في الفروع أو المكتب الرئيسي.

تطوير الموظفين

في إطار جهودنا الهادفة إلى التصدي للتحديات التي فرضتها جائحة كوفيد – 19، شهد عام 2020 نقلة كاملة نحو التدريب الافتراضي. وقد تم تحقيق 16 ألف ساعة تدريب للموظفين، أي بزيادة بنسبة 187% عن النسبة المستهدفة سنوياً، وهو ما يعادل متوسط 45 ساعة تدريب لكل موظف.

ولا شك بأن التركيز على تعزيز القيادة والتفكير الإيجابي خلال الأزمة قد عكس التوجه الإيجابي السائد في المصرف وقدرته على التغلب على المشكلات والتحديات التي فرضها الوباء.

وكما هو الحال في السنوات الماضية، شارك موظفو المصرف في دورات التطور المهني المقدمة من معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية، وبرنامج كروس التدريبي، مع المتابعة الافتراضية.

وفي الربع الأخير من العام، عقد المصرف لقائه السنوي الافتراضي لأول مرة. وقد أجاب الرئيس التنفيذي للمجموعة على عدد من استفسارات الموظفين والتي تعلقت بشكل كبير على أبرز التحديات خلال عام 2020 التي واجهت المصرف بشكل خاص والقطاع المصرفي في المملكة بشكل عام. وخلال الاجتماع تم تسليم جوائز الأداء المتميز لـ 65 موظفاً.

وتقديراً للجهود الاستثنائية التي بذلها موظفو المصرف في الخطوط الأمامية، وموظفو الخدمات المصرفية للأفراد على وجه الخصوص لتواجدهم المستمر وتكريسهم كل وقتهم وجهدهم لتقديم خدمات سلسة ومستمرة لقاعدة زبائن المصرف خلال فترة الوباء، قام الرئيس التنفيذي للمجموعة والإدارة التنفيذية بزيارة جميع الفروع في نهاية العام لتوجيه الشكر لجميع الموظفين شخصياً وتسليم هؤلاء الأبطال شهادات تقدير ومكافآت مالية.

صحة بيئة العمل

تأتي صحة وراحة موظفينا وزبائننا على قمة أولوياتنا. وقد حرص المصرف على تنظيم جلسات إرشادية وتوعوية افتراضية حول فيروس كوفيد – 19 بشكل مستمر طوال العام. كما تم التنسيق مع وزارة الصحة – الفريق الوطني لأخذ فحوصات عشوائية، فضلاً عن استخدام أجهزة الفحص السريع لكوفيد – 19 وتقديم تخفيضات على أسعار الفحوصات.

كما حرص المصرف على تعزيز برنامجه للتأمين الصحي الذي يغطي الزيادات الحالية في حدود التأمين بدون تكاليف إضافية.

المجتمع

يهتم مصرف السلام بمساعدة الشباب والخريجين الجديد وتأهيلهم لدخول سوق العمل. وقد تحقق ذلك جزئياً من خلال برامج التدريب المهنية التي يتبناها المصرف. وفي عام 2020، شارك أكثر من 40 متدرباً في برنامج التدريب المهني في المصرف، بما في ذلك 12 برنامجاً افتراضياً للتدريب خلال الصيف. وتم تقديم دورة تدريبية عن التطور المهني للمشاركين في مختلف المجالات، بهدف تهيئتهم لبيئة العمل الحقيقية والمواقف التي يمكن أن تواجههم.

كما تطوع العديد من موظفي المصرف للمشاركة في برامج «إنجاز» في إطار التزام المصرف المتواصل بتعزيز ريادة الأعمال للجيل الجديد من الشباب البحريني، بما يرسي الأساس الراسخ لرواد المستقبل في المملكة.

العلامة التجارية والتسويق والاتصالات المؤسسية

حققت الدائرة خلال عام 2020 بعض الإنجازات المهمة، بما في ذلك وضع الأساس الراسخ لعلامة تجارية متكاملة، وتعزيز مهام التسويق والاتصالات المؤسسية. وقد أعادت الدائرة رسم خارطة الطريق لأعمالها لضمان توافق أهدافها مع الوكالات والشركاء الجدد. بالإضافة إلى ذلك، وافق مجلس الإدارة على مجموعة من السياسات والإجراءات ذات الصلة بحيث يبدأ تنفيذها بشكل فوري، مما يمهد الطريق لإعداد استراتيجيات جديدة للعلامة التجارية والتسويق والاتصالات المؤسسية. كما شهد العام تبني مبادرات التسويق الرقمي. وفيما يتعلق بالحوكمة البيئية والاجتماعية، فقد واصلت لجنة الرعايات والتبرعات مراجعة وإدارة تبرعات المصرف ورعايته ودعمه للفعاليات في إطار برنامجه للتواصل مع المجتمع المحلي.

وقد حصل مصرف السلام للعام الثاني على التوالي على جائزة أفضل مصرف إسلامي للتجزئة في البحرين من مجلة غلوبال فاينانس الأمريكية المرموقة.

تقرير حوكمة الشركات

الالتزام بضوابط الحوكمة

يعمل مصرف السلام– البحرين (المصرف) على تطبيق أعلى المعايير الأخلاقية عن طريق الإفصاح عن كافة نتائج المصرف بدقة وشفافية مع الحرص على الاستمرار في الالتزام الكامل بالقوانين واللوائح وفقا للقوانين واللوائح التي تحكم نشاطات المصرف. ومنذ قيام مصرف البحرين المركزي بمملكة البحرين بتطبيق قانون حوكمة الشركات الجديد، فقد استمر المصرف في تطبيق المعايير والإجراءات الضرورية لتعزيز وضمان التزامه بضوابط الحوكمة.

المساهمون

المساهمون الرئيسيون كما في 31 ديسمبر 2020م

رقم متسلسل	أسم المساهم	بلد المنشأ	عدد الأسهم	الحصة %
1	بنك مسقط ش.م.ع	سلطنة عمان	339,598,596	14.74
2	مصرف الطاقة الأول ش.م.ب (مقفلة)	مملكة البحرين	144,651,042	6.28
3	شركة عبر البحار للاستثمار ش.ش.و.	مملكة البحرين	138,611,666	6.01
4	شركة الرشد للاستثمار ذ.م.م.	الإمارات العربية المتحدة	113,022,000	4.90
5	شركة تصاميم العقارية ذ.م.م.	الإمارات العربية المتحدة	110,077,631	4.78
6	المتحدة العالمية لتمثيل الشركات ذ.م.م	الإمارات العربية المتحدة	83,388,708	3.62
7	مصرف السلام – البحرين	مملكة البحرين	81,304,080	3.53
8	وديمه محمد بطى القبيسى	الإمارات العربية المتحدة	78,280,115	3.40
9	شئون البلاط السلطاني	سلطنة عمان	76,236,415	3.31
10	سيد حسين علي علوي القطري	الإمارات العربية المتحدة	58,337,361	2.53
11	شركة الفاتح للاستثمار	مملكة البحرين	43,796,024	1.90
12	شركة بوند للاستثمار المحدودة	الإمارات العربية المتحدة	41,226,120	1.79
13	شركة السوبان	مملكة البحرين	28,255,500	1.23
14	Global Express Co. W.L.L.	مملكة البحرين	26,910,000	1.17
15	بنك الإمارات للاستثمار	مملكة البحرين	25,524,396	1.11

حصص المساهمين كما في 31 ديسمبر 2020

الفئة	عدد الأسهم	عدد المساهمين	نسبة الأسهم الصادرة
أقل من 1%	915,278,199	22,738	39.72%
1% الى اقل من 5%	766,358,350	12	33.25%
5% الى اقل من 10%	283,262,708	2	12.29%
10% الى اقل من 20%	339,598,596	1	14.74
20% الى اقل من 50%	-	-	-
50% فأكثر	-	-	-
المجموع	**2,304,497,853**	**22,753**	**100.00**

تتوزع ملكية أسهم المصرف العادية على النحو التالي:

الجنسية	عدد الأسهم	نسبة الملكية
البحرين		
الحكومة	-	-
المؤسسات	520,857,412	22.60%
الأفراد	200,008,065	8.68%
دول مجلس التعاون – باستثناء مملكة البحرين		
المؤسسات	815,698,788	35.40%
الأفراد	488,877,079	21.21%
اخرى		
المؤسسات	189,706,603	8.23%
الأفراد	89,349,906	3.88%
المجموع	2,304,497,853	100.00

مجلس الإدارة

يعمل مجلس الإدارة على تحديد توجهات المصرف بكل حكمة وبصيرة ويضع أهدافه ويطوّر الإستراتيجيات التي تنطلق نشاطات المصرف على نهجها من أجل تمكينه من تحقيق أهدافه وأغراضه. كما يقرر المجلس مستقبل المصرف من خلال حماية أصوله وصيانة سمعته. ولكي يتمكن أعضاء مجلس الإدارة بأداء واجباتهم على أتم وجه، فإنهم يحرصون على تطبيق كل المهارات المهنية التي يتمتعون بها مع ما يتميزون به من عناية وحرص بما تمليه عليهم مسؤولياتهم كمؤتمنين عليها، حيث أنهم مسؤولين عن أداء المصرف أمام المساهمين الذين يتمتعون بالأهلية والحق في عزلهم من مناصبهم.

تتمثل مهمة المجلس الرئيسية في ضمان الحوكمة السليمة والإدارة الفعالة لشؤون المصرف حفاظاً على مصلحة مساهميه، وضمان توازن مصالح القطاعات المتنوعة للمتعاملين معه من عملاء وموظفين وموزّدين ومجتمعات محلية. ويتوقع من المجلس، في كل ما يقوم به من تصرفات، أن يصدر أحكامه وآراءه التجارية في كل ما يعتقد أنه في مصلحة المصرف ومساهميه وعملائه بالشكل المعقول. وفي سبيل ذلك فإنه يمكن لأعضاء المجلس الاعتماد على ما يتمتع به كبار المسؤولين التنفيذيين بالمصرف والمستشارين والمدققين الخارجيين من أمانة ونزاهة مهنية.

تشكيل مجلس الإدارة

يتألف مجلس الإدارة من كوادر متخصصة يتميزون بالمهارات والخبرة اللازمة لقيادة المصرف بمراعاة اشتراطات الحوكمة وتحقيق أهداف جميع منسوبي المصرف والجهات ذات العلاقة بالمصرف. وفي إطار الالتزام بالأنظمة، فقد تم الحرص على أن يتألف مجلس الإدارة من أعضاء يتمتعون بخبرات وخلفيات مهنية كافية. وفي هذا الإطار يقوم مجلس الإدارة بصفة دورية بمراجعة تشكيلته والمساهمات التي يقدمها أعضاؤه واللجان المنبثقة عنه. كما يخضع أعضاء مجلس الإدارة للدراسة المسبقة من لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة وموافقة السادة المساهمين ومصرف البحرين المركزي و ذلك لتعيينهم. ويخضع تصنيف أعضاء مجلس الإدارة "التنفيذيين" و"غير التنفيذيين" و "المستقلين" للتعريفات الواردة في قواعد مصرف البحرين المركزي.

وينتخب كل عضو في مجلس الإدارة لمدة ثلاث سنوات حيث يتوجب عليه بعد انقضائها أن يتقدم من جديد إلى الاجتماع السنوي للجمعية العمومية للمساهمين في حال رغبته في إعادة تعيينه. ويخضع حضور اجتماعات مجلس الإدارة للأنظمة واللوائح المنصوص عليها في قواعد مصرف البحرين المركزي.

تفويضات ومهام ومسئوليات مجلس الإدارة

تتمثل المهمة الرئيسية لمجلس الإدارة في الإشراف على تنفيذ المبادرات الاستراتيجية للمصرف ومباشرة عملياته وفقا للهياكل والنظم القانونية والرقابية المقررة. كما أن المجلس مسئول عن القوائم المالية الموحدة للمصرف وعن مدى ملاءمة الأنظمة المالية والتشغيلية وضوابط الرقابة الداخلية بالإضافة الى تنفيذ مبادئ أخلاقيات العمل وقواعد السلوك. وقد قام المجلس بتكليف الرئيس التنفيذي للمجموعة لتولي مسؤوليات الإدارة اليومية للمصرف.

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

يعمل مجلس الإدارة وفقاً لبرنامج رسمي بالنسبة للموضوعات التي تتطلب منه اتخاذ قرارات بشأنها بما يضمن استمرارية مجلس الإدارة في مسؤوليته عن تحديد توجهات المصرف والتي تشمل على:

- مراجعة الخطة الإستراتيجية للمصرف.
- مراجعة أداء الإدارة التنفيذية (جميع الأشخاص المعتمدين)
- تقييم أداء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة وهيئة الفتوى والرقابة الشرعية.
- الموافقة على شراء المواد والتصرف في الأصول؛
- الموافقة على النفقات الرأسمالية؛
- الموافقة على مستويات الصلاحيات؛
- تعيين مدققي الحسابات ومراجعة القوائم المالية وأنشطة التمويل؛
- مراجعة تقرير حوكمة الشركات؛
- الموافقة على الخطة والموازنة التشغيلية السنوية؛
- تأمين الامتثال بالأنظمة والاشتراطات الرقابية؛
- دراسة ومراجعة كفاية وسلامة ضوابط الرقابة الداخلية؛ و
- إقرار جميع السياسات المتعلقة بعمليات المصرف وممارسته لمهامه وأنشطته.

نظام الانتخاب في مجلس الإدارة

تنص المادة 25 من النظام الأساسي للمصرف والمتعلقة بمجلس الإدارة على ما يلي:

1. يتولى إدارة المصرف مجلس إدارة لا يقل عدد أعضائه عن (5) أعضاء ينتخبهم المساهمون عن طريق التصويت التراكمي السري وذلك بمقتضى أحكام قانون الشركات التجارية بعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي على تعيينهم. ويعين أعضاء مجلس الإدارة او ينتخبون لفترة لا تتجاوز ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد. والتصويت التراكمي يعني أن كل مساهم سوف يكون له عددا من الأصوات يعادل عدد الأسهم التي يملكها في الشركة، ويتمتع بحق التصويت لمرشح واحد او يوزع اصواته على المرشحين الذين يختارهم.
2. يجوز لكل مساهم يملك 10% أو أكثر من رأس المال تعيين من يمثله في مجلس الإدارة بنفس تلك النسبة من عدد أعضاء المجلس، ويسقط حقه في التصويت في النسبة التي يتم التعيين عنها. فإذا بقي له نسبة لا تؤهله لتعيين عضو آخر يجوز له استخدام تلك النسبة في التصويت.
3. ينتخب مجلس الإدارة عن طريق الاقتراع السري رئيساً ونائباً واحداً او أكثر للرئيس لمدة ثلاث سنوات، قابلة للتجديد. ويحل نائب الرئيس مكان الرئيس اثناء غيابه او إذا حالت أي ظروف دون حضوره. وترسل نسخة من قرار انتخاب رئيس مجلس الإدارة ونائبه الى وزارة الصناعة والتجارة والسياحة والى مصرف البحرين المركزي.

نظام الانتخاب في مجلس الإدارة (يتبع)

4. يجب أن يتكون مجلس الإدارة من أعضاء مستقلين وغير تنفيذيين وفق شروط وأحكام مصرف البحرين المركزي.
5. لا يجوز تعيين أو انتخاب أي شخص عضوا بمجلس الإدارة إلا بعد أن يقر كتابة بقبول الترشيح، على أن يتضمن الإقرار الإفصاح عن أي عمل يقوم به بصورة مباشرة أو غير مباشرة يشكل منافسة للشركة، وأسماء الشركات والجهات التي يزاول العمل فيها أو يشغل عضوية مجالس إدارتها.

تناولت المادة 27 من النظام الأساسي "حالات إنهاء العضوية في مجلس الإدارة"، ونصت على ما يلي:

تنتهي عضوية العضو في المجلس في الأحوال التالية:

(1) إذا تخلف عن حضور أربع جلسات متتالية في السنة بدون عذر مقبول وقرر مجلس الإدارة إنهاء عضويته؛
(2) إذا استقال من منصبه بطلب كتابي؛
(3) إذا فقد أي من الاشتراطات المنصوص عليها في المادة ٢٦ من النظام الأساسي؛
(4) إذا تم تعيينه أو انتخابه بخلاف أحكام القانون؛ و
(5) إذا أساء استعمال عضويته للقيام بأعمال منافسة للشركة أو ألحق ضرراً فعليا بها؛
(6) إذا أدين من قبل أية محكمة بالسرقة او الاختلاس أو النصب او التزوير او اصدار شيكات بدون رصيد او أي من الجرائم التي ينص عليه القانون؛
(7) إذا أعلن افلاسه؛

(8) إذا أنهى أي من المساهمين تعيينه في المجلس كممثل له او إذا صوّت المساهمون في الجمعية العمومية على اقالته بموجب المادة رقم 44، او

(9) إذا اعتبره مصرف البحرين المركزي غير مستحقا لهذا المنصب.

استقلالية أعضاء مجلس الإدارة

العضو المستقل هو العضو الذي قرر مجلس الإدارة بشكل محدد بأنه ليس لديه أية علاقة جوهرية من شأنها التأثير على استقلاليته في اتخاذ قراراته مع الأخذ في الاعتبار جميع الحقائق المعروفة. وقد أفصح أعضاء مجلس الإدارة عن استقلاليتهم بتوقيعهم على الإقرار السنوي لأعضاء مجلس الإدارة والذي من خلاله أعلنوا أنه خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 قد استوفوا جميع الشروط المطلوبة من مختلف الجهات الرقابية لكي يتم اعتبارهم أعضاء مستقلين.

كان مجلس الإدارة يتكون من الأعضاء التالية أسمائهم كما في 31 ديسمبر 2020:

الأعضاء غير التنفيذيين

الشيخ خالد بن مستهيل المعشني	رئيس مجلس الإدارة
السيد مطر محمد البلوشي	نائب رئيس مجلس الإدارة
السيد زايد علي الأمين	عضو مجلس إدارة

الأعضاء المستقلين

السيد سالم عبد الله العوادي	عضو مجلس إدارة
السيد الحر محمد السويدي	عضو مجلس إدارة
السيد خالد سالم الحليان	عضو مجلس إدارة
السيد سلمان صالح المحميد	عضو مجلس إدارة
السيد خالد شهاب الدين ماضي	عضو مجلس إدارة

أُنتخب جميع أعضاء مجلس الإدارة الحاليين لفترة ثلاث سنوات بتاريخ 22 مارس 2018.
قدم السيد خليفة بطي عمير المهيري (رئيس مجلس الإدارة السابق) استقالته بتاريخ 9 أبريل 2020.
قدم السيد حسين محمد الميزة (عضو مجلس إدارة سابق) استقالته بتاريخ 18 يونيو 2020.

ميثاق مجلس الإدارة

تبنى مجلس الإدارة ميثاقاً يشمل الصلاحيات والأعراف اللازمة لحوكمة المصرف. وقد صادق المجلس على الميثاق مع بدء دورته في عام 2018م ويشمل معلومات عامة حول تشكيلة مجلس الإدارة، تصنيف أعضاء مجلس الإدارة، اللجان المنبثقة عن المجلس، دور ومسئوليات مجلس الإدارة، لائحة سلوك مجلس الإدارة، مكافآت وتقييم المجلس، العلم بالمعلومات الداخلية، تعارض المصالح ومعلومات أخرى خاصة بالمجلس. وتتم مراجعة وتعديل الميثاق بشكل دوري وتعديله كلما تطلب الأمر.

تعارض المصالح

لدى المصرف إجراءات موثقة للتعامل مع الأوضاع والمواقف التي تنطوي على "تعارض مصالح" أعضاء المجلس. في حالة نظر مجلس الإدارة أو اللجان المنبثقة عنه في أية أمور تنطوي على "تعارض المصلحة" لدى أعضاء المجلس يتم اتخاذ القرارات بشأنها بإجماع أصوات مجلس الإدارة/ اللجان المنبثقة عنه. في هذه الأحوال يمتنع عضو مجلس الإدارة المعني عن المشاركة في المناقشات وعملية التصويت على القرار. ويتم تسجيل هذه الحالات في المحاضر الخاصة بمداولات المجلس او اللجان المنبثقة عنه. ويجب على أعضاء مجلس الإدارة إبلاغ المجلس بالكامل بالتعارض (المحتمل) للمصالح في نطاق أنشطتهم مع المصرف والالتزامات تجاه المؤسسات والجهات الأخرى حالما تنشأ والامتناع عن التصويت على الموضوع. ويشمل هذا الإفصاح جميع الوقائع الجوهرية في حالة العقد أو المعاملة التي يشارك فيها عضو المجلس. ويجب تزويد المساهمين – عند الطلب – بتقرير تفصيلي عن الامتناع عن التصويت بسبب تعارض المصالح.

توجيه وتهيئة أعضاء المجلس الجدد

عندما يتم تعيين أعضاء جدد بمجلس الإدارة، يتم تزويدهم بخطاب التعيين ودليل إداري يحتوي على معلومات ذات صلة بأداء واجباتهم كأعضاء في مجلس الإدارة. ويتضمن الدليل إرشادات وضوابط حوكمة الشركات، وعرض لميثاق المجلس واللجان المنبثقة عنه والسياسات الرئيسية. ويحتفظ المجلس بجدول رسمي بالأمور التي يتوجب اتخاذ قرارات بشأنها لضمان أن توجهات المصرف وضوابطها هي من مسئولية مجلس الإدارة.

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

قواعد السلوك

أقر مجلس الإدارة قواعد السلوك التي يتوجب على أعضاء مجلس الإدارة الالتزام بها وهي كالتالي:

- أن يعملوا بأمانة ونزاهة وبنية حسنة مع بذل الجهد والعناية اللازمة بما فيه مصلحة المصرف وأصحاب المصلحة.
- أن يعملوا ويتصرفوا فقط في نطاق مسئولياتهم.
- أن يكون لديه فهماً مناسبا بشئون المصرف وتكريس وقت كاف لمسئولياتهم.
- أن يحافظوا على سرية مناقشات ومداولات المجلس.
- أن لا يسيئوا استخدام المعلومات التي يتلقونها من خلال منصبهم كأعضاء في مجلس الإدارة.
- أن لا يستفيدوا من مناصبهم كأعضاء بمجلس الإدارة بطريقة غير لائقة.
- أن يتأكد العضو من أن اموره/امورها المالية الشخصية سوف لن تؤدي الى خسارة سمعة المصرف.
- أن يحتفظوا بمعرفة كافية/تفصيلية بشأن نشاطات المصرف وأدائه لكي يتمكنوا من اتخاذ قرارات مبنية على معلومات صحيحة.
- أن يكونوا مستقلين في اتخاذ قراراتهم وأن يتخذوا جميع الخطوات المعقولة لكي يطمئنوا على سلامة جميع قرارات المجلس.
- أن يعتبروا أنفسهم ممثلين عن المساهمين ويعملوا تبعا لذلك.
- أن لا يوافقوا على أن يتحمل المصرف التزامات من دون اعتقاد في ذلك الوقت وعلى أسس معقولة، بأن المصرف قادر على الوفاء بتلك الالتزامات عندما يتطلب منه ذلك.
- أن لا يوافقوا على اتمام أعمال المصرف او التسبب او السماح بإتمام اعمال المصرف بطريقة تؤدي الى احتمالية تحمل المصرف مخاطر كبيرة او حدوث خسارة خطيرة لدائني المصرف.
- أن يتعاملوا بشكل عادل ومنصف وباحترام مع موظفي المصرف وعملائه الذين يتعاملون معهم.
- أن لا يدخلوا في منافسة مع المصرف.
- أن لا يطلب العضو او يقبل هدايا كبيرة من المصرف لنفسه/لنفسها او لمشاركيه/مشاركيها.
- أن لا يستغل المصرف فرص الأعمال المتاحة للمصرف لنفسه/لنفسها او لمشاركيه/مشاركيها.
- أن يبلغ العضو المجلس عن أي تعارضات محتملة مع المصالح.
- أن يمتنعوا عن المشاركة في أي مناقشات او اتخاذ قرارات تشتمل على موضوع لا يكونون مؤهلين لتقديم مشورة موضوعية او تتألف من موضوع يؤدي الى حدوث تعارض في المصالح.

تقييم أداء المجلس

إعتمد المجلس "إطار تقييم الأداء" والمصمم لتوفير الفرصة للأعضاء لتقييم أدائهم بشكل سنوي. ويركز هذا التقييم الذاتي على ثلاث تصنيفات أساسية وهي كالتالي:

- تقييم أداء مجلس الإدارة كوحدة؛
- تقييم أداء اللجان كوحدة؛ و
- التقييم الذاتي لأعضاء مجلس الإدارة.

وسيتم إبلاغ المساهمين بنتائج التقييم السنوي في اجتماع الجمعية العمومية العادية. والنتيجة لهذه السنة كانت مُرضية

مكافأة أعضاء مجلس الإدارة

تعني مكافأة أعضاء مجلس الإدارة كما هو منصوص عليها في المادة 34 من النظام الأساسي ما يلي:

"تحدد الجمعية العمومية العادية مكافأة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة ولا يجوز تقدير مجموع هذه المكافآت بأكثر من 10% من الأرباح الصافية بعد خصم الاحتياطيات القانونية وتوزيع ربح لا يقل عن 5% من رأسمال الشركة المدفوع على المساهمين. كما يجوز للجمعية العمومية أن تقرر صرف مكافآت سنوية لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة في السنوات التي لا تحقق فيها الشركة أرباحا أو السنوات التي لا توزع الشركة فيها أرباحا على المساهمين شريطة موافقة الجهات الرقابية على ذلك.

وعلى ضوء توصيات لجنة المكافآت وبموجب القوانين والأنظمة، يحدد المجلس شكل وقيمة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة التي تخضع للموافقة النهائية من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوية. وتقوم لجنة المكافآت بإجراء مراجعة سنوية لمكافآت أعضاء مجلس الإدارة."

يتألف هيكل ومستوى تعويضات مجلس الإدارة، بمقتضى سياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة المعتمدة من المساهمين في الجمعية العمومية السنوية، مما يلي:

1. مكافأة سنوية متوقفة على النتائج المالية السنوية للمصرف وبما يحددها القانون.
2. اجمالي المبلغ المستحق الدفع الى كل عضو بالمجلس كبدل حضور اجتماعات المجلس واللجان المنبثقة عنه خلال السنة.

ويصادق المساهمون على مكافأة أعضاء مجلس الإدارة في اجتماع الجمعية العمومية.

بالإضافة إلى ما سبق، فإن أعضاء مجلس الإدارة من موظفي المصرف لن يحصلوا على أية مكافآت كأعضاء مجلس إدارة. أما الأعضاء من غير الموظفين في المصرف فلا يجوز لهم القيام بأية ترتيبات استشارية مع المصرف دون الحصول على موافقة مسبقة من المجلس. ولا يجوز لأعضاء لجنة التدقيق، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، تقديم أو الحصول على مكافآت لقاء تقديم خدمات محاسبية، استشارية، قانونية، مصرفية استثمارية أو مالية للمصرف.

اجتماعات المجلس والحضور

يعقد مجلس الإدارة اجتماعاته بناء على دعوة من رئيس المجلس أو نائبه (في حالة غيابه أو إصابته بعجز) أو إذا طلب ذلك عدد من الأعضاء حسب ميثاق مجلس الإدارة. وبموجب قانون الشركات التجارية والنظام الأساسي للمصرف، يعقد مجلس الإدارة ما لا يقل عن أربع اجتماعات في السنة. ويكون انعقاد اجتماع مجلس الإدارة قانونياً بحضور ما لا يقل عن نصف أعضاء المجلس شخصيا. يمكن الاطلاع على محضر اجتماع الجمعية العمومية السنوية لعام ٢٠٢٠ لمعرفة أعضاء مجلس الإدارة الذين حضروا اجتماع الجمعية المذكور.
أما تفاصيل اجتماعات مجلس الإدارة التي عقدت خلال عام 2020 فهي كالتالي.

اجتماعات مجلس الإدارة لعام 2020 - أربع اجتماعات خلال السنة كحد أدنى

الأعضاء	20 فبراير	31 مارس	12 ابريل	4 يونيو	30 يونيو	3 سبتمبر	22 اكتوبر	3 ديسمبر
سعادة السيد خليفة بطي عمير المهيري	×	√	*	*	*	*	*	*
سعادة الشيخ خالد بن مستهيل المعشني	√	√	√	√	√	√	√	√
السيد الحر محمد السويدي	√	√	√	√	√	√	√	√
السيد حسين محمد الميزة	√	√	√	√	*	*	*	*
السيد خالد شهاب الدين ماضي	√	√	√	√	√	√	√	√
السيد خالد سالم الحليان	√	√	√	×	√	√	√	√
السيد مطر محمد البلوشي	√	√	√	√	√	√	√	√
السيد سالم عبد الله العوادي	√	√	√	√	√	√	√	√
السيد سلمان صالح المحميد	√	√	√	√	√	√	√	√
السيد زايد علي الأمين	√	√	√	√	√	√	√	√

*قدم السيد خليفة بطي عمير المهيري (رئيس مجلس الإدارة السابق) استقالته بتاريخ 9 أبريل 2020.

*قدم السيد حسين محمد الميزة (عضو مجلس إدارة سابق) استقالته بتاريخ 18 يونيو 2020.

حصص أعضاء مجلس الإدارة

عدد الأسهم التي يملكها أعضاء مجلس الإدارة، مقارنة بين عامين كما في 31 ديسمبر كالتالي:

الأعضاء	عدد الأسهم	
	2020	2019
سعادة الشيخ خالد بن مستهيل المعشني	0	0
السيد مطر محمد البلوشي	0	0
السيد سالم عبد الله العوادي	0	0
السيد الحر محمد السويدي	0	0
السيد خالد سالم الحليان	10,764	10,350
السيد زايد علي الأمين	520,000	3,500,000
السيد سلمان صالح المحميد	0	0
السيد خالد شهاب الدين ماضي	0	0

الموافقة على معاملات الأطراف ذات العلاقة

يتبع المصرف عملية معينة للتعامل مع المعاملات التي تشارك فيها الأطراف ذات العلاقة حيث تتطلب مثل هذه المعاملات موافقة بالإجماع من مجلس الإدارة. علماً أن طبيعة وحجم المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة مفصح عنها في القوائم المالية الموحدة حسب الإيضاح رقم 29 الأطراف ذات العلاقة.

المعاملات الجوهرية التي تتطلب موافقة مجلس الإدارة

تتطلب أية معاملة تتجاوز قيمتها 5 مليون دينار بحريني ولغاية 15 مليون دينار بحريني موافقة اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة، وأية معاملة تزيد قيمتها عن 15 مليون دينار بحريني تستوجب اعتماد مجلس إدارة المصرف. إضافة إلى ذلك، فإن الاستحواذ على 20% من شركة ما يستوجب الحصول على موافقة مجلس الإدارة بغض النظر عن المبلغ.

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

العقود الجوهرية والتمويلات المقدمة الى أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا

يتعامل المصرف مع أعضاء مجلس إدارته ومدراءه والمؤسسات التابعة له على أساس عدم التضارب في المصالح وبمقتضى الشروط التجارية المتعلقة بمخاطر انكشافها والودائع المستلمة منهم. وتخضع كافة التسهيلات المالية الممنوحة إلى أعضاء الإدارة العليا للسياسات المطبقة على الموظفين والتي تتم مراجعتها واعتمادها من لجنة المكافآت والترشيحات. وفيما يلي العقود الجوهرية والتمويلات المقدمة إلى أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا خلال عام 2020.

- تمويل بقيمة 1.6 مليون دينار بحريني مقدم الى شركة علي راشد الأمين، وهي شركة لها علاقة بأحد أعضاء مجلس الإدارة.
- تمويل بقيمة 3.95 مليون دينار بحريني مقدم الى شركة معالم القابضة ش.م.ب، وهي شركة لها علاقة بأحد أعضاء مجلس الإدارة.
- تسهيلات تمويلية مقدمة الى أعضاء معينين في مجلس الإدارة بمبلغ اجمالي قدره 530 ألف دينار بحريني.
- تسهيلات تمويلية مقدمة الى الإدارة العليا بمبلغ اجمالي قدره 1,136 مليون دينار بحريني.

إن جميع معاملات الأطراف ذات العلاقة مفصح عنها في الإيضاح رقم 29 من القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020.

العضويات التي يحتفظ بها الأعضاء لدى مجالس إدارة أخرى

تتطلب الضوابط واشتراطات الحوكمة التي وضعها مصرف البحرين المركزي أن لا يكون للعضو عضوية في أكثر من ثلاث مجالس إدارة شركات مساهمة عامة في البحرين. وقد استوفي جميع أعضاء مجلس الإدارة هذا المتطلب وأصبحوا معتمدين من قبل مصرف البحرين المركزي.

اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

قام مجلس الإدارة بتشكيل أربع لجان بمهام ومسئوليات محددة، وهي اللجنة التنفيذية، لجنة التدقيق والمخاطر، لجنة المكافآت ولجنة الترشيحات والحوكمة.

فيما يلي بعض المعلومات المتعلقة بعمل بعض لجان مجلس الإدارة خلال العام 2020، وملخص لتواريخ اجتماعات اللجان، وحضور الأعضاء وملخص للمسئوليات الرئيسية لكل لجنة.

اللجنة التنفيذية

تعمل اللجنة بموجب الصلاحيات المفوضة للمجلس وتوفر التوجيهات اللازمة للإدارة التنفيذية فيما يتعلق بالأمور ذات العلاقة بعمل المصرف، كما هي مفوضة للمجلس، لمعالجة المسائل التي تنشأ عن اجتماعات المجلس. وتتولى اللجنة مسؤولية مراجعة المسائل التجارية المتعلقة بمخاطر الائتمان والسوق، ومراجعة الإستراتيجية، وتقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة.

اجتماعات اللجنة التنفيذية لعام 2020 – أربع اجتماعات خلال العام كحد أدنى.

عقدت اللجنة أربع اجتماعات خلال عام 2020 كالتالي:

الأعضاء	5 فبراير	23 يونيو	26 اغسطس	25 نوفمبر
سعادة السيد خليفة بطي عمير المهيري (رئيس اللجنة السابق)	√	*	*	*
السيد الحر محمد السويدي	√	√	√	√
السيد سالم عبد الله العوادي	√	√	√	√
السيد زايد علي الأمين	√	√	√	√
السيد مطر محمد البلوشي (رئيس اللجنة)	*	√	√	√

قدم السيد خليفة بطي عمير المهيري (رئيس اللجنة السابق) استقالته بتاريخ 9 أبريل 2020.

*تم تعيين السيد مطر محمد البلوشي (رئيس اللجنة) في اللجنة بتاريخ 10 مايو 2020.

لجنة التدقيق والمخاطر

تقع على عاتق اللجنة مسؤولية مساعدة المجلس في الاضطلاع بواجباته الرقابية فيما يتعلق بمسائل المخاطر والالتزام، بما في ذلك سلامة البيانات المالية للمصرف، وعمليات ونظم التقارير المالية، والضوابط الداخلية والضوابط المالية. كما تعمل اللجنة كنقطة وصل بين المدقق الخارجي والمدقق الداخلي والمجلس. وتتحمل اللجنة أيضاً مسؤولية التعامل مع الشكاوى المتعلقة بالإبلاغ عن المخالفات ومراقبة معاملات الأطراف ذات العلاقة.

اجتماعات لجنة التدقيق والمخاطر لعام 2020 – أربع اجتماعات خلال العام كحد أدنى.

تم عقد أربع اجتماعات خلال عام 2020 كالتالي:

الأعضاء	30 يناير	22 يونيو	27 اغسطس	26 نوفمبر
السيد سلمان صالح المحميد (رئيس اللجنة)	√	√	√	√
الشيخ خالد بن مستهيل المعشني	√	√	√	√
السيد خالد شهاب الدين ماضي	√	√	√	√
السيد خالد سالم الحليان	√	√	√	√

لجنة المكافآت

يتمثل دور اللجنة في توفير إجراءات رسمية وشفافة لوضع سياسة تعويضات للمجلس والرئيس التنفيذي للمجموعة والإدارة التنفيذية (الأشخاص المعتمدون الذين يتحملون المخاطر المادية)؛ ويضمن أن تكون التعويضات المعروضة تنافسية بما يتماشى مع ما هو سائد في السوق وتدفعها المؤسسات المماثلة وتتفق مع المسؤوليات المسندة إلى الموظف. وبالإضافة إلى ذلك، تقر اللجنة خطط التعويضات الخاصة لمجلس الإدارة، بما في ذلك مكافآت الأداء السنوية (البونس) والحوافز القصيرة / طويلة الأجل، لجذب الموظفين الرئيسيين وتحفيزهم والاحتفاظ بهم.

اجتماعات لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة لعام 2020 – اجتماعان خلال العام كحد أدنى.

تم عقد أربع اجتماعات خلال عام 2020 كالتالي:

الأعضاء	30 يناير	22 يونيو	26 نوفمبر
الشيخ خالد بن مستهيل المعشني (رئيس اللجنة)	√	√	√
السيد خالد سالم الحليان	√	√	√
السيد خالد شهاب الدين ماضي	√	√	√

لجنة الترشيحات والحوكمة

يتمثل دور اللجنة في تقييم المرشحين وترشيحهم إلى المجلس، فضلاً عن تسهيل عملية تقييم أداء مجلس الإدارة واللجان وأعضاء مجلس الإدارة. بالإضافة إلى ذلك، فإن اللجنة مسؤولة عن ضمان حصول أعضاء مجلس الإدارة على التدريب الكافي خلال السنة حتى يتمكنوا من أداء واجباتهم في المجلس واللجان التي يعملون من فيها. كما تم تكليف اللجنة بمسؤولية ضمان أن يكون إطار حوكمة الشركات الخاص بالمصرف كافياً ويمتثل للوائح السائدة. وتتواصل اللجنة مع مسؤول حوكمة الشركات بالمصرف لإدارة الأنشطة المتعلقة بالحوكمة.

اجتماعات لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة لعام 2020 – اجتماعان خلال العام كحد أدنى.

تم عقد اجتماعين خلال عام 2020 كالتالي:

الأعضاء	23 يونيو	25 ديسمبر
السيد سالم عبد الله العوادي(رئيس اللجنة)	√	√
السيد مطر عبد الله البلوشي	√	√
السيد الحر محمد السويدي	√	√

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

يعمل المصرف بمقتضى تعليمات هيئة الرقابة الشرعية التي تتألف من خمسة من رجال العلم البارزين. وتقوم الهيئة بمراجعة أنشطة المصرف لضمان مطابقة جميع المنتجات والاستثمارات مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية. وعلاوة على ذلك، تقوم هيئة الرقابة الشرعية بمراجعة وفحص معايير الفرز للتبرعات والرعاية الخيرية بالإضافة إلى عقود الرعاية.

كما تقوم هيئة الرقابة الشرعية بالتأكد من وجود وظيفة التدقيق الشرعي الداخلي وبأنها تقوم بأداء واجباتها كما هو منصوص عليه في نموذج هيئة الرقابة الشرعية ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI).

بالإضافة إلى ذلك، يشكل عضو معين من هيئة الرقابة الشرعية جزءاً من لجنة الترشيحات وحوكمة الشركات لضمان توافق المسائل المتعلقة بإدارة الشركات مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

يجتمع أعضاء الهيئة ما لا يقل عن أربع مرات سنوياً، ويتم مكافأة أعضاءها في شكل رسوم استخدام سنوية وبدل لكل اجتماع يتم حضوره، مع التعويض المناسب عن تكاليف السفر. ولا يتم دفع أية مكافآت متعلقة بالأداء لأعضاء الهيئة. ويتم تقييم أداء هيئة الرقابة الشرعية على أساس التقييم الذاتي وتقديمها إلى المجلس لمراجعتها واتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها.

الجمعية العمومية السنوية

يقوم مجلس الإدارة بإبلاغ المساهمين عن أداء المصرف عبر اجتماع الجمعية العمومية السنوية، الذي ينعقد بناءً على دعوة من رئيس مجلس الإدارة، ويُعقد خلال الأشهر الثلاثة التالية لنهاية السنة المالية للمصرف.

على جميع أعضاء مجلس الإدارة، وخاصة رؤساء المجلس واللجان، وعضواً واحداً على الأقل من هيئة الرقابة الشرعية والتدقيق الخارجي أن يحرصوا على حضور هذا الاجتماع للرد على أسئلة المساهمين بشأن الأمور التي تقع ضمن مسؤولياتهم.

يقدم مجلس الإدارة كحد أدنى ما يلي للمساهمين، لاعتمادها في اجتماع الجمعية العمومية السنوية:

- البيانات المالية المدققة للمصرف.
- معاملات الأطراف ذات العلاقة؛
- تقرير حوكمة الشركات؛
- تقرير عن المسؤولية الاجتماعية؛
- تقييم أداء مجلس الإدارة واللجان وأعضاء مجلس الإدارة؛ و
- مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية.

الإدارة التنفيذية

يفوض مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي للمجموعة لإدارة المصرف، والذي يعتبر هو والإدارة التنفيذية الجهتين المسؤولتين عن تنفيذ القرارات والاستراتيجيات التي يعتمدها المجلس وهيئة الفتوى والرقابة الشرعية.

أسهم كبار الموظفين

عدد الأسهم التي يملكها كبار الموظفين، مقارنة بين عامين كما في ٣١ ديسمبر كالتالي:

الأعضاء	الأسهم	
	2020	2019
الدكتور محمد برهان اربونا	360	347
السيد عيسى عبد الله بوحجي	128,085	123,159
السيد كريم تركي	179	173
المجموع	128,624	123,679

لجان الإدارة

يساند الرئيس التنفيذي للمجموعة عدد من اللجان الإدارية التي لدى كل منها مسئوليات معينة لإتاحة التركيز على النواحي المتعلقة بالأعمال والمخاطر والإستراتيجية. وفيما يلي نبذة عن اللجان المختلفة وأدوارها ومسئولياتها:

اللجنة	الأدوار والمسئوليات
الهيئة الإدارية التنفيذية	تشرف على اللجان الإدارية الأخرى ومساعدة الرئيس التنفيذي في مختلف الأمور او المواضيع حيثما وعندما يتطلب ذلك.
لجنة الائتمان والخطر	توصي اللجنة لمجلس الإدارة بسياسة وإطار عمل إدارة المخاطر. ويتمحور دورها الرئيسي في اختيار وتنفيذ نظم إدارة المخاطر، ومراقبة المحافظ الاستثمارية، واختبار مدى تحمل المخاطر، ورفع التقارير عن المخاطر إلى مجلس الإدارة، واللجان المنبثقة عن المجلس، والسلطات الإشرافية، والإدارة التنفيذية. بالإضافة إلى هذه المسئوليات، يشكل اعتماد ومراقبة مخاطر كل عمليات الائتمان جزءاً لا يتجزأ من مسئوليات اللجنة.
لجنة الموجودات والمطلوبات	تتمثل المسؤولية الأساسية لهذه اللجنة في مراجعة سياسة التداول والسيولة لإدارة المخاطر المتعلقة بالميزانية العمومية للمصرف.
لجنة الاستثمار	تتولى لجنة الاستثمار مراجعة واعتماد جميع الصفقات المتعلقة باستثمارات تملك الشركات والاستثمارات العقارية ومراقبة أدائها بشكل متواصل. كذلك تتولى اللجنة مسئولية الإشراف على أداء مدراء الصناديق والتوصية باستراتيجيات التخارج بهدف زيادة العوائد للمستثمرين.
لجنة التوجيه لتقنية المعلومات	تشرف اللجنة على عمليات تقنية المعلومات بالمصرف، وتوصي بالموازنة السنوية وخطط تقنية المعلومات المصممة حسب استراتيجية المصرف المعتمدة الى الرئيس التنفيذي للمجموعة لكي يحيلها الى مجلس الإدارة للاعتماد. وتشرف على تنفيذ الخطة المعتمدة لتقنية المعلومات السنوية ضمن الفترة المحددة والميزانية المخصصة.
لجنة المعالجة	يتمثل دور لجنة المعالجة في تقييم ومتابعة الأصول المتعثرة للمصرف بهدف مضاعفة المبالغ المستردة للمصرف.
لجنة الموارد البشرية	تتولى اللجنة مهمة تمكين موظفي المصرف من تلبية أهدافهم المهنية والشخصية بموازاة نمو المصرف بالتركيز على تعزيز المهارات والتطوير الوظيفي وتقديم الحوافز مقابل الأداء والعمل بقية الحياة.
لجنة أمن المعلومات	يعتبر دور لجنة أمن المعلومات استشاريا بطبيعته، حيث تساعد أصحاب العلاقة بالبنك في تطوير ومراجعة وتنفيذ نظام شامل لإدارة أمن المعلومات بالمصرف. ويتمثل دور اللجنة في تقوية كفاءة وفاعلية دائرة أمن المعلومات ايضا.
لجنة المسؤولية الاجتماعية	تشرف هذه اللجنة على الأمور ذات الصلة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات في المصرف، وإدارة عملية التبرعات وطلبات الرعاية، وتقييم المقترحات وتخصيص الأموال للأغراض التي يلتزم المصرف بدعمها، بما يتماشى مع خطة المسؤولية الاجتماعية السنوية للمصرف وسياسة المسؤولية الاجتماعية للشركات. وتتم مراجعة أي استثناءات للخطة المعتمدة وتقديم توصية الى المجلس للموافقة عليها. وتشارك اللجنة أيضاً في إعداد تقرير المسؤولية الاجتماعية للشركات، والذي يشكل جزءاً من التقرير السنوي، والذي يشرح بالتفصيل التبرعات ومبادرات الرعاية خلال السنة. الأغراض الاجتماعية التي يدعمها المصرف هي: • المساعدة الطبية؛ • رعاية الناس المحتاجين، • المبادرات الثقافية التي تركز على الحفاظ على التقاليد البحرينية وتعزيزها في المستقبل.

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

التعويضات للإدارة التنفيذية

يخضع دفع مكافأة الأداء (البونس) للرئيس التنفيذي للمجموعة الى توصية من لجنة الترشيحات والمكافآت ومصادقة مجلس الإدارة. أما مكافأة الأداء (البونس) للإدارة العليا فإنها تدفع بتوصية من الرئيس التنفيذي للمجموعة الى لجنة الترشيحات والمكافآت التي تقوم بمراجعتها والموافقة عليها على أن يعتمدها مجلس الإدارة فيما بعد.

الامتثال

لدى المصرف سياسات وإجراءات شاملة لضمان الامتثال التام بأنظمة ولوائح السلطات الرقابية والتشريعية. ويحرص المصرف على مراجعة أنشطة العملاء المالية بصورة دورية وذلك للتأكد من مطابقتها لمتطلبات التشريعات الرقابية والقانونية.

ويحرص المصرف على بذل العناية الواجبة لضمان أن نشاطات عملاء المصرف تتم بموجب التوجيهات الصادرة من الجهات الرقابية.

ويبذل المصرف باستمرار قصارى جهده لتعزيز أنظمة الامتثال ومكافحة غسيل الأموال. وعلى هذا الصعيد، قام المصرف بتحديث عملياته في متابعة غسل الأموال باستخدام نظام معروف جدا.

ويلتزم المصرف بنماذج الجرائم المالية المذكورة في دليل قواعد مصرف البحرين المركزي والذي يحوي تشريعات مكافحة غسيل الأموال الحالية في مملكة البحرين والمطورة بموجب توجيهات وحدة مكافحة الجرائم المالية، وهي المنظمة الدولية المسؤولة عن وضع سياسات مكافحة غسيل الأموال حول العالم. وقد التزم المصرف بمتطلبات قانون الالتزام بالضريبة على الحسابات الأجنبية (FACTA) ومعايير التقارير المعروفة (CRS) حسب متطلبات مصرف البحرين المركزي.

الأتعاب وتعيين شركات التدقيق الخارجية

وافق المساهمون خلال اجتماع الجمعية العمومية المنعقد في 19 مارس 2019 على تعيين شركة كي بي ام جي (KPMG) مدققاً خارجياً للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 ومنح أعضاء مجلس الإدارة صلاحية تحديد أتعابهم.

الرقابة الداخلية

تعتبر الرقابة الداخلية عملية نشطة ومستمرة على جميع المستويات في المصرف. وقد أنشئ المصرف ثقافة ملائمة لتسهيل تنفيذ عملية الرقابة الداخلية بصورة فعالة، حيث يشارك كل موظف في عملية الرقابة الداخلية ويساهم بفعالية بتعرفه على المخاطر في مراحلها المبكرة وبتطبيق عمليات تحكم لتقليل الأضرار وبأقل قدر من التكاليف. ويتم إبلاغ الإدارة العليا بالمخاطر المتبقية ويتم اتخاذ الإجراءات التصحيحية حيالها.

سياسة الأشخاص الرئيسيين

وضع المصرف سياسة للأشخاص الرئيسيين لضمان أن يكونوا على علم بالاشتراطات القانونية والإدارية بخصوص امتلاك والتداول في الأسهم بغرض منع إساءة استخدام المعلومات الداخلية. ويشمل الأشخاص الرئيسيون أعضاء مجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية، موظفين معينين وأي شخص أو مؤسسة ذات صلة بالأشخاص الرئيسيين المحددين. وتناط بلجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة مهام مراقبة تطبيق ومتابعة سياسة الأشخاص الرئيسيين. يمكن الاطلاع على سياسة الأشخاص الرئيسيين على موقع المصرف على الإنترنت.

علاقات الموظفين

يلتزم مصرف السلام – البحرين بخلق بيئة عمل متنوعة وشاملة تشجع على الإبداع والتفرد الذي يجلبه كل موظف معه الى المصرف. ويتم توظيف الموظفين وتعيينهم على أساس الجدارة والكفاءة، ويعمل على تقييمهم بصورة منصفة.

وتماشياً مع سياسة المصرف، والتزاماً منه بمبدأ تكافؤ الفرص الوظيفية وتطبيقاً لمتطلبات الحوكمة الواردة في دليل القواعد الخاص بمصرف البحرين المركزي، يحرص المصرف على عدم توظيف أقارب الموظفين حتى الدرجة الرابعة. ويتوجب على الموظفين الحاليين تنبيه دائرة الموارد البشرية عن أي صلة قرابة وعلاقة مع الموظفين الآخرين او المرشحين للتوظيف، علماً بأنه في حالة عدم القيام بذلك، فسوف يخضع الموظف لإجراءات تأديبية وفقاً للقانون رقم 36 لسنة 2012 بإصدار قانون العمل في القطاع الأهلي ودليل الإرشادات التأديبية للمصرف.

سياسة الاتصال

يدرك المصرف أن التواصل الفعال مع مختلف الجهات المعنية والجمهور جزءاً لا يتجزأ من حسن إدارة الأعمال. وفي سبيل تحقيق أهدافها العامة في مجال الاتصال، يتبع المصرف مجموعة من المبادئ مثل الكفاءة والشفافية والوضوح والوعي الثقافي.

وبهذا الخصوص، يستخدم المصرف تقنيات الاتصال الحديثة في الوقت المحدد لنقل رسائل إلى الفئات المستهدفة. ويقوم المصرف بالرد دون تأخير على المعلومات المطلوبة من الجهات الإعلامية والجمهور مع الحرص على تحري الشفافية والانفتاح كلما أمكن مع مراعاة متطلبات السرية الخاصة بالمصرف مما يساهم في الحفاظ على مستوى عال من الموثوقية. كما يبادر المصرف بصورة سباقة الى تطوير علاقاته مع الفئات المستهدفة وتحديد الموضوعات المحتملة ذات الاهتمام المشترك. ويحرص المصرف في اتصالاته الخارجية على الإصرار على الوضوح والالتزام بهوية بصرية واضحة ومحددة. ويتم توفير مواد الاتصالات الرسمية للمصرف باللغتين العربية والإنجليزية.

وتنشر التقارير السنوية والقوائم المالية الربع سنوية وتقرير حوكمة الشركات على الموقع الإلكتروني للمصرف، حيث يتيح هذا الموقع للمساهمين الفرصة للحصول على مختلف الاستمارات بسهولة ومنها بطاقة التوكيل المستخدمة لحضور اجتماعات الجمعية العمومية السنوية. كما تتوفر الاستمارات المخصصة لتقديم الشكاوى أو لتقديم الاستفسارات التي يتم التعامل بها في وقتها. كما يحرص المصرف على الاتصال مع موظفيه بصورة منتظمة عبر الاتصال الداخلي لتوفير أحدث المعلومات حول أنشطة المصرف المختلفة.

سياسة الإبلاغ عن المخالفات

تحدد هذه السياسة الخطوات الواجب اتباعها من قبل الراغب في الإبلاغ عن المخالفات لتصعيد الشكوى إلى المسؤولين المعينين والإجراءات التي ينبغي على لجنة التدقيق والمخاطر انتهاجها لضمان التحقيق في الشكوى المبلغ عنها بالصورة المناسبة واتخاذ الإجراء الملائم بشأنها والحرص في نفس الوقت على توفير حماية كافية للموظف الذي قام بالتبليغ عن أي رد فعل عكسي بسبب قيامه بالإبلاغ.

حدود التفويض بالصلاحيات

إن الحد الأقصى من صلاحيات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة والأفراد هي محددة في وثيقة حدود التفويض بالصلاحيات، وهذه الصلاحيات محددة للأنشطة المالية والتشغيلية.

الإفصاح

يحتفظ المصرف بسياسة إفصاح تشتمل على تفاصيل اتصالات المصرف الداخلية والخارجية، ويشرف مجلس الإدارة على عملية الإفصاح والاتصالات مع الجهات المعنية الداخلية والخارجية.

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

توضيحات بشأن الاستثمارات من قواعد الالتزام:

الرقم المتسلسل	القاعدة	الوضع الحالي
1	HC - 1.4.6 يجب أن يكون رئيس مجلس الإدارة عضوا مستقلا لكي يكون هناك توازن مناسب للصلاحيات وقدرات أكبر للمجلس لاتخاذ قرارات مستقلة.	يتم اعتماد هيكل المجلس من قبل مصرف البحرين المركزي. وبما أن هذا توجيه، فإن البنك بحاجة إلى الكشف عن هذه النقطة في التقرير السنوي فقط.
2	HC - 5.3.2 (لجنة المكافآت) يجب أن تضم اللجنة الأعضاء المستقلين فقط، او بدلاً عن ذلك فقط الأعضاء غير التنفيذيين الذين أغلبيتهم هم من المستقلين ورئيس اللجنة هو عضو مستقل. وهذا يتوافق مع أفضل الأعراف الدولية لضمان أن لجنة المكافآت يجب أن تمارس حكمها بعيدا عن تعارض المصالح المهنية الشخصية.	رئيس اللجنة ليس عضواً مستقلاً., نظراً لأن رئيس لجنة المكافآت يتمتع بخلفية وخبرة مصرفية، فقد ارتأى المجلس بأنه من المناسب تعيينه رئيسا للجنة المكافآت. كما أن الهيكل الحالي معتمد من مصرف البحرين المركزي والرئيس ملتزم بقانون حوكمة المؤسسات ويفي بجميع مسئوليات اللجنة حسب ميثاق اللجنة
3	HC - 7.2.2 البنك البحريني الإسلامي المرخص له يتطلب حضور جميع أعضاء مجلس الإدارة وأن يكونوا متاحين للإجابة على أسئلة المساهمين في أي اجتماع للمساهمين، وعلى وجه الخصوص، التأكد من أن رؤساء لجان التدقيق والأجور والترشيحات مستعدون للإجابة على الأسئلة المناسبة المتعلقة بالمسائل التي تقع ضمن مسؤولية لجنتهم (مع فهم أن المعلومات التجارية السرية قد تبقى سرية).	بسبب جائحة كورونا تعذر على بعض أعضاء مجلس الإدارة الحضور لاجتماع المساهمين وسيُكشف عن هذه النقطة في التقرير السنوي
4	HC - 8.2.1 في كل مصرف إسلامي مرخص له: (أ) يجب على المجلس اعتماد مبادئ توجيهية مكتوبة لحوكمة الشركات تغطي المسائل الواردة في هذه الوحدة النموذجية والوحدات النمطية PD وغيرها من مسائل حوكمة الشركات التي يعتبرها المجلس مناسبة. ويجب أن تتضمن هذه المبادئ التوجيهية مبادئ وقواعد الوحدة HC أو تشير إليها؛ (ب) على المرخص له من البنك الإسلامي أن ينشر المبادئ التوجيهية على موقعه على الإنترنت؛ (ج) في كل اجتماع سنوي للمساهمين يجب على المجلس أن يقدم تقريرا عن امتثال المرخص له من المصرف الإسلامي للمبادئ التوجيهية والوحدة HC، وأن يوضح مدى ما إذا كان قد اختلف فيها أو يعتقد أن أي تباين أو عدم امتثال له ما يبرره؛ و (د) في كل اجتماع سنوي للمساهمين يجب على المجلس أيضاً تقديم تقرير عن البنود الأخرى المدرجة في وحدة البرامج. وينبغي الاحتفاظ بهذه المعلومات على موقع المصرف الإسلامي المرخص له أو الاحتفاظ بها في مقر المصرف الإسلامي المرخص له نيابة عن المساهمين.	البنك يمتثل للمعايير، ومع ذلك تم إضافة إشارة إلى HC و PD لضمان الامتثال الكامل في الموقع الألكتروني.
5	HCB 2.2 يجب على البنوك الإسلامية البحرينية المرخصة أن يوفوا بمتطلبات المصرف المركزي المتعلقة بأنشطة الخدمات المالية التي تتم في الشركات التابعة وغيرها من أعضاء المجموعة تخضع لنفس أو ما يعادلها من ترتيبات لضمان حوكمة الشركات الفعالة على أنشطتها.	على الرغم من وجود ترتيبات مماثلة في مصرف السلام سيشل، فقد قام البنك بإجراء مراجعه رسمية سنوية للحوكمة لضمان ذلك.

الهيكل التنظيمي

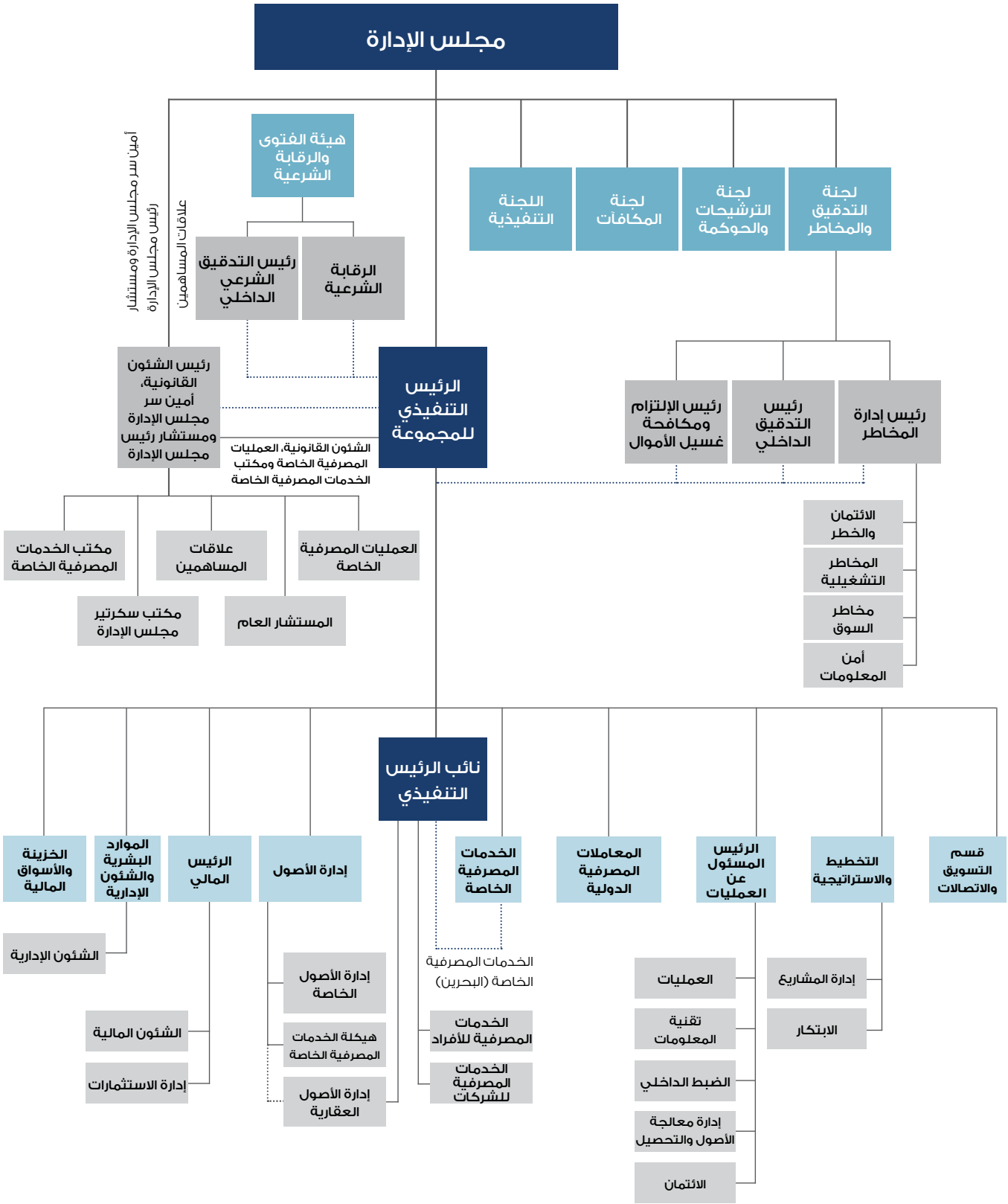

سياسة المكافآت

سياسة المكافآت الأساسية

المبادئ الأساسية التي تقوم عليها سياستنا للمكافآت، والتي تم إقرارها من قبل مجلس الإدارة ومساهمي المصرف هي:

- يتم تحديد مكونات الرواتب، والمزايا، والحوافز لتأخذ في اعتبارها مصالح الموظفين والمساهمين على حد سواء؛
- يأخذ تحديد المكافآت في الاعتبار العوامل المالية وغير المالية على المديين القصير والطويل؛
- يتم تحديد إجمالي المكافأة لكل منصب بناء على التركيز على تقييم الأداء الذي يعكس أداء الفرد والتزامه بسياسات المصرف الخاصة بالمخاطر والإلتزام؛
- حدد المصرف مستوى من المكافآت الثابتة للموظفين بما يتناسب مع مستوى متفق عليه من الأداء. وسوف يتم تحديد التعويضات المتغيرة، ومكافأة نهاية العام للأداء الوظيفي (البونس)، بناء على قرار لجنة المكافآت لتعبّر عن التقدير للأداء المتميز للموظف خلال أي فترة أداء يتم تحديدها؛
- في حالة إقرار توزيع تعويضات متغيّرة، أو مكافأة نهاية العام للأداء الوظيفي (البونس) لأي فترة أداء؛ يجب أن يكون لدى المصرف نظام واضح للتعويض المتغير، لدعم لجنة المكافآت في هذا الخصوص؛
- يتم تحديد التعويضات المتغيرة بناءً على الإنجازات في تحقيق الأهداف على مستوى المصرف، والوحدة، والمستوى الفردي؛
- يتم تحديد نظام التعويضات المتغيرة بما يدعم الإدارة الجيدة للمخاطر والالتزام. ومن أجل تحقيق هذا الهدف لا بد من:
  - تعديل مقاييس الأداء الخاصة بوحدات الأعمال بالمصرف بما يتناسب مع درجة المخاطرة أينما كان مناسبا؛
  - عند تحديد المكافأة الفردية، يؤخذ في الاعتبار مدى الحرص على تحقيق الأهداف المرتبطة بضوابط الإلتزام.
- يتم تحديد حزمة المزايا التي يحصل عليها الموظفون في الوظائف الرقابية والمساندة بحيث تمكنهم من العمل بشكل مستقل عن وحدات الأعمال التي يساندونها. ويتم ضمان استقلاليتهم من خلال:
  - تحديد حجم المكافأة الكلية، لضمان بقاء التعويضات المتغيرة بمستوى أقل من أن يشجع على السلوكيات غير الملائمة، ولكن في الوقت ذاته مع المحافظة على المستوى التنافسي في السوق؛
  - قرارات المكافآت مبنية على حسب الوظائف التي يؤدونها لا على وحدات الأعمال التي يساندونها؛
  - أن تكون مقاييس الأداء والأهداف متماشية مع أهداف المصرف وأهداف الموظف الخاصة بالوظيفة؛
  - يكون أداء الفرد حسب وظيفته في مقابل أداء وحدات الأعمال الأخرى العنصر الرئيسي لحساب مكافأة تحفيز الموظف.
- سيتم استخدام المعايير الكمية والنوعية لتقييم أداء الفرد في جميع إدارات المصرف.
- يقوم المصرف بمراجعة الرواتب والمزايا بشكل دوري، بهدف المحافظة على قدرته التنافسية في السوق، معتمدا على التقارير المتعلقة بالرواتب ومعلومات السوق التي يتم الحصول عليها من مصادر ثانوية.
- لا يقدم المصرف أي نوع من المستقطعات أو المكافآت للتوقيف عن العمل لموظفيه، سوى تلك التي ينص عليها قانون العمل للقطاع الخاص (القانون رقم (36) للعام 2012 لمملكة البحرين).

مواءمة الأنظمة

قام المصرف بمراجعة وتنقيح سياسة المكافآت خصوصاً المتعلقة بالتعويض المتغير من أجل تلبية متطلبات مصرف البحرين المركزي وإرشاداته فيما يتعلق بالمكافآت، وذلك بمساعدة استشاريين خارجيين. وفيما يلي ملخصاً للجوانب التنظيمية وردود المصرف عليها:

المجال التنظيمي	ممارسات المصرف
الحوكمة	تم تشكيل لجنة المكافآت التابعة لمجلس الإدارة بحسب متطلبات وإرشادات مصرف البحرين المركزي الخاصة بالمكافآت، ويترأسها عضو مجلس إدارة مستقل. وقد تمت مراجعة ميثاق اللجنة بما يتماشى مع متطلبات وإرشادات مصرف البحرين المركزي، وسوف تكون اللجنة مسؤولة عن صياغة سياسة المكافآت، وتطبيقها، والإشراف عليها. وبلغت الأجور والتعويضات المدفوعة إلى أعضاء اللجنة للعام 2020 ما إجماله 22,500 دينار بحريني (2019: 30,000 دينار بحريني). وقامت اللجنة بتعيين استشاري خارجي لإعادة صياغة سياسة المكافآت المعدّلة، وتطبيقها بما يتماشى مع إرشادات مصرف البحرين المركزي، في ما يتعلق بالمكافآت.
سياسة للمكافآت تركز على المخاطر	قام المصرف بوضع المكافآت الثابتة للموظفين في مستوى بحيث تتم مكافأتهم على مستوى محدد من الأداء، فيما سيكون دفع التعويضات المتغيرة ومكافأة نهاية العام للأداء الوظيفي (البونس) راجعا بشكل تام إلى لجنة المكافآت وذلك تقديراً للأداء المتميز للموظفين في أي فترة محددة من الأداء. وإذا ما قررت اللجنة منح التعويض المتغير، فسيتم تحديدها بناء على الأهداف المعدّلة على أساس المخاطرة التي يتم وضعها على مستوى وحدة الأعمال، ويتم رفعه إلى المستوى العام للمصرف. وسوف يكون التعويض المتغير أعلى بالنسبة للرئيس التنفيذي، والإدارة العليا في وحدات الأعمال والمسؤولين عن المخاطر المادية، مقارنةً بالأجر الثابت، متوقف على تحقيق الأهداف المعدلة المرتبطة بالمخاطر، وذلك على مستويي وحدة الأعمال والمصرف على حد سواء. أما بالنسبة للموظفين في الوظائف الرقابية والمساندة؛ فإن مكوّن الأجر يشتمل على نسبة ثابتة أكبر، ونسبة متغيرة أقل، كما أن التعويض المتغير للعاملين في الوظائف الرقابية والمساندة، يعتمد على أهداف الوحدة التي يعملون بها، وعلى أدائهم الفردي ولا يُربط بأداء المصرف.
رأس المال والسيولة	تتم عملية احتساب مكافأة نهاية العام للأداء الوظيفي (البونس)، والتعويض المتغير، بطريقة تضمن عدم تأثُر رأس المال والسيولة، ويتم التحقق من صحتها قبل الحصول على موافقة لجنة المكافآت وتشمل عملية التحقق من الصحة مقارنة مخصصات مكافأة نهاية العام للأداء الوظيفي (البونس) بالأرباح المتحققة، والتأثير على الملائمة المالية وفق ارشادات بازل 3 وأيضا بالمقارنة بإجمالي الأجور الثابتة.
الإرجاء والأدوات المرتبطة بالأسهم	إن مكافآة الرئيس التنفيذي للمجموعة، ونوابه، والمسؤولين عن المخاطر، والأشخاص المعتمدين حسب أنظمة مصرف البحرين المركزي، وكذلك جميع من يتجاوز إجمالي مكافآتهم الحد الأقصى بحسب الأنظمة، تخضع لعنصر الإرجاء والمكافأة المرتبطة بالأسهم، فمن الممكن تقديم أسهم صورية لهذه الفئة من الموظفين. وتتم ترتيبات الإرجاء كما يلي: للرئيس التنفيذي للمجموعة، ونوابه، وأعلى خمسة أعضاء من الإدارة التنفيذية (بحسب إجمالي المكافآت التي يتسلمونها) في وحدات الأعمال: • يتم دفع 40% من التعويض المتغير، نقداً، في نهاية فترة الأداء؛ و • يتم إرجاء الـ 60% المتبقية لدفعها على مدى 3 سنوات، على أن يتم احتساب 10% منها كمؤجلات نقدية، والـ 50% المتبقية كأسهم صورية. أما بالنسبة للتعويض المتغير المرجأ فيستحق بالكامل وبالتساوي على مدى ثلاث سنوات. أما بالنسبة لجميع الموظفين الآخرين من العاملين في وحدات الأعمال، والأشخاص المعتمدين في الوظائف الرقابية والمساندة ممن يتجاوز إجمالي مكافآتهم الحد الأقصى حسب الأنظمة: • يتم دفع 50% من التعويض المتغيّر نقداً في نهاية فترة الأداء؛ و • يتم دفع 10% في صورة أسهم صورية في نهاية فترة الأداء، وتكون الأسهم الصورية خاضعة لشرط الاحتفاظ بها لفترة لا تقل عن 6 أشهر من تاريخ الاستحقاق؛ • يتم إرجاء 40% المتبقية على مدى 3 سنوات ويتم دفعها في صورة أسهم صورية، وتستحق بالكامل وبالتساوي على مدى ثلاث سنوات، وتكون الأسهم الصورية خاضعة لشرط الاحتفاظ بها لفترة لا تقل عن 6 أشهر من تاريخ الاستحقاق.
استرجاع وتعديل التعويضات المتغيرة	قام المصرف بوضع بنود استرجاع وتعديل التعويضات المتغيرة والتي تمنح لجنة المكافآت الحق في استخدام هذه البنود تحت بعض الظروف المعرّفة سلفاً والتي يستطيع المصرف تبعا لها استرجاع المكافآت المستحقة أو غير المستحقة سواء المدفوعة أو القابلة للدفع للموظفين.

سياسة المكافآت (تتمة)

مكونات المكافآت

إن للمصرف الرغبة في أن تكون لديه سياسة مكافآت شفافة، ومنظمة وشاملة لتغطي كافة أنواع التعويضات والمزايا المقدمة للموظفين.

فسياسة المكافآت توفر اطاراً للمكافآت محدد المقاييس، ويغطي جميع الموظفين على مختلف المستويات في المصرف.

ويجب على المكافآت التي يقدمها المصرف أن تعكس أهدافه في جذب والمحافظة على المستوى المرغوب من المهارات في القطاع المصرفي.

وسوف تكون المكافآت في مستوى متساو مع البنوك الأخرى ذات النشاط المشابه في البحرين، مع مرونتها للتغيير في مؤشر كلفة المعيشة. وسوف تشمل حزمة التعويضات الراتب الأساسي والمزايا والتعويضات المتغيرة المتروكة للتقدير.

والجدول التالي يلخص إجمالي المكافآت:

عناصر التعويضات	الأجر والمزايا
المبررات	لجذب المواهب من المستوى المطلوب والمحافظة عليها.
الملخّص	*تتم مراجعتها سنوياً.* يتم قياسها بحسب السوق المحلية، وتقدم حزمة التعويضات للموظف بناءً على مكوّنات الوظيفة ومستوى تعقيداتها. يعرض المصرف أجراً ثابتاً مركّباً، أي أن لا يكون موزعاً على الأجر الأساسي والعلاوات، وإنما يصرف كدفعة واحدة، وتحدد المزايا بشكل متوائم مع ما يطبق في السوق المحلية.

عناصر التعويضات	التعويض المتغير ومكافأة نهاية العام (البونس)
المبررات	للتحفيز على تحقيق الأهداف السنوية على مستوى المصرف ووحدات الأعمال، وبالتالي كذلك للتأكد من حصول الإدارة العليا على حصة كبيرة كتعويض متغير مرتبط بالأداء. ويتم إرجاء التعويض المتغير للتأكد من أن مصالح الإدارة متوائمة مع مصالح المساهمين. ولأخذ البُعد الزمني للمخاطر، في الإعتبار.
الملخّص	يتم تحديد القيمة الإجمالية للمكافأة السنوية على أساس نموذج الأسفل إلى الأعلى،بمعنى أن يتم حساب مضاعفات الراتب الشهري لكل مستوى، كأساس، ومن ثم جمع ناتج المضاعفات لكل وحدة ومن ثم على مستوى المصرف. يكون أساس دفع مكافأة نهاية العام للأداء الوظيفي (البونس)، كما يلي:

الرئيس التنفيذي للمجموعة والإدارة العليا	المضاعفات الأساس *درجة المصرف *درجة الشخص
وحدات الأعمال	المضاعفات الأساس *درجة المصرف *درجة الوحدة *درجة الشخص
الوحدات الرقابية والمساندة	المضاعفات الأساس *درجة الوحدة *درجة الشخص

احتساب التعويضات المتغيرة – وحدات الأعمال

بداية السنة المالية:

يتم وضع الأهداف لوحدات الأعمال، ثم يتم تجميعها إلى مستوى أهداف المصرف. وعند وضع الأهداف لا بد أن تؤخذ في الاعتبار مجموعة من العوامل المتغيرة المخاطرة على مستوى المصرف. وهذه العوامل تشمل رأس المال والسيولة والأرباح ومعايير نوعية مثل مخاطرة السمعة. كما يجب أن تؤخذ في الاعتبار مؤشرات الأداء الأساسية للمصرف والوحدات. ولتحقيق هذا الهدف؛ يتم تحديد مخصصات مكافأة نهاية العام للأداء الوظيفي (البونس) على أساس مضاعفات الأجر الشهري في المصرف. وأبرز ما يميز مكافأة نهاية العام للأداء الوظيفي (البونس) أنها ذاتية التمويل، وأن الأهداف على مختلف المستويات ليست مجرد ارتفاع في الأرباح بنسبة مئوية، وإنما هي الأرباح المعدّلة لمكافأة نهاية عام للأداء الوظيفي (بونس) إضافية. وتخضع مخصصات مكافأة نهاية العام للأداء الوظيفي (البونس) لفحوصات إضافية لقياس تأثيرها على الملائمة المالية، كنسبة من صافي الأرباح، والأرباح المحققة، ونسبة من التعويض الثابت في أي سنة مالية.

بنهاية السنة المالية

يتم تقييم النتائج الفعلية في مقابل الأهداف، أخذاً في الاعتبار جدول العوامل المتغيرة للمخاطر والتعديلات، إنْ وجدت، على أساس درجة الوحدة أو درجة المصرف بما هو مناسب، إذ تتم مراجعة مخصصات مكافأة نهاية العام للأداء الوظيفي (البونس) بناءً على ذلك.

ويتم إقرار مخصصات مكافأة نهاية العام للأداء الوظيفي (البونس) من قبل لجنة المكافآت فيما تحدد مكافآت نهاية العام للأداء الوظيفي (البونس) للأفراد بناءً على جدول الدرجات.

احتساب التعويضات المتغيرة – الوحدات الرقابية والمساندة

تعتبر أهداف الوحدة التي تحدد ويتم الاتفاق عليها مع لجنة المكافآت في بداية كل فترة تقييم، هي الأساس للتعويض المتغير الذي يتم دفعه. فيما عدا الحالات التي يحقق المصرف فيها خسائر، فإن التعويض المتغير لموظفي الوحدات الرقابية والمساندة، يتم دفعه على أساس أهداف الوحدة والأداء الفردي.

ويتم تحديد مضاعفات الأساس لكل موظف في كل وحدة من الوحدات الرقابية والمساندة.

ويتم تحديد وزن بقيمة (1) لإنجازات أهداف الوحدة، ويتم تقييمها على أساس مستوى النتائج المتحققة.

وتعتمد درجة أداء الفرد على أساس تقييم الفرد، ووضعت الدرجة لتتراوح مابين (0) و (1) كحد أقصى.

وتُلخّص عملية التعويض المتغير كما يلي:

تربط المكافأة بأداء المصرف ووحدة الأعمال والفرد.

تأخذ عملية تحديد الأهداف في اعتبارها العوامل المتغيرة للمخاطر على النحو الكمي والنوعي على حد سواء، مثل: السمعة.

وبأخذ البعد الزمني للمخاطر في الاعتبار، فإن مكافأة نهاية العام تُربط بعامل إرجاء، وأيضاً بالأسهم، من أجل مواءمة مصلحة الموظف مع مصلحة المساهمين.

في حال عدم تحقيق المصرف أو وحدات الأعمال للأهداف المعدلة وفق المخاطر أو في حال تحقيقه لخسائر؛ فإن مستوى مكافأة نهاية العام قد تصبح أقل أو تلغى. تجرى عملية تقييم لما بعد المخاطر للتأكد من أنه في حال تحقق خسائر كبيرة، أو تحقق دخل أقل من المتوقع والتي يمكن نسبتها إلى تصرفات الموظفين؛ فإنه يتم تفعيل بنود استرجاع أو تعديل التعويضات بما هو مناسب.

سياسة المكافآت (تتمة)

تفاصيل المكافآت

أ) مجلس الإدارة

المبالغ بالدينار البحريني	2020	2019
رسوم الحضور وتكاليف السفر	344,111	337,094
المكافآت المدفوعة	615,000	787,000
مكافآت أعضاء مجلس إدارة الشركات التابعة للمصرف، رسوم الحضور والنفقات	18,850	20,476

ب) الموظفون

		بآلاف الدنانير البحرينية					
		التعويضات المتغيرة المقدمة		التعويضات المتغيرة المرجأة			
31 ديسمبر 2020	عدد الموظفين	الثابتة*	نقدية	غير نقدية	نقدية	غير نقدية	المجموع
مسارات الأعمال للأشخاص المعتمدين	9	1,990	343	–	83	403	2,819
الإدارات الرقابية والمساندة للأشخاص المعتمدين	19	1,236	154	–	12	53	1,455
المسؤولون عن المخاطر المادية الأخرى	39	1,390	279	–	2	9	1,680
الموظفون الآخرون – عمليات البحرين	296	6,647	1,159	–	–	–	7,806
الموظفون الآخرين – الفروع الخارجية	28	186	–	–	–	–	186
	391	**11,449**	**1,935**	**-**	**97**	**465**	**13,946**

31 ديسمبر 2019							
مسارات الأعمال للأشخاص المعتمدين	9	2,007	553	–	134	649	3,343
الإدارات الرقابية والمساندة للأشخاص المعتمدين	19	1,424	284	–	20	85	1,813
المسؤولون عن المخاطر المادية الأخرى	37	1,334	356	–	3	12	1,705
الموظفون الآخرون – عمليات البحرين	288	6,512	1,844	–	–	–	8,356
الموظفون الآخرين – الفروع الخارجية	28	196	–	–	–	–	196
	381	**11,473**	**3,037**	**–**	**157**	**746**	**15,413**

* تشمل المكافآت الثابتة جميع التعويضات والمزايا المستحقة للموظفين بناء على الترتيبات التعاقدية (التأمينات الاجتماعية، والتعويضات، وتذاكر السفر والتأمين الطبي). لا توجد هناك أي تعويضات نهاية الخدمة خلال العام.

إرجاء مكافأة الأداء (البونس)

31 ديسمبر 2020	نقدية ألف دينار بحريني	عدد الأسهم	قيمة الأسهم	أخرى ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
الرصيد كما في 1 يناير	321	13,353,495	2,020	–	**2,341**
المكافآت خلال العام	97	3,686,254	466	–	**563**
تعديل أسهم منحة	–	534,140	–	–	**-**
الممارسة/ المباعة / المدفوعة خلال العام	(63)	(4,124,968)	(605)	–	**(668)**
إعادة تقييم الأسهم	–	–	8	–	**8**
الرصيد كما في 31 ديسمبر	355	13,448,921	1,889	–	**2,244**

31 ديسمبر 2019					
الرصيد كما في 1 يناير	345	12,235,923	1,738	–	**2,083**
المكافآت خلال العام	157	5,080,059	746	–	**903**
تعديل أسهم منحة	–	428,257	–	–	**-**
الممارسة/ المباعة / المدفوعة خلال العام	(144)	(3,089,122)	(278)	–	**(422)**
إعادة تقييم الأسهم	–	–	18	–	**18**
تعديل المخاطر	(37)	(1,301,622)	(204)	–	**(241)**
الرصيد كما في 31 ديسمبر	321	13,353,495	2,020	–	**2,341**

إدارة المخاطر وإدارة الالتزام

إننا في مصرف السلام–البحرين، ("المصرف"، "المجموعة")، ندرك أننا في مجال عمل يملي علينا تحمل المخاطر، وأن نجاحنا يعتمد إلى درجة كبيرة على مدى كفاءتنا في تعريف هذه المخاطر وقياسها ومراقبتها وإدارتها .ولذلك فإننا نرى أن إدارة المخاطر تشكل جزءاً أساسيا من وجهة النظر الإستراتيجية. إن أحكام إتفاقية بازل تشكل حافزاً للتنفيذ الناجح لإدارة المخاطر، وذلك تماشيا مع أفضل الممارسات المتبعة.

المبدأ الأساسي الذي يقوم عليه إطار عمل إدارة المخاطر هو التأكد من أن المخاطر المقبولة تقع ضمن المدى الذي يعتمده المصرف لتحمل المخاطر، وأن العوائد الناتجة تكون متوافقة مع المخاطر التي يتم تحملها. إن الهدف من ذلك هو خلق قيمة للمساهمين من خلال حماية المجموعة من الخسائر غير المتوقعة، وضمان زيادة إمكانيات وفرص تحقيق الأرباح مقارنة بالمخاطر والتأكد من استقرار الأرباح.

ولهذا فإن خطة تأسيس المجموعة تعطي الأولوية لتطوير إطار فعال لإدارة المخاطر و إدارة الالتزام بما يتوافق مع الأنظمة والإجراءات المثلى المتعارف عليها محليا ودولياً، وبما يتماشى مع متطلبات مصرف البحرين المركزي وإتفاقية بازل.

إطار عمل إدارة المخاطر

إن إطار عمل إدارة المخاطر يحدد ثقافة المخاطر لدى المصرف وكذلك كيفية ممارسة سلوكيات تحمل المخاطر بالشكل الصحيح في جميع عمليات المصرف بما يضمن التوازن الدائم بين الأرباح ومستوى المخاطر المحتملة.

ويحقق إطار عمل إدارة المخاطر هذا الهدف من خلال تعريف المبادئ الأساسية لإدارة المخاطر بالمجموعة، بما في ذلك مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية، ومخاطر أمن المعلومات، والمخاطر الإستراتيجية، ومخاطر السمعة، وأدوار ومسئوليات مجلس الإدارة، ومجموعة إدارة المخاطر، والإدارة التنفيذية فيما يتعلق بإدارة المخاطر، وأساليب تقييم المخاطر بناء على الاحتمالات والتبعات، وسياسات المخاطر الرئيسية، وإجراءات وحدود المخاطر، ونظم وتقارير معلومات إدارة المخاطر، وإطار عمل الرقابة الداخلية، وأسلوب المجموعة في إدارة رأس المال.

ويتم تقييم مدى فعالية إطار عمل إدارة المخاطر مع الأخذ بعين الاعتبار أفضل المعايير وممارسات التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي المناسبة لتلبية متطلبات مصرف البحرين المركزي وإتفاقية بازل. بالإضافة إلى ذلك فإن مجموعات العمل والمساندة تجري وبشكل دوري عمليات تقييم داخلية للتحكم في المخاطر.

ونتيجة لذلك، يؤدي إطار عمل إدارة المخاطر إلى إيجاد التناسق بين دوائر المصرف وأهداف إدارة المخاطر.

إدارة رأس المال

إن حجر الأساس لإطار إدارة المخاطر هو الوصول إلى العلاقة المثلى بين المخاطر والعوائد مقارنة برأس المال المتوفر من خلال إدارة رأس المال بشكل مركز وبرقابة جيدة تشمل مجموعات إدارة المخاطر والشئون المالية ومجموعات الأعمال.

الحوكمة

يدعم إطار عمل إدارة المخاطر إطار فعال للحوكمة، كما ورد بالقسم الخاص بالحوكمة الإدارية في الصفحات 36 – 49.

المسئولية عن المخاطر

تقع مسئولية تنفيذ إطار عمل إدارة المخاطر في المجموعة على عاتق دائرة إدارة المخاطر تحت إشراف الرئيس التنفيذي للمجموعة ولجنة التدقيق والمخاطر. يتولى رؤساء مجموعات الأعمال والمجموعات المساندة في المجموعة، كونهم خط الدفاع الأمامي، مسئولية المخاطر المختلفة، ويتوجب عليهم التأكد من إدارة هذه المخاطر وفقا لإطار عمل إدارة المخاطر. تقع مسئولية تنفيذ إطار عمل إدارة المخاطر في المجموعة على عاتق دائرة إدارة المخاطر تحت إشراف الرئيس التنفيذي للمجموعة ولجنة التدقيق والمخاطر.

وتساعد إدارة المخاطر رؤساء مجموعات الأعمال والمجموعات المساندة في تحديد المخاطر والمسئولين عنها وتقييم احتمالاتها وتبعاتها والخيارات المتاحة للتعامل معها، ووضع أولويات أعمال إدارة المخاطر، وخطط إدارة المخاطر، والتفويض بتنفيذ خطط إدارة المخاطر ومتابعة جهود إدارة المخاطر.

إدارة الالتزام ومكافحة غسيل الأموال

أنشأ المصرف إدارة مستقلة ومتخصصة لتنسيق تنفيذ برنامج الالتزام ومكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. ويشمل البرنامج السياسات والإجراءات لإدارة الالتزام بالأنظمة واللوائح، ومكافحة غسيل الأموال، ومعايير الإفصاح فيما يتعلق بالمعلومات الجوهرية والحساسة والتداول بناء على معلومات داخلية.

وبمقتضى ما تمليه متطلبات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، يضمن المصرف من خلال سياساته الخاصة سلامة عمل سياسات وإجراءات مكافحة غسيل الأموال ووجود إجراءات رقابة داخلية لمنع واكتشاف عمليات غسيل الأموال. وتملي هذه السياسات كيفية وضع الإرشادات العامة والإجراءات لقبول الزبائن والمحافظة على استمرار التعامل معهم، ومراقبة عملياتهم وفقا لمتطلبات مصرف البحرين المركزي والمعايير الدولية مثل توصيات الفريق الخاص للإجراءات المالية لمكافحة غسيل الأموال FATF ووثائق لجنة بازل.

جميع التحويلات الإلكترونية الواردة والصادرة يتم عرضها للتدقيق مقابل عدد من قوائم العقوبات الصادرة من قبل بعض الهيئات التنظيمية بما في ذلك لجان عقوبات مجلس الأمن ووزارة الخزانة الأمريكية–مكتب مراقبة الأصول الأجنبية OFAC، بالإضافة إلى تلك المحددة من قبل مصرف البحرين المركزي.

كذلك يتضمن البرنامج الالتزام بالأنظمة التي وضعها مصرف البحرين المركزي وبورصة البحرين ووزارة الصناعة والتجارة والسياحة.

وقد وضع المصرف السياسات الملائمة واتخذ الخطوات اللازمة في تحديث الأنظمة المصرفية الأساسية للالتزام بمتطلبات قانون الالتزام لقواعد الضرائب على الحسابات الأجنبية (FATCA) وفقاً بمتطلبات الجهات التنظيمية.

إطار عمل إدارة المخاطر وحوكمة الشركات

المسئولية الاجتماعية

يلتزم المصرف بواجبات المواطنة للإسهام في تحسين المجتمعات التي يمارس أنشطته فيها. ونحن نسعى إلى تقديم الدعم لحكومة مملكة البحرين في جهودها الرامية إلى الارتقاء بالمجتمع في مملكة البحرين.

يؤكد مصرف السلام التزامه تجاه المجتمع من خلال دعم المبادرات التي تضيف القيمة إلى البنية التحتية السكنية والتعليمية والصحية في المملكة، وتحفيز النمو الاقتصادي والازدهار من خلال تقديم الدعم للمشاريع الريادية وتطوير الشباب.

وإلى جانب الإسهام بالتسهيلات الطبية والتبرعات الخيرية للمحتاجين، قدم المصرف أيضًا الدعم للمبادرات الثقافية التي تهدف إلى المحافظة على الثقافة والتراث الوطني البحريني للأجيال القادمة.

تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية إلى السادة المساهمين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لمصرف السلام–البحرين المقدم إلى الجمعية العمومية عن أعمال السنة المالية المنتهية بتاريخ 2020/12/31 م

أولا: النظام الأساسي

إن مصرف السلام – البحرين ش.م.ب. يعمل بصفته مصرفا إسلاميا بموجب الترخيص الصادر من مصرف البحرين المركزي وعقد تأسيسه والنظام الأساسي متوافقان مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ثانيًا: أنشطة المصرف وتوجيه الهيئة

أشرفت الهيئة على أنشطة المصرف ومعاملاته خلال العام وقامت بدورها في توجيه الإدارات المختلفة إلى الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية وفتاوى الهيئة في هذه الأنشطة وتلك المعاملات، وعقدت الهيئة خمسة اجتماعات عن بعد بسبب جائحة كورونا خلال هذه السنة مع المسئولين بالمصرف.

ثالثًا: العقود والمعاملات

درست الهيئة هياكل العمليات التي عرضت عليها أثناء العام، واعتمدت عقودها ومستنداتها، وأجابت عن الأسئلة والاستفسارات التي طرحت بشأنها، وأصدرت في ذلك القرارات والفتاوى بخصوصها، وقد عممت هذه الفتاوى والقرارات على إدارات المصرف المختصة لتنفيذها، كما راجعت الهيئة نماذج العقود والاتفاقيات التي عرضت عليها في معاملات صكوك وتمويلات مجمعة وصناديق الاستثمار ونحوها وأبدت عليها ملاحظاتها وأقرتها.

رابعًا: الاطلاع على السجلات

قامت إدارة المصرف بالتجاوب مع الهيئة مشكورة بتوفير جميع ما طلبته الهيئة من سجلات المصرف وبيانات ومعلومات يقتضيها التدقيق الشرعي والرقابة الشرعية.

خامسا: التدقيق الشرعي

راجعت الهيئة تقارير التدقيق الشرعي الداخلي، وأبدت ملاحظاتها عليها، كما اطلعت على تقرير التدقيق الشرعي الخارجي وأجوبة الإدارة على النقاط الواردة فيه، وطلبت من إدارة المصرف تصحيح ما يحتاج إلى تصحيح في هذه التقارير في أقرب فرصة ممكنة.

سادسا: التدريب

اطلعت الهيئة على ما قامت به الإدارة من تدريب العاملين، وتوصي الهيئة إدارة المصرف باستمرار التدريب بصفة منتظمة لرفع مستوى الأداء والالتزام الشرعي.

سابعا: الميزانية العمومية

اطلعت الهيئة على الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر والسياسات المحاسبية لإعداد الميزانية وعلى أسس توزيع الأرباح بين المساهمين والمودعين.

وترى الهيئة أن الأرقام الواردة في هذه الميزانية في حدود ما عرضته إدارة المصرف وما قدمته من معلومات وما تم تنفيذه من بعض الملاحظات لم تنتج عن معاملات مخالفة لأحكام ومبادئ الشريعة، وعليه أقرت الهيئة الشرعية هذه الميزانية.

ثامنا: الزكاة

لما كان النظام الأساسي للمصرف لا يلزم المصرف بإخراج زكاة حقوق المساهمين المستثمرة لديه، فقد قامت الهيئة بمراجعة حساب الزكاة الواجبة على المساهمين لإبلاغهم بها عن طريق الإفصاح عنها في الميزانية، أو بأي آلية أخرى. وقد تم إعداد حساب الزكاة وفقا لما ورد في معيار الزكاة الشرعي الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي)، وأقرت الهيئة حساب الزكاة وفقا لذلك، وطلبت إبلاغ المساهمين بحساب الزكاة لهذا العام، سواء بالإفصاح عن الزكاة الواجبة في الميزانية، أو بأي آلية أخرى.

تاسعا: صندوق الخيرات

قامت الهيئة بالتأكد من صرف وتوجيه جميع العوائد غير المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة إلى صندوق الخيرات بالمصرف، والتي نتجت إما من معاملات سابقة نتيجة لإدماج مصارف تقليدية محولة إلى مصرف السلام أو لأي سبب آخر.

قرار الهيئة

وتؤكد الهيئة أن مسئولية تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع أنشطة ومعاملات المصرف تقع على عاتق إدارة المصرف، كما تقرر أنّ معاملات المصرف المنفذة خلال العام، لا تخالف في جملتها أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وذلك في حدود ما اطلعت عليه من معلومات وبيانات. واللّه الموفق وهو الهادي إلى سواء السبيل.

ونسأل للمصرف دوام التوفيق والسداد لما يحبه ويرضاه.

وصلى اللّه على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

فضيلة الشيخ القاضي عدنان عبد اللّه القطان
رئيس الهيئة

فضيلة الشيخ الدكتور فريد يعقوب المفتاح
نائب رئيس الهيئة

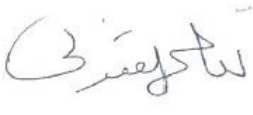

فضيلة الشيخ الدكتور نظام محمد يعقوبي
عضو الهيئة ورئيس اللجنة التنفيذية

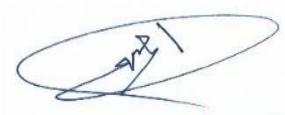

فضيلة الشيخ الدكتور أسامة محمد بحر
عضو الهيئة وعضو اللجنة التنفيذية

المحتويات

البيانات المالية

تقرير مدققي الحسابات إلى السادة المساهمين 61

بيان المركز المالي الموحد 65

بيان الدخل الموحد 66

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد 67

بيان التدفقات النقدية الموحد 68

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة 69

اتفاقية بازل 3 الدعامة 3 الإفصاحات 127

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى حضرات السادة المساهمين

مصرف السلام – البحرين ش.م.ب، المنامة، مملكة البحرين

تقرير حول البيانات المالية الموحدة

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة المرفقة لمصرف السلام – البحرين ش.م.ب ("المصرف") والشركات التابعة لها ("المجموعة") والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2020، والبيانات الموحدة للدخل، والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات التي تتكون من ملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

برأينا أن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2020، ونتائج أعمالها الموحدة والتغيرات في حقوق الملكية الموحدة وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وذلك وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، بصيغتها المعدلة من قبل مصرف البحرين المركزي.

وبرأينا، فإن المجموعة قد التزمت بمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية على النحو الذي حددته هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. إن مسئولياتنا وفق هذه المعايير مشروحة بمزيد من التفصيل في قسم "مسئوليات المدققين عن تدقيق البيانات المالية الموحدة " من تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لمدونة قواعد السلوك الأخلاقي لمحاسبي ومدققي المؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ووفقاً للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة في مملكة البحرين، وقد استوفينا مسئولياتنا الأخلاقية الأخرى طبقاً لهذه المتطلبات وللمدونة المذكورة. إننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس للرأي الذي توصلنا إليه.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي تعتبر، وفق تقديرنا المهني، الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للفترة الحالية. تم اعتبار هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل، وفي صياغة رأينا المهني بشأنها، ونحن لا نُبدي رأياً منفصلاً بشأن هذه الأمور.

مخصص انخفاض القيمة على موجودات التمويلات وموجودات الإيجارات التمويلية

(راجع السياسة المحاسبية في إيضاح رقم 2.5 (د)، استخدام التقديرات والأحكام في إيضاح رقم 2.4، وإدارة مخاطر الائتمان في إيضاح رقم 33.2)

الوصف	كيف تم تناول هذا الأمر في التدقيق
تم التركيز على هذا الأمر للأسباب التالية: • أهمية الموجودات المالية والموجودات المشتراة لغرض التأجير والتي تمثل 57% من مجموع الموجودات؛ • انخفاض قيمة موجودات التمويلات وموجودات الإيجارات التمويلية يتضمن: ➤ تقديرات وأحكام تقديرية معقدة لكل من التوقيت و احتساب انخفاض القيمة بما في ذلك قابلية تحيز الإدارة، ➤ استخدام النماذج والمنهجيات الإحصائية لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة. تمارس المجموعة أحكام تقديرية مهمة وتضع عددًا من الافتراضات في تطوير نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة الخاصة بها والتي يتم تحديدها كوظيفة لتقييم احتمالية حدوث التعثر في السداد ("PD") ، والخسارة في حالة التعثر في السداد ("LGD") ، وقيمة التعرض للتعثر في السداد ("EAD") المرتبطة بالموجودات المالية ؛	تشمل إجراءاتنا، من بين أمور أخرى، مايلي: • تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة بناءً على متطلبات معايير المحاسبة المعمول بها ، وفهمنا لأعمال وممارسات القطاع؛ • تأكيد فهمنا لعمليات الإدارة والأنظمة والضوابط المتبعة، بما في ذلك الضوابط على تطوير نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة. **اختبار أنظمة الرقابة** لقد قمنا باختبارات تعقب الإجراءات للتعرف على الأنظمة والتطبيقات ونظم الرقابة الرئيسية المستخدمة في إجراءات احتساب خسائر الائتمان المتوقعة. لقد قمنا باختبار ضوابط تقنية المعلومات والتطبيقات العامة ذات العلاقة على الرقابة الرئيسية، المستخدمة في عملية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأخذ في الاعتبار الاضطرابات الاقتصادية الناتجة من جائحة كورونا (كوفيد-19). تشمل الجوانب الرئيسية لاختبار الرقابة على ما يلي: • إجراء تقييم مفصل لمخاطر الائتمان لعينات من عقود التمويل الغير متعثرة السداد ومتعثرة السداد لاختبار الضوابط على تصنيف الائتمان وعملية المراقبة عليها؛ • فحص تصميم والفعالية التشغيلية لأنظمة الرقابة الرئيسية المعنية بإكتمال ودقة المُدخلات والفرضيات الرئيسية في نموذج انخفاض القيمة؛ • اختبار الضوابط على نقل المعلومات بين مصادر الأنظمة الرئيسية ونماذج احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة المستخدمة من قبل المجموعة؛ • اختبار الضوابط على عملية صوغ النموذج بما فيها مع الحوكمة على مراقبة النموذج والتحقق من الصحة والاعتماد؛ • اختبار الضوابط الرئيسية المتعلقة باختيار وتنفيذ المتغيرات الاقتصادية الجوهرية؛ • اختبار ضوابط الحوكمة وتقييم مخرجات النموذج والتفويض ومراجعة تعديلات النموذج اللاحقة وتعديلات الإدارة بما في ذلك اختيار السيناريوهات الاقتصادية وأوزان الاحتمالات المطبقة عليها.

الوصف	كيف تم تناول هذا الأمر في التدقيق
➢ متطلبات الإفصاح المعقدة المتعلقة بجودة الائتمان للمحفظة بما في ذلك شرح الأحكام التقديرية الرئيسية والمدخلات الجوهرية المستخدمة في تحديد خسائر الائتمان المتوقعة. • الحاجة لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس تطلعي غير منحاز، يعكس مجموعة من الظروف الاقتصادية. يتم تطبيق تقديرات إدارية جوهرية في تحديد السيناريوهات الاقتصادية المستخدمة، وترجيح الاحتمالات المطبقة عليها. • يتم إجراء تعديلات على نتائج نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة من قبل الإدارة لمعالجة قيود نموذج الانخفاض المعروفة أو الاتجاهات أو المخاطر الناشئة. أن الفرضيات المتعلقة بالمستقبل الاقتصادي غير مؤكدة بدرجة كبيرة، والتي، وبجانب استجابة الحكومة (مثل برامج التأجيل وحزمة الحوافز الحكومية)، تزيد من مستوى الأحكام التقديرية من قبل المجموعة في حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.	**الاختبارات التفصيلية** تشمل الجوانب الرئيسية للأمور التي تم فحصها: • اختبار عينة من المدخلات الرئيسية مثل تصنيف العميل، والتعرض عند التعثر، وحصر التعثر، وقيم الضمانات والفرضيات التي تؤثر على حسابات الخسائر الائتمانية المتوقعة لتقييم معقولية التوقعات الاقتصادية، والأوزان، وفرضيات احتمالية التعثر عن السداد المستخدمة؛ • إعادة أداء الجوانب الرئيسية للزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية للمجموعة، واختيار عينات من الأدوات المالية لتحديد ما إذا كان قد تم تحديد الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية بشكل مناسب؛ • واختيار عينة من تعديلات ما بعد النموذج بغرض تقييم مدى معقولية التعديلات من خلال اختبار الفرضيات الرئيسية، وفحص منهجية الاحتساب وتتبع عينة من البيانات المستخدمة إلى مصدر المعلومات. **الاستعانة بالمتخصصين** بالنسبة للمحافظ ذات الصلة التي تم فحصها، قمنا بإشراك أخصائي كي بي أم جي لمساعدتنا في تقييم ضوابط نظام تكنولوجيا المعلومات ومناقشة افتراضات الإدارة الرئيسية المستخدمة في تحديد خسائر الائتمان المتوقعة. تشمل الجوانب الرئيسية لمشاركتهم فيما يلي: • لقد قمنا بإشراك أخصائي تكنولوجيا المعلومات لدينا لاختبار الضوابط على أنظمة تكنولوجيا المعلومات ، وتسجيل البيانات في أنظمة المصدر ونقل البيانات بين أنظمة المصدر ونماذج احتساب انخفاض في القيمة. • لقد قمنا بإشراك اخصائيي مخاطر الائتمان الخاصين بنا لمساعدتنا في: ➢ تقييم ملائمة منهجيات المجموعة لاحتساب انخفاض قيمة الموجودات (بما في ذلك محددات المراحل المستخدمة)؛ ➢ إعادة إحتساب بعض مكونات نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة (بما في ذلك محددات المراحل المستخدمة)؛ ➢ تقييم ملائمة منهجية المجموعة لتحديد السيناريوهات الاقتصادية المستخدمة وأوزان الاحتمالات المطبقة عليها؛ ➢ تقييم المعقولية الشاملة للتوقعات الاقتصادية للإدارة عن طريق مقارنتها ببيانات السوق الخارجية، والتي تعكس جودة الائتمان الأساسية واتجاهات الاقتصاد الكلي بما في ذلك تأثير جائحة كورونا (كوفيد-19). **الإفصاحات** قمنا بتقييم مدى كفاية إفصاحات المجموعة فيما يتعلق باستخدام التقديرات الهامة والأحكام والجودة الائتمانية لموجودات التمويلات و موجودات الايجارات التمويلية بالرجوع إلى متطلبات المعايير المحاسبية ذات الصلة.

تقييم الاستثمارات في أوراق مالية غير مدرجة

راجع السياسة المحاسبية في إيضاح رقم 2.5 (ي) و استخدام التقديرات و الأحكام في إيضاح رقم 2.4 و إيضاح رقم 43.

الوصف	كيف تم تناول هذا الأمر في التدقيق
تشمل الاستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة استثمارات في حقوق الملكية غير مدرجة محتسبة بالقيمة العادلة. تم اعتبار هذا الأمر أحد أمور التدقيق الرئيسية التي تم التركيز عليها بسبب ان استثمارات حقوق الملكية غير المدرجة (المستوى 3 من الأدوات المالية) المحتفظ بها بالقيمة العادلة يتطلب تطبيق تقنيات التقييم والتي غالباً ما تنطوي على ممارسة اجتهادات جوهرية من قبل المجموعة، واستخدام مُدخلات جوهرية غير قابلة للرصد.	تشمل إجراءات تدقيقنا ما يلي: • مقارنة مدخلات المعلومات المالية الرئيسية مع المصادر الخارجية والمعلومات المالية الإدارية للشركة المستثمر فيها، حسب الاقتضاء؛ • مقارنة القيمة الدفترية لكل استثمار بالقيمة الواردة في تقرير التقييم؛ • تقييم مؤهلات وخبرات خبراء التقييم المستقلين المعينين من خلال قراءة شروط التعيين لتحديد إذا ما كانت هناك أية أمور قد أثرت على موضوعيتهم أو حدت من نطاق عملهم. • لقد قمنا بإشراك اخصائيي تقييم الخاصين بنا تم القيام بالتالي: ➢ تقييم ملائمة منهجية التقييم المستخدمة من خلال المقارنة مع ممارسة القطاع المرصودة؛ ➢ تقييم معقولية المدخلات والفرضيات الرئيسية المستخدمة بالرجوع للأمور المشمولة في الأداء التاريخي، ومعلومات السوق والنظرات المستقبلية؛ • تقييم كفاية إفصاحات المجموعة المتعلقة بتقييم الاستثمارات في حقوق الملكية غير مدرجة بالرجوع للمعايير المحاسبية ذات العلاقة.

تقييم الاستثمارات العقارية

راجع السياسة المحاسبية في إيضاح رقم 2.5 (م) و استخدام التقديرات و الأحكام في إيضاح رقم 2.4 و إيضاح رقم 12.

الوصف	كيف تم تناول هذا الأمر في التدقيق
تم اعتبار هذا الأمر أحد أمور التدقيق الرئيسية التي ركزنا عليها للأسباب التالية: • حالة عدم التيقن السائدة في سوق العقارات؛ • تطبيق تقنيات التقييم التي غالباً ما تنطوي على ممارسة الاجتهادات الجوهرية، والفرضيات والتقديرات.	تشمل إجراءات تدقيقنا ما يلي: • لقد قمنا بإشراك اخصائيي تقييم العقارات الخاصين بنا للاستعانة بمعرفتهم بالقطاع والمعلومات التاريخية المتوفرة في الآتي: ➤ تقييم ملائمة منهجية التقييم المستخدمة من قبل مقيم العقارات المستقل الذي عينته المجموعة؛ ➤ مناقشة أسباب اختيار المُدخلات والفرضيات المستخدمة في التقييم؛ • تقييم مؤهلات وخبرات خبراء التقييم المستقلين المعينين من خلال قراءة شروط التعيين لتحديد إذا ما كانت هناك أية أمور قد أثرت على موضوعيتهم أو حدت من نطاق عملهم. • بمشاركة اخصائيي التقييم الخاصين بنا ، قمنا بتقييم مدى ملاءمة منهجية التقييم المستخدمة من قبل المجموعة وخبرائها المعينين عند الاقتضاء والمقارنة مع ممارسات القطاع المرصودة؛ • تقييم كفاية إفصاحات المجموعة المتعلقة بتقييم الاستثمارات العقارية بالرجوع للمعايير المحاسبية ذات العلاقة.

المعلومات الأخرى

إن مجلس الإدارة مسئول عن المعلومات الأخرى. تتضمن المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في التقرير السنوي، ولكنها لا تشمل البيانات المالية الموحدة وتقريرنا حولها. وقد حصلنا قبل تاريخ هذا التقرير على تقرير مجلس الإدارة والتي تمثل جزءاً من التقرير السنوي، ومن المتوقع أن تتاح لنا الأقسام المتبقية من التقرير السنوي بعد ذلك التاريخ.

إن رأينا في البيانات المالية الموحدة لا يشمل المعلومات الأخرى، وإننا لا نبدي أي شكل من أشكال استنتاجات التأكيد في هذا الشأن.

وفيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة، تكمن مسئوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند القيام بذلك نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى تتعارض جوهرياً مع البيانات المالية الموحدة، أو مع معرفتنا التي حصلنا عليها من خلال أعمال التدقيق، أو يبدو أنها تحتوي على معلومات جوهرية خاطئة.

وإذا ما استنتجنا، بناءً على العمل الذي قمنا به على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، أنها تحتوي على معلومات جوهرية خاطئة، فإنه يتوجب علينا الإفصاح عن ذلك. ولم نلاحظ ما يتوجب الإفصاح عنه في هذا الشأن.

مسئولية مجلس الإدارة عن البيانات المالية الموحدة

إن مجلس الإدارة مسئول عن إلتزام المجموعة بالعمل وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية على النحو الذي حددته هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة.

كما إن مجلس الإدارة مسئول عن إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية بصيغتها المعدلة من قبل مصرف البحرين المركزي، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي يراه مجلس الإدارة ضرورياً لإعداد البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة وخالية من أية معلومات جوهرية خاطئة، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ.

وعند إعداد البيانات المالية الموحدة، فإن مجلس الإدارة مسئولاً عن تقييم قدرة المجموعة على العمل كمنشأة مستمرة، والإفصاح، كلما كان ذلك ضرورياً، عن الأمور المتعلقة بفرضية الاستمرارية، واستخدامها كأساس محاسبي إلا إذا كان مجلس الإدارة ينوي تصفية المجموعة أو إيقاف أعمالها، أو ليس لديه بديل واقعي إلا القيام بذلك.

مسئولية المدققين عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

إن أهدافنا تتمثل في الحصول على تأكيد معقول من خلو البيانات المالية الموحدة ككل من أية معلومات جوهرية خاطئة، سواءً كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير المدققين الذي يتضمن رأينا. يعتبر التأكيد المعقول مستوى عال من التأكيد، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية سيكشف دائماً عن المعلومات الجوهرية الخاطئة عند وجودها. يمكن أن تنجم المعلومات الخاطئة من الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع أن تؤثر، بصورة فردية أو مجتمعة، على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي البيانات المالية الموحدة.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى حضرات السادة المساهمين (يتبع)

كجزء من أعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، إننا نمارس التقديرات المهنية ونحافظ على منهج الشك المهني في جميع مراحل التدقيق. كما نقوم بالآتي:

- تحديد وتقييم مخاطر المعلومات الجوهرية الخاطئة في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم والقيام بإجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفير أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف معلومات جوهرية خاطئة ناتجة عن الاحتيال أعلى من عدم اكتشاف معلومات جوهرية خاطئة ناتجة عن الخطأ، كون الاحتيال قد ينطوي على التواطؤ، أو التزوير، أو الحذف المتعمد، أو التحريف، أو تجاوز نظم الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لنظم الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء الرأي حول مدى فاعلية نظم الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قام بها مجلس الإدارة.
- الوصول إلى استنتاج حول مدى ملائمة استخدام مجلس الإدارة الأساس المحاسبي لفرضية الاستمرارية، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المجموعة على العمل كمنشأة مستمرة. وإذا توصلنا لمثل هذا الاستنتاج، فإنه يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا هذا إلى الإفصاحات ذات العلاقة في البيانات المالية الموحدة، أو إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية، يتوجب علينا تعديل رأينا المهني. تستند استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ هذا التقرير، مع ذلك فإنه يمكن للأحداث أو الظروف المستقبلية أن تدفع المصرف للتوقف عن العمل كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى البيانات المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث الأساسية بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للشركات أو الأنشطة التجارية ضمن المجموعة بغرض إبداء الرأي حول البيانات المالية الموحدة. نحن مسئولون عن التوجيه والإشراف وأداء أعمال تدقيق المجموعة، ومسئولون حصراً فيما يخص رأينا هذا.

إننا نتواصل مع مجلس الإدارة فيما يخص، من بين أمور أخرى، نطاق التدقيق وتوقيت أعماله المخطط لها والنقاط المهمة التي برزت اثناء أعمال التدقيق بما في ذلك أوجه القصور الهامة، إن وجدت، في نظم الرقابة الداخلية.

كما نقدم لمجلس الإدارة بياناً يفيد امتثالنا للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بالاستقلالية، ونطلعه على جميع العلاقات والأمور الأخرى، إن وجدت، التي قد يعتقد بشكل معقول بأنها قد تؤثر على استقلاليتنا، والإجراءات المتخذة للتخلص من مخاطرها، أو الوقاية منها.

من بين الأمور التي يتم إبلاغها لمجلس الإدارة، نقوم بتحديد الأمور الأكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية، والتي تمثل أمور التدقيق الرئيسية. كما أننا نقوم بشرح هذه الأمور في تقرير المدققين، مالم تحظر القوانين أو الأنظمة الإفصاح العلني عن هذه الأمور، أو عندما نحدد، في حالات نادرة جداً، أنه لا ينبغي الإفصاح عن أمر معين في تقريرنا لأن الآثار السلبية لذلك من المتوقع بشكل معقول أن تفوق منافع المصلحة العامة المحققة عن ذلك الإبلاغ.

تقرير حول المتطلبات التنظيمية الأخرى

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية والمجلد رقم (2) من دليل أنظمة مصرف البحرين المركزي، نفيد بما يلي:

أ) إن المصرف يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وان البيانات المالية الموحدة تتفق معها؛

ب) إن المعلومات المالية الواردة في تقرير رئيس مجلس الإدارة متفقة مع البيانات المالية الموحدة؛

ج) أنه لم يرد إلى علمنا وقوع أية مخالفات خلال السنة لقانون الشركات التجارية، أو قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية رقم (64) لسنة 2006 (وتعديلاته) أو دليل أنظمة مصرف البحرين المركزي (المجلد رقم (2) والفقرات النافذة من المجلد رقم (6) وتوجيهات مصرف البحرين المركزي)، أو أنظمة أسواق المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي والقرارات ذات العلاقة أو أنظمة وإجراءات بورصة البحرين أو لمتطلبات عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك، يمكن أن يكون لها أثر سلبي جوهري على أعمال البنك أو مركزه المالي؛

د) وقد حصلنا من الإدارة على جميع الإيضاحات والمعلومات التي طلبناها لأغراض التدقيق.

الشريك المسئول عن مهمة التدقيق الناتج عنها هذا التقرير للمدققين المستقلين هو ماهيش بالاسوبرامانيان.

كي بي إم جي فخرو
رقم قيد الشريك 137
10 فبراير 2021

بيان المركز المالي الموحد
كما في31 ديسمبر 2020

	إيضاح	2020 ألف دينار بحريني	2019 ألف دينار بحريني (معدلة)
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي	4	**288,266**	219,456
صكوك سيادية	5	**393,108**	345,305
إيداعات لدى مؤسسات مالية	6	**37,965**	114,803
صكوك الشركات	7	**16,395**	22,162
موجودات التمويلات	8	**814,449**	685,756
موجودات الإيجارات التمويلية	9	**469,363**	389,742
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	11	**98,034**	108,991
عقارات استثمارية	12	**67,586**	72,774
عقارات للتطوير	13	**2,943**	2,943
استثمار في شركات زميلة	14	**12,036**	10,640
موجودات أخرى	15	**35,237**	44,260
الشهرة	16	**25,971**	25,971
مجموع الموجودات		**2,261,353**	2,042,803
المطلوبات، وحقوق حاملي حسابات الاستثمار، وحقوق ملكية المساهمين، وحصة غير مسيطرة			
المطلوبات			
إيداعات من مؤسسات مالية	6	**116,883**	211,459
حسابات جارية للعملاء		**363,970**	289,456
تمويل مرابحة لأجل	17	**221,671**	145,590
مطلوبات أخرى	18	**52,282**	41,481
مجموع المطلوبات		**754,806**	687,986
حقوق حاملي حسابات الاستثمار			
عقود وكالة من مؤسسات مالية	19	**264,784**	210,887
عقود وكالة ومضاربة من العملاء	19	**960,596**	823,856
مجموع حقوق حاملي حسابات الاستثمار		**1,225,380**	1,034,743
حقوق ملكية المساهمين			
رأس المال	20	**230,450**	221,586
أسهم الخزينة	20	**(7,530)**	(6,758)
احتياطيات		**57,846**	104,547
مجموع حقوق ملكية المساهمين		**280,766**	319,375
حصة غير مسيطرة		**401**	699
مجموع حقوق الملكية		**281,167**	320,074
مجموع المطلوبات، وحقوق حاملي حسابات الاستثمار، وحقوق ملكية المساهمين و حصة غير مسيطرة		**2,261,353**	2,042,803

سعادة الشيخ خالد بن مستهيل المعشني
رئيس مجلس الإدارة

رفيق النايض
الرئيس التنفيذي للمجموعة

مطر محمد البلوشي
نائب رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 45 جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان الدخل الموحد
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

	إيضاح	2020 ألف دينار بحريني	2019 ألف دينار بحريني (معدلة)
الدخل التشغيلي			
دخل التمويل	23	**74,863**	59,712
دخل من الصكوك		**19,481**	17,066
(خسارة) / دخل من استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	24	**(8,964)**	2,633
خسارة من العقارات	25	**(1,825)**	(1,442)
الرسوم والعمولات، صافي	26	**7,406**	7,639
حصة الربح من شركات زميلة	14	**1,953**	1,209
إيرادات أخرى	27	**3,665**	4,889
مجموع الدخل التشغيلي		**96,579**	91,706
مصروفات التمويل على إيداعات من المؤسسات المالية		**(4,265)**	(4,171)
مصروفات التمويل على تمويل مرابحة لأجل		**(5,559)**	(5,583)
العائد على حقوق حاملي حسابات الاستثمار قبل حصة المجموعة كمضارب والوكالة		**(60,186)**	(50,271)
حصة المجموعة كمضارب		**925**	1,002
رسوم وكالة للمجموعة		**29,926**	20,844
حصة حاملي حسابات الاستثمار من الأرباح	19	**(29,335)**	(28,425)
صافي الدخل التشغيلي		**57,420**	53,527
المصروفات التشغيلية			
تكاليف الموظفين	28.1	**14,759**	15,394
تكلفة المباني		**2,293**	2,269
استهلاك		**1,882**	1,599
مصروفات تشغيلية أخرى	28.2	**11,091**	10,525
مجموع المصروفات التشغيلية		**30,025**	29,787
الربح قبل مخصصات انخفاض قيمة الموجودات		**27,395**	23,740
صافي مخصص انخفاض القيمة للتمويلات	10	**(17,136)**	(2,531)
مخصص انخفاض القيمة على الاستثمارات و أخرى	10.1	**(1,141)**	(79)
صافي ربح السنة		**9,118**	21,130
العائد إلى:			
– مساهمي المصرف		**9,142**	21,093
– حصة غير مسيطرة		**(24)**	37
		9,118	21,130
العائد على السهم الأساسي والمخفض (فلس)	22	**4.3**	9.7

سعادة الشيخ خالد بن مستهيل المعشني
رئيس مجلس الإدارة

رفيق النايض
الرئيس التنفيذي للمجموعة

مطر محمد البلوشي
نائب رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 45 جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

المبالغ بآلاف الدنانير البحرينية

	المنسوب إلى مساهمي البنك									
	الاحتياطيات									
	رأس المال	أسهم الخزينة	احتياطي علاوة إصدار أسهم	احتياطي قانوني	خسائرمتراكمة / أرباح مستبقاة	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات	احتياطي القيمة العادلة للعقارات	احتياطي تحويل عملات أجنبية	مجموع الاحتياطيات	مجموع حقوق ملكية المساهمين	حصة غير مسيطرة	مجموع حقوق الملكية
الرصيد كما في 1 يناير 2020	**221,586**	**(6,758)**	**12,209**	**21,107**	**42,608**	**8,257**	**23,589**	**(3,223)**	**104,547**	**319,375**	**699**	**320,074**
صافي ربح السنة	-	-	-	-	**9,142**	-	-	-	**9,142**	**9,142**	**(24)**	**9,118**
صافي التغير في القيمة العادلة	-	-	-	-	-	-	**(241)**	-	**(241)**	**(241)**	-	**(241)**
الحركة في القيمة العادلة للصكوك	-	-	-	-	-	**1,587**	-	-	**1,587**	**1,587**	-	**1,587**
إعادة تحويل عملات أجنبية	-	-	-	-	-	-	-	**(561)**	**(561)**	**(561)**	-	**(561)**
مجموع الإيرادات والمصروفات المحتسبة	-	-	-	-	**9,142**	**1,587**	**(241)**	**(561)**	**9,927**	**9,927**	**(24)**	**9,903**
أسهم منحة صادرة	**8,864**	-	-	-	**(8,864)**	-	-	-	**(8,864)**	-	-	–
أرباح أسهم نقدية لسنة 2019	-	-	-	-	**(8,551)**	-	-	-	**(8,551)**	**(8,551)**	-	**(8,551)**
خسارة التعديل (إيضاح 2,2)	-	-	-	-	**(24,768)**	-	-	-	**(24,768)**	**(24,768)**	-	**(24,768)**
دعم من الحكومة (إيضاح 2,2)	-	-	-	-	**2,143**	-	-	-	**2,143**	**2,143**	-	**2,143**
شراء أسهم خزينة	-	**(772)**	-	-	-	-	-	-	-	**(772)**	-	**(772)**
الحركة في حصة غير مسيطرة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**(274)**	**(274)**
معاملات مع حصة غير مسيطرة (إيضاح 20,2)	-	-	-	-	**(16,588)**	-	-	-	**(16,588)**	**(16,588)**	-	**(16,588)**
المحول للاحتياطي القانوني	-	-	-	**671**	**(671)**	-	-	-	-	-	-	-
الرصيد في 31 ديسمبر 2020	**230,450**	**(7,530)**	**12,209**	**21,778**	**(5,549)**	**9,844**	**23,348**	**(3,784)**	**57,846**	**280,766**	**401**	**281,167**
الرصيد في 1 يناير 2019	214,093	(3,855)	12,209	18,998	42,101	199	23,589	(3,195)	93,901	304,139	683	304,822
أثر تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم 33	–	–	–	–	(3,631)	–	–	–	(3,631)	(3,631)	–	(3,631)
الرصيد كما في 1 يناير 2019 (معدل)	214,093	(3,855)	12,209	18,998	38,470	199	23,589	(3,195)	90,270	300,508	683	301,191
صافي ربح السنة	–	–	–	–	21,093	–	–	–	21,093	21,093	37	21,130
الحركة في القيمة العادلة للصكوك	–	–	–	–	–	8,268	–	–	8,268	8,268	–	8,268
إعادة تحويل عملات أجنبية	–	–	–	–	–	(210)	–	(28)	(238)	(238)	–	(238)
مجموع الإيرادات والمصروفات المحتسبة	–	–	–	–	21,093	8,058	–	(28)	29,123	29,123	37	29,160
أسهم منحة صادرة	7,493	–	–	–	(7,493)	–	–	–	(7,493)	–	–	–
أرباح أسهم نقدية لسنة 2018	–	–	–	–	(7,353)	–	–	–	(7,353)	(7,353)	–	(7,353)
شراء أسهم خزينة	–	(2,903)	–	–	–	–	–	–	–	(2,903)	–	(2,903)
الحركة في حصة غير مسيطرة	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	(21)	(21)
المحول للاحتياطي القانوني	–	–	–	2,109	(2,109)	–	–	–	–	–	–	–
الرصيد في 31 ديسمبر 2019	221,586	(6,758)	12,209	21,107	42,608	8,257	23,589	(3,223)	104,547	319,375	699	320,074

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 45 جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التدفقات النقدية الموحد
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

	2020 ألف دينار بحريني	2019 ألف دينار بحريني (معدلة)
الأنشطة التشغيلية		
صافي ربح السنة	**9,118**	21,130
تعديلات للبنود التالية:		
إستهلاك	**1,882**	1,599
إطفاء علاوة على الصكوك – صافي	**-**	286
خسارة من استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة وعقارات	**10,616**	(1,191)
صافي مخصص انخفاض القيمة	**18,277**	2,610
أثر خسارة التعديل والإعانات الحكومية – صافي	**(23,170)**	–
حصة الربح من شركات زميلة	**(1,953)**	(1,209)
الدخل التشغيلي قبل التغييرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية	**14,770**	23,225
تغييرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:		
إحتياطي إجباري لدى المصرف المركزي	**10,093**	(5,938)
أرصدة لدى بنوك أخرى**	**(9,955)**	–
موجودات تمويلية وموجودات الإيجارات التمويلية	**(224,612)**	(250,630)
موجودات أخرى	**(6,835)**	778
إيداعات من مؤسسات مالية	**(94,576)**	177,637
حسابات جارية للعملاء	**74,514**	37,614
مطلوبات أخرى	**14,912**	(2,362)
حقوق حاملي حسابات الاستثمارات	**190,637**	118,684
صافي النقد (المستخدم في) / الناتج من الأنشطة التشغيلية	**(31,052)**	99,008
الأنشطة الاستثمارية		
صكوك سيادية	**(46,440)**	12,942
صكوك الشركات	**5,743**	(12,631)
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة وعقارات	**4,147**	(371)
استثمار في شركات زميلة	**-**	6,303
شراء مباني ومعدات	**(2,304)**	(1,649)
صافي النقد (المستخدم في) / الناتج من الأنشطة الاستثمارية	**(38,854)**	4,594
الأنشطة التمويلية		
تمويل مرابحة لأجل	**76,081**	(9,953)
أرباح أسهم مدفوعة	**(12,993)**	(7,777)
شراء أسهم الخزينة	**(772)**	(2,903)
صافي الحركة في حصة غير مسيطر عليها	**(274)**	(21)
صافي النقد الناتج من / (المستخدم في) الأنشطة التمويلية	**62,042**	(20,654)
صافي التغير في النقد وما في حكمه خلال السنة	**(7,864)**	82,948
النقد وما في حكمه في 1 يناير	**299,509**	216,561
النقد وما في حكمه في 31 ديسمبر	**291,645**	299,509
يتكون النقد وما في حكمه من: *		
نقد وأرصدة أخرى لدى المصرف المركزي	**82,286**	83,500
أرصدة لدى بنوك أخرى**	**171,253**	101,107
إيداعات لدى مؤسسات مالية فترات استحقاقها الأصلية 90 يوماً أو أقل	**38,106**	114,902
	291,645	299,509

* النقد وما في حكمه كما في 31 ديسمبر 2020 يظهر بإجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة بمبلغ 217 ألف دينار بحريني (2019:192 ألف دينار بحريني).

** أرصدة لدى بنوك أخرى صافي من النقد المقيد بمبلغ 9,955 ألف دينار بحريني الغير متوفر للعمليات اليومية للبنك.

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 45 جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
في 31 ديسمبر 2020

1 تقرير المنشأة

تأسس مصرف السلام–البحرين ش.م.ب. ("البنك") في مملكة البحرين بموجب قانون الشركات التجارية البحريني رقم 2001/21 وسجل لدى وزارة الصناعة والتجارة والسياحة بموجب سجل تجاري رقم 59308 بتاريخ 19 يناير 2006. يعمل البنك تحت إشراف وتنظيم مصرف البحرين المركزي ولدى البنك ترخيص مصرفي إسلامي بالتجزئة ويزاول البنك أعماله بموجب قواعد الشريعة الإسلامية ووفقاً لكافة متطلبات الأنظمة المعنية بالبنوك الإسلامية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي. العنوان المسجل للبنك هو ص. ب. 18282، مركز البحرين التجاري العالمي، البرج الشرقي، شارع الملك فيصل، المنامة 316، مملكة البحرين. يتم تداول الأسهم العادية للبنك في بورصة البحرين وسوق دبي المالي.

الشركات التابعة الرئيسية هي كما يلي:

اسم الشركة	بلد التأسيس	الأنشطة الرئيسية	نسبة الملكية	
			2020	2019
إيه إس بي سيشيل	سيشيل	تقديم خدمات مصرفية	70%	70%
إيه إس بي بيوديزل	هونج كونج	إنتاج الديزل الحيوي	36%	36%

يعمل البنك وشركته المصرفية التابعة الرئيسية من خلال عشرة فروع في مملكة البحرين وفرع واحد في جزر السيشيل على التوالي، ويقدم مجموعة كاملة من الخدمات والمنتجات المصرفية المتفقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية. تتضمن أنشطة البنك على إدارة الحسابات الاستثمارية المشاركة في الأرباح، وتقديم العقود التمويلية الإسلامية، والتعامل في الأدوات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية كمدير/ وكيل، وإدارة الأدوات المالية طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية والأنشطة الأخرى المسموح بها بموجب الخدمات المصرفية لمصرف البحرين المركزي كما هو محدد في إطار الترخيص. الحصة الاقتصادية في شركة إيه إس بي بيوديزل أكبر من % نتيجة لوجود فئة أخرى من حقوق الملكية والتمويل المقدم من قبل البنك.

لقد تم اعتماد إصدار هذه البيانات المالية الموحدة بناءً على قرار مجلس الإدارة الصادر بتاريخ 10 فبراير 2021.

2 السياسات المحاسبية

2.1 أسس الإعداد وعرض البيانات المالية

أعدت البيانات المالية الموحدة للمجموعة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء الاستثمارات في الصكوك السيادية وصكوك الشركات، والاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة، والاستثمارات العقارية وبعض أدوات التحوط التي تظهر بالقيمة العادلة.

تم عرض البيانات المالية الموحدة بالدينار البحريني، كونها العملة الرئيسية الوظيفية وعملة عرض عمليات المجموعة، وتم تقريبها إلى أقرب ألف دينار بحريني، ما لم يذكر خلاف ذلك.

أعدت البيانات المالية الموحدة للمجموعة وفقاً للقواعد واللوائح الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، بما في ذلك آخر تعميمات صادرة عن المصرف حول الإجراءات التنظيمية الميسرة استجابة لتطورات جائحة كورونا (كوفيد – 19). هذه القواعد واللوائح تتطلب تطبيق جميع معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، باستثناء:

أ) احتساب خسائر التعديل على الموجودات المالية الناتجة من تأجيل دفعات القروض المقدمة للعملاء المتأثرين بجائحة كورونا (كوفيد – 19)، بدون احتساب أرباح إضافية في حقوق الملكية، بدلا من حساب الأرباح والخسائر حسب متطلبات معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية . أي أرباح أو خسائر أخرى من تعديلات موجودات مالية يتم احتسابها وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة المالية . الرجاء الرجوع لإيضاح رقم (2.2) للتفاصيل الإضافية؛

ب) احتساب المساعدة المالية المستلمة من الحكومة و/أو الجهات التنظيمية استجابة لإجراءات الدعم الخاصة بجائحة كورونا (كوفيد – 19) التي تستوفي متطلبات المنح الحكومية، في حقوق الملكية، بدلاً من حساب الأرباح أو الخسائر حسب المتطلبات المحاسبية لتأثير جائحة كورونا (كوفيد - 19) الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. سيكون هذا فقط إلى حد أي خسارة تعديل محتسبة في حقوق الملكية نتيجة لـ (أ) أعلاه، ويتم احتساب الرصيد المتبقي في حساب الأرباح أو الخسائر. يتم احتساب أي مساعدات مالية أخرى وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة المالية. الرجاء الرجوع لإيضاح رقم (2.2) للتفاصيل الإضافية.

الإطار المستخدم أعلاه في إعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة يشار إليه فيما يلي بإسم "معايير المحاسبة المالية بصيغتها المعدلة من قبل مصرف البحرين المركزي".

وفقاً لمتطلبات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ودليل أنظمة مصرف البحرين المركزي، بالنسبة للأمور التي لا تتناولها معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، فإن المجموعة تسترشد بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ذات العلاقة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

السياسات المحاسبية المستخدمة لإعداد البيانات المالية الموحدة المدققة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 للمجموعة كانت وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. باستثناء تغييرات السياسات المحاسبية المذكورة أعلاه والتي تم تطبيقها بأثر رجعي، والتغييرات الناتجة من تطبيق المعايير المحاسبية الجديدة كما هو مشروح في إيضاح رقم (2.6) أدناه، فإن جميع السياسات المحاسبية الأخرى لم تتغير، وتم تطبيقها بثبات على هذه البيانات المالية الموحدة. لم يكن لتطبيق التغيير في السياسات المحاسبية بأثر رجعي والمعدلة من قبل مصرف البحرين المركزي أي أثر على المعلومات المالية لسنة المقارنة.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.2 أثر جائحة كورونا

في 11 مارس 2020، أعلنت منظمة الصحة العالمية تفشي جائحة كورونا (كوفيد – 19) وتطور بسرعة على مستوى العالم. وقد أدى ذلك إلى تباطؤ اقتصادي عالمي مع عدم اليقين في البيئة الاقتصادية. ويشمل ذلك تعطيل العمل في أسواق المال، وأسواق الائتمان المتدهورة، ومخاوف السيولة. إن تقدير عدم اليقين مرتبط بمدى وفترة التباطؤ الاقتصادي، وتوقعات العوامل الاقتصادية الرئيسية، مثل إجمالي الناتج المحلي، والعمل، وأسعار النفط، وما غير ذلك.

اتخذت السلطات تدابير مختلفة لاحتواء تفشي الوباء، بما في ذلك تطبيق قيود على السفر وتدابير الحجر الصحي. أعلنت حكومة مملكة البحرين عن العديد من برامج التحفيز الاقتصادي ("الحزم") لدعم الأعمال التجارية في هذه الأوقات الصعبة. من المتوقع أن تحصل المجموعة وعملائها على بعض المنافع من هذه الحزم، والتي من شأنها مساعدتهم على تحمل أثر الأزمة.

تراقب الإدارة ومجلس الإدارة عن كثب الأثر المحتمل لتطورات جائحة كورونا (كوفيد – 19) على عمليات المجموعة ومركزها المالي ؛ بما في ذلك الخسارة المحتملة في الإيرادات، والتأثير على تقييمات الأصول، والانخفاض في القيمة، ومراجعة العقود المثقلة بالأعباء، واتفاقيات الديون، وترتيبات الاستعانة بمصادر خارجية وما إلى ذلك. وضعت المجموعة أيضًا إجراءات الطوارئ، والتي تشمل على سبيل المثال لا الحصر تعزيز واختبار خطط استمرارية العمل، بما في ذلك متطلبات السيولة.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، فإن الأحكام التي تم اتخاذها من قبل الإدارة في تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة ومصادر التقدير تخضع لعدم اليقين بخصوص الآثار المحتملة للتقلبات الاقتصادية الحالية، وتمثل هذه الأحكام أفضل تقييم للإدارة بناء على المعلومات المتوفرة أو القابلة للرصد.

كما في 31 ديسمبر 2020، فإن البنك ملتزم بمعدل كفاية رأس المال، ومعدل صافي التمويل المستقر، ومعدلات تغطية السيولة.

أثر الإجراءات الميسرة لجائحة كورونا

1) تعديل الموجودات المالية

خلال السنة الحالية، وبناء على التوجيه التنظيمي الصادر عن مصرف البحرين المركزي (راجع إيضاح رقم (2.1))، كإجراءات ميسرة للتخفيف من أثر جائحة كورونا، فإن خسارة التعديل لمرة واحدة والبالغة 24,768 ألف دينار بحريني الناتجة عن تأجيل دفع أقساط التمويلات لفترة 6 أشهر المقدمة لعملاء التمويل دون احتساب أرباح إضافية، قد تم احتسابها مباشرة في حقوق الملكية. تم حساب خسارة التعديل بالفرق بين صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المعدلة المحتسبة باستخدام معدل الربح الفعلي الأصلي والقيمة الدفترية الحالية للموجودات المالية بتاريخ التعديل. قدمت المجموعة تأجيلاً لأقساط القروض على تعرضات التمويل بمبلغ 896,279 الف دينار بحريني، كجزء من دعمها للعملاء المتضررين.

2) المساعدات والإعانات الحكومية

استجابت الحكومات والمصارف المركزية في جميع أنحاء العالم بتدخلات نقدية ومالية لتحقيق الاستقرار في الأوضاع الاقتصادية. أعلنت حكومة مملكة البحرين عن العديد من برامج التحفيز الاقتصادي ("الحزم") لدعم الأعمال التجارية في هذه الأوقات الصعبة.

وفقاً للتوجيهات التنظيمية، فإن المساعدات المالية البالغة 2,143 الف دينار بحريني، والتي تمثل سداداً محدداً لجزء من تكاليف الموظفين، والتنازل عن الرسوم والضرائب ورسوم الخدمات، وتكلفة اتفاقية تمويل إعادة الشراء المستلمة من الحكومة و الجهات التنظيمية، استجابة لإجراءات الدعم لمواجهة جائحة كورونا، فقد تم احتسابها مباشرة في حقوق الملكية.

التقييم العادل

أدت جائحة كورونا لتباطؤ الاقتصاد العالمي مع شكوك في البيئة الاقتصادية. شهدت أسواق المال والسلع العالمية تقلبات كبيرة وانخفاضاً كبيراً في الأسعار. تعتمد عملية تقييم القيمة العادلة للمجموعة على الأسعار المدرجة من الأسواق النشطة لكل أداة مالية (أي مدخلات المستوى الأول)، أو استخدام الأسعار القابلة للرصد أو المشتقة لأدوات مماثلة من أسواق نشطة (أي مدخلات المستوى الثاني)، وعكست التقلبات التي ظهرت خلال السنة وكما في تاريخ نهاية السنة في قياس الموجودات والمطلوبات المالية المدرجة بالقيمة العادلة. حين تستند مقاييس القيمة العادلة كلياً أو جزئياً على المدخلات الغير قابلة للرصد (أي المستوى الثالث)، قامت المجموعة باستخدام معرفتها بالأصل/الاستثمار المحدد، وقدرتها على التجاوب أو التعافي من الأزمة، وقطاعها والبلد الذي تتم فيه عملياتها لتحديد التعديلات اللازمة لعملية تحديد القيمة العادلة. وعلى وجه الخصوص بالنسبة للموجودات، حين يكون الأساس هو مشاريع بنى تحتية عقارية طويلة الأجل، فقد أخذت المجموعة بالاعتبار إجراءات طويلة الأجل، والاستردادات المحتملة. قد لا يؤثر ذلك بصورة جوهرية على الأسباب الرئيسية للتقييم العادل لمثل هذه الموجودات.

القيمة الدفترية لمحفظة الاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة، والعقارات الاستثمارية، قد سجلت خسارة في القيمة العادلة بنسبة 8.1% و 2.4% على التوالي كما في 31 ديسمبر 2020، وذلك نتيجة للتقلبات المستمرة في الأسواق العالمية والإقليمية.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.3 أسس التوحيد

1) دمج الأعمال والشهرة

يتم احتساب عمليات دمج الأعمال باستخدام طريقة الاستحواذ للمحاسبة. يتم قياس تكلفة الاستحواذ كإجمالي المقابل المحول والمقاس بالقيمة العادلة بتاريخ الاستحواذ، وقيمة أي حصص غير مسيطرة في الملكية المشتراة. لكل عملية من عمليات دمج الأعمال، تختار المجموعة ما إذا كانت ستقيس الحصص غير المسيطرة في الملكية المشتراة إما بالقيمة العادلة، أو بالحصة التناسبية في صافي الموجودات المحددة للملكية المشتراة.

إذا تحققت عمليات دمج الأعمال على مراحل، فإن المجموعة تقوم بإعادة قياس حصتها في حقوق الملكية المحتفظ بها سابقاً بالقيمة العادلة بتاريخ الاستحواذ، وتقوم باحتساب الناتج من الربح أو الخسارة، إن وجد، في بيان الدخل الموحد أو مجموع الدخل الشامل، حسب ما يناسب.

عندما تقوم المجموعة باستحواذ الأعمال، فإنها تقيّم الموجودات المالية والمطلوبات المفترضة للتصنيف والتعيين المناسب وفقاً للشروط التعاقدية والظروف الاقتصادية والشروط ذات الصلة كما هو بتاريخ الاستحواذ.

إذا تحققت عمليات دمج الأعمال التي يتبادل فيها البنك والملكية المشتراة فقط حصص الملكية، فإنه يتم استخدام القيمة العادلة بتاريخ استحواذ حصة الملكية المشتراة لتحديد قيمة الشهرة.

بشكل عام، يتم قياس المقابل المحول من الشراء بقيمته العادلة، كما هو الحال بالنسبة لصافي الأصول القابلة للتحديد المستحوذ عليها. أي شهرة ناتجة يتم اختبارها لانخفاض القيمة، بشكل سنوي (راجع إيضاح 2.5 (ف)). يتم تسجيل أي أرباح مساومة عند الشراء فوراً في بيان الربح أو الخسارة. يتم احتساب تكاليف المعاملة عند تكبدها، إلا إذا كانت هذه التكاليف تتعلق بإصدار أوراق مالية للدين أو أدوات حقوق الملكية. المقابل المحول لايشمل المبالغ المتعلقة بسداد العلاقات الموجودة سابقاً. يتم احتساب مثل هذه المبالغ في بيان الربح أو الخسارة.

يتم قياس أي مقابل طارئ بالقيمة العادلة بتاريخ الاستحواذ. إذا تم تصنيف أي التزام لسداد مقابل طارئ والذي يستوفي تعريف الأداة المالية على أنه من أدوات حقوق الملكية، فإنه لا يتم إعادة قياسه ويتم احتساب عملية السداد ضمن حقوق الملكية. وبخلاف ذلك، يتم إعادة قياس أي مقابل طارئ آخر بالقيمة العادلة بتاريخ كل بيان للمركز المالي، ويتم احتساب التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة للمقابل الطارئ في بيان الربح أو الخسارة.

يتم تسجيل الاستثمارات المستحوذ عليها والتي لا تستوفي تعريف دمج الأعمال كموجودات تمويلية أو استثمارات عقارية، كلما كان ذلك مناسباً. عندما يتم الاستحواذ على مثل هذه الاستثمارات، تقوم المجموعة بتخصيص تكلفة الاستحواذ بين الموجودات والمطلوبات القابلة للتحديد بشكل فردي بناءً على قيمها العادلة النسبية بتاريخ الاستحواذ. إن تكلفة تلك الموجودات هي إجمالي مجموع المقابل المدفوع وأي حصص غير مسيطرة محتسبة. إذا كانت لدى الحصص غير المسيطرة حصة ملكية حالياً ويحق لهم حصة تناسبية من صافي الموجودات عند التصفية، فإن المجموعة تقوم باحتساب الحصص غير المسيطرة بالتناسب مع حصتهم في صافي الموجودات.

2) الشركات التابعة

تشتمل البيانات المالية الموحدة على البيانات المالية للبنك وشركاته التابعة كما في 31 ديسمبر 2020. أعدت البيانات المالية للشركات التابعة لنفس السنة المالية للبنك، ما عدا شركة تابعة واحدة. جميع الشركات التابعة تستخدم سياسات محاسبية متوافقة مع البنك.

الشركات التابعة هي مؤسسات (وتشمل شركات ذات أغراض خاصة) خاضعة لسيطرة البنك. توجد السيطرة عندما يكون للبنك سلطة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في إدارة السياسات المالية والتشغيلية لمؤسسة من أجل الحصول على منافع من أنشطتها. يتم توحيد البيانات المالية للشركات التابعة من تاريخ تحويل السيطرة إلى المجموعة ويتم التوقف عن توحيد البيانات المالية عند فقدان تلك السيطرة. يتم اعتبار السيطرة عند امتلاك البنك لأغلبية الأصوات في الشركة المستثمر فيها.

الشركات ذات الأغراض الخاصة هي شركات تم إنشاؤها لتحقيق هدف مُحدد وواضح كتوريق موجودات معينة، أو تنفيذ معاملة معينة لتمويل أو إستثمار وعادة تكون حقوق التصويت غير ذات صلة لتشغيل هذه الشركات. إن إمتلاك المستثمر سلطة إتخاذ القرار في الإستثمار والمقدرة على التحكم في العوائد يحدد ما إذا كان يتصرف كمدير أو وكيل، لتحديد ما إذا كان هناك علاقة بين السلطة والعوائد. إذا كان صانع القرار وكيلاً، فلا توجد علاقة بين السلطة والعوائد، والسلطة المفوضة لصانع القرار لا تؤدي لإستنتاج السيطرة. عند إتخاذ المجموعة قرارات إختيارية، كإقراض مبالغ تفوق التسهيلات المالية المقدمة، أو تمديد الشروط لتتجاوز الشروط الأصلية، أو في حالة تغير العلاقة بين المجموعة والشركة ذات الأغراض الخاصة، فإن المجموعة تقوم بإعادة تقييم السيطرة على الشركة ذات الأغراض الخاصة.

البيانات المالية لهذه الشركات ذات الأغراض الخاصة لم يتم توحيدها في هذه البيانات المالية الموحدة، إلا إذا كانت المجموعة تسيطر على الشركة. يتضمن إيضاح رقم 37 معلومات عن الموجودات تحت الإدارة من قبل المجموعة.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.3 أسس التوحيد (يتبع)

3) حصص غير مسيطرة

يتم قياس الحصص غير المسيطرة بحصتها التناسبية في صافي موجودات الشركة المستحوذ عليها القابلة للتحديد في تاريخ الاستحواذ. يتم إدراج الأرباح أو الخسائر المنسوبة للحصص غير المسيطرة في بيان الدخل الموحد كدخل منسوب للحصص غير المسيطرة. الخسائر القابلة للتطبيق على الحصص غير المسيطرة في شركة تابعة، يتم تخصيصها للحصص غير المسيطرة، حتى لو كان ذلك يؤدي لتكبد الحصص غير المسيطرة عجزاً في الرصيد.

تعامل المجموعة المعاملات مع الحصص غير المسيطرة كمعاملات مع مساهمي المجموعة.

4) فقدان السيطرة

عند فقدان السيطرة أو التأثير الجوهري، يتم إعادة قياس أي حصة محتفظ بها في الشركة التابعة السابقة بالقيمة العادلة، مع احتساب التغير في القيمة الدفترية في بيان الدخل الموحد. القيمة العادلة هي القيمة الدفترية المبدئية لأغراض المحاسبة اللاحقة للحصة المحتفظ بها كشركة زميلة، أو مشروع مشترك، أو كأصل مالي. بالإضافة لذلك، فإن أي مبالغ محتسبة سابقاً في حقوق الملكية فيما يتعلق بتلك المنشأة يتم احتسابها كما لو أن المجموعة قد استبعدت الموجودات والمطلوبات ذات العلاقة مباشرة. قد يعني ذلك أن المبالغ المحتسبة سابقاً في حقوق الملكية الأخرى يعاد تصنيفها إلى بيان الدخل الموحد.

5) معاملات تم إستبعادها عند توحيد البيانات المالية

تم إستبعاد جميع المعاملات والأرصدة، وأي أرباح غير محققة نتجت عن عمليات مع شركات المجموعة عند إعداد البيانات المالية الموحدة. كما تم أيضاً إستبعاد الأرباح الناتجة من المعاملات التي تتم بين المجموعة والشركات الزميلة والتي تم إحتسابها بطريقة حقوق الملكية إلى حد استثمار المجموعة في هذه الشركات. ويتم أيضاً إستبعاد الخسائرغير المحققة بالطريقة ذاتها، ولكن إلى الحد بحيث لاتكون هناك أدلة على حدوث أي إنخفاض في القيمة. تم تغيير السياسات المحاسبية للشركات التابعة والشركات الزميلة عند الضرورة وذلك لضمان توافقها مع السياسات التي تطبقها المجموعة.

6) العملة الأجنبية

عملة التعامل وعملة العرض

يتم إحتساب البنود المتضمنة في البيانات المالية الموحدة للمجموعة بالعملة الإقتصادية الرئيسية للبيئة التي تعمل فيها المجموعة ("عملة التعامل"). يتم إعداد البيانات المالية الموحدة بالدينار البحريني وهي العملة التي تستخدمها المجموعة في معاملاتها وكذلك في إعداد البيانات المالية.

العملات الأجنبية

يتم تحويل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى عملة التعامل لكل وحدة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملة. يتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية في تاريخ المركز المالي الموحد إلى عملة التعامل بأسعار الصرف السائدة في نهاية فترة إعداد التقارير المالية. تدرج أرباح وخسائر فروقات العملة الناتجة من تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية التي تتم بالعملات الأجنبية في بيان الدخل الموحد. البنود غير النقدية بالعملة الأجنبية والتي يتم قياسها بناء على التكلفة التاريخية يتم تحويلها بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملة. تدرج أرباح أو خسائر تحويل البنود غير النقدية المصنفة "بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية" في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد إلى حين بيع، أو إلغاء احتساب الموجودات ذات العلاقة، والتي يتم احتسابها آنذاك في بيان الدخل الموحد. أرباح تحويل الموجودات غير المالية المصنفة "بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة" يتم احتسابها مباشرة في بيان الدخل الموحد كجزء من تغيرات القيمة العادلة.

تحويل العمليات الأجنبية

يتم تحويل موجودات ومطلوبات الشركات التابعة والشركات الزميلة الأجنبية التي عملتها الوظيفية ليست الدينار البحريني إلى الدينار البحريني وفقا لأسعار الصرف السائدة في تاريخ بيان المركز المالي. تحول بنود إيرادات ومصروفات العمليات الأجنبية إلى الدينار البحريني وفقا لمتوسط أسعار الصرف السائدة خلال السنة. تحتسب الفروقات الناتجة من تحويل العملات ضمن احتياطي تحويل العملات الأجنبية الذي يمثل جزء من حقوق الملكية، باستثناء إلى حد تخصيص فروقات التحويل إلى الحصة غير المسيطرة.

عند بيع العمليات الأجنبية ، فإن فروقات التحويل المتعلقة بالبيع، والمحتسبة سابقاً في احتياطي تحويل العملات الأجنبية يتم احتسابها في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.4 القرارات والتقديرات المحاسبية الهامة

إن إعداد البيانات المالية الموحدة يتطلب من الإدارة اتخاذ قرارات وتقديرات قد تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات المالية والإفصاح عن الالتزامات المحتملة. كما تؤثر هذه القرارات والتقديرات على الإيرادات والمصروفات ومخصصات الخسائر الناتجة، وكذلك على تغيرات القيمة العادلة المسجلة في حقوق الملكية.

عدم يقينية التقديرات

الإفتراضات الرئيسية التالية تمثل المصادر الأساسية للتقديرات المستقبلية الغير مؤكدة بتاريخ المركز المالي الموحد، والتي لها مخاطر جوهرية مما قد يتسبب في تعديل كبير في القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية القادمة وقد تم مناقشتها أدناه:

تقييم انخفاض القيمة للعقود المالية الخاضعة لمخاطر الائتمان

عند تحديد الخسائرالائتمانية المتوقعة على العقود المالية الخاضعة لمخاطر الائتمان، يتم استخدام القرارات والفرضيات لتقدير المدخلات في نموذج قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك الفرضيات الرئيسية المستخدمة في تقدير التدفقات النقدية القابلة للاسترداد، واستخدام المعلومات المستقبلية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة. لتفاصيل إضافية، راجع إيضاحات 2.5 (د)، و33.2.

انخفاض قيمة الشهرة

يوجد انخفاض القيمة عندما تفوق القيمة الدفترية للموجودات أو الوحدة المنتجة للنقد قيمتها القابلة للاسترداد، وهي قيمتها العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع وقيمتها المستخدمة، أيهما أعلى.

تستند القيمة القابلة للاسترداد لشهرة الوحدات المنتجة للنقد بناءً على حسابات القيمة المستخدمة باستخدام توقعات التدفقات النقدية حسب الميزانيات المالية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، المتوقعة لفترة ثلاث سنوات باستخدام معدل النمو الاسمي لإجمالي الناتج المحلي. يتضمن تحديد توقعات معدل النمو ومعدل الخصم على قرارات تقديرية، بينما يتطلب إعداد توقعات التدفقات النقدية على افتراضات مختلفة من قبل الإدارة.

يتم مراجعة المنهجية والفرضيات المستخدمة في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية بانتظام للحد من أي فروقات قد تنتج بين تقديرات الخسارة بناء على خبرة الخسائر الفعلية. لتفاصيل إضافية، راجع إيضاح 16.

انخفاض قيمة استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

تقرر المجموعة، بأن الاستثمارات في الأسهم المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية منخفضة القيمة عندما يكون هناك إنخفاض جوهري أو إنخفاض لفترة طويلة في القيمة العادلة بأقل من تكلفتها. ان تحديد إذا ما كان هناك انخفاض جوهري أو طويل الأجل يتطلب اتخاذ قرارات تقديرية. في حالة أسهم حقوق الملكية المدرجة في أسواق نشطة تعتبر المجموعة ان الانخفاض يكون جوهرياً عندما تنخفض قيمته العادلة بنسبة تفوق 30% من تكلفته، كما تعتبر المجموعة ان أي انخفاض في قيمة الأسهم بأقل من تكلفتها ولمدة تتجاوز 9 أشهر انخفاضاً لفترة طويلة. في حالة ما إذا كانت أسواق هذه الاستثمارات غير نشطة، تحدد المجموعة انخفاض القيمة بناءً على تقييمها للقيمة العادلة وللقوة المالية للاستثمار، وأداء الصناعة والقطاع .

القيمة العادلة لاستثمارات حقوق الملكية غير المدرجة

تحدد المجموعة القيمة العادلة لاستثمارات حقوق الملكية وغير المدرجة في أسواق نشطة باستخدام أساليب تقييم، مثل التدفقات النقدية المخصومة وأسعار أحدث المعاملات. يتم تحديد القيمة العادلة في وقت معين، على أساس ظروف السوق ومعلومات عن الشركات المستثمر فيها. ان هذه التقديرات ذات طبيعة غير موضوعية ومتضمنة لأمور غير مؤكدة وتحتاج إلى درجة عالية من القرارات التقديرية، وعليه لا يمكن تحديدها بدقة متناهية.

إن الأحداث المستقبلية (كاستمرار الأرباح التشغيلية والقوة المالية) غير مؤكدة، وانه من الممكن بناءاً على المعلومات المتوفرة حالياً، بأن تختلف النتائج خلال السنة المالية التالية عن الفرضيات، مما يتطلب تعديلات جوهرية على القيمة الدفترية للاستثمارات. في الحالات التي يتم استخدام فيها نماذج التدفقات النقدية المخصومة لتقدير القيم العادلة، يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية من قبل الإدارة وفقاً للمعلومات والمناقشات مع ممثلي الشركات المستثمر فيها ووفقاً لأحدث البيانات المالية المتوفرة المدققة وغير المدققة. تم مراجعة أساس التقييم من قبل الإدارة من حيث ملائمة الطريقة، وسلامة الفرضيات، وصحة الاحتساب، وتم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة بهدف تضمينها في البيانات المالية الموحدة.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.4 القرارات والتقديرات المحاسبية الهامة (يتبع)

تقييم الاستثمارات في أسهم حقوق الملكية الخاصة والمشاريع المشتركة والعقارات المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة يتضمن قرارات تقديرية، وعادة يستند على ما يلي:

- تقييم من قبل مقيمين خارجيين مستقلين للعقارات/المشاريع المعنية؛
- أحدث معاملات السوق دون شروط تفضيلية؛
- القيمة العادلة الحالية لعقد آخر مشابه إلى حد كبير؛
- القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة بالمعدلات الحالية المطبقة لبنود تحمل ذات الشروط وخصائص المخاطر؛
- تطبيق نماذج التقييم الأخرى.

تقدير القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية والقيمة القابلة للتحقق لعقارات قيد التطوير

تظهر العقارات الاستثمارية بالقيمة العادلة. تظهر العقارات قيد التطوير بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل. صافي القيمة القابلة للتحقق هي سعر البيع المقدر في سياق العمل الاعتيادي مطروحاً منه مصروفات البيع المقدرة. تقوم المجموعة بتعيين مقيمين خارجيين من ذوي الخبرة ، لتحديد القيمة السوقية للاستثمار والعقارات قيد التطوير كما في تاريخ بيان المركز المالي. بالنسبة لمشاريع التطوير الكبيرة، يتم استخدام منهجية القيمة المتبقية، والتي تقدّر التكلفة المستقبلية للإنجاز واستخدام التطوير المتوقع. قامت الإدارة بتقدير تكلفة إنجاز العقارات قيد التطوير، وقامت بتكليف مقيمين مستقلين لتقدير القيمة المتبقية للعقارات قيد التطوير بناء على أسعار البيع التقديرية / المتوقعة للسوق لعقارات مماثلة. يتم عمل تقديرات صافي القيمة القابلة للتحقق في فترة زمنية محددة، بناءً على أوضاع السوق والمعلومات حول الاستخدام المتوقع للعقارات قيد التطوير.

يحتوي تقييم السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 على بند "عدم يقينية جوهرية للتقييم" نتيجة لاضطراب السوق الناتج عن جائحة الكورونا، والذي أدى لانخفاض في أدلة المعاملات وعوائد السوق. هذه الفقرة لا تبطل التقييم ولكن تشير لوجود حالة أكبر من عدم اليقينية بشكل جوهري، مقارنة بأوضاع السوق العادلة. بالتالي، فإن المقيم لا يستطيع أن يربط وزناً كالمعتاد على ادلة السوق السابقة لأغراض المقارنة، وهناك مخاطر متزايدة من أن السعر المحقق في معاملة فعلية سيختلف عن نتيجة القيمة. نتيجة للزيادة في عدم اليقينية هذه، قد يتم تعديل الفرضيات بصورة جوهرية في 2021.

تقوم المجموعة بمعايرة تقنيات التقييم سنوياً وتفحص صلاحيتها، إما باستخدام أسعار معاملات السوق الحالية القابلة للرصد لنفس العقد، أو بيانات أخرى متوفرة في السوق قابلة للرصد.

القرارات التقديرية

فرضية الاستمرارية

قامت الإدارة بعمل تقييم لقدرة المجموعة على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية وهي مقتنعة بأن المجموعة لديها المصادر للاستمرار في أعمالها في المستقبل المنظور. وعلاوة على ذلك، فإن الإدارة ليست على علم بأي أمور جوهرية غير مؤكدة والتي من الممكن أن تسبب شكوكاً جوهرية حول قدرة المجموعة على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية. ولذلك، تم إعداد البيانات المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية.

السيطرة على شركات ذات أغراض خاصة

ترعى المجموعة تأسيس الشركات ذات الأغراض الخاصة بصورة أساسية لغرض السماح للعملاء الاحتفاظ بالاستثمارات. تقوم المجموعة بتقديم خدمات الإدارة و إدارة الاستثمار والخدمات الاستشارية إلى هذه الشركات، حيث تتضمن اتخاذ القرارات من قبل المجموعة بالنيابة عنهم. كما تقوم المجموعة بإدارة هذه الشركات بالنيابة عن العملاء وهم عبارة عن أطراف ثالثة كبيرة وهم المستفيدون الاقتصاديون للاستثمارات الأساسية. لا تقوم المجموعة بتوحيد بيانات الشركات ذات الأغراض الخاصة والتي لا تمارس عليها صلاحية السيطرة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وذلك للتحكم في السياسات المالية والتشغيلية لهذه الشركات، للحصول على منافع من أنشطتها. في الحالات التي يصعب تحديد ما إذا كانت المجموعة تمارس صلاحية السيطرة، تقوم المجموعة باتخاذ قرارات تقديرية لأهداف أنشطة الشركات ذات الأغراض الخاصة، وتحديد مدى تعرضها لمخاطر ومنافع هذه الشركات، وكذلك قدرتها على اتخاذ قرارات تشغيلية لها وتحديد ما إذا كانت المجموعة تحصل على منافع من هذه القرارات.

تصنيف الاستثمارات

عند تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، تقرر المجموعة عند شراء استثمار التصنيف المناسب لهذا الاستثمار، إما استثمار محدد بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو كاستثمار بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية أو كاستثمارات تظهر بالتكلفة المطفأة. ويعكس هذا التصنيف نية الإدارة بخصوص كل استثمار ويخضع كل تصنيف إلى معالجة محاسبية مختلفة بناءً على هذا التصنيف.

تستخدم الأحكام والتقديرات الجوهرية في تقييم نموذج العمل الذي يتم من خلال إدارة الاستثمارات، وتقييم ما إذا كانت الشروط التعاقدية للاستثمار تمثل إما أداة دين، أو أداة استثمارية أخرى ذات عائد فعال يمكن تحديده بشكل معقول. تم الإفصاح عن أثر تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم 33 على تصنيف الاستثمارات في إيضاح رقم 2.6.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.4 القرارات والتقديرات المحاسبية الهامة (يتبع)

انخفاض القيمة على استثمارات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

بالنسبة لأدوات حقوق الملكية التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة، فإن الانخفاض الجوهري أو لفترة طويلة في القيمة العادلة بأقل من سعر التكلفة يعتبر دليل موضوعي على انخفاض القيمة. إذا وجد مثل هذا الدليل، فإن الخسارة المتراكمة المحتسبة سابقاً في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد، يتم حذفها من حقوق الملكية، واحتسابها في بيان الدخل الموحد. خسائر انخفاض القيمة المحتسبة في بيان الدخل الموحد على استثمارات حقوق الملكية يتم عكسها لاحقاً من خلال حقوق الملكية.

في ظروف السوق الحالية الغير متيقنة والاستثنائية، ولغرض تحديد ما يمثل انخفاضاً جوهرياً أو لفترة طويلة في القيمة العادلة للاستثمار، تأخذ الإدارة بالاعتبار العوامل الإضافية التالية:

- نية الإدارة المتعلقة بفترات الاحتفاظ ذات الصلة بمثل هذه الاستثمارات، أي لأغراض التداول، أو بنية الاستثمار الاستراتيجي، أو لغرض أرباح الأسهم طويلة الأجل والأرباح الرأسمالية، وما إلى ذلك؛
- ما إذا كان الانخفاض في قيمة الاستثمار يتماشى مع الاتجاه العام للانخفاض في السوق ذي الصلة، أو السوق المحلي، بما يتوافق مع الظروف الاقتصادية الغامضة نتيجة لجائحة كورونا؛
- تقديرات الاستردادات المتوقعة لقيم السوق خلال سنوات الاحتفاظ المتوقعة؛ و/أو
- تقديرات الاستردادات المتوقعة لأعمال الأساسية للشركة المستثمر فيها خلال سنوات الاحتفاظ المتوقعة، والتدفقات النقدية المترتبة على المنشأة.

الخسائر الائتمانية المتوقعة

إن وضع معايير تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان على الموجودات المالية قد زادت بصورة جوهرية منذ الاحتساب المبدئي، وتحديد منهجية دمج المعلومات المستقبلية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، وعملية اختيار واعتماد النماذج المستخدمة لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة هي من المجالات الجوهرية التي تتطلب استخدام الأحكام الإدارية (راجع الإيضاح 32.2).

2.5 السياسات المحاسبية الهامة

أ) الأدوات المالية

تتكون الموجودات المالية من أرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي وصكوك سيادية وصكوك شركات وإيداعات لدى مؤسسات مالية وتمويلات مرابحة (صافي من الأرباح المؤجلة) وتمويلات مضاربة ومشاركة وذمم مدينة بموجب عقود موجودات الإيجارات التمويلية وموجودات قيد التحويل واستثمارات في أسهم حقوق الملكية محتفظ بها لغرض غير المتاجرة ومشتقات تستخدم لإدارة المخاطر وذمم مدينة أخرى.

تتكون عقود المطلوبات المالية من إيداعات من مؤسسات مالية وإيداعات من العملاء، وحسابات جارية للعملاء، وتمويل مرابحة لأجل، وذمم دائنة أخرى.

باستثناء الاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة والمشتقات التي تستخدم لإدارة المخاطر، تحتسب جميع الموجودات والمطلوبات المالية مبدئياً بالتكلفة.

يتم قياس الأصل المالي أو الالتزام المالي مبدئياً بالقيمة العادلة، زائداً، للبند غير المصنف بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، تكاليف المعاملة المنسوبة مباشرة للشراء أو الإصدار. القيمة العادلة للأداة المالية عند الاحتساب المبدئي هي عادة سعر المعاملة.

إن التكلفة المطفأة للموجودات أو المطلوبات المالية هو المبلغ الذي يتم من خلاله قياس الموجود أو المطلوب المالي في الاحتساب المبدئي، مطروحاً منه التسديدات الرأسمالية، مضافاً إليه أو مطروحاً منه الإطفاء المتراكم باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي لأي فرق بين المبلغ المحتسب مبدئياً ومبلغ الاستحقاق، مطروحاً منه مبلغ (مباشرة أو باستخدام حساب مخصص) لانخفاض القيمة أو عدم القدرة على التحصيل. يتضمن احتساب معدل الربح الفعلي كل الأتعاب المدفوعة أو المستلمة والتي تشكل جزءاً أساسياً من معدل الربح الفعلي.

ب) المحاسبة في تاريخ المتاجرة والسداد

تحتسب المجموعة التمويلات، والاستثمارات، والودائع، وحقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار بتاريخ نشأتها. يتم احتساب جميع المشتريات والمبيعات للموجودات والمطلوبات المالية في تاريخ المتاجرة، وهو التاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء أو بيع الموجود أو المطلوب.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.5 السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ج) إلغاء احتساب الموجودات المالية

يتم إلغاء احتساب الموجودات المالية عند انتهاء حقوق استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، أو عند قيام المجموعة بنقل جميع مخاطر ومكافآت الملكية بصورة جوهرية.

يتم قياس استمرار المشاركة التي تأخذ شكل ضمان على الموجودات المحولة بالقيمة الدفترية الأصلية للموجود والحد الأقصى للمقابل الذي قد يكون من الواجب على المجموعة دفعه، أيهما أقل.

تقوم المجموعة بإلغاء احتساب المطلوبات المالية عند الوفاء بالالتزامات التعاقدية المحددة في العقد، أو إلغائها أو انتهائها.

د) تقييم انخفاض القيمة

انخفاض قيمة الموجودات المالية والالتزامات

تطبق المجموعة منهجية المراحل الثلاث لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية التي تظهر بالتكلفة المطفأة. ترحّل الموجودات من خلال المراحل الثلاث التالية، بناء على التغيرات في الجودة الائتمانية منذ الاحتساب المبدئي.

المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً:

بالنسبة للتعرضات التي لم يكن هناك أي زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاحتساب المبدئي، يحتسب جزء الخسائر الائتمانية المتوقعة مدى الحياة فقط المتعلق باحتمالية أحداث التخلف ضمن 12 شهراً.

الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً (المرحلة 1) هي الجزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن أحداث احتمالية حدوث التعثر في السداد على عقد مالي خلال 12 شهراً بعد تاريخ إعداد التقارير المالية.

المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة

بالنسبة لتعرضات الائتمان التي يوجد لها ارتفاع جوهري في مخاطر الائتمان منذ الاحتساب المبدئي، لكنها غير ضعيفة ائتمانياً، يتم احتساب خسائر ائتمانية متوقعة لمرة واحدة فقط مدى الحياة.

الخسائر الائتمانية المتوقعة (المرحلة 2) هي تقدير الاحتمالية المرجحة للخسائر الائتمانية المتوقعة ويتم تحديدها بناءً على الفرق بين القيمة الحالية لكافة العجز النقدي. إن العجز النقدي هو الفرق بين جميع التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة الدفع للمجموعة والقيمة الحالية للقيمة القابلة للاسترداد للموجودات المالية غير منخفضة القيمة ائتمانياً في تاريخ إعداد التقارير المالية.

المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة

تقيم العقود المالية بأنها ضعيفة ائتمانياً عندما يقع حدث أو أكثر من الأحداث ذات الآثار السلبية على التدفقات النقدية المتوقعة لذلك الأصل.

بالنسبة للعقود المالية للمرحلة 3، يتم تحديد المخصصات المتعلقة بانخفاض القيمة الائتمانية على أساس الفرق بين صافي القيمة الدفترية والقيمة القابلة للاسترداد للعقد المالي.

الموجودات المالية والموجودات المشتراة لغرض التأجير منخفضة القيمة ائتمانياً

في تاريخ إعداد التقرير المالي، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة وموجودات الإيجارات التمويلية هي منخفضة القيمة ائتمانياً. يعد الموجود المالي وموجودات الإيجارات التمويلية منخفضة القيمة ائتمانياً عند وقوع حدث أو أكثر من الأحداث ويكون لها تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بالنسبة لذلك الموجود المالي.

الأدلة التي تثبت بأن الموجودات المالية وموجودات الإيجارات التمويلية منخفضة القيمة ائتمانياً تتضمن المعلومات القابلة للرصد التالية:

- الصعوبات المالية الكبيرة التي تواجه المقترض أو الجهة المصدرة؛
- خرق العقد مثل التعثر في السداد أو تجاوز موعد الاستحقاق لأكثر من 90 يوماً؛
- إعادة هيكلة القرض أو السلفية من قبل المجموعة بشروط لن تأخذها المجموعة بالاعتبار في ظروف أخرى؛
- من المحتمل بأن المقترض سيعلن إفلاسه أو في عملية إعادة تنظيم مالي أخرى؛ أو
- اختفاء سوق نشط للأداة المالية بسبب الظروف المالية الصعبة.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.5 السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

الشطب

يتم شطب الموجودات المالية (إما جزئياً أو كلياً) عند عدم وجود أي احتمال واقعي للاسترداد. تكون هذه هي الحالة عامة عندما تحدد المجموعة أن المقترض ليس لديه أصول أو مصادر دخل يمكن أن تولد تدفقات نقدية كافية لسداد المبالغ الخاضعة للشطب. بالرغم من ذلك، فإن الأصول المالية المشطوبة لا تزال خاضعة لأنشطة التنفيذ لغرض الامتثال بإجراءات المجموعة لاسترداد المبالغ المستحقة.

عرض مخصص الخسائر الائتمانية في بيان المركز المالي الموحد

يتم عرض مخصص الخسائر الائتمانية في بيان المركز المالي الموحد كما يلي:

- الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة، كخصم من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات.
- الالتزامات التمويلية وعقود الضمانات المالية: عامةً كمخصص ضمن بند المطلوبات الأخرى؛ و
- حين يشتمل العقد المالي على مكونين مسحوب وغير مسحوب، وقد حددت المجموعة الخسائر الائتمانية المتوقعة على الالتزامات المالية / بند خارج الميزانية العمومية بشكل منفصل عن تلك المتعلقة بالبند المسحوب، تعرض المجموعة مخصصاً للخسائر الائتمانية للمكونات المسحوبة. يتم عرض المبلغ كتخفيض من إجمالي القيمة الدفترية للمكونات المسحوبة. يتم عرض مخصص الخسائر الائتمانية للمكون المسحوب كمخصص في المطلوبات الأخرى.

هـ) النقد وما في حكمه

لغرض إعداد بيان التدفقات النقدية الموحد، يشتمل النقد وما في حكمه على النقد، وأرصدة لدى مصرف البحرين المركزي، عدا ودائع الاحتياطيات الإجبارية، وأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى (باستثناء الأرصدة المقيدة)، وإيداعات لدى مؤسسات مالية ذات استحقاق أصلي خلال 90 يوم أو اقل من تاريخ شرائها.

و) موجودات التمويلات

موجودات التمويلات هي عبارة عن عقود تمويلات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية تكون مدفوعاتها ذات طبيعة ثابتة أو قابلة للتحديد. وتشتمل هذه الموجودات على تمويلات بعقود مرابحة، ومشاركة، ومضاربة، والذمم المدينة القائمة على بطاقات الائتمان. يتم احتساب موجودات التمويلات من تاريخ نشأتها، وتظهر بالتكلفة المطفأة بعد طرح مخصصات الإنخفاض في القيمة للخسائر الائتمانية المتوقعة، إن وجدت.

تعديل موجودات التمويل

إذا تم تعديل شروط موجودات التمويل، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كانت التدفقات النقدية للموجود المعدل مختلفة بصورة جوهرية. إذا كانت التدفقات النقدية مختلفة جوهرياً، فإن الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من موجودات التمويل الأصلية تعتبر منتهية. في هذه الحالة، يتم إلغاء احتساب موجودات التمويل الأصلية واحتساب موجودات التمويل الجديدة بالقيمة العادلة زائداً أي تكاليف معاملة مؤهلة.

إذا كان تعديل الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة لا ينتج عنها إلغاء احتساب موجودات التمويلات، تقوم المجموعة أولاً بإعادة احتساب مبلغ القيمة الدفترية الإجمالي للموجودات المالية باستخدام معدل الفائدة الفعلي للموجودات، وتحتسب التسوية الناتجة كربح أو خسارة التعديل في بيان الربح أو الخسارة.

تطبق السياسة أعلاه على جميع فترات إعداد التقارير المالية، باستثناء العقود التي كانت خاضعة لتوجيهات مصرف البحرين المركزي بشأن التدابير التساهلية المتعلقة بجائحة الكورونا (راجع إيضاح 2.2)

جميع العقود المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية يتم تفسيرها للأغراض المحاسبية بمجملها، وجميع العقود المربوطة أو ترتيبات السندات الأذنية يتم أخذها بالاعتبار مع عقد التمويل الأساسي لتعكس نتيجة اقتصادية واحدة، وهدف العقود.

و1) تمويل المرابحات

المرابحة هو عقد يقوم بموجبه أحد الأطراف ("البائع") ببيع أصل لطرف آخر ("المشتري") بالتكلفة زائداً هامش ربح على أساس دفعات مؤجلة. بعد أن يقوم البائع بشراء الموجود بناءً على وعد المشتري بشراء نفس الموجود على أساس عقد هذه المرابحة ذاتها. سعر البيع يشتمل على التكلفة زائداً هامش ربح متفق عليه. إن سعر البيع (التكلفة مضافاً إليها هامش الربح) يعاد سداده على أقساط من قبل المشتري بموجب فترة التمويل المتفق عليها. بموجب عقد المرابحة، يجوز للمجموعة التصرف إما كبائع أو مشتري، حسب الحالة. تعتبر المجموعة أن وعد الشراء الذي قام به المشتري في معاملة مرابحة لصالح البائع ملزماً.

و2) تمويل مضاربة

المضاربة هي عقد بين طرفين، والذي بموجبه يقدم أحدهما الأموال (رب المال)، حيث يقوم بتوفير مبلغ معين من المال (رأس مال المضاربة) إلى الطرف الأخر (المضارب). ومن ثم يقوم المضارب باستثمار رأس مال المضاربة في مؤسسة أو نشاط معين مستخدماً خبرته ومعرفته نظير حصة محددة من الأرباح الناتجة المتفق عليها مسبقاً. لا يشارك رب المال في إدارة نشاط المضاربة. يتحمل المضارب الخسارة في حال إهماله أو انتهاك أي من شروط أو بنود عقد المضاربة؛ عدا ذلك، فإن رب المال يتحمل الخسارة. بموجب عقد المضاربة يجوز للمجموعة التصرف إما كمضارب أو رب المال، حسب الحالة.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.5 السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

و3) تمويل المشاركات

تستخدم عقود المشاركة لتقديم رأس مال مشترك أو تمويل مشروع. تساهم المجموعة والعميل في رأس مال المشاركة. يتم تقاسم الأرباح وفقاً لنسبة من الربح متفق عليها مسبقاً، غير أن الخسارة يتحملها الشركاء بناءً على مساهمة كل شريك في رأس المال. وقد يكون رأس مال المشارك إما بصورة نقدية أو عينية، ويتم احتساب قيمته في وقت إبرام المشاركة.

ز) موجودات الإيجارات التمويلية

موجودات الإيجارات التمويلية (تعرف أيضاً بعقود إجارة منتهية بالتمليك) هي عبارة عن اتفاقية مع العملاء تقوم بموجبها المجموعة ("المؤجر") بتأجير أحد الموجودات للعميل ("المستأجر") بعد شراء أو / اقتناء الموجود المحدد، سواءً من بائع طرف ثالث أو من العميل نفسه، حسب طلب العميل والوعد بالتأجير مقابل بعض مدفوعات الإيجار لمدة تأجير أو سنوات تأجير محددة، مستحقة الدفع على أساس إيجار ثابت أو متغير.

تحدد اتفاقية الإجارة الأصل المؤجر ومدة الإيجار، وكذلك الأسس لحساب الإيجار وتوقيت دفعات الإيجار ومسؤوليات كلا الطرفين خلال مدة الإيجار. يقدم العميل (المستأجر) للمجموعة (المؤجر) تعهد بتجديد مدة عقد الإيجار ودفع دفعات الإيجار المتعلقة بذلك حسب جدول زمني متفق عليه والصيغة المطبقة خلال مدة الإيجار.

تحتفظ المجموعة (المؤجر) بملكية الموجود خلال مدة الإيجار. في نهاية مدة التأجير، وبعد الوفاء بكافة الالتزامات من قبل العميل (المستأجر) بموجب اتفاقية الإجارة، تقوم المجموعة (المؤجر) ببيع الموجود المؤجر للعميل (المستأجر) بقيمة اسمية بناءً على تعهد بالبيع من قبل المجموعة (المؤجر). وعادةً ما تكون الموجودات المؤجرة عقارات سكنية أو عقارات تجارية أو طائرات.

يتم حساب الاستهلاك على أساس القسط الثابت لجميع موجودات الإيجارات التمويلية فيما عدا الأراضي (التي ليس لها عمر محدد)، بمعدلات يتم احتسابها لشطب التكلفة لكل أصل على مدى فترة عقد التأجير أو العمر الاقتصادي للموجود، أيهما أقل.

تقوم المجموعة بعمل تقييم في نهاية فترة إعداد التقارير المالية لتحديد وجود دليل موضوعي يثبت انخفاض في قيمة موجودات الإيجارات التمويلية. تحتسب خسارة انخفاض القيمة عندما تفوق القيمة الدفترية للموجودات قيمتها القابلة للاسترداد. إن تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية، عندما تعتمد على عميل واحد، تأخذ بالاعتبار التقييم الائتماني للعميل، بالإضافة لعوامل أخرى. تحتسب خسائر انخفاض القيمة، إن وجدت، في بيان الدخل الموحد.

تعديل موجودات الإيجارات التمويلية

إذا تم تعديل شروط موجودات الإيجارات التمويلية، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كانت التدفقات النقدية للموجود المعدل مختلفة بصورة جوهرية. إذا كانت التدفقات النقدية مختلفة جوهرياً، فإن الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من موجودات التمويل الأصلية تعتبر منتهية. في هذه الحالة، يتم إلغاء احتساب موجودات الإيجارات التمويلية الأصلية واحتساب موجودات لإيجارات التمويلية الجديدة بالقيمة العادلة زائداً أي تكاليف معاملة مؤهلة.

إذا كان تعديل موجودات الإيجارات التمويلية المقاسة بالتكلفة المطفأة لا ينتج عنها إلغاء احتساب موجودات الإيجارات التمويلية، تقوم المجموعة أولاً بإعادة احتساب مبلغ القيمة الدفترية الإجمالي موجودات الإيجارات التمويلية باستخدام معدل الفائدة الفعلي للموجودات، وتحتسب التسوية الناتجة كربح أو خسارة التعديل في بيان الربح أو الخسارة.

ح) إيداعات لدى المؤسسات المالية

تشتمل هذه الإيداعات على عقود خزينة قصيرة الأجل لدى مؤسسات مالية في شكل ذمم مرابحات سلع مدينة وذمم وكالات مدينة. تظهر هذه الإيداعات بالتكلفة المطفأة مطروحاً منها الأرباح المؤجلة ومخصص الخسائر الائتمانية، إن وجدت.

ط) صكوك سيادية وصكوك الشركات

هذه الاستثمارات هي في طبيعة أدوات الدين توفر دفعات أرباح أو رأس مال ثابتة أو قابلة للتحديد. الصكوك التي تحدد بأنها أدوات دين يتم تصنيفها كاستثمارات تظهر بالتكلفة المطفأة من خلال حقوق الملكية،سيتم احتساب أي تغير في القيمة العادلة للصكوك كحركة في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد ضمن احتياطي القيمة العادلة. عند إلغاء احتساب الصكوك نتيجة لاستبعادها، سيتم تدوير الرصيد في احتياطي القيمة العادلة إلى بيان الدخل الموحد.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.5 السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ي) الموجودات والمطلوبات قيد التحويل

موجودات ومطلوبات قيد التحويل:

قروض وسلفيات:

بالتكلفة المطفأة، مطروحاً منها المبالغ المشطوبة ومخصص الخسائر الائتمانية ، إن وجدت.

استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة

تم تصنيف الاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة كاستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، ويتم تقييم القيمة العادلة على أساس المعايير المنصوص عليها في إيضاح 2.5 (ك).

مطلوبات قيد التحويل:

يتم إعادة قياس المطلوبات قيد التحويل بالتكلفة المطفأة.

ك) استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة

استثمارات أسهم حقوق الملكية

استثمارات أسهم حقوق الملكية هي استثمارات لا تحمل ملامح أدوات الدين، وتشمل أدوات تملك تبرهن على القيمة المتبقية من موجودات المنشأة،بعد طرح المطلوبات. يتم تصنيف الاستثمارات في أدوات أسهم حقوق الملكية في الفئات التالية:1) بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو 2) بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، بما يتفق مع استراتيجيتها الاستثمارية.

الاحتساب وإلغاء الاحتساب

يتم احتساب الاستثمارات في الأوراق المالية بتاريخ المتاجرة، أي التاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء أو بيع الموجود، وهو التاريخ الذي تصبح فيه المجموعة طرفاً في الشروط التعاقدية للأداة. تقوم المجموعة بإلغاء احتساب الاستثمارات في الأوراق المالية عندما ينتهي حق استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية أو عندما تقوم المجموعة بنقل جميع مخاطر وعوائد الملكية بشكل جوهري.

القياس

يتم مبدئياً قياس الاستثمارات في الأوراق المالية بالقيمة العادلة، أي قيمة المقابل المدفوع. يتم احتساب تكاليف المعاملة المتعلقة بالاستثمارات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في بيان الدخل الموحد. بالنسبة لاستثمارات الأوراق المالية الأخرى، تحتسب تكاليف المعاملات كجزء من الاحتساب المبدئي.

بعد التسجيل المبدئي، يتم لاحقاً إعادة قياس استثمارات أسهم حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية بالقيمة العادلة. يتم احتساب الأرباح والخسائر الناتجة من تغيرات القيمة العادلة للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الموحد في السنة التي تنشأ فيها. يتم احتساب الأرباح والخسائر الناتجة من تغيرات القيمة العادلة للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد، ويتم عرضها في احتياطي منفصل للقيمة العادلة للاستثمارات ضمن حقوق الملكية. عند بيع، أو انخفاض قيمة، أو تحصيل، أو التخلص من الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، تحول الأرباح أو الخسائر المتراكمة التي احتسبت سابقاً في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد إلى بيان الدخل الموحد.

ل) استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة

يتم احتساب استثمارات المجموعة في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة، والتي تم شراؤها لأغراض استراتيجية، بموجب طريقة حقوق الملكية للمحاسبة. تحتسب استثمارات أسهم حقوق الملكية الأخرى في الشركات الزميلة (2.5. ك) كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة عن طريق الاستفادة من نطاق الإعفاء بموجب معيار المحاسبة المالي رقم 24، المتعلق بالاستثمارات في الشركات الزميلة. الشركة الزميلة هي مؤسسة التي تمارس المجموعة نفوذاً مؤثراً عليها وهي ليست شركة تابعة أو مشروع مشترك. تعتبر المؤسسة كشركة زميلة إذا كان لدى المجموعة أكثر من 20% حصة ملكية في المؤسسة، أو لدى المجموعة نفوذ مؤثر من خلال أي طريقة أخرى. المشروع المشترك هو اتفاقية يكون للمجموعة فيها سيطرة مشتركة، حيث تملك الحق في صافي موجودات الاتفاقية، بدلا عن حقوقها في موجوداتها والتزاماتها مقابل مطلوباتها.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.5 السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

بموجب طريقة حقوق الملكية، يظهر الاستثمار في الشركة الزميلة في بيان المركز المالي الموحد بالتكلفة مضافاً إليها تغيرات ما بعد الاستحواذ في حصة المجموعة من صافي موجودات الشركات الزميلة. يتم احتساب الخسائر التي تجاوزت تكلفة الاستثمار في الشركات الزميلة عندما تتكبد المجموعة التزامات نيابةً عن الشركة الزميلة. يتم تضمين الشهرة المتعلقة بالشركة الزميلة في القيمة الدفترية للاستثمار ولا تخضع للإطفاء. بيان الدخل الموحد يعكس حصة المجموعة في نتائج عمليات الشركات الزميلة. أينما وجدت تغيرات احتسبت مباشرةً في حقوق الشركة الزميلة، تقوم المجموعة باحتساب حصتها في هذه التغيرات وتفصح عنها إذا استلزم الأمر في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد.

إن تواريخ إعداد تقارير الشركات الزميلة للمجموعة متطابقة مع المجموعة، والسياسات المحاسبية للشركات الزميلة مطابقة لتلك المستخدمة من قبل المجموعة فيما يتعلق بالمعاملات والأحداث المتشابهة في الظروف المتماثلة.

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كان ضرورياً احتساب خسارة إضافية لانخفاض القيمة على استثمارات المجموعة في الشركات الزميلة. تقوم المجموعة بتاريخ إعداد كل تقرير مالي بتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت انخفاض قيمة الاستثمارات في الشركات الزميلة. وفي هذه الحالة، تقوم المجموعة باحتساب مبلغ انخفاض القيمة والذي يتمثل في الفرق بين القيمة القابلة للاسترداد للشركة الزميلة وقيمتها الدفترية، وتقوم باحتساب المبلغ في بيان الدخل الموحد.

يتم استبعاد الأرباح والخسائر الناتجة من معاملات بين المجموعة وشركاتها الزميلة إلى حد حصة المجموعة في الشركات الزميلة.

يتم تضمين الأرباح / الخسائر من تحويل العملات الأجنبية الناتجة من تحويل صافي موجودات الاستثمار المذكور أعلاه في الشركات الزميلة في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد.

م) استثمارات عقارية

يتم تصنيف العقارات المحتفظ بها لغرض الإيجار أو للاستفادة من الزيادة في قيمتها، أو لكليهما كاستثمارات عقارية. يتم احتساب الاستثمار العقاري مبدئياً بالتكلفة ويتم لاحقاً قياسه بناءً على نية ما إذا كان الاحتفاظ بالاستثمار العقاري لغرض الاستخدام أو البيع. قامت المجموعة بتطبيق نموذج القيمة العادلة لاستثماراتها العقارية. بموجب نموذج القيمة العادلة، يتم احتساب أية أرباح غير محققة مباشرةً في حقوق الملكية ضمن احتياطي القيمة العادلة للعقارات. يتم تسوية أي خسائر غير محققة في حقوق الملكية إلى حد الرصيد الدائن المتوفر. عندما تتجاوز الخسائر غير المحققة الرصيد المتوفر في حقوق الملكية، فإنه يتم احتسابها في بيان الدخل الموحد. في حالة وجود خسائر غير محققة متعلقة باستثمارات عقارية يتم احتسابها في بيان الدخل الموحد في السنة المالية السابقة، يتم احتساب الأرباح غير المحققة للسنة المالية الحالية في بيان الدخل الموحد إلى حد عمل رصيد دائن للخسائر السابقة في بيان الدخل الموحد. يتم إدراج الاستثمارات العقارية المحتفظ بها لغرض البيع بقيمتها الدفترية وقيمتها العادلة المتوقعة ناقصاً تكاليف البيع، أيهما أقل. الاستثمارات العقارية المدرجة بالقيمة العادلة يجب أن يستمر قياسها بالقيمة العادلة.

ن) عقارات قيد التطوير

يتم تصنيف العقارات المشتراة تحديداً لغرض التطوير كعقارات قيد التطوير، ويتم قياسها بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل. صافي القيمة القابلة للتحقق هي سعر البيع المتوقع في سياق العمل الاعتيادي، مطروحاً منه التكاليف المقدرة للانجاز والتكاليف المقدرة اللازمة لإتمام البيع.

س) ممتلكات ومعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة بعد طرح الاستهلاك المتراكم وأي انخفاض في القيمة. يتم حساب الاستهلاك على أساس القسط الثابت بناءً على الأعمار الإنتاجية المتوقعة لجميع الممتلكات والمعدات، فيما عدا الأراضي المملوكة تملكاً حراً والأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ.

– معدات الحاسب الآلي	3 إلى 5 سنوات
– برامج الحاسب الآلي	3 إلى 5 سنوات
– أثاث ومعدات مكتبية	3 إلى 5 سنوات
– مركبات	4 إلى 5 سنوات
– تحسينات على العقارات المؤجرة	على مدى فترة عقد التأجير

يتم مراجعة القيمة المتبقية والعمر الإنتاجي وطرق احتساب الاستهلاك الموجودات بتاريخ كل بيان للمركز المالي، وتعديلها كلما كان ذلك مناسباً.

ع) الشركات التابعة المشتراة لغرض البيع

يتم تصنيف الشركة التابعة المشتراة لغرض بيعها لاحقاً خلال اثنى عشر شهراً "كمحتفظ بها لغرض البيع" عندما يكون بيعها محتملاً جداً. يتم إظهار موجودات ومطلوبات الشركة التابعة كبند منفصل في بيان المركز المالي الموحد "كموجودات محتفظ بها لغرض البيع" و"مطلوبات متعلقة بموجودات محتفظ بها لغرض البيع" على التوالي. يتم قياس الموجودات التي تم تصنيفها كموجودات محتفظ بها لغرض البيع بالقيمة الدفترية والقيمة العادلة وقيمتها العادلة ناقصاً تكاليف البيع، أيهما أقل. أي خسارة انخفاض في القيمة ناتجة تخفض القيمة الدفترية للموجودات. لا يتم استهلاك الموجودات التي تم تصنيفها كمحتفظ بها لغرض البيع.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.5 السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ف) الشهرة

إذا تحققت عمليات دمج الأعمال التي يتبادل فيها البنك والملكية المشتراة فقط حصص الملكية، فإنه يتم استخدام القيمة العادلة بتاريخ استحواذ حصة الملكية المشتراة لتحديد قيمة الشهرة. بعد الاحتساب المبدئي، يتم قياس الشهرة بالتكلفة مطروحاً منها أي خسائر متراكمة لانخفاض القيمة. يتم فحص الشهرة لانخفاض القيمة على الأقل سنوياً. يتم احتساب أي انخفاض في القيمة مباشرةً في بيان الدخل الموحد. يتم تخصيص الشهرة لكل وحدة من وحدات المجموعة المولدة للنقد التي من المتوقع أن تستفيد من أعمال الدمج، بغض النظر عما إذا كانت موجودات أو مطلوبات الشركة المشتراة الأخرى قد تم تخصيصها لتلك الوحدات.

يوجد انخفاض القيمة عندما تتجاوز القيمة الدفترية للموجود أو الوحدة المولدة للنقد قيمتها القابلة للاسترداد، وهي القيمة العادلة مطروحاً منها تكلفة البيع وقيمتها المستخدمة، أيهما أعلى.

يتم تحديد انخفاض قيمة الشهرة عن طريق تقييم المبلغ القابل للاسترداد للوحدة المولدة للنقد (أو مجموعة من الوحدات المولدة للنقد) التي تتعلق بها الشهرة. إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد للوحدة المولدة للنقد (أو مجموعة من الوحدات المولدة للنقد) أقل من قيمتها الدفترية، فإنه يتم احتساب خسارة انخفاض القيمة مباشرةً في بيان الدخل الموحد.

لغرض فحص انخفاض القيمة، يتم تخصيص الشهرة المستحوذة في دمج الأعمال، من تاريخ الاستحواذ لكل وحدة من الوحدات المولدة للنقد للمجموعة، أو مجموعة من الوحدات المولدة للنقد، والتي من المتوقع أن تستفيد من أعمال الدمج، بغض النظر عن ما إذا كانت موجودات أو مطلوبات أخرى للمجموعة تم تخصيصها لتلك الوحدات أو مجموعة من الوحدات. كل وحدة أو مجموعة من الوحدات التي تم تخصيص الشهرة لها:

- تمثل الحد الأدنى ضمن المجموعة والتي يتم فيها مراقبة الشهرة لأغراض الإدارة الداخلية؛ و
- ليست أكبر من القطاع الأساسي سواء قطاعات التقارير الرئيسية للمجموعة أو شكل قطاعات التقارير الجغرافية للمجموعة.

ص) المقاصة

يتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية وإظهار صافي المبلغ في بيان المركز المالي الموحد فقط إذا كان هناك حق شرعي أو قانوني قابل للتنفيذ لمقاصة المبالغ المحتسبة، وعند وجود نية للتسوية على أساس صافي المبلغ أو تسييل الموجودات وسداد المطلوبات في آن واحد.

ق) حسابات جارية للعملاء

أرصدة الحسابات الجارية للعملاء هي حسابات غير استثمارية، ويتم إحتسابها عند إستلامها من قبل المصرف. يتم قياس المعاملات بالقيمة النقدية المستلمة من قِبل المصرف بتاريخ التعاقد. يتم قياس هذه الحسابات بقيمتها الدفترية في نهاية الفترة المحاسبية، والذي يمثل قيمة السداد للعملاء.

ر) حقوق حاملي حسابات الاستثمار

تمثل حقوق ملكية أصحاب حسابات الاستثمار أموالاً تحتفظ بها المجموعة في حساب استثمار مشترك غير مقيد، وللمجموعة (المضَارب) حرية التصرف في استثمارها. وتشمل هذه الأموال التي يتم جمعها بموجب عقود المضاربة وعقود الوكالة ضمن إطار ترتيبات استثمارات متعددة المستويات. يتم استثمار الأموال المستلمة بموجب اتفاقيات الوكالة في سلة استثمار المضاربة، وتعتبر كاستثمار يقوم به صاحب الحساب الاستثماري. بموجب ترتيبات كلاً من المضاربة والوكالة الممزوجة، يخول صاحب يخول أصحاب حسابات الاستثمار المجموعة باستثمار أموالهم بالطريقة التي تراها مناسبة ودون وضع قيود لاستثمارها من حيث المكان والطريقة والغرض. تحتسب المجموعة رسوم إدارة (رسوم مضارب) على أصحاب حقوق الإستثمار. يتم تخصيص الإيراد من قبل إدارة المجموعة وفقاً للمعدلات المتفق عليها مسبقاً مع أصحاب حسابات الإستثمار. تتحمل المجموعة المصروفات الإدارية المتكبدة المتعلقة بإدارة هذه الأموال، ولا يتم تحميلها على أصحاب حسابات الإستثمار. يتم توزيع الأرباح المكتسبة من سلة الموجودات الممولة من قبل حقوق أصحاب حسابات الاستثمار فقط بين المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمارات. تظهر جميع حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار بالتكلفة، زائداً الأرباح والاحتياطيات ذات العلاقة، مطروحاً منها المبالغ المسددة.

إن الأساس الذي تطبقه المجموعة في الوصول إلى حقوق حاملي حسابات الاستثمار في الدخل هو إجمالي دخل الاستثمار مطروحاً منه دخل المساهمين. في حالة عقود الوكالة، لا يعمل المصرف كوكيل استثماري ومضارب لنفس الصندوق في نفس الوقت. وبالتالي، وفي حال مزج أموال استثمارات الوكالة مع سلة المضاربة، فإن وكيل الاستثمار سيقوم فقط بغرض رسوم وكالة، ولن يتقاسم الأرباح من سلة استثمار المضاربة بصفته مضارب.

بموجب معيار المحاسبة المالي رقم 30، يتم تخصيص الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى الموجودات المستثمرة باستخدام الأموال من حسابات الاستثمار غير المقيدة.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.5 السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ش) مخصصات

يتم احتساب المخصصات إذا كان على المجموعة أي التزام حالي (قانوني أو تعاقدي) ناتج عن حدث سابق وأن تكلفة تسوية الالتزام محتملة ويمكن قياسها بواقعية.

ت) منافع نهاية الخدمة للموظفين

المنافع قصيرة الأجل

تقاس منافع الموظفين قصيرة الأجل على أساس غير مخصوم وتسجل كمصروف متى ما قدمت الخدمة ذات العلاقة. يتم عمل مخصص للمبلغ المتوقع دفعه ضمن المكافآت النقدية قصيرة الأجل أو خطط المشاركة في الأرباح، إذا كان على المجموعة التزام قانوني أو اعتيادي حالي كنتيجة لخدمات سابقة قام الموظفون بتقديمها، و إذا كان بالإمكان تقدير هذا الالتزام بصورة موثوقة.

منافع ما بعد نهاية الخدمة

يتم تغطية حقوق التقاعد والحقوق الإجتماعية الخاصة بالموظفين البحرينيين حسب نظام الهيئة العامة للتأمين الإجتماعي، وهو "نظام إشتراكات محددة"، حيث يتم بموجبه تحصيل إشتراكات شهرية من المصرف ومن الموظفين على أساس نسبة مئوية ثابتة من الراتب. يتم إحتساب مساهمة المصرف كمصروف في بيان الدخل متى إستُحِقت.

يستحق الموظفون الأجانب الذين يعملون بعقود عمل ثابتة مكافأة نهاية خدمة وفقاً لنصوص قانون العمل البحريني، وذلك على أساس مدة الخدمة والتعويض النهائي. يتم عمل مخصص لهذه الإلتزامات غير الممولة وذلك على إفتراض أن جميع الموظفين قد تركوا العمل في تاريخ البيانات المالية.

ث) احتساب الإيراد

موجودات التمويلات

عندما يكون الدخل قابلاً للتحديد ومعلوماً عند بداية العقد، فإنه يتم احتساب الدخل على أساس العائد الفعلي على فترة العقد. يعلق احتساب الدخل المستحق عندما تعتقد المجموعة بأن استرداد هذه المبالغ مشكوك في تحصيلها، أو عندما تكون أقساط المرابحات متأخرة عن السداد 90 يوماً، أيهما أسبق.

الصكوك

يتم احتساب الدخل من الصكوك على أساس التناسب الزمني بناءً على معدل العائد الأساسي لذلك النوع من الصكوك المعني. يعلق احتساب الدخل عندما تعتقد المجموعة بأن استرداد هذه المبالغ مشكوك في تحصيلها، أو عندما تكون متأخرة عن السداد 90 يوماً، أيهما أسبق.

أرباح الأسهم

يتم احتساب دخل أرباح الأسهم عندما يكون لدى المجموعة الحق في استلام مدفوعاتها.

موجودات الإيجارات التمويلية

يتم احتساب دخل الإيجارات التمويلية على أساس التناسب الزمني وفقاً لشروط عقد التأجير. يعلق الدخل المتعلق الإيجارات التمويلية المتعثرة. يعلق احتساب الدخل عندما تعتقد المجموعة بأن استرداد هذه المبالغ مشكوك في تحصيلها، أو عندما تكون مدفوعات الإيجار متأخرة عن السداد 90 يوماً، أيهما أسبق.

دخل الرسوم والعمولات

تكتسب المجموعة دخل الرسوم والعمولات من نطاق متنوع من الخدمات التي تقدمها إلى عملائها. ويمكن تقسيم دخل الرسوم إلى الفئات الرئيسية التالية:

- دخل الرسوم من المعاملات التمويلية: تتضمن الرسوم المكتسبة من المعاملات التمويلية على الرسوم المدفوعة مقدماً ورسوم السداد المبكر ويتم احتسابها عند اكتسابها. إلى الحد الذي تعتبر فيه الرسوم معززة للعائد، فإنها تحتسب على فترة العقود التمويلية.
- دخل الرسوم من خدمات المعاملات: يتم احتساب الرسوم الناتجة من تمويل الشركات، والخدمات الاستشارية للشركات، وترتيب بيع الموجودات وإدارة الثروات عند اكتسابها أو على أساس التناسب الزمني عندما تكون الرسوم مرتبطة بالوقت.
- دخل الرسوم الأخرى: يتم احتساب دخل الرسوم الأخرى عندما يتم تقديم الخدمات.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.5 السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

خ) القيمة العادلة للموجودات المالية

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المتداولة بنشاط في الأسواق المالية المنظمة بالرجوع إلى أسعار العرض المعلنة السائدة في السوق بتاريخ إعداد التقارير المالية.

بالنسبة للاستثمارات التي ليس لها أسعار سوقية معلنة، فإنه يتم تحديد تقديرات معقولة للقيمة العادلة بالرجوع إلى تقييم يتم إجراؤه من قبل مثمنون خارجيون مستقلون أو بناءً على معاملات السوق الحالية. وبدلاً عن ذلك، قد يستند التقدير أيضاً على القيمة السوقية الحالية لعقد آخر، وهو مشابه له إلى حد كبير، أو بناءً على تقييم التدفقات النقدية المستقبلية. يتم تحديد قيم النقد المعادلة من قبل المجموعة عن طريق احتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية بمعدلات الربح الحالية للعقود ذات شروط وخصائص مخاطر مشابهة.

بالنسبة للاستثمارات التي لها مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد، فإنه يتم تحديد القيمة العادلة بناءً على الأسعار المتاحة للوسيط النشط وصافي القيمة المقدرة للتدفقات النقدية المستقبلية المحددة من قبل المجموعة باستخدام معدلات الربح السوقية الحالية للأدوات ذات شروط وخصائص مخاطر مشابهة.

ذ) موجودات الأمانة

لا تعامل الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة كموجودات للمجموعة وبالتالي لا يتم إظهارها في بيان المركز المالي الموحد. تشمل هذه موجودات تحت الإدارة، وموجودات عهدة.

ض) أرباح الأسهم العادية

يتم احتساب أرباح الأسهم المستحقة الدفع على الأسهم العادية الصادرة والمدفوعة بالكامل للمصرف كالتزام ويتم طرحها من حقوق الملكية عندما يتم الموافقة عليها من قبل مساهمي المجموعة.

ظ) ضمانات مالية

الضمانات المالية هي العقود التي تتطلب من المجموعة القيام بدفعات محددة لتعويض حامل الضمان عن الخسارة التي يتكبدها بسبب فشل مدين معين عن تسديد دفعات عند حلول أجلها وفقاً لشروط أداة الدين. يحتسب عقد الضمان المالي ابتداءً من تاريخ إصداره. تحتسب المطلوبات الناشئة من عقد الضمانة المالية بالقيمة الحالية للدفعات المقدرة، عندما يصبح وفقاً للضمان محتمل.

غ) أسهم الخزينة

أسهم الخزينة هي أدوات الملكية الخاصة بالبنك التي يتم إعادة شراؤها، ويتم احتسابها بالتكلفة وتطرح من حقوق الملكية. لا يتم احتساب أي ربح أو خسارة من شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات أسهم حقوق الملكية الخاصة بالبنك من خلال بيان الربح أو الخسارة. يتم احتساب أي فرق بين القيمة الدفترية والمقابل، إذا تم إعادة إصدارها، في علاوة إصدار الأسهم في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد.

أأ) الزكاة

تحتسب الزكاة على قاعدة الزكاة للمجموعة وفقاً لمعيار المحاسبة المالي رقم 9 – الزكاة، باستخدام طريقة صافي الموجودات. تقوم المجموعة بدفع الزكاة بناء على أرصدة الاحتياطي المستحق والأرباح المستبقاة في نهاية السنة، بينما تدفع الزكاة المتبقية من قبل المساهمين بصورة فردية. ويقوم المصرف بحساب الزكاة المستحقة الدفع من قبل المساهمين ويتم إبلاغهم بها سنوياً. كما تقوم المجموعة بدفع الزكاة على رصيد أسهم الخزينة المحتفظ بها بتاريخ نهاية السنة بناء على الحصة التناسبية للزكاة. يتم اعتماد حسبة الزكاة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة. دفع الزكاة على حسابات الاستثمار غير المقيدة والحسابات الأخرى هو من مسئولية حاملي حسابات الاستثمار.

أب) وكالات مستحقة الدفع

تقبل المجموعة الأموال من البنوك والعملاء بموجب ترتيبات الوكالات التي بموجبها يدفع العائد للعملاء على النحو المنصوص عليه في الاتفاقية. لا توجد أي قيود على المجموعة لاستخدام الأموال المستلمة بموجب اتفاقية الوكالة.

يتم استحقاق الربح على وكالات مستحقة الدفع على أساس التناسب الزمني على مدى فترة العقد بناءً على موجودات المبالغ القائمة.

أج) استرداد حيازة الموجودات

يتم تملك العقارات في بعض الأحيان بعد غلق الرهن على التسهيلات المالية متخلفة السداد والمتعثرة. يتم قياس العقارات المستردة المحتفظ بها للبيع الفوري بالقيمة الدفترية عند غلق الرهن أو القيمة العادلة ناقصاً مصاريف البيع، أيهما أقل. يتم تصنيف العقارات الأخرى المسترد حيازتها كعقارات استثمارية.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.5 السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

أد) الإيرادات المخالفة للشريعة الإسلامية

تلتزم المجموعة بالتبرع بأي إيراد من مصدر يتنافى مع الشريعة الإسلامية للأعمال الخيرية. ووفقاً لذلك، تحول أرباح المصادر غير الإسلامية إلى حساب الأعمال الخيرية الذي تستخدمه المجموعة للأعمال الخيرية.

2.6 المعايير الصادرة وسارية المفعول

التطبيق المبكر للمعايير الجديدة في السنة الحالية

1. معيار المحاسبة المالي رقم 31 – وكالة الاستثمار (الوكالة بالاستثمار)

قامت المجموعة بتطبيق معيار المحاسبة المالي رقم 31 الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية اعتباراً من 1 يناير 2020، قبل تاريخ سريانه في 1 يناير 2021. أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم 31 – وكالة الاستثمار (الوكالة بالاستثمار) في 2019. يهدف هذا المعيار لبيان مبادئ المحاسبة وإعداد التقارير المالية لأدوات وكالة الاستثمار (الوكالة بالاستثمار)، والأصول والالتزامات ذات العلاقة، كلما كان ذلك مناسباً، للمؤسسات المالية الإسلامية، من كلا المنظورين، المدير (المستثمر)، والوكيل. تستخدم المجموعة صيغة الوكالة لجمع الأموال من سوق ما بين البنوك ومن العملاء، وكانت تدرج هذه الأموال ضمن بند الإيداعات من المؤسسات المالية، والإيداعات من المؤسسات غير المالية والأفراد على التوالي، كما في 31 ديسمبر 2019. جميع الأموال التي تم جمعها باستخدام هيكل الوكالة والتي يطلق عليها معاً "صندوق الوكالة"، يتم مزجها مع صناديق أموال البنك بناء على اتفاقية المضاربة الرئيسية. يتم استثمار مجموعة الأموال الممزوجة هذه في مجموعات مشتركة من الأصول وبالطريقة التي تراها المجموعة مناسبة، بدون وضع أي قيود على مكان وكيفية والغرض من استثمار هذه الأموال. بعد تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم (31) ابتداءً من 1 يناير 2020، يتم الآن إدراج صندوق الوكالة ضمن حقوق أصحاب حسابات الاستثمار، ويتم تسجيل الأرباح المدفوعة على هذه العقود ضمن بند العائد على حقوق أصحاب حسابات الاستثمار.

وفقاً للأحكام الانتقالية لمعيار المحاسبة المالي رقم (31)، قد تختار المنشأة عدم تطبيق هذا المعيار على المعاملات التي تم تنفيذها فعلا قبل تاريخ 1 يناير 2020 والتي لها فترات استحقاق تعاقدية أصلية قبل 31 ديسمبر 2020. بالرغم من ذلك، ونظراً لأن ترتيب الأموال المجمعة كان موجوداً منذ سنوات، فقد قرر البنك تطبيق المعيار بأثر رجعي، وبالتالي إعادة تصنيف جميع المعاملات القائمة كما في نهاية السنة ونهاية السنة السابقة ذات العلاقة. أسفر تطبيق هذا المعيار عن تغيير تصنيف جميع عقود التمويل القائمة على الوكالة كجزء من حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار، وإفصاحات إضافية ذات علاقة (راجع إيضاح 19).

2. معيار المحاسبة المالي رقم (33) الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة

طبقت المجموعة معيار المحاسبة المالي رقم (33) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية اعتباراً من 1 يناير 2020، قبل تاريخ سريانه في 1 يناير 2021. هدف هذا المعيار هو وضع مبادئ تصنيف واحتساب وقياس وعرض والإفصاح عن الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة من قبل المؤسسات المالية الإسلامية. ينطبق هذا المعيار على استثمارات المؤسسة سواء في شكل سندات دين أو أسهم. يحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة المالي رقم (25)– الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة.

يصنف المعيار الاستثمارات إلى استثمارات حقوق ملكية، واستثمارات أدوات دين، وأدوات استثمارية أخرى. يمكن تصنيف وقياس الاستثمار بالتكلفة المطفأة، أو بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، أو بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. تعتمد فئات التصنيف الآن على اختبارات نموذج العمل، ولن يسمح بإعادة التصنيف إلا في حال تغيير نموذج العمل، وسيتم تطبيقه بصورة مستقبلية.

يجب أن تكون الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة، وستكون خاضعة لمخصصات انخفاض القيمة وفقاً لمعيار المحاسبة المالي رقم (30) – انخفاض القيمة، والخسائر الائتمانية، والالتزامات المثقلة بالأعباء. في ظروف محددة، وعندما لا تكون المؤسسة قادرة على تحديد قياس موثوق للقيمة العادلة لاستثمارات حقوق الملكية، قد تعتبر التكلفة أفضل تقدير للقيمة العادلة.

تم تطبيق المعيار ابتداءً من 1 يناير 2020 وهو قابل للتطبيق بأثر رجعي. ومع ذلك، فإن الأثر المتراكم، إن وجد، المنسوب للمساهمين، وأصحاب حقوق حسابات الاستثمار المتعلقة بسنوات سابقة، يجب تعديله مع احتياطي القيمة للاستثمارات المتعلق بالموجودات الممولة من قبل فئة أصحاب المصلحة ذوي العلاقة.

أسفر تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم (33) عن تغييرات في السياسات المحاسبية المتعلقة بتصنيف واحتساب وقياس الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة، ومع ذلك وباستثناء إعادة قياس بعض الموجودات من التكلفة المطفأة إلى قيمتها العادلة، لم يكن لتطبيق معيار المحاسبة المالي رقم (33) أي أثر جوهري على المبالغ المعلنة سابقاً في البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية كما في 31 ديسمبر 2019، والبيانات المالية الموحدة السنوية المدققة للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019. فيما يلي أدناه تفاصيل السياسات المحاسبية المحددة لمعيار المحاسبة المالي رقم (33) المطبقة في السنة الحالية، وأثر التغيير على إعادة التصنيف.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.6 المعايير الصادرة وسارية المفعول (يتبع)

1) التغيرات في السياسات المحاسبية

الفئات والتصنيف

يحتوي معيار المحاسبة المالي رقم (33) على منهجية تصنيف وقياس للصكوك والأسهم والأدوات المماثلة، والتي تعكس نموذج العمل الذي تدار فيه مثل هذه الاستثمارات، وخصائص التدفقات النقدية المعنية. بموجب هذا المعيار، يجب تصنيف كل استثمار على انه استثمار في:

أ) أدوات حقوق الملكية

ب) أدوات الدين، بما في ذلك:

1) أدوات دين نقدية

2) أدوات دين غير نقدية

ج) أدوات استثمارية أخرى

مالم يتم ممارسة خيارات الاحتساب المبدئية غير القابلة للنقض، يجب على المؤسسة تصنيف الاستثمارات كما يتم قياسها لاحقاً إما (1) بالتكلفة المطفأة، (2) بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، (3) بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، استناداً على كلاً مما يلي:

1. نموذج عمل البنك لإدارة الاستثمارات؛
2. خصائص التدفقات النقدية المتوقعة للاستثمار، بما يتماشى مع طبيعة عقود التمويل الإسلامية المعنية.

2) إعادة تصنيف الموجودات والمطلوبات

أسفر تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم (33) عن التغييرات التالية في تصنيف الاستثمارات، استناداً إلى إعادة تقييم تصنيف نموذج العمل للاستثمارات:

1 يناير 2020	التصنيف الأصلي بموجب معيار المحاسبة المالي رقم (25)	التصنيف الجديد بموجب معيار المحاسبة المالي رقم (33)	القيمة الدفترية الأصلية بموجب معيار المحاسبة المالي رقم (25) ألف دينار بحريني	القيمة الدفترية الجديدة بموجب معيار المحاسبة المالي رقم (33) ألف دينار بحريني	الفرق المحتسب في احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات ألف دينار بحريني
صكوك سيادية	بالتكلفة المطفاة	بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	335,382	339,737	4,355
صكوك الشركات	بالتكلفة المطفاة	بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	21,703	21,984	281

1 يناير 2019	التصنيف الأصلي بموجب معيار المحاسبة المالي رقم (25)	التصنيف الجديد بموجب معيار المحاسبة المالي رقم (33)	القيمة الدفترية الأصلية بموجب معيار المحاسبة المالي رقم (25) ألف دينار بحريني	القيمة الدفترية الجديدة بموجب معيار المحاسبة المالي رقم (33) ألف دينار بحريني	الفرق المحتسب في احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات ألف دينار بحريني
صكوك سيادية	بالتكلفة المطفاة	بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	348,273	344,425	(3,848)
صكوك الشركات	بالتكلفة المطفاة	بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	9,173	9,390	217

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.7 المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة والتي لم يتم تطبيقها بعد

(1) معيار المحاسبة المالي رقم (32) الإجارة

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم (32) – "الإجارة" في 2020. يحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة المالي الحالي رقم (8) – "الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك".

الهدف من هذا المعيار هو وضع مبادئ تصنيف واحتساب وقياس وعرض والإفصاح لمعاملات الإجارة (أصل الإجارة، بما في ذلك الصيغ المختلفة للإجارة المنتهية بالتمليك) التي دخلت فيها المؤسسات المالية الإسلامية كمؤجر وكمستأجر. يهدف هذا المعيار الجديد لمعالجة المسائل التي يواجهها قطاع التمويل الإسلامي فيما يتعلق بالمحاسبة وإعداد التقارير المالية، بالإضافة لتحسين طرق المعالجة الحالية بما يتماشى مع الممارسات الدولية. سيصبح هذا المعيار ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد 1 يناير 2021، مع السماح بالتطبيق المبكر. تقوم المجموعة حالياً بتقييم تأثير هذا المعيار.

(2) معيار المحاسبة المالي رقم (34) – التقارير المالية لحاملي الصكوك

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم (34) – "إعداد التقارير المالية لحاملي الصكوك" في 2019. الهدف من هذا المعيار هو إرساء مبادئ المحاسبة وإعداد التقارير للموجودات والأعمال المعنية بالصكوك لضمان تقديم تقارير شفافة وعادلة لجميع أصحاب المصلحة المعنيين، وبخاصة حاملي الصكوك.

(3) معيار المحاسبة المالي رقم (38) – الوعد، والخيار، والتحوط

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم 38 – الوعد، والخيار، والتحوط في 2020. الهدف من هذا المعيار هو تحديد مبادئ المحاسبة وإعداد التقارير المناسبة، لاحتساب، وقياس، والإفصاحات، فيما يتعلق بترتيبات الوعد والخيار والتحوط المتوافقة مع مبادىء الشريعة الإسلامية للمؤسسات المالية الإسلامية. هذا المعيار ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ من 1 يناير 2022.

هذا المعيار يصنف ترتيبات الوعد والخيار إلى فئتين كما يلي:

أ) "الوعد أو الخيار التابع للمنتج" والذي يتعلق بهيكل المعاملة التي تتم باستخدام منتجات أخرى، مثل المرابحة، والإجارة المنتهية بالتمليك، وما إلى ذلك؛

ب) "منتج الوعد والخيار" والذي يستخدم كترتيب قائم بذاته، متوافق مع مبادىء الشريعة الإسلامية.

بالإضافة لذلك، ينص المعيار على المعالجة المحاسبية للالتزامات التقديرية والحقوق التقديرية الناتجة من منتجات الوعد والخيار القائمة بذاتها.

تقوم المجموعة حالياً بتقييم أثر تطبيق هذا المعيار.

3 تصنيف الموجودات والمطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار

	2020			
	بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ألف دينار بحريني	بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية ألف دينار بحريني	بالتكلفة المطفأة/ أخرى ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
الموجودات				
نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي	-	-	288,266	288,266
صكوك سيادية	-	393,108	-	393,108
إيداعات لدى مؤسسات مالية	-	-	37,965	37,965
صكوك الشركات	-	16,395	-	16,395
موجودات التمويلات	-	-	814,449	814,449
موجودات الإيجارات التمويلية	-	-	469,363	469,363
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	97,684	350	-	98,034
استثمارات عقارية	-	67,586	-	67,586
عقارات قيد التطوير	-	-	2,943	2,943
استثمار في شركات زميلة	-	-	12,036	12,036
موجودات أخرى	-	900	34,337	35,237
الشهرة	-	-	25,971	25,971
	97,684	478,339	1,685,330	2,261,353
المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار				
إيداعات من مؤسسات مالية	-	-	116,883	116,883
حسابات جارية للعملاء	-	-	363,970	363,970
تمويل مرابحة لأجل	-	-	221,671	221,671
مطلوبات أخرى	-	-	52,282	52,282
حقوق حاملي حسابات الاستثمار	-	-	1,225,380	1,225,380
	-	-	1,980,186	1,980,186

3 تصنيف الموجودات والمطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار (يتبع)

	2019			
	بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ألف دينار بحريني	بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية ألف دينار بحريني	بالتكلفة المطفأة/ أخرى ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
الموجودات				
نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي	–	–	219,456	219,456
صكوك سيادية	–	345,305	–	345,305
إيداعات لدى مؤسسات مالية	–	–	114,803	114,803
صكوك الشركات	–	22,162	–	22,162
موجودات التمويلات	–	–	685,756	685,756
موجودات الإيجارات التمويلية	–	–	389,742	389,742
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	107,438	1,553	–	108,991
استثمارات عقارية	–	72,774	–	72,774
عقارات قيد التطوير	–	–	2,943	2,943
استثمار في شركات زميلة	–	–	10,640	10,640
موجودات أخرى	–	964	43,296	44,260
الشهرة	–	–	25,971	25,971
	107,438	442,758	1,492,607	2,042,803
المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار				
إيداعات من مؤسسات مالية	–	–	211,459	211,459
حسابات جارية للعملاء	–	–	289,456	289,456
تمويل مرابحة لأجل	–	–	145,590	145,590
مطلوبات أخرى	–	–	41,481	41,481
حقوق حاملي حسابات الاستثمار	–	–	1,034,743	1,034,743
	–	–	1,722,729	1,722,729

4 نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي

	2020 ألف دينار بحريني	2019 ألف دينار بحريني
احتياطي إجباري لدى المصرف المركزي*	**24,848**	34,942
نقد وأرصدة أخرى لدى المصرف المركزي	**82,286**	83,500
أرصدة لدى بنوك أخرى**	**181,132**	101,014
	288,266	219,456

* إن هذا الرصيد غير متوفر للاستخدام في عمليات التشغيل اليومية للمجموعة.

** إن هذا الرصيد صافي من مبلغ 76 ألف دينار بحريني (2019: 93 ألف دينار بحريني) المخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة.

5 صكوك سيادية

يتضمن مبلغ 271,361 ألف دينار بحريني (2019: 181,549 ألف دينار بحريني) في صكوك مرهونة مقابل تمويل مرابحة لأجل بمبلغ 221,671 ألف دينار بحريني (2019: 128,625 ألف دينار بحريني).

6 إيداعات لدى مؤسسات مالية وإيداعات من مؤسسات مالية

تتمثل في إيداعات قصيرة الأجل بين البنوك في هيئة عقود مرابحة ووكالة من وإلى مؤسسات مالية.

	2020 ألف دينار بحريني	2019 ألف دينار بحريني
إيداعات لدى مؤسسات مالية		
موجودات وكالة	27,432	56,254
موجودات مرابحات السلع	10,674	58,648
مخصص الخسائر الائتمانية	(141)	(99)
	37,965	114,803
إيداعات من مؤسسات مالية		
مطلوبات مرابحة سلع	116,883	211,459
	116,883	211,459

7 صكوك الشركات

	2020 ألف دينار بحريني	2019 ألف دينار بحريني
درجة استثمارية (AAA+ – BBB)	3,980	1,530
درجة غير استثمارية (<BBB-)	-	7,424
صكوك غير مصنفة	12,446	13,214
مخصص الخسائر الائتمانية	(31)	(6)
	16,395	22,162

تشمل صكوك الشركات على صكوك بمبلغ 3,977 ألف دينار بحريني (2019: 8,509 ألف دينار بحريني) مرهونة مقابل تمويل مرابحة لأجل بمبلغ 221,671 الف دينار بحريني (2019: 128,625 ألف دينار بحريني).

8 موجودات التمويلات

	2020			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
تمويل مرابحة	346,904	10,375	43,913	401,192
تمويل مضاربة	375,803	29,782	4,852	410,437
تمويل مشاركة	32,262	65	278	32,605
بطاقات ائتمان	2,749	157	566	3,472
مجموع موجودات التمويل	757,718	40,379	49,609	847,706
مخصص الخسائر الائتمانية (إيضاح 10)	(10,184)	(5,499)	(17,574)	(33,257)
	747,534	34,880	32,035	814,449

8 موجودات التمويلات (يتبع)

	2019			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة	المجموع
	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
تمويل مرابحة	241,026	20,128	31,965	293,119
تمويل مضاربة	340,567	32,127	7,323	380,017
تمويل مشاركة	30,407	64	421	30,892
بطاقات ائتمان	3,015	168	639	3,822
مجموع موجودات التمويل	615,015	52,487	40,348	707,850
مخصص الخسائر الائتمانية (إيضاح 10)	(5,180)	(7,118)	(9,796)	(22,094)
	609,835	45,369	30,552	685,756

9 موجودات الإيجارات التمويلية

تمثل صافي الاستثمارات في الموجودات المؤجرة (أراضي ومباني) بموجب ترتيبات الإيجارات التمويلية مع عملاء المصرف. تنص معظم وثائق التأجير بأن يتعهد المؤجر بنقل الموجودات المؤجرة إلى المستأجر في نهاية فترة التأجير عند الوفاء بكامل التزاماته بموجب اتفاقية التأجير.

	2020 ألف دينار بحريني	2019 ألف دينار بحريني
موجودات الإيجارات التمويلية	**476,137**	394,184
مخصص انخفاض القيمة	**(6,774)**	(4,442)
في 31 ديسمبر	**469,363**	389,742

فيما يلي التغيرات في موجودات الإيجارات التمويلية:

	2020 ألف دينار بحريني	2019 ألف دينار بحريني
في 1 يناير	**389,742**	256,892
إضافات خلال السنة – صافي	**141,285**	99,886
استهلاك موجودات الإجارة التمويلية	**(40,994)**	(33,169)
مخصص انخفاض القيمة خلال السنة، صافي	**(2,332)**	2,039
سداد/تسويات خلال السنة	**(18,338)**	64,094
في 31 ديسمبر	**469,363**	389,742

إجمالي الحد الأدنى للمدفوعات المستحقة لعقود التأجير المستقبلية (باستثناء الأرباح المستقبلية) هي كالتالي:

	2020 ألف دينار بحريني	2019 ألف دينار بحريني
مستحق الدفع خلال سنة واحدة	**59,939**	60,690
مستحق الدفع من سنة واحدة إلى 5 سنوات	**154,565**	119,062
مستحق الدفع بعد 5 سنوات	**254,859**	209,990
	469,363	389,742

9 موجودات الإيجارات التمويلية (يتبع)

بلغ الاستهلاك المتراكم على موجودات الإيجارات التمويلية 54,988 ألف دينار بحريني (2019: 95,982 ألف دينار بحريني).

	2020			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة	المجموع
	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
موجودات الإيجارات التمويلية	445,656	20,594	9,887	476,137
مخصص انخفاض القيمة (إيضاح 10)	(3,355)	(350)	(3,069)	(6,774)
	442,301	20,244	6,818	469,363

	2019			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة	المجموع
	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
موجودات الإيجارات التمويلية	322,987	58,296	12,901	394,184
مخصص انخفاض القيمة (إيضاح 10)	(1,444)	(169)	(2,829)	(4,442)
	321,543	58,127	10,072	389,742

10 الحركة في صافي مخصص الخسائر الائتمانية / انخفاض القيمة

	2020			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة	المجموع
	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
الرصيد في بداية السنة	**7,191**	**7,295**	**19,042**	**33,528**
التغيرات الناتجة من الذمم المدينة المحتسبة في الرصيد الافتتاحي التي:				
– تم تحويلها للمرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	1,464	(1,128)	(336)	–
– تم تحويلها للمرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة	(317)	810	(493)	–
– تم تحويلها للمرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة	(49)	(1,815)	1,864	–
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	6,257	935	10,439	17,631
عكس / استردادات	–	(62)	(433)	(495)
مخصص الخسائر الائتمانية	**7,355**	**(1,260)**	**11,041**	**17,136**
تسويات صرف العملات الأجنبية والحركات الأخرى	–	–	(125)	(125)
مبالغ مشطوبة خلال السنة	–	–	(3,239)	(3,239)
الرصيد في نهاية السنة	**14,546**	**6,035**	**26,719**	**47,300**

10 الحركة في صافي مخصص الخسائر الائتمانية / انخفاض القيمة (يتبع)

	2020			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة	المجموع
	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي	76	-	-	76
صكوك سيادية	248	-	-	248
إيداعات لدى مؤسسات مالية	141	-	-	141
صكوك الشركات	31	-	-	31
موجودات التمويلات	10,184	5,499	17,574	33,257
موجودات الإيجارات التمويلية	3,355	350	3,069	6,774
قروض وسلفيات للعملاء				
– موجودات قيد التحويل (إيضاح 15)	17	145	3,602	3,764
ذمم مدينة أخرى	45	-	2,181	2,226
التزامات تمويلية وعقود ضمانات مالية	449	41	293	783
	14,546	6,035	26,719	47,300

	2019			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة	المجموع
	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
الرصيد في بداية السنة	5,593	5,385	29,746	40,724
التغيرات الناتجة من الذمم المدينة				
المحتسبة في الرصيد الافتتاحي التي:				
– تم تحويلها للمرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	1,042	(667)	(375)	–
– تم تحويلها للمرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة	(754)	2,812	(2,058)	–
– تم تحويلها للمرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة	(29)	(580)	609	–
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	1,811	644	3,440	5,895
عكس / استردادات	(472)	(299)	(2,593)	(3,364)
مخصص الخسائر الائتمانية	1,598	1,910	(977)	2,531
تسويات صرف العملات الأجنبية والحركات الأخرى	–	–	(214)	(214)
مبالغ مشطوبة خلال السنة	–	–	(9,620)	(9,620)
إلغاء عند التوحيد	–	–	107	107
الرصيد في نهاية السنة	7,191	7,295	19,042	33,528

10 الحركة في صافي مخصص الخسائر الائتمانية / انخفاض القيمة (يتبع)

	2019			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة	المجموع
	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف				
المركزي	93	–	–	93
صكوك سيادية	24	–	–	24
إيداعات لدى مؤسسات مالية	99	–	–	99
صكوك الشركات	3	3	–	6
موجودات التمويلات	5,180	7,118	9,796	22,094
موجودات الإيجارات التمويلية	1,444	169	2,829	4,442
قروض وسلفيات للعملاء				
– موجودات قيد التحويل	80	–	4,008	4,088
ذمم مدينة أخرى	45	–	2,182	2,227
التزامات تمويلية وعقود ضمانات مالية	223	5	227	455
	7,191	7,295	19,042	33,528

10.1 الحركة في مخصصات انخفاض القيمة للاستثمارات في أسهم حقوق الملكية وأخرى

	2020 ألف دينار بحريني	2019 ألف دينار بحريني
الرصيد في بداية السنة	**3,209**	3,130
انخفاض القيمة خلال **السنة**	**1,141**	79
الرصيد في نهاية السنة	**4,350**	3,209

11 استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة

	2020 ألف دينار بحريني	2019 ألف دينار بحريني
بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:		
أدوات حقوق ملكية	**90,209**	97,380
صناديق	**7,475**	10,058
بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	**350**	1,553
الرصيد في نهاية السنة	**98,034**	108,991

تملك المجموعة نسبة 40% (2019: 40%) من شركة منارة للتطوير ش.م.ب (مقفلة)، وشركة بريق الرتاج للخدمات العقارية ذ.م.م وهي شركة تأسست في البحرين وتعمل في مجال التطوير العقاري. تم تقييم الاستثمار بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة باستخدام إعفاء نطاق القيمة العادلة الخاص بمعيار المحاسبة المالي رقم 24. كجزء من إعادة هيكلة صافي أصول شركة منارة، سيتم تحويلها إلى شركة بريق.

بالنسبة للاستثمارات في قطاع الضيافة ، فقد تم إجراء تحليل الحساسية على معدل الإشغال وعامل الخصم من خلال زيادتهما أو خفضهما بنسبة 5% و 1% على التوالي. لن يكون لهذا أي تأثير كبير في بيان الدخل الموحد.

بالنسبة للاستثمارات الأخرى ذات الأصول العقارية ، فإن أي زيادة أو نقص في قيمة العقارات بنسبة 5% ستؤثر على بيان الدخل الموحد بمبلغ 4 ملايين دينار بحريني.

12 عقارات استثمارية

	2020 ألف دينار بحريني	2019 ألف دينار بحريني
أراضي	64,466	67,749
مباني	3,120	5,025
	67,586	72,774

الحركة في القيمة العادلة للاستثمارات العقارية المصنفة ضمن المستوى 3 في تراتبية القيمة العادلة كانت كما يلي:

	قياس القيمة العادلة باستخدام مدخلات ذات تأثير جوهري غير قابلة للرصد ضمن المستوى 3	
	2020 ألف دينار بحريني	2019 ألف دينار بحريني
في 1 يناير	72,774	74,261
تغيرات في القيمة العادلة من خلال بيان الدخل	(1,750)	(1,239)
تغيرات القيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	(241)	–
إضافات خلال السنة *	902	6,960
استبعادات خلال السنة	(4,033)	(7,034)
أخرى	(66)	(174)
في 31 ديسمبر	67,586	72,774

* حصل البنك خلال السنة على ملكية ضمان محتفظ به مقابل تمويل، مما نتج عن زيادة في الاستثمارات العقارية.

لتحليل حساسية العقارات الاستثمارية ، ستؤثر زيادة أو نقصان 5٪ في قيمة العقارات لكل قدم مربع على بيان الدخل بمبلغ 750 ألف دينار بحريني.

13 عقارات للتطوير

عقارات للتطوير تمثل العقارات المشتراة والمحتفظ بها من خلال الأدوات الاستثمارية تحديداً لأغراض التطوير والبيع في المملكة المتحدة. مبالغ القيمة الدفترية تشمل سعر الأرض وتكاليف البناء ذات الصلة.

14 استثمار في شركات زميلة

تملك المجموعة نسبة 14.42% (2019: 14.42%) من بنك السلام الجزائر، وهو بنك غير مدرج مؤسس في الجزائر. لدى البنك تمثيل في مجلس إدارة بنك السلام الجزائر والذي من خلاله أصبح لدى البنك نفوذاً مؤثراً على بنك السلام الجزائر.

تملك المجموعة نسبة 20.94% (2019: 20.94%) من بنك الخليج الأفريقي، وهو بنك إسلامي تجاري مرخص من قبل المصرف المركزي في كينيا، وتأسس في سنة 2006 كأول بنك إسلامي في كينيا.

تم احتساب حصة ملكية المجموعة في بنك السلام الجزائر وبنك الخليج الأفريقي باستخدام طريقة حقوق الملكية في البيانات المالية الموحدة. يلخص الجدول التالي المعلومات المالية المختصرة لاستثمارات المجموعة في بنك السلام الجزائر:

	2020 ألف دينار بحريني	2019 ألف دينار بحريني
بيان المركز المالي للشركة الزميلة:		
مجموع الموجودات	463,738	413,272
مجموع المطلوبات	409,843	353,299
صافي الموجودات	53,895	59,973
مجموع الإيرادات	21,960	29,431
مجموع المصروفات	13,208	16,787
صافي الربح للسنة	8,752	12,644
حصة المجموعة من صافي ربح الشركة الزميلة	1,823	1,107

14 استثمار في شركات زميلة (يتبع)

يلخص الجدول التالي المعلومات المالية لاستثمارات المجموعة في بنك الخليج الأفريقي:

	2020 ألف دينار بحريني	2019 ألف دينار بحريني
بيان المركز المالي للشركة الزميلة:		
مجموع الموجودات	**129,946**	130,607
مجموع المطلوبات	**112,664**	113,372
صافي الموجودات	**17,282**	17,235
مجموع الإيرادات	**9,867**	10,038
مجموع المصروفات	**8,586**	9,417
صافي الربح للسنة	**1,281**	621
حصة المجموعة من صافي ربح الشركة الزميلة	**130**	102

15 موجودات أخرى

	2020 ألف دينار بحريني	2019 ألف دينار بحريني
موجودات قيد التحويل (أ)		
قروض وسلفيات العملاء	**6,434**	7,181
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة – بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية (ب)	**900**	964
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة – دين	**8**	21
	7,342	8,166
ذمم مدينة أخرى وسلفيات	**24,635**	12,478
مصروفات مدفوعة مقدماً	**1,299**	924
مباني ومعدات	**1,961**	22,692
	35,237	44,260

(أ) تمثل هذه موجودات لا تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ناتجة من الاستحواذ على إيه إس بي سيشل وبي إم أي بنك ش.م.ب. (مقفلة) والبنك البحريني السعودي ش.م.ب. (سابقاً البنك البحريني السعودي). أي دخل مستمد من هذه الموجودات يتم تخصيصه إلى بند الأعمال الخيرية الدائنة، وبالتالي لا يتم احتسابه في بيان الدخل الموحد. خلال السنة الخاضعة للتدقيق، تم تحويل الإيرادات التي لا تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية والبالغة 209 ألف دينار بحريني إلى حساب الأعمال الخيرية الدائنة، ضمن بند "ذمم دائنة ومصروفات مستحقة" في إيضاح رقم (18).

(ب) تم تصنيف الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية المذكورة أعلاه ضمن المستوى 3 في تراتبية القيمة العادلة. فيما يلي التغيرات في الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية:

	قياس القيمة العادلة باستخدام مدخلات ذات تأثير جوهري غير قابلة للرصد ضمن المستوى 3	
	2020 ألف دينار بحريني	2019 ألف دينار بحريني
في 1 يناير	**964**	1,041
إضافات خلال السنة	**1**	2
المخفض خلال السنة	**(65)**	(79)
في 31 ديسمبر	**900**	964

15 موجودات أخرى (يتبع)

قروض وسلفيات للعملاء – موجودات قيد التحويل

	2020			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة	المجموع
	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
قروض وسلفيات للعملاء	1,806	485	7,907	10,198
مخصص الخسائر الائتمانية	(17)	(145)	(3,602)	(3,764)
	1,789	340	4,305	6,434

	2019			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة	المجموع
	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
قروض وسلفيات للعملاء	1,701	384	9,184	11,269
مخصص الخسائر الائتمانية	(80)	–	(4,008)	(4,088)
	1,621	384	5,176	7,181

16 الشهرة

بتاريخ 30 مارس 2014، قام البنك بالاستحواذ على 100% من رأس المال المدفوع لبي أم آي. ولقد نتج عن عملية دمج الأعمال شهرة بمبلغ وقدره 25,971 ألف دينار بحريني (2019: 25,971 ألف دينار بحريني) تتعلق بقطاع الخدمات المصرفية للمجموعة.

القيمة القابلة للإسترداد للشهرة تعتمد على عملية حساب القيمة المستخدمة بإستخدام توقعات التدفقات النقدية من الميزانيات المالية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، والمعدلة لمتطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، لتوقعات فترة ثلاث سنوات للوصول للقيمة النهائية، باستخدام معدل نمو ثابت بنسبة 1% ومعدل خصم بنسبة 14%، حسب ما تم تطبيقه على تقديرات التدفقات النقدية.

يقوم البنك سنوياً، بتقييم ما إذا كان هناك مؤشر على انخفاض قيمة الشهرة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 36 – انخفاض قيمة الموجودات غير المالية، استناداً على مصادر المعلومات الداخلية أو الخارجية. كما في 31 ديسمبر 2020، لا يوجد أي مؤشر على انخفاض قيمة الوحدة المولدة للنقد المتعلقة بالشهرة.

قامت الإدارة بإجراء تحليل للحساسية من خلال تغيير الفرضيات الرئيسية لتقييم تأثير القيمة القابلة للاسترداد مقارنة بالقيمة الدفترية للوحدة المولدة للنقد. يعتبر معدل الخصم والأرباح من الفرضيات الرئيسية، إن زيادة بنسبة 0.10% في معدل الخصم وانخفاض بنسبة 0.50% في الأرباح، فإن المبلغ القابل للاسترداد للشهرة سيكون أكبر من القيمة الدفترية في تحليل الحساسية ولم ينتج عنه انخفاض في القيمة.

17 تمويل مرابحة لأجل

تمثل هذه تمويلات تتنوع ما بين قصيرة الأجل وطويلة الأجل مع مختلف المؤسسات المالية، وهي مضمونة مقابل القيمة الدفترية لصكوك الشركات والصكوك السيادية والبالغة 275,338 ألف دينار بحريني (2019: 190,058 ألف دينار بحريني).

18 مطلوبات أخرى

	2020 ألف دينار بحريني	2019 ألف دينار بحريني
ذمم دائنة ومصروفات مستحقة (أ)	**48,767**	28,692
أرباح أسهم مستحقة الدفع	**1,139**	5,581
ذمم مشاريع دائنة	**69**	60
مطلوبات قيد التحويل	**-**	5,229
منافع نهاية الخدمة ومستحقات أخرى تتعلق بالموظفين	**1,524**	1,464
مخصص الخسائر الائتمانية المتعلقة بالالتزامات التمويلية وعقود الضمانات المالية	**783**	455
	52,282	41,481

(أ) يشمل هذا البند ذمم دائنة مقابل سداد قرض شركة تابعة (راجع إيضاح 20.2).

19 حقوق حاملي حسابات الاستثمار

تتضمن حقوق حاملي حسابات الاستثمار:

	2020 ألف دينار بحريني	2019 ألف دينار بحريني
عقود وكالة من مؤسسات مالية	**264,784**	210,887
عقود وكالة من العملاء	**714,465**	721,380
	979,249	932,267
مضاربة من العملاء	**246,131**	102,476
	1,225,380	1,034,743

تستخدم المجموعة أموال حقوق حاملي حسابات الاستثمار لتمويل الموجودات.

الموجودات التي تم استثمار أموال حقوق حاملي حسابات الاستثمار فيها هي كما يلي:

	2020 ألف دينار بحريني	2019 ألف دينار بحريني
الموجودات		
احتياطي إجباري لدى المصرف المركزي	**24,848**	34,026
نقد وأرصدة أخرى لدى المصرف المركزي	**82,286**	83,803
إيداعات لدى المؤسسات المالية	**38,106**	76,660
موجودات التمويلات	**757,718**	656,985
موجودات الإيجارات التمويلية	**322,422**	183,269
	1,225,380	1,034,743

يتم مزج أموال حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار مع أموال المجموعة والوكالة لإنشاء حساب مضاربة عام واحد. تستخدم هذه الأموال المجمعة لتمويل والاستثمار في الموجودات المولدة للدخل، وبالرغم من ذلك، لا تمنح الأولوية لأي طرف لغرض الاستثمارات أو توزيع الأرباح.

لا تقوم المجموعة بتخصيص الأصول المتعثرة لصندوق حاملي حسابات الاستثمار. يتم تخصيص جميع مخصصات انخفاض القيمة في حقوق ملكية المساهمين. كما لا يتم تخصيص الاستردادات من الأصول المالية المتعثرة إلى حاملي حسابات الاستثمار. يتم توزيع الأرباح المكتسبة من سلة الموجودات الممولة من قبل حقوق أصحاب حسابات الاستثمار فقط بين المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمارات. وفقاً لسياسة المجموعة، يتم توزيع ما لا يقل عن 15% من العوائد المكتسبة على الأصول على حاملي حسابات الاستثمار، وتحتفظ المجموعة بنسبة 85% كحصة مضارب أو رسوم وكالة. لم تحتسب المجموعة أي مصروفات إدارية على حسابات الاستثمار.

بلغ متوسط معدل الربح المنسوب لحقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار بناء على النسبة أعلاه نسبة 2.75% (2019: 3.02%).

20 رأس المال

	2020 ألف دينار بحريني	2019 ألف دينار بحريني
المصرح به:		
2,500,000,000 سهم عادي (2019: 2,500,000,000 سهم) بقيمة اسمية		
قدرها 0.100 دينار بحريني للسهم	**250,000**	250,000
الصادر والمدفوع بالكامل: (بقيمة اسمية قدرها 0.100 دينار بحريني للسهم)		
2,304,497,853 سهم (2019: 2,215,863,320 سهم)	**230,450**	221,586

كما في 31 ديسمبر 2020، كان مجموع عدد أسهم الخزينة القائمة 81,304,080 سهماً (2019: 72,694,133 سهم).

أسماء وجنسيات المساهمين الرئيسيين، ونسبة التملك من مجموع عدد الأسهم للمساهمين الذين يملكون أكثر من 5% من مجموع الأسهم القائمة كما في 31 ديسمبر 2020 كالتالي:

إسم المستثمر	الجنسية	عدد الأسهم	% النسبة من الأسهم القائمة
بنك مسقط (ش.م.ع.ع)	عماني	339,598,596	14.74
مصرف الطاقة الأول ش.م.ب (مقفلة)	بحريني	144,651,042	6.28
استثمارات عبر البحار ش.ش.و	بحريني	138,611,666	6.01

يوضح الجدول أدناه كل فئة من فئات الأسهم، وعدد المساهمين، ونسبة التملك من مجموع عدد الأسهم كما في 31 ديسمبر 2020 كالتالي:

التصنيف	عدد الأسهم	عدد المساهمين	% من مجموع عدد الأسهم القائمة
أقل من 1%	915,278,199	22,738	39.72
من 1% إلى أقل من 5%	766,358,350	12	33.25
من 5% إلى أقل من 10%	283,262,708	2	12.29
من 10% إلى أقل من 20%	339,598,596	1	14.74
المجموع	**2,304,497,853**	**22,753**	**100**

20.1 توزيعات مقترحة

أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح أسهم بواقع 5 فلس لكل سهم أو 5% للسهم (2019: 8 فلس لكل سهم أو 8%) من رأس المال المدفوع، من خلال إصدار أسهم منحة (سهم (1) لكل 20 سهم مملوك)، بمبلغ وقدرة 11,523 ألف دينار بحريني (2019: 17,727 ألف دينار بحريني).

20.2 معاملات مع حصص غير مسيطرة

خلال السنة، قامت شركة تابعة للبنك غير مباشرة، وهي شركة إيه إس بي بيوديزل (هونغ كونغ) المحدودة، والتي تعمل في هونغ كونغ، بإعادة هيكلة ديونها، حيث قام المقرضين الخارجيين الكبار بتحويل ديونهم إلى فئة جديدة من أدوات حقوق الملكية في شركة إيه إس بي بيوديزل 1، كونها المساهم الوحيد في شركة إيه إس بي بيوديزل (هونغ كونغ). تم عمل مخصص انخفاض القيمة لصافي استثمار البنك في حقوق ملكية شركة إيه إس بي بيوديزل 1 والتمويل المستحق من شركة إيه إس بي بيوديزل (هونغ كونغ) بالكامل في السنوات السابقة، ومع ذلك، احتفظ البنك بالسيطرة من خلال ملكية أسهم الإدارة في شركة إيه إس بي بيوديزل 1، والتقلبات المرتبطة بمشاركته كمُقرض وحامل أسهم. بغرض إدارة المخاطر المتعلقة بالبنك، وافق مجلس الإدارة على شراء فئة أسهم حقوق الملكية الجديدة من المساهمين غير المسيطرين مقابل 45 مليون دولار أمريكي.

تم عكس المقابل المدفوع بما يفوق الحصة في صافي أصول الحصص غير المسيطرة كتغير المنسوب لحقوق الملكية بين الشركة الأم والحصص غير المسيطرة، في بيان التغيرات في حقوق الملكية (مقابل الأرباح المستبقاة) بما يتماشى مع سياسة معالجة المعاملات مع الحصص غير المسيطرة كمعاملة بين حاملي الأسهم في المجموعة. أي عوائد تخارج من بيع الممتلكات والعمليات المعنية من شأنه أن يعود بالنفع بالكامل للمجموعة. ومع ذلك، فإن البيئة الاقتصادية الحالية تجعل من الصعب أن ننسب أي قيمة جوهرية لهذه العمليات.

21 احتياطي قانوني

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني والنظام الأساسي للبنك، تم تحويل 10% من صافي الربح للسنة إلى الاحتياطي القانوني. يجوز للمجموعة أن تقرر إيقاف مثل هذا التحويل السنوي عندما يبلغ الاحتياطي القانوني 50% من رأس المال المدفوع للبنك. إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي ينص عليها قانون الشركات التجارية البحريني وبعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.

22 العائد على السهم الأساسي و المخفض

يحتسب العائد الأساسي لكل سهم بقسمة صافي ربح السنة العائد إلى مساهمي البنك على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة. لم يكن هناك أي أدوات مخفضة صادرة عن المجموعة.

2020	2019	
9,142	21,093	صافي الربح المنسوب لمساهمي المصرف (بآلاف الدنانير البحرينية)
2,149,540	2,164,037	المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة (بالآلاف)
4.3	9.7	العائد على السهم الأساسي والمخفض (فلس)

23 دخل التمويل

2020 ألف دينار بحريني	2019 ألف دينار بحريني	
18,033	14,866	تمويلات مرابحة
27,960	21,342	تمويلات مضاربة
24,608	18,585	دخل الإيجارات التمويلية، صافي
2,858	1,713	مشاركات
1,404	3,206	إيداعات لدى مؤسسات مالية
74,863	59,712	

24 (خسارة) / دخل من استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة

2020 ألف دينار بحريني	2019 ألف دينار بحريني	
(252)	196	(خسارة) / ربح من بيع استثمارات
(8,866)	2,145	تغيرات القيمة العادلة على الاستثمارات
154	292	دخل أرباح الأسهم
(8,964)	2,633	

25 خسارة من العقارات

2020 ألف دينار بحريني	2019 ألف دينار بحريني	
(75)	(302)	خسارة من بيع عقارات استثمارية
(1,750)	(1,140)	خسارة القيمة العادلة لعقارات استثمارية
(1,825)	(1,442)	

26 الرسوم والعمولات، صافي

2020 ألف دينار بحريني	2019 ألف دينار بحريني	
2,843	2,258	رسوم وعمولات متعلقة بالمعاملات
1,959	1,555	رسوم ترتيبات
867	1,463	عمولة خطابات ائتمان وخطابات ضمان
733	974	دخل بطاقات الخصم وبطاقات الائتمان
1,004	1,389	أخرى
7,406	7,639	

27 إيرادات أخرى

2020 ألف دينار بحريني	2019 ألف دينار بحريني	
1,392	2,491	استردادات من مخصصات ما قبل الاستحواذ
377	299	أرباح تحويل العملات الأجنبية
1,896	2,099	أخرى
3,665	4,889	

28.1 تكلفة الموظفين

2020 ألف دينار بحريني	2019 ألف دينار بحريني	
13,617	14,169	رواتب ومنافع قصيرة الأجل
1,047	1,156	مصروفات التأمين الاجتماعي
95	69	مصروفات الموظفين الأخرى
14,759	15,394	

28.2 مصروفات تشغيلية أخرى

2020 ألف دينار بحريني	2019 ألف دينار بحريني	
3,208	3,163	مصروفات متعلقة بالأعمال
1,783	1,335	مصروفات تقنية المعلومات
1,634	1,591	مصروفات مهنية
1,058	1,019	مصروفات متعلقة بمجلس الإدارة
3,408	3,417	مصروفات أخرى
11,091	10,525	

29 معاملات مع الأطراف ذات العلاقة

يتكون الأطراف ذوي العلاقة من المساهمين الرئيسين، وأعضاء مجلس إدارة البنك، والإدارة العليا وأفراد عائلاتهم المقربين، والشركات المملوكة لهم أو المدارة من قبلهم وكذلك الشركات الحليفة ذات العلاقة مع البنك بحكم الملكية المشتركة أو أعضاء مجلس الإدارة. يتم إجراء المعاملات مع تلك الأطراف بشروط تجارية، وبموافقة مجلس الإدارة.

فيما يلي الأرصدة المتعلقة بالأطراف ذوي العلاقة كما في 31 ديسمبر 2020 و31 ديسمبر 2019:

	2020				
	شركات زميلة ومشاريع مشتركة ألف دينار بحريني	المساهمين الرئيسيين ألف دينار بحريني	أعضاء مجلس الإدارة والشركات المتعلقة بهم ألف دينار بحريني	الإدارة العليا ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
الموجودات:					
النقد وأرصدة لدى البنوك ومصرف					
البحرين المركزي	-	194	-	-	194
صكوك الشركات	-	-	3,977	-	3,977
موجودات التمويلات	18,330	6,460	6,797	1,107	32,694
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	79,715	-	1,574	-	81,289
استثمارات في شركات زميلة	12,036	-	-	-	12,036
موجودات أخرى	7,996	-	-	-	7,996
المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار:					
إيداعات من المؤسسات المالية	-	23,455	-	-	23,455
حسابات جارية للعملاء	2,588	2,984	3,175	496	9,243
حقوق حاملي حسابات الاستثمار	9,286	31,672	59,367	2,041	102,366
مطلوبات أخرى	13	-	30	5	48
ارتباطات محتملة والتزامات	9,117	119	101	-	9,337

	2019				
	شركات زميلة ومشاريع مشتركة ألف دينار بحريني	المساهمين الرئيسيين ألف دينار بحريني	أعضاء مجلس الإدارة والشركات المتعلقة بهم ألف دينار بحريني	الإدارة العليا ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
الموجودات:					
صكوك الشركات	–	–	4,799	–	4,799
موجودات التمويلات	10,057	2	17,256	1,159	28,474
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	88,814	–	2,187	–	91,001
استثمارات في شركات زميلة	10,640	–	–	–	10,640
موجودات أخرى	2,938	–	–	–	2,938
المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار:					
إيداعات من المؤسسات المالية	–	92,894	–	–	92,894
حسابات جارية للعملاء	1,517	14,712	1,602	317	18,148
حقوق حاملي حسابات الاستثمار	943	12,921	14,693	2,279	30,836
مطلوبات أخرى	–	–	–	15	15
ارتباطات محتملة والتزامات	–	553	101	–	654

29 معاملات مع الأطراف ذات العلاقة (يتبع)

فيما يلي الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالأطراف ذوي العلاقة والمتضمنة في بيان الدخل الموحد المختصر:

	2020				
	شركات زميلة ومشاريع مشتركة	المساهمين الرئيسيين	أعضاء مجلس الإدارة والشركات المتعلقة بهم	الإدارة العليا	المجموع
	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
الدخل:					
دخل التمويلات	1,070	89	313	18	1,490
دخل من الصكوك	-	-	123	-	123
دخل من استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	(8,989)	-	(612)	-	(9,601)
حصة المجموعة من ربح الشركات الزميلة	1,953	-	-	-	1,953
المصروفات:					
مصروفات التمويل على إيداعات من مؤسسات مالية	-	1,858	-	-	1,858
الحصة من الأرباح على حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار	86	125	1,313	61	1,585
مصروفات تشغيلية أخرى	-	-	1,058	-	1,058

	2019				
	شركات زميلة ومشاريع مشتركة	المساهمين الرئيسيين	أعضاء مجلس الإدارة والشركات المتعلقة بهم	الإدارة العليا	المجموع
	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
الدخل:					
دخل التمويلات	696	37	1,130	18	1,881
دخل من الصكوك	–	–	127	–	127
دخل من استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	1,911	–	(71)	–	1,840
حصة المجموعة من ربح الشركات الزميلة	1,209	–	–	–	1,209
المصروفات:					
مصروفات التمويل على إيداعات من مؤسسات مالية	–	2,338	–	–	2,338
مصروفات التمويل على إيداعات من العملاء	26	29	480	62	597
الحصة من الأرباح على حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار	–	2	1	1	4
مصروفات تشغيلية أخرى	–	–	1,019	–	1,019

بلغت مكافأة أعضاء مجلس الإدارة 670 ألف دينار بحريني لسنة 2020 (2019: 787 ألف دينار بحريني).

بلغت مكافأة هيئة الرقابة الشرعية 28 ألف دينار بحريني لسنة 2020 (2019: 72 ألف دينار بحريني).

يتكون أعضاء الإدارة الرئيسيون في المصرف من أعضاء الإدارة الرئيسيين الذين يمارسون السلطة والمسئولية في التخطيط والتوجيه والسيطرة على أنشطة المصرف. مكافآت أعضاء الإدارة الرئيسيون تشمل الرواتب والمنافع الأخرى قصيرة الأجل بمبلغ 2,769 ألف دينار بحريني لسنة 2020 (2019: 2,851 ألف دينار بحريني)

30 ارتباطات والتزامات محتملة

	2020 ألف دينار بحريني	2019 ألف دينار بحريني
التزامات محتملة نيابة عن العملاء		
ضمانات	**34,575**	20,860
خطابات اعتماد	**9,190**	9,223
خطابات قبول	**855**	808
	44,620	30,891
ارتباطات غير قابلة للنقض غير مستخدمة		
ارتباطات تمويلية غير مستخدمة	**55,051**	55,230
ارتباطات غير ممولة غير مستخدمة	**9,097**	9,396
	64,148	64,626

تلزم الاعتمادات المستندية والضمانات (بما فيها الاعتمادات المستندية الاحتياطية) المجموعة بالدفع نيابة عن العملاء في حال فشل العميل من الوفاء بالتزاماته وفقاً لشروط العقد.

إن للارتباطات عادةً تواريخ انتهاء محددة، أو تحكمها بنود خاصة لإنهائها. وحيث أن الارتباطات قد تنتهي دون تنفيذها، فإن مجموع مبالغ العقود لا تمثل بالضرورة المتطلبات النقدية المستقبلية.

ارتباطات عقود التأجير التشغيلية – المجموعة كمستأجر

دخلت المجموعة في مختلف عقود التأجير التشغيلية لمبانيها. فيما يلي الحد الأدنى لمدفوعات عقود التأجير المستقبلية بموجب عقود التأجير غير القابلة للإلغاء:

	2020 ألف دينار بحريني	2019 ألف دينار بحريني
خلال سنة واحدة	**1,343**	1,238
بعد سنة ولكن ليست أكثر من خمس سنوات	**1,668**	746
	3,011	1,984

31 معاملات صرف العملات الأجنبية على أساس الوعد لإدارة مخاطر

أبرمت المجموعة معاملات صرف العملات الأجنبية على أساس الوعد للإدارة العامة لميزانيتها العمومية، بغرض إدارة تعرضاتها لمخاطر العملات الأجنبية. القيمة العادلة للأدوات المشتقة في 31 ديسمبر 2020 و 31 ديسمبر 2019 كانت كما يلي:

	2020		2019	
	القيمة الإسمية ألف دينار بحريني	القيمة العادلة ألف دينار بحريني	القيمة الإسمية ألف دينار بحريني	القيمة العادلة ألف دينار بحريني
أدوات وعد صرف العملات الأجنبية				
دولار أمريكي (فترات طويلة)	**9,797**	**9,966**	3,979	4,071
دولار أمريكي (فترات قصيرة)	**(27,191)**	**(25,349)**	(4,966)	(5,058)
يورو (فترات طويلة)	**27,191**	**25,349**	–	–
يورو (فترات قصيرة)	**(6,027)**	**(6,195)**	–	–
دينار بحريني (فترات طويلة)	**-**	**-**	987	987
دينار بحريني (فترات قصيرة)	**(3,770)**	**(3,771)**	–	–

32 إدارة مخاطر

32.1 المقدمة

إن المخاطر كامنة في أنشطة المجموعة إلا أنه يتم إدارتها من خلال عملية التحديد والقياس والمراقبة المستمرة، مع مراعاة حدود مدى قبولها للمخاطر والضوابط الأخرى. تعتبر عملية إدارة المخاطر هذه ذات أهمية كبيرة لاستمرار ربحية المجموعة وكل وحدة داخل المجموعة تعتبر مسئولة عن تعرضات المخاطر المتعلقة بمسئولياتها. وتتعرض المجموعة لعدة مخاطر متمثلة في مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية ومخاطر أمن المعلومات ومخاطر السوق. وكما تخضع لمخاطر الدفع المبكر.

إن إدارة مخاطر المجموعة مستقلة عن وحدات الأعمال ويقدم رئيس إدارة مخاطر للمجموعة تقاريره إلى لجنة التدقيق والمخاطر التابعة للمجلس مع إمكانية الوصول إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة.

لا تتضمن عملية رقابة المخاطر المستقلة على مخاطر الأعمال مثل التغيرات في البيئة والتكنولوجيا والصناعية. وحيث يتم مراقبة مخاطر الأعمال من خلال عملية التخطيط الاستراتيجي للمجموعة.

مجلس الإدارة

إن مجلس الإدارة هو المسئول عن وضع الإطار العام لإدارة المخاطر ومدى قبولها للمخاطر المشتملة على استراتيجيات وسياسات المخاطر.

هيئة الرقابة الشرعية

تتولى هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة مسئولية التأكد من التزام المجموعة بالقواعد والمبادئ الشرعية في معاملاتها وأنشطتها.

لجنة المخاطر

تمارس لجنة المخاطر سلطتها في مراجعة المقترحات والموافقة عليها ضمن حدود السلطة المفوضة لها. توصي اللجنة بسياسات المخاطر وإطار المخاطر إلى المجلس. إن دورها الرئيسي هو اختيار وتنفيذ نظم إدارة المخاطر ومراقبة المحافظ الاستثمارية وفحص الضغوطات وتقديم تقارير المخاطر للمجلس ولجان المجلس والجهات التنظيمية والإدارة التنفيذية. تقوم اللجنة بإخلاء سلطتها بعد دراسة العناية الواجبة.

لجنة الموجودات والمطلوبات

تقوم لجنة الموجودات والمطلوبات بوضع السياسات والأهداف المتعلقة بإدارة الموجودات والمطلوبات للمركز المالي للمجموعة من حيث عملية تقييم كفاية رأس المال الداخلية، وفحص الضغوطات، ومخاطر التقدم حسب المراحل والهيكل والتوزيع والمخاطر والعوائد وتأثيرها على الربحية. كما أنها تقوم بمراقبة التدفق النقدي وسجل الاستحقاقات والتكلفة/ العائد على الموجودات والمطلوبات وتقييم المركز المالي للمجموعة من حيث حساسية أسعار الفائدة وكذلك السيولة، بحيث تقوم بإجراء التعديلات التصحيحية المناسبة بناءً على اتجاهات وظروف السوق المتوقعة ومراقبة السيولة ومراقبة تعرضات صرف العملات الأجنبية والمراكز.

لجنة المخاطر التشغيلية

تقوم لجنة المخاطر التشغيلية بتحديد سياسات إدارة المخاطر التشغيلية للمجموعة، والتي يجب ان تكون متسقة مع القيم المؤسسية واستراتيجية البنك. إن اللجنة مسئولة عن تصميم، وتنفيذ، والإشراف على إطار المخاطر التشغيلية للبنك.

لجنة أمن المعلومات

لجنة أمن المعلومات هي لجنة استشارية، معينة من قبل اللجنة التنفيذية للمصرف، لتطوير ومراجعة وتنفيذ نظام شامل لإدارة أمن المعلومات للبنك. ستقوم اللجنة بمراجعة دورية لتعرض المصرف لمخاطر أمن المعلومات.

لجنة التدقيق والمخاطر

يتم تعيين لجنة التدقيق والمخاطر من قبل مجلس الإدارة وهي تضم أعضاء غير تنفيذيين من أعضاء مجلس إدارة المجموعة. تساعد لجنة التدقيق والمخاطر مجلس الإدارة على القيام بمسئولياته فيما يتعلق بتقييم جودة ونزاهة التقارير المالية وتدقيق تلك التقارير وسلامة الضوابط الداخلية للمجموعة ومراجعة ومراقبة إطار وبيان مخاطر المجموعة وكذلك الالتزام بالسياسات والحدود وأساليب مراقبة القوانين والأنظمة والسياسات الرقابية والداخلية المنصوص عليها.

تقوم لجنة التدقيق والمخاطر بمراجعة الممارسات المحاسبية والمالية للمجموعة وتقرير إدارة المخاطر ونزاهة الرقابة المالية والداخلية للمجموعة والبيانات المالية الموحدة. كما تقوم بمراجعة التزام المجموعة بالمتطلبات القانونية وتوصي بتعيين وتعويض والإشراف على مدققي الحسابات الخارجيين والداخليين للمجموعة. تقع على عاتق اللجنة مسئولية مراجعة عملية وسياسة المخاطر الشاملة داخل البنك، وتقديم التوصيات لمجلس الإدارة لاعتمادها.

32 إدارة مخاطر (يتبع)

32.1 المقدمة (يتبع)

التدقيق الداخلي

يتم تدقيق عمليات إدارة مخاطر المجموعة من قبل قسم التدقيق الداخلي الذي يفحص كلاً من كفاية الإجراءات والتزام المجموعة بهذه الإجراءات. ويناقش قسم التدقيق الداخلي نتائج جميع التقييمات مع الإدارة ويقدم تقارير بشأن استنتاجاته وتوصياته الى لجنة التدقيق والمخاطر التابعة لمجلس الإدارة.

قياس المخاطر وأنظمة التقارير

تهدف سياسات إدارة المخاطر للمجموعة إلى تحديد وقياس وتحليل وإدارة المخاطر التي تواجهها، لوضع حدود وضوابط المخاطر المناسبة، ومراقبة مستويات المخاطر بصورة مستمرة والالتزام بالحدود. كما إن قسم إدارة مخاطر المجموعة هو المسئول عن تحديد خصائص المخاطر الكامنة في المنتجات والأنشطة الجديدة والقائمة ووضع حدود للتعرضات للتخفيف من هذه المخاطر.

تتم المراقبة والسيطرة على المخاطر بصورة رئيسية بناءً على الحدود الموضوعة من قبل المجموعة. تعكس هذه الحدود استراتيجية الأعمال وبيئة سوق المجموعة، وكذلك عن مستوى المخاطر التي تكون المجموعة على استعداد لقبولها، مع المزيد من التركيز على القطاعات المختارة. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم المجموعة بمراقبة وقياس المخاطر العامة، حيث تضع في اعتبارها إجمالي القدرات التي تحمل المخاطر إلى التعرض الكلي لجميع أنواع المخاطر والأنشطة.

إن المعلومات التي تم جمعها من كافة الأعمال تخضع للفحص والمعالجة من أجل التحليل والسيطرة وتحديد المخاطر في وقت مبكر. تم تقديم وتوضيح هذه المعلومات لأعضاء مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والمخاطر ولجنة الموجودات والمطلوبات، عند الحاجة. يتضمن التقرير إجمالي جودة وتعرضات الائتمان وتعرضات مخاطر السوق ومقاييس المخاطر التشغيلية واستثناءات سقف التملك ومعدلات السيولة وفحص الضغوطات وتغيرات بيان المخاطر. يتم تقديم تقارير مفصلة على أساس ربع سنوي وتقارير موجزة على أساس شهري. تقوم الإدارة العليا بتقييم مدى ملائمة مخصصات الخسائر الائتمانية على أساس ربع سنوي. يتسلم مجلس الإدارة تقرير شامل عن المخاطر على أساس ربع سنوي والذي يهدف إلى توفير جميع المعلومات اللازمة لتقييم واستنتاج مخاطر المجموعة.

يتم إعداد وتوزيع تقارير مصممة خصيصاً للمخاطر لكافة مستويات المجموعة من أجل التأكد بأن جميع قطاعات الأعمال لديها معلومات شاملة وضرورية وحديثة. يتم تقديم ملخص يومي لجميع أعضاء المجموعة ذات العلاقة عن استخدام سقوف السوق واستثمارات الملكية الخاصة والسيولة، بالإضافة إلى أية تطورات في المخاطر الأخرى.

تظهر التركزات عندما تدخل مجموعة من الأطراف المتعاملة في أنشطة تجارية متشابهة أو في أنشطة في نفس الإقليم الجغرافي أو عندما تكون لها نفس السمات الاقتصادية مما تؤثر بشكل متشابه على مقدرتها للوفاء بالتزاماتها التعاقدية في حالة ظهور تغيرات إقتصادية أو سياسية أو أي تغيرات أخرى. تعطي التركزات مؤشراً للتأثر النسبي في أداء المجموعة تجاه التطورات التي قد تطرأ على قطاع صناعي أو موقع جغرافي معين.

من أجل تجنب الزيادة في تركز المخاطر، تتضمن سياسات وإجراءات المجموعة توجيهات معينة للتركيز من أجل الحفاظ على محافظ استثمارية متنوعة. يتم سيطرة وإدارة التركزات المحددة لمخاطر الائتمان بناءاً على ذلك.

32.2 مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر عدم التزام أحد أطراف عقود التمويل من الوفاء بالتزاماته، الأمر الذي ينتج عنه تحمل الطرف الآخر لخسارة مالية. تسعى المجموعة للسيطرة على مخاطر الائتمان عن طريق متابعة المخاطر الائتمانية، وضع حدود للتعامل مع الأطراف الأخرى وتقييم الجدارة الائتمانية للأطراف الأخرى بصفة مستمرة.

بالإضافة إلى متابعة الحدود الائتمانية، تقوم المجموعة بإدارة التعرضات الائتمانية بالدخول في ترتيبات تعاقدية مع الأطراف الأخرى في الظروف الملائمة وبتحديد فترة التعرض للمخاطر.

التعرضات القصوى لمخاطر الائتمان دون الأخذ في الإعتبار أي ضمانات وتعزيزات إئتمانية أخرى

درجات المخاطر الائتمانية

تخصص المجموعة لكل تعرض من التعرضات درجة مخاطر ائتمانية وذلك على أساس مجموعة متنوعة من البيانات التي تم تحديدها لتكون تنبؤيه لمخاطر التعثر في السداد، وتطبيق الآراء الائتمانية من واقع خبراتها. يتم تحديد درجات المخاطر الائتمانية باستخدام العوامل النوعية والكمية التي تشير إلى احتمالية حدوث التعثر في السداد. تختلف هذه العوامل على أساس طبيعة التعرضات ونوع المقترض. يتم تحديد وتحديث درجات المخاطر الائتمانية بحيث تزداد المخاطر الافتراضية التي تحدث بشكل تصاعدي مع تدهور المخاطر الائتمانية. يتم تخصيص كل تعرض لتصنيفات المخاطر الائتمانية عند الاحتساب المبدئي، بناء على المعلومات المتوفرة عن المُقترض. تخضع التعرضات للمراقبة المستمرة، مما قد يؤدي لنقل أحد التعرضات لدرجة تصنيف ائتماني مختلف.

32 إدارة مخاطر (يتبع)

32.2 مخاطر الائتمان (يتبع)

يوضح الجدول أدناه الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان لبنود بيان المركز المالي الموحد. يتم إظهار التعرضات القصوى للمخاطر بعد طرح المخصص، قبل تأثير تقليل المخاطر من خلال استخدام إتفاقيات المقاصة والضمانات الرئيسية.

	إجمالي الحد الأقصى للتعرض 2020 ألف دينار بحريني	إجمالي الحد الأقصى للتعرض 2019 ألف دينار بحريني
الموجودات		
أرصدة لدى بنوك أخرى	**181,132**	101,014
إيداعات لدى مؤسسات مالية	**37,965**	114,803
صكوك الشركات	**16,395**	22,162
موجودات التمويلات وموجودات الإيجارات التمويلية	**1,283,812**	1,075,498
استثمارات محتفظ بها لغرض غير التجارة – دين	**8**	21
عقود التمويل ضمن الموجودات الأخرى	**6,434**	7,181
المجموع	**1,525,746**	1,320,679
ارتباطات والتزامات محتملة	**107,985**	95,062
مجموع التعرض لمخاطر الائتمان	**1,633,731**	1,415,741

أينما تسجل الأدوات المالية بالقيمة العادلة فإن المبالغ المبينة أعلاه توضح تعرض مخاطر الائتمان الحالية، ولكن ليس إلى الحد الأقصى الذي من الممكن أن ينتج في المستقبل نتيجة للتغيرات في القيم.

أنواع مخاطر الائتمان

دخلت المجموعة في العديد من العقود والتي تشمل تمويلات مرابحات و تمويلات مضاربات ومشاركات وبطاقات ائتمان مدينة وصكوك الشركات وعقود إيجارات تمويلية. تشتمل عقود المرابحات على تمويلات أراضي، ومباني، وسلع، ومركبات، وموجودات غير مالية ، كما تشمل المضاربات على معاملات تمويلية تم الدخول فيها مع بنوك إسلامية ومؤسسات مالية أخرى. المضاربة هي اتفاقية شراكة التي بموجبها يعمل البنك الإسلامي كمقدم للأموال (رب المال) بينما يقدم المستفيد من الأموال (المضارب أو المدير) الخبرة المهنية والإدارية والدراية التقنية من أجل تنفيذ مشروع أو تجارة أو خدمة بهدف تحقيق الربح.

تتبع المجموعة آلية تصنيف داخلية لتصنيف العلاقات ضمن إطار الموجودات المالية. يتم تعيين تصنيف لكافة الموجودات المالية وفقاً لمعايير محددة. تستخدم المجموعة نطاق قياسات تتراوح من 1 إلى 10 لعلاقات الائتمان، مع 1 إلى 7 درجات تدل على أنها منتجة، 8 إلى 10 متعثرة. الدرجات الائتمانية من 1 إلى 4 تمثل درجة جيدة ومن 5 إلى 7 تمثل درجة ائتمانية مرضية ومن 8 إلى 10 تمثل درجة التعثر في السداد.

بالنسبة للتعرضات المصنفة خارجياً ، فانه يتم تحويل تصنيفات مخاطر الائتمان لدى وكالات التصنيف الائتمانية المعتمدة (ستاندرد وبورز وموديز وفيتش وكابيتل انتليجنز) إلى التصنيفات الداخلية التي يتم معايرتها مع شهية البنك لتحمل المخاطر. يتم تحويل تصنيف مخاطر الائتمان الخارجية إلى مخاطر تصنيف داخلية لضمان التناسق بين جميع المؤسسات العامة المصنفة وغير المصنفة.

تسعى المجموعة باستمرار لتحسين منهجيات تصنيفات الائتمان الداخلية وسياسات إدارة مخاطر الائتمان والممارسات التي تعبر عن مخاطر الائتمان الحقيقية الكامنة لمحفظة الاستثمار والثقافة الائتمانية الخاصة بالمجموعة.

عدم اليقينية المحيطة بجائحة كورونا والتقلبات الاقتصادية الناتجة أثرت على العمليات المالية للمجموعة، كما يتوقع ان تؤثر على أغلب العملاء والقطاعات إلى حد ما. على الرغم من صعوبة تقدير درجة التأثير التي يواجهها كل قطاع في هذه المرحلة، فإن القطاعات الرئيسية الأكثر تأثراً هي الضيافة، والسياحة، والترفيه، وشركات الطيران/النقل، والتجار. بالإضافة لذلك، من المتوقع أن تتأثر بعض القطاعات الأخرى بصورة غير مباشرة، مثل المقاولات، والعقارات، وتجارة الجملة. كما سيكون لتقلب اسعار النفط خلال الجزء الأول من عام 2020 تأثير اقليمي بسبب مساهمته في الاقتصادات الاقليمية.

بالنظر إلى هذا الوضع المتطور، اتخذت المجموعة تدابير وإجراءات وقائية للتخفيف من مخاطر الائتمان من خلال اعتماد نهج أكثر حذراً للموافقات الائتمانية، وبالتالي تشديد معايير تقديم الائتمان للقطاعات المتضررة. تم تأجيل دفعات التمويلات للعملاء، بما في ذلك القطاع الخاص، وقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة، التزاماً بتعليمات مصرف البحرين المركزي. قد تؤدي هذه الإجراءات إلى انخفاض صرف التسهيلات التمويلية، مما يؤدي لخفض صافي دخل التمويل وانخفاض الإيرادات الأخرى.

كما عزز قسم إدارة المخاطر من مراقبته لمحفظة التمويل من خلال مراجعة أداء التعرضات للقطاعات التي من المتوقع أن تضرر بجائحة الكورونا (كوفيد – 19) بصورة مباشرة أو غير مباشرة، لتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان على أساس نوعي.

32 إدارة مخاطر (يتبع)

32.2 مخاطر الائتمان (يتبع)

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقديرات مرجحة للخسائر الائتمانية. تقاس الخسائر الائتمانية بالقيمة الحالية لجميع العجوزات النقدية (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة وفقاً للعقد، والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها). يتم خصم الخسائر الائتمانية المتوقعة بمعدل الربح الفعلي للموجود المالي.

إن المعايير الرئيسية المستخدمة في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة هي المتغيرات التالية:

- احتماليه حدوث التعثر في السداد؛ (Probability of Default)
- الخسارة في حالة التعثر في السداد؛ (Loss Given Default)
- قيمة التعرض للتعثر في السداد؛ (Exposures at Default)

يتم استخلاص هذه المعايير بصفة عامة من النماذج الإحصائية المطورة داخلياً والبيانات التاريخية والمقدرة الأخرى. ويتم تعديلها أيضاً بحيث تعكس سيناريوهات ذات نظرة مستقبلية وذلك كما هو موضح أدناه.

تعريف التعثر

تعتبر المجموعة الأصل المالي متعثراً إذا كان من غير المحتمل أن يقوم المُقترض بسداد التزاماته الائتمانية بالكامل، بدون الرجوع للمجموعة لإجراءات مثل تصفية الضمان، (إذا كان يتم الاحتفاظ بها)، أو كان على المُقترض التزامات مستحقة لأكثر من 90 يوماً، على أي التزامات جوهرية تجاه المجموعة. عند تقييم ما إذا كان المُقترض متعثراً، تأخذ المجموعة بالاعتبار عواملاً نوعية مثل خرق الشروط، وعوامل كمية مثل التأخر في السداد، وعدم سداد التزام آخر من نفس المُصدر للمجموعة.

احتمالية حدوث التعثر

يتم تقدير احتمالية حدوث التعثر في السداد في تاريخ معين، والتي يتم حسابها على أساس خبرة البنك في حالات التعثر، ويتم تقييمها باستخدام أدوات تقييم مصممة وفقاً لقطاعات الأطراف الأخرى والتعرضات. تستند هذه التقديرات على المعلومات المجمعة داخلياً، والتي تشمل عوامل كمية ونوعية. في حال عدم وجود خبرات في حالات التعثر، فإنه من الممكن استخدام معلومات السوق لاشتقاق احتمالية حدوث التعثر في السداد لقطاعات الأطراف الأخرى المختارة. إذا كان الطرف الآخر او التعرض يتنقل بين فئات التصنيف، فإن ذلك سيؤدي لتغيير التقدير ذي العلاقة باحتمالية حدوث التعثر في السداد.

إنشاء مصطلح احتمالية حدوث التعثر في السداد

درجات تصنيف المخاطر الائتمانية هي بشكل رئيسي مُعاملات لتحديد احتمالية حدوث التعثر في السداد. تقوم المجموعة بجمع معلومات الأداء والتعثر في السداد حول تعرضات المخاطر الائتمانية، والتي يتم تحليلها حسب درجة التصنيف الائتماني للشركات، وعدد أيام الاستحقاق لمحفظة التجزئة.

تستخدم المجموعة نماذج تقدير مخاطر الائتمان لتحليل المعلومات التي يتم جمعها، وإعداد تقديرات احتمالية حدوث التعثر في السداد المتبقية للتعرضات، وكيف يُتوقع أن تتغير مع مرور الزمن.

إدخال معلومات تطلعية

تقوم المجموعة باستخدام نماذج معروفة في القطاع لتقدير أثر عوامل الاقتصاد الكلي على معدلات التعثر التاريخية المرصودة. في حال كانت نتائج احتمالات التعثر في السداد مختلفة جوهرياً عن معدلات التعثر في السداد التي يمكن رصدها للظروف الاقتصادية المقدرة، تقوم الإدارة بعمل تعديلات اختيارية متحفظة بعد تحليل المحفظة والأثر عليها. مؤشرات الاقتصاد الكلي تشمل إجمالي الناتج المحلي، وأسعار النفط.

إدخال المعلومات التطلعية يتطلب تقييماً مستمراً حول كيفية تأثير التغيرات في العوامل الاقتصادية الكلية على الخسائر الائتمانية المتوقعة القابلة للتطبيق على تعرضات المرحلة 1 والمرحلة 2، والتي تعتبر منتجة (المرحلة 3 هي التعرضات ضمن فئة التعثر). يتم مراجعة المنهجيات والفرضيات المستخدمة ، بما في ذلك أي توقعات للظروف الاقتصادية المستقبلية، بشكل سنوي.

32 إدارة مخاطر (يتبع)

32.2 مخاطر الائتمان (يتبع)

الخسارة في حالة التعثر في السداد

الخسارة في حالة التعثر في السداد هي حجم الخسائر المحتملة في حالة وجود التعثر في السداد. وتقدر المجموعة مُعاملات الخسارة في حالة التعثر في السداد استناداً إلى واقع خبراتها التاريخية لمعدلات استرداد المطالبات مقابل الأطراف الأخرى المتعثرة في السداد، استناداً على المعلومات التاريخية باستخدام عوامل داخلية وخارجية. يتم تقدير الخسارة في حالة التعثر في السداد باستخدام العوامل التالية:

معدل التعافي: يتم تعريفه على أنه معدل الحسابات التي أصبحت متعثرة، وتمكنت من التعافي والرجوع إلى وضعية الحسابات المنتجة.

معدل الاسترداد: يتم تعريفه كنسبة قيمة التصفية إلى القيمة السوقية للضمان ذي العلاقة وقت التعثر، والذي من شأنه أيضا احتساب معدل الاسترداد من المطالبة العامة على موجودات الفرد للجزء غير المضمون من التعرض.

في حال عدم توفر بيانات الاسترداد، يستخدم البنك تقديرات الخسارة في حالة التعثر في السداد، بناءً على ممارسات السوق.

معدل الخصم: يعرف بأنه تكلفة الفرصة البديلة لقيمة الاسترداد التي لا يتم تحققها في يوم التعثر، معدلة بقيمة الوقت. عندما تفتقر المجموعة للخبرة الداخلية المناسبة من حيث الخسارة أو الاسترداد، يتم استخدام اجتهادات الخبراء للقياس باستخدام معايير السوق كمدخلات.

قيمة التعرض عند حدوث التعثر في السداد

تمثل التعرض المتوقع في حالة التعثر عن السداد. تشتق المجموعة قيمة التعرض عند حدوث التعثر في السداد من التعرضات الحالية للأطراف المقابلة، والتغييرات المحتملة على المبلغ الحالي، والمسموح بها بموجب العقد، بما في ذلك الإطفاء. قيمة التعرض عند حدوث التعثر في السداد للموجود المالي هي إجمالي القيمة الدفترية. بالنسبة لالتزامات الإقراض والضمانات المالية، فإن قيمة التعرض للتعثر في السداد تشمل المبلغ المسحوب، بالإضافة للمبالغ المستقبلية المحتملة التي يمكن سحبها بموجب العقد، والتي يتم تقديرها بناء على الرصد التاريخي، والتقديرات المستقبلية.

الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية

تحدث الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان عندما تكون هناك زيادة جوهرية في مخاطر التعثر في السداد التي تحدث على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، فإن ذلك يتضمن القيام بالاجتهادات لتحديد القواعد ونقاط الإطلاق لتحديد ما إذا كان هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاحتساب المبدئي للتسهيلات الائتمانية، مما سيؤدي لانتقال الأصول المالية من "المرحلة 1" إلى "المرحلة 2".

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر التعثر في السداد للعقد المالي قد زادت كثيراً منذ الاحتساب المبدئي عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، تأخذ المجموعة بالاعتبار معلومات معقولة، وداعمة، وذات علاقة ومتوفرة بدون أي تكاليف أو جهد لا داعي لها. ويشمل ذلك كلاً من المعلومات والتحليلات الكمية والنوعية، بناء على الخبرات السابقة للمجموعة، والتقييم الائتماني المطلع، بما في ذلك المعلومات التطلعية.

إن معايير تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية قد ارتفعت كثيراً منذ الاحتساب المبدئي تختلف على مستوى المحفظة، وتشمل عوامل كمية ونوعية، بما في ذلك عدد أيام الاستحقاق، ووضع إعادة الهيكلة، والترحيل النسبي في تصنيف المخاطر. يتم تحديد درجات مخاطر الائتمان ومعياريتها، بحيث ان تدهور درجة مخاطر الائتمان تؤدي إلى زيادة مخاطر التعثر عن السداد بشكل كبير. على سبيل المثال ، يكون الفرق في مخاطر التعثر عن السداد بين درجتي مخاطر الائتمان 1 و 2 أصغر من الفرق بين درجات مخاطر الائتمان 4 و 5.

تستمر المجموعة في تقييم المقترضين للمؤشرات الأخرى لاحتمالات التعثر في الدفع، مع أخذ السبب الرئيسي لأي مصاعب مالية بالاعتبار، وما إذا كان من المرجح أن يكون هذا السبب مؤقتاً نتيجة لجائحة كورونا (كوفيد – 19)، أو لفترة أطول.

خلال السنة، ووفقاً لتعليمات مصرف البحرين المركزي، قامت المجموعة بتأجيل أقساط تمويل العملاء المؤهلين/المتضررين، لفترة عشرة أشهر. تعتبر هذه التأجيلات على نطاق السوق كسيولة قصيرة الأجل للتخفيض على المقترضين لمعالجة أمور التدفقات النقدية، وليست بالضرورة مؤشراً على تدهور مخاطر الائتمان. تعتقد المجموعة أن تمديد فترات الدفع هذه لن تؤدي تلقائياً لزيادة مخاطر الائتمان بصورة جوهرية، وترحيل المرحلة لأغراض احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، حيث أن الغرض من تقديمها هو مساعدة المقترضين المتضررين من جائحة كورونا (كوفيد – 19) على استئناف المدفوعات المنتظمة. في هذه المرحلة، لا يوجد معلومات كافية تمكن المجموعة من التفريق بشكل فردي بين قيود السيولة قصيرة الأجل للمقترضين، والتغيير في مخاطر الائتمان لمدى الحياة. ومع ذلك ، فقد قامت المجموعة بإجراء تقييمات على أساس المخاطر على المحفظة المتأثرة لتحديد مجموعة من النتائج المحتملة لعملية تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة. يتم تطبيق تغطيات الإدارة على مخرجات النموذج إذا كانت متسقة مع هدف تحديد زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان.

32 إدارة مخاطر (يتبع)

32.2 مخاطر الائتمان (يتبع)

الموجودات المالية المعاد التفاوض بشأنها

يجوز تعديل الشروط التعاقدية للتمويل لعدد من الأسباب، منها تغير ظروف السوق، وعوامل أخرى ليست ذات صلة بالتدهور الائتماني الحالي أو المحتمل للعميل. عند تعديل شروط الأصل المالي، والذي لا ينتج عنه إلغاء احتساب الأصل، فإن تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية للأصل قد زادت بصورة جوهرية يعكس المقارنة بين احتمالات حدوث التعثر عن السداد المتبقية لمدى الحياة كما في تاريخ بيان المركز المالي بناء على الشروط المعدلة، واحتمالات حدوث التعثر عن السداد المتبقية لمدى الحياة بناء على المعلومات عند الاحتساب المبدئي والشروط التعاقدية الأصلية.

تقوم المجموعة بإعادة التفاوض حول القروض مع العملاء الذين يمرون بمصاعب مالية لزيادة فرص التحصيل والحد من مخاطر التعثر في السداد. وقد يشمل هذا تمديد ترتيبات السداد وتوثيق اتفاقية الشروط الجديدة لتقديم التمويل. تقوم الإدارة بمراجعة التسهيلات المعاد التفاوض بشأنها باستمرار للتأكد من استيفاء جميع المعايير، وضمان أن الدفعات المستقبلية من المرجح أن تحدث.

الحسابات المنتجة قبل إعادة الهيكلة ولكن تم هيكلتها نتيجة الصعوبات المالية يتم تصنيفها ضمن المرحلة 2. الحسابات المتعثرة أو التي تستوفي أي من المعايير لتصنيفها كمتعثرة (قبل إعادة الهيكلة)، فإنه يتم تصنيف هذه الحسابات المعاد هيكلتها ضمن المرحلة 3.

تعتقد المجموعة أن تمديد فترة تأجيل السداد بسبب الأجراءات الميسرة و المتعلقة بـكوفيد – 19 لمصرف البحرين المركزي لا يؤدي تلقائيًا لزيادة مخاطر الائتمان وترحيل المرحلة لأغراض حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.

الانتقال العكسي

نموذج التدريج الموجود بمعيار المحاسبة المالي رقم 30 هو ذو طبيعة متناظرة، بحيث يمكن للتعرضات ان تنتقل من مقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة (المرحلة 2و3)، إلى مقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً (المرحلة 1). ومع ذلك، فإن الحركة بين المراحل ليست فورية متى ما توقفت مؤشرات الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان. وبمجرد توقف هذه المؤشرات، يجب معايرة الحركة العكسية إلى المرحلة 1 أو المرحلة 2، والتي لا يمكن أن تكون تلقائية أو فورية. بعض المعايير، مثل فترة الانتظار، ومؤشرات الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان، وسجل السداد، يتم اخذها بالاعتبار لترحيل العملاء من المرحلة 2 أو المرحلة 1.

معامل تحويل الائتمان

إن تقييم قيمة التعرض للتعثر في السداد يأخذ بالاعتبار أي تغييرات غير متوقعة في التعرض بعد تاريخ التقييم، بما في ذلك السحوبات المتوقعة من التسهيلات الملتزم بها من خلال تطبيق معامل تحويل الائتمان. يتم تقدير قيمة التعرض للتعثر في السداد باستخدام التعرض القائم المعدل بمعامل تحويل الائتمان مضروباً في الجزء غير المسحوب من التسهيلات.

يحتسب التعرض القائم كالمبلغ الأساسي زائداً الربح مطروحاً منه المبالغ المدفوعة مقدماً المتوقعة. الجزء غير المسحوب يشير إلى الجزء غير المستغل من حد الائتمان. عامل تحويل الائتمان المطبق على التسهيلات هو متوسط الاستخدام السلوكي على فترة الخمس سنوات الماضية، أو عامل تحويل الائتمان المستخدم لرأس المال، أيهما أعلى.

يطبق البنك معامل تحويل الائتمان التنظيمي، حسب تعريف مصرف البحرين المركزي.

خسائر الائتمان المتوقعة

الظروف الاقتصادية الغير مؤكدة الناجمة عن جائحة كورونا، وأثر تقلبات أسعار النفط على التوقعات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط تطلبت من المجموعة تحديث المدخلات والفرضيات المستخدمة لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في 31 ديسمبر 2020. تم تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة استناداً إلى مجموعة من الظروف الاقتصادية المتوقعة كما في ذلك التاريخ، ونظراً لتطور الوضع بسرعة، فقد أخذت المجموعة بالاعتبار أثر التقلبات الشديدة في عوامل الاقتصاد الكلي المستقبلية، عند تحديد مدى خطورة واحتمالية السيناريوهات الاقتصادية لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة.

يلخص الجدول التالي الاحكام والفرضيات الرئيسية المتعلقة بمدخلات النموذج، والترابط بين هذه المدخلات، ويسلط الضوء على التغييرات الجوهرية خلال السنة الحالية:

المدخلات الرئيسية للنموذج	التغير في التقديرات
احتمالية حدوث التعثر في السداد	احتمال التعثر في السداد عند وقت محدد من الزمن والمحدث باستخدام أحدث توقعات للاقتصاد الكلي المتوفرة باستخدام الترابط التاريخي لسعر النفط.
نتائج ترجيحات الاحتمالات	ترجيحات الاحتمالات المحدثة لزيادة الوزن لقاعدة الانكماش بأساس 65، مجهدة 25، محسنة 10 (31 ديسمبر 2019: 60:20:20)
تعرض غير ممول	زيادة في معامل تحويل الائتمان بمعدل 25% مقارنة مع ديسمبر 2019 لتعكس التغيير المنحدر في سلوك العملاء
الخسارة في حالة التعثر في السداد	زيادة الخسارة بسبب التعثر في السداد غير المضمونة من 60% إلى 65%، زيادة اقتطاعات الضمانات بنسبة 10% للتعرضات المضمونة.

32 إدارة مخاطر (يتبع)

32.2 مخاطر الائتمان (يتبع)

كما قامت المجموعة بتشديد مخاطر التمويل المتعلقة بقطاعات محددة و التي من المتوقع أن تتأثر بشدة بسبب جائحة كورونا (كوفيد – 19) و قد تم أخذها بعين الاعتبار بالنسبة عند احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة في سيناريوهات ترجيحات الأحتمال. ومع ذلك، فإن مراحل هذه التعرضات الواردة في الجداول أدناه، يعكس وضع حساباتهم في تاريخ إعداد التقارير المالية. تواصل المجموعة التقييم الفردي لمخاطر الشركات الهامة لتوفير الحماية الكافية ضد أي تغييرات سلبية بسبب جائحة كورونا (كوفيد – 19).

قامت المجموعة سابقاً بإجراء تحليل تاريخي، وتحديد العوامل الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على مخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية المتوقعة لكل محفظة، مع أخذ رأي أهل الخبرة في هذه العملية. هذه العوامل الاقتصادية وأثرها المرتبط باحتمالية حدوث التعثر في السداد (Probability of Default "PD") والخسارة في حالة التعثر في السداد (Loss Given Default "LGD")، وقيمة التعرض للتعثر في السداد (Exposure at Default "EAD") يختلف لكل أداة مالية.

يتم اتخاذ الأحكام لتحديد أي من متغيرات المعلومات التطلعية ذات صلة بمحافظ التمويل المعينة، ولتحديد حساسية العوامل للحركات في هذه المتغيرات التطلعية. كما هو الحال مع أي تقديرات اقتصادية، تخضع التوقعات واحتمالات الحدوث لدرجات عالية من عدم اليقين الضمني، وبالتالي فإن النتائج الفعلية قد تختلف بصورة جوهرية عن هذه التوقعات.

أي تغييرات تتم على الخسائر الائتمانية المتوقعة لتحديد الأثر الكلي لجائحة كورونا تخضع لمستويات عالية من عدم اليقينية، كون المعلومات التطلعية المتوفرة حالياً والتي تستند عليها هذه التغييرات هي محدودة. تم اتخاذ الأحكام والفرضيات ضمن نطاق تأثير جائحة الكورونا، وتعكس التجربة التاريخية والعوامل الأخرى ذات الصلة ، بما في ذلك توقعات الأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في ظل هذه الظروف. فيما يتعلق بجائحة الكورونا، تشمل القرارات التقديرية والفرضيات مدى ومدة الوباء، وآثار إجراءات الحكومات والسلطات الأخرى، واستجابات الشركات والمستهلكين في مختلف القطاعات، إلى جانب التأثير المرتبط بذلك على الاقتصاد العالمي. وفقا لذلك، فإن تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة للمجموعة غير مؤكدة بطبيعتها، ونتيجة لذلك، قد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

أ) إن جودة الائتمان للأرصدة لدى البنوك والإيداعات لدى المؤسسات المالية الخاضعة للمخاطر الائتمانية هي كالتالي:

	2020			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة	المجموع
	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
جيدة (درجة 1 إلى 4)	211,392	-	-	211,392
مرضية (درجة 5 إلى 7)	7,922	-	-	7,922
مخصص الخسائر الائتمانية	(217)	-	-	(217)
	219,097	-	-	219,097

	2019			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة	المجموع
	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
جيدة (درجة 1 إلى 4)	216,009	–	–	216,009
مخصص الخسائر الائتمانية	(192)	–	–	(192)
	215,817	–	–	215,817

ب) يحدد الجدول التالي معلومات حول جودة ائتمان الموجودات المالية. بالنسبة للالتزامات التمويلية وعقود الضمان المالي، تمثل المبالغ في الجدول المبالغ الملتزم بها أو المضمونة.

32 إدارة مخاطر (يتبع)

32.2 مخاطر الائتمان (يتبع)

1) صكوك الشركات

	2020			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
جيدة (درجة 1 إلى 4)	16,426	-	-	16,426
مخصص الخسائر الائتمانية	(31)	-	-	(31)
	16,395	-	-	16,395

	2019			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
جيدة (درجة 1 إلى 4)	14,603	3,410	–	18,013
مرضية (درجة 5 إلى 7)	4,155	–	–	4,155
مخصص الخسائر الائتمانية	(3)	(3)	–	(6)
	18,755	3,407	–	22,162

2) موجودات التمويلات وذمم مستحقة من موجودات تمويلات الإيجار

	2020			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
جيدة (درجة 1 إلى 4)	1,122,092	43,207	14,483	1,179,782
مرضية (درجة 5 إلى 7)	81,282	17,486	29,939	128,707
متعثرة (درجة 8 إلى 10)	-	280	15,074	15,354
مخصص الخسائر الائتمانية وانخفاض القيمة	(13,539)	(5,849)	(20,643)	(40,031)
	1,189,835	55,124	38,853	1,283,812

	2019			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
جيدة (درجة 1 إلى 4)	888,814	83,893	1,931	974,638
مرضية (درجة 5 إلى 7)	49,188	26,890	32,036	108,114
متعثرة (درجة 8 إلى 10)	–	–	19,282	19,282
مخصص الخسائر الائتمانية وانخفاض القيمة	(6,624)	(7,287)	(12,625)	(26,536)
	931,378	103,496	40,624	1,075,498

32 إدارة مخاطر (يتبع)

32.2 مخاطر الائتمان (يتبع)

3) استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة - دين

	2020			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
جيدة (درجة 1 إلى 4)	8	-	-	8
	8	-	-	8

	2019			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
جيدة (درجة 1 إلى 4)	21	–	–	21
	21	–	–	21

4) عقود مالية تحت موجودات أخرى

	2020			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
جيدة (درجة 1 إلى 4)	1,132	-	30	1,162
مرضية (درجة 5 إلى 7)	674	485	-	1,159
متعثرة (درجة 8 إلى 10)	-	-	7,877	7,877
مخصص الخسائر الائتمانية	(17)	(145)	(3,602)	(3,764)
	1,789	340	4,305	6,434

	2019			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
جيدة (درجة 1 إلى 4)	1,254	32	110	1,396
مرضية (درجة 5 إلى 7)	447	352	38	837
متعثرة (درجة 8 إلى 10)	–	–	9,036	9,036
مخصص الخسائر الائتمانية	(80)	–	(4,008)	(4,088)
	1,621	384	5,176	7,181

32 إدارة مخاطر (يتبع)

32.2 مخاطر الائتمان (يتبع)

5) التزامات تمويلية وعقود ضمانات مالية

	2020			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
جيدة (درجة 1 إلى 4)	89,774	1,985	-	91,759
مرضية (درجة 5 إلى 7)	11,201	3,437	-	14,638
متعثرة (درجة 8 إلى 10)	-	-	2,371	2,371
مخصص الخسائر الائتمانية	(449)	(41)	(293)	(783)
	100,526	5,381	2,078	107,985

	2019			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
جيدة (درجة 1 إلى 4)	81,398	3,439	–	84,837
مرضية (درجة 5 إلى 7)	6,438	1,450	305	8,193
متعثرة (درجة 8 إلى 10)	–	–	2,487	2,487
مخصص الخسائر الائتمانية	(228)	(5)	(222)	(455)
	87,608	4,884	2,570	95,062

إن الحد الأقصى لمخاطر الائتمان، دون الأخذ في الاعتبار القيمة العادلة لأي ضمانات واتفاقيات المقاصة التي تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، هي محددة بالمبالغ المدرجة في بيان المركز المالي الموحد بالإضافة إلى التزامات للعملاء المفصح عنها في ايضاح رقم 30، باستثناء الالتزامات الرأسمالية.

تم خلال السنة إعادة تفاوض تسهيلات تمويلية بإجمالي 46,896 ألف دينار بحريني (2019: 66,940 ألف دينار بحريني). إن معظم التسهيلات المعاد التفاوض بشأنها هي منتجة ومضمونة بالكامل.

سياسة الشطب

تقوم المجموعة بشطب أي موجودات أو أوراق مالية (بعد خصم أي مخصصات لخسائر إنخفاض في القيمة) بعد التأكد من أن هذه الموجودات أو الأوراق المالية غير قابلة للتحصيل. يتم التوصل إلى هذا القرار بعد الأخذ في الإعتبار المعلومات المتوفرة كحدوث تغيرات جوهرية للوضع المالي للطرف الآخر تؤدي إلى عدم مقدرته على دفع التزاماته، أو أن المبالغ المحصلة من الضمان غير كافية لسداد كامل مبلغ الإلتزام. خلال السنة، قامت المجموعة بشطب تسهيلات مالية بمبلغ 3,239 ألف دينار بحريني (2019: 9,620 ألف دينار بحريني) والتي كانت لها مخصص انخفاض القيمة بالكامل.

الضمانات المحتفظ بها والتعزيزات الائتمانية الأخرى

تقبل المجموعة أنواع الضمانات التالية، حسب تعريف كتيب إرشادات مصرف البحرين المركزي. يمكن أن يكون الضمان بالدينار البحريني أو بالعملات الأجنبية الأخرى، وفي مثل هذه الحالات، يتم تنفيذ قيمة الضمان طبقاً لسياسة مخاطر الائتمان.

- الهامش النقدي
- الصكوك طويلة الأجل – مصنفة وغير مصنفة
- الأسهم المدرجة وغير المدرجة في المؤشر الرئيسي
- الوحدات في الصناديق الاستثمارية
- الموجودات الملموسة الأخرى، بما في ذلك العقارات

32 إدارة مخاطر (يتبع)

32.2 مخاطر الائتمان (يتبع)

تحتفظ المجموعة بضمانات وتعزيزات ائتمانية أخرى مقابل بعض تعرضاتها الائتمانية. الجدول التالي يبين الأنواع الرئيسية للضمانات المُحتفظ بها مقابل أنواع مختلفة من الموجودات المالية.

نوع التعرض الائتماني	النوع الرئيسي للضمان المحتفظ به	2020 ألف دينار بحريني	2019 ألف دينار بحريني
موجودات تمويلات للشركات	نقد، وممتلكات، وآلات، وأسهم وصكوك	**858,600**	464,824
موجودات تمويلات لعملاء التجزئة	نقد، وممتلكات، واسهم، وصكوك	**624,881**	301,792

معدل التمويل إلى القيمة

يحتسب معدل التمويل إلى القيمة كنسبة من إجمالي مبلغ التمويل، أو المبلغ المخصص لالتزامات التمويل، إلى قيمة الضمان. إن تقييم الضمان يستثني أي تسويات لتحصيل وبيع الضمانات.

	2020 ألف دينار بحريني	2019 ألف دينار بحريني
أقل من 50%	**743,349**	262,466
51–70%	**268,433**	7,690
71–90%	**256,249**	320,172
91–100%	**100,457**	69,664
أكثر من 100%	**114,993**	106,624

العوامل الرئيسية لمخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية

تنشأ مخاطر الائتمان من جميع المعاملات التي تؤدي لمطالبات فعلية او طارئة أو محتملة مقابل أي طرف آخر، أو مدين، أو عميل (والتي يشار لها جماعياً "بالأطراف المقابلة"). هذه هي المخاطر الأكثر شيوعاً والأكبر التي يواجهها أي بنك تمويل.

قد يكون لمخاطر الائتمان العواقب التالية، والتي قد تؤدي لتكبد الخسائر الائتمانية:

- تأخر الوفاء بالتزام السداد
- خسارة جزئية للتعرض الائتماني
- الخسارة الكاملة للتعرض الائتماني

الأنواع المختلفة لمخاطر الائتمان تعرف كما يلي:

- مخاطر التعثر
- مخاطر البلد
- مخاطر السداد
- مخاطر تكلفة الاستبدال
- مخاطر التمركز
- المخاطر المتبقية (مثل المخاطر القانونية، ومخاطر التوثيق، ومخاطر السيولة)

حددت المجموعة ووثقت العوامل الرئيسية لمخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية لكل محفظة من محافظ الأدوات المالية، باستخدام تحليل للمعلومات التاريخية، قدرت العلاقات بين متغيرات الاقتصاد الكلي ومخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية. تتضمن السيناريوهات الاقتصادية المستخدمة المؤشرات الرئيسية للبحرين، مثل أسعار النفط، وصافي التمويل، وعدد السكّان، ونمو إجمالي الناتج المحلي، والمصروفات الحكومية.

32.3 المخاطر القانونية والمطالبات

المخاطر القانونية هي المخاطر المحتملة الناتجة عن إجراءات قانونية أو عقود غير قابلة للتنفيذ أو أحكام سلبية التي تؤثر على العمليات التشغيلية للمجموعة. لقد قامت المجموعة بتطوير الرقابة الوقائية الكافية واتخاذ الإجراءات المناسبة لتحديد المخاطر القانونية وتعتقد بأن الخسائر قد تكون ضئيلة. كما في 31 ديسمبر 2020، بلغت قيمة القضايا القانونية المرفوعة ضد المجموعة والتي لم يبت فيها بعد 2,379 ألف دينار بحريني (2019: 385 ألف دينار بحريني). بناءً على إفادة المستشار القانوني للمجموعة، فإن مجموع المطلوبات المقدرة الناتجة من هذه القضايا القانونية ليس لها تأثير جوهري على المركز المالي الموحد للمجموعة حيث قامت المجموعة أيضاً برفع قضايا ضد هذه الأطراف.

32 إدارة مخاطر (يتبع)

32.4 إدارة المخاطر التشغيلية

استجابة لتفشي جائحة كورونا، كانت هناك تغييرات مختلفة على نموذج العمل، والتواصل مع العملاء، واكتساب العملاء وتنفيذ العقود، وتنفيذ المعاملات مع وبالنيابة عن العملاء. عززت إدارة المجموعة مراقبتها لتحديد أحداث المخاطر الناتجة من الوضع الحالي، والتغيرات في طريقة إدارة الأعمال. قامت إدارة المخاطر التشغيلية بتعزيز عمليات الرقابة لتحديد المخاطر التشغيلية في أسلوب العمل المعدل.

قامت المجموعة باختبار خطة مواصلة الأعمال بدقة خلال السنة، حيث قام البنك بتنفيذ إجراءات وتدابير مثل العمل من موقع خطة مواصلة الأعمال ومن المنزل. تم تنفيذ هذه الإجراءات والتدابير في الوقت المناسب وبشكل مرضٍ. تم مراجعة ترتيبات نظام العمل من المنزل بدقة قبل تطبيقه، لضمان معالجة وتخفيف مخاطر أمن المعلومات المرتبطة به بصورة دقيقة.

كما في 31 ديسمبر 2020، لم يكن لدى المجموعة أي مشاكل جوهرية تتعلق بالمخاطر التشغيلية.

33 التمركز

يظهر التمركز عندما تدخل مجموعة من الأطراف المتعاملين في أنشطة تجارية متشابهة أو في أنشطة بنفس الأقليم الجغرافي، أو عندما تكون لها نفس السمات الاقتصادية مما يؤثر على مقدرتها للوفاء بالتزاماتها التعاقدية في حالة ظهور تغيرات اقتصادية أو سياسية أو أي حالات أخرى. يعطي التمركز مؤشراً للتأثر النسبي في أداء المجموعة تجاه التطورات التي قد تطرأ على قطاع الأعمال أو على منطقة جغرافية معينة. تقوم المجموعة بإدارة مخاطر الائتمان من خلال تنويع أنشطتها المالية لتفادي تمركز المخاطر غير المرغوبة مع العملاء في مناطق أو قطاعات أعمال معينة.

فيما يلي توزيع الموجودات والمطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار حسب الإقليم الجغرافي والقطاع الصناعي:

	2020			2019		
	موجودات	مطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار	ارتباطات والتزامات محتملة	موجودات	مطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار	ارتباطات والتزامات محتملة
	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
الإقليم الجغرافي						
دول مجلس التعاون الخليجي	2,104,951	1,720,695	101,105	1,864,096	1,500,645	88,895
العالم العربي	30,578	82,175	6,920	19,781	82,865	5,857
أوروبا	31,482	105,984	-	69,832	72,015	25
آسيا	12,194	44,059	743	24,638	45,544	740
أمريكا الشمالية	61,608	3,449	-	40,944	3,631	–
أخرى	20,540	23,824	-	23,512	18,029	–
	2,261,353	1,980,186	108,768	2,042,803	1,722,729	95,517

	2020			2019		
	موجودات	مطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار	ارتباطات والتزامات محتملة	موجودات	مطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار	ارتباطات والتزامات محتملة
	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
القطاع الصناعي						
حكومة وقطاع عام	513,933	165,716	1,015	424,960	168,098	2,977
بنوك ومؤسسات مالية	535,514	663,899	18,510	516,566	642,339	8,136
عقاري	360,618	157,207	20,257	345,064	97,693	7,535
تجاري وصناعي	268,417	282,882	53,487	299,079	257,794	66,834
طيران	-	-	-	1,203	–	–
أفراد	506,080	570,893	7,501	383,164	441,606	5,376
أخرى	76,791	139,589	7,998	72,767	115,199	4,659
	2,261,353	1,980,186	108,768	2,042,803	1,722,729	95,517

34 مخاطر السوق

تنتج مخاطر السوق عن التقلبات في معدلات العوائد العالمية على العقود المالية وأسعار صرف العملات الأجنبية التي قد تؤثر بصورة غير مباشرة على قيمة موجودات المجموعة وأسعار الأسهم. لقد وضع مجلس الإدارة حدوداً لقيمة المخاطر التي قد يتم قبولها. ويتم مراقبة مخاطر السوق بشكل منتظم من قبل لجنة التدقيق والمخاطر وكذلك لجنة الموجودات والمطلوبات الخاصة بالمجموعة.

34.1 مخاطر أسعار الأسهم

تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغيرات في أسعار الأسهم. لقد وضع مجلس الإدارة حدوداً لتعرضات استثمارات البنك. يتم مراقبة مخاطر السوق باستمرار من قبل لجنة الاستثمار وإدارة المخاطر للمجموعة.

إن التأثير على الدخل (نتيجة للتغيرات في القيم العادلة للاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية) هي فقط نتيجة للتغيرات المحتملة الممكنة في أسعار الأسهم، وهي على النحو التالي:

	2020			
	10% زيادة		10% انخفاض	
	التأثير على صافي الربح ألف دينار بحريني	التأثير على حقوق الملكية ألف دينار بحريني	التأثير على صافي الربح ألف دينار بحريني	التأثير على حقوق الملكية ألف دينار بحريني
مسعرة:	416	-	(416)	-
غير مسعرة	9,352	125	(9,352)	(125)

	2019			
	10% زيادة		10% انخفاض	
	التأثير على صافي الربح ألف دينار بحريني	التأثير على حقوق الملكية ألف دينار بحريني	التأثير على صافي الربح ألف دينار بحريني	التأثير على حقوق الملكية ألف دينار بحريني
مسعرة:	358	–	(358)	–
غير مسعرة	10,386	252	(10,386)	(252)

34.2 مخاطر عائد الربح

تنتج مخاطر عائد الربح من احتمال أن تؤثر التغيرات في معدلات الربح على الربحية المستقبلية أو على القيمة العادلة للموجودات المالية. وقد وضع المجلس حدود على المخاطر التي يمكن قبولها. ويتم مراقبة هذه المخاطر بصورة منتظمة من قبل لجنة المخاطر وكذلك لجنة الموجودات والمطلوبات الخاصة بالمجموعة.

تدير المجموعة التعرضات لتأثيرات العديد من المخاطر المرتبطة بتقلبات في المستويات السائدة لمعدلات الربح على مركزها المالي وتدفقاتها النقدية.

إن التأثير على الدخل فقط نتيجة لتغيرات محتملة ممكنة فورية ومستمرة في معدلات عائد الربح، والتي تؤثر على كلاً من الموجودات والمطلوبات ذات معدلات فائدة عائمة والموجودات والمطلوبات ذات معدلات فائدة ثابتة بتواريخ استحقاق أقل من سنة واحدة هي كالتالي:

	2020			
	التغير في المعدل %	التأثير على صافي الربح ألف دينار بحريني	التغير في المعدل %	التأثير على صافي الربح ألف دينار بحريني
دينار بحريني	0.10	447	(0.10)	(447)
دولار أمريكي	0.10	242	(0.10)	242

	2019			
	التغير في المعدل %	التأثير على صافي الربح ألف دينار بحريني	التغير في المعدل %	التأثير على صافي الربح ألف دينار بحريني
دينار بحريني	0.10	311	(0.10)	(311)
دولار أمريكي	0.10	341	(0.10)	(341)

34 مخاطر السوق (يتبع)

34.2 مخاطر عائد الربح (يتبع)

إصلاح مؤشر معدل الربح

معدل LIBOR هو معدل مقياسي ويتم على أساسه تقدير إذا ما كانت البنوك بإمكانها إقراض أموال البنوك أخرى على أساس غير مضمون. تم نشر معدل LIBOR لخمس عملات مختلفة، ولسبع استحقاقات مختلفة. بعد سنة 2021، لن يكون نشر معدل LIBOR إلزامياً من قبل البنوك، وذلك وفقاً لهيئة السلوك المالي، وهي الجهة المنظمة لمعدل LIBOR. بدلاً من ذلك، سيتم نشر معدل التمويل المضمون ليوم واحد، وسيتم مراجعة معدل الربح لعملات مختلفة من قبل الجهات التنظيمية المعنية. تملك المجموعة عقود ذات معدلات ربح متغيرة بناء على معدل LIBOR. لا تزال المجموعة بصدد تقييم الأثر المحتمل للانتقال إلى المعدل الخالي من المخاطر لمحفظة التمويل الخاصة بها.

34.3 مخاطر العملة

إن مخاطر العملة هي مخاطر تقلب قيمة الأداة المالية نتيجة لتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. لقد قام مجلس الإدارة بوضع حدود على المراكز حسب العملة، ويتم مراقبة المراكز على أساس سنوي للتأكد من بقائها ضمن الحدود الموضوعة من قبل لجنة المخاطر ولجنة الموجودات والمطلوبات.

إن جزءاً هاماً من موجودات ومطلوبات المجموعة هي بالدينار البحريني أو الدولار الأمريكي أو الريال السعودي. بما إن الدينار البحريني والريال السعودي مثبتان بالدولار الأمريكي، فإن المراكز من تلك العملات لا تمثل مخاطر عملة جوهرية كما في 31 ديسمبر 2020 و2019.

صافي تعرضات المجموعة للتعرضات بالعملات الأجنبية كما في 31 ديسمبر لأدواتها المالية كانت كما يلي:

	2020 طويلة (قصيرة) بآلاف الدنانير البحرينية	2019 طويلة (قصيرة) بآلاف الدنانير البحرينية
جنيه إسترليني	**4,051**	4,427
شلنج كيني	**109**	2,115
يورو	**(10,496)**	(2,499)
أخرى	**(3,445)**	294

السيناريوهات المعيارية التي أخذت بالاعتبار تشمل زيادة أو انخفاض بمعدل 10% في أسعار صرف العملات الأجنبية، عدا عملات دول مجلس التعاون الخليجي المرتبطة بالدولار الأمريكي. الآتي يمثل تحليل لحساسية المجموعة للزيادة أو الانخفاض في أسعار صرف العملات الأجنبية (بافتراض بقاء جميع المتغيرات الأخرى، وعلى وجه الخصوص معدلات الربح، تبقى ثابتة):

	2020		2019	
	التغير في سعر صرف العملة %	**الأثر على الربح 2020 بآلاف الدنانير البحرينية**	التغير في سعر صرف العملة %	الأثر على الربح **2019** بآلاف الدنانير البحرينية
جنيه إسترليني	**10**	**405**	10	443
شلنج كيني	**10**	**11**	10	212
يورو	**10**	**(1,050)**	10	(250)
أخرى	**10**	**(345)**	10	29
المجموع		**(979)**		434

35 مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في عدم مقدرة المجموعة على الوفاء بمطلوباتها عندما يحين موعد استحقاقها. مخاطر السيولة قد تكون بسبب إختلال السوق أو تدني درجة الائتمان مما قد يؤثر على بعض مصادر التمويل. وللحد من هذه المخاطر، قامت الإدارة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الاعتبار والإبقاء على رصيد النقد وما في حكمه والأوراق المالية الجاهزة للتداول في السوق. يتم مراقبة مراكز السيولة بصورة مستمرة من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات للمجموعة ولجنة المخاطر الخاصة بالمجموعة.

احتسب البنك معدل تغطية السيولة، وصافي معدل التمويل المستقر حسب متطلبات كتيب الإرشادات الصادر عن مصرف البحرين المركزي. كما في 31 ديسمبر 2020، بلغ معدل تغطية السيولة على مستوى المجموعة 141.56%، والمتوسط البسيط لمعدلات تغطية السيولة اليومية الموحدة للثلاثة الأشهر الأخيرة يبلغ 126.41%. كما في 31 ديسمبر 2020، بلغ صافي معدل التمويل المستقر 99.96%.

35 مخاطر السيولة (يتبع)

تتطور آثار جائحة كورونا على السيولة وملف مخاطر التمويل للنظام المصرفي، وتخضع للمراقبة والتقييم المستمرين. أعلن مصرف البحرين المركزي عن إجراءات مختلفة لمواجهة آثار جائحة كورونا، ولتخفيف متطلبات السيولة في القطاع المصرفي، وفيما يلي بعض هذه الإجراءات الهامة المقدمة لسنة من 6 أشهر ابتداءً من مارس 2020، والتي لها أثر على مخاطر السيولة للمجموعة:

- تأجيل دفع مبلغ الأصل والأرباح لفترة 6 أشهر للعملاء المؤهلين.
- معاملات إعادة الشراء الملزمة للبنوك المؤهلة بنسبة صفر بالمئة، والمبلغ حسب تقدير مصرف البحرين المركزي.
- تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي من 5% إلى 3%.
- تخفيض نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر من 100% إلى 80%

بيان الاستحقاق للصكوك السيادية وصكوك الشركات، والإيداعات لدى ومن المؤسسات المالية، وموجودات التمويلات، وموجودات الإيجارات التمويلية، وتمويل المرابحة لأجل تم عرضها باستخدام سنة الاستحقاق التعاقدية. بالنسبة للأرصدة الأخرى، فإن بيان الاستحقاق يستند على التدفقات النقدية المتوقعة/ ملف سداد الموجودات والمطلوبات ذات العلاقة.

شددت إدارة المجموعة في مراقبتها للسيولة ومتطلبات التمويل. تعقد لجنة الأصول والخصوم اجتماعاتها بشكل أكثر تكراراً من أجل إجراء تقييم أكثر دقة لمتطلبات التمويل، بهدف استكشاف خطوط التمويل المتاحة، وتقليص خطوط التمويل الحالية متى ما كان الأمر ضرورياً، للحفاظ على سيولة كافية وبتكلفة تمويل معقولة.

استجابة لتفشي جائحة كورونا، استعانت المجموعة بخطة الطوارئ الخاصة بالسيولة، وتستمر بمراقبة والتجاوب مع جميع متطلبات السيولة والتمويل المعروضة. تواصل المجموعة معايرة سيناريوهات فحص الإجهاد لظروف السوق الحالية، بغرض تقييم الأثر على المجموعة في ظل الإجهاد الشديد الحالي. كما في تاريخ إعداد التقارير المالية، لا يزال وضع السيولة والتمويل للمجموعة قوياً، وبوضع جيد لاستيعاب وإدارة آثار هذا الاضطراب. تم الإفصاح عن مزيد من المعلومات حول السيولة التنظيمية ونسب رأس المال كما في 31 ديسمبر 2020 في إيضاح 19 من البيانات المالية الموحدة.

	2020				
	لغاية ثلاثة أشهر ألف دينار بحريني	من 3 أشهر إلى سنة واحدة ألف دينار بحريني	من 1 إلى 5 سنوات ألف دينار بحريني	أكثر من 5 سنوات ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
الموجودات					
نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف					
المركزي	288,266	-	-	-	288,266
صكوك سيادية	18,035	39,157	268,005	67,911	393,108
إيداعات لدى مؤسسات مالية	32,670	5,295	-	-	37,965
صكوك الشركات	1,285	8,974	6,136	-	16,395
موجودات تمويلات	119,917	185,121	398,566	110,845	814,449
موجودات إيجارات تمويلية	31,293	28,646	154,565	254,859	469,363
استثمارات محتفظ بها لغرض غير					
المتاجرة	-	-	-	98,034	98,034
استثمارات عقارية	-	-	-	67,586	67,586
عقارات قيد التطوير	-	-	-	2,943	2,943
استثمار في شركات زميلة	-	-	-	12,036	12,036
موجودات أخرى	12,849	397	1,166	21,642	35,237
الشهرة	-	-	-	25,971	25,971
	503,498	267,590	828,348	661,827	2,261,353
المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار					
إيداعات من مؤسسات مالية	59,283	57,298	302	-	116,883
حسابات جارية للعملاء	363,970	-	-	-	363,970
تمويل مرابحة لأجل	137,461	66,752	2,211	15,247	221,671
مطلوبات أخرى	41,404	68	4,673	6,137	52,282
حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار	734,904	407,881	82,272	353	1,225,380
	1,337,022	531,999	89,458	21,707	1,980,186

35 مخاطر السيولة (يتبع)

	2019				
	لغاية ثلاثة أشهر ألف دينار بحريني	من 3 أشهر إلى سنة واحدة ألف دينار بحريني	من 1 إلى 5 سنوات ألف دينار بحريني	أكثر من 5 سنوات ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
الموجودات					
نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف					
المركزي	219,456	–	–	–	219,456
صكوك سيادية	5,162	20,574	165,233	154,336	345,305
إيداعات لدى مؤسسات مالية	113,534	1,269	–	–	114,803
صكوك الشركات	10,893	3,982	7,287	–	22,162
موجودات تمويلات	53,724	192,604	337,739	101,689	685,756
موجودات إيجارات تمويلية	41,145	19,545	119,062	209,990	389,742
استثمارات محتفظ بها لغرض غير					
المتاجرة	–	–	108,991	–	108,991
استثمارات عقارية	–	–	72,774	–	72,774
عقارات قيد التطوير	–	–	2,943	–	2,943
استثمار في شركات زميلة	–	–	10,640	–	10,640
موجودات أخرى	13,500	2,480	1,562	26,718	44,260
الشهرة	–	–	–	25,971	25,971
	457,414	240,454	826,231	518,704	2,042,803
المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار					
إيداعات من مؤسسات مالية	147,155	64,304	–	–	211,459
حسابات جارية للعملاء	289,456	–	–	–	289,456
تمويل مرابحة لأجل	52,615	43,886	33,842	15,247	145,590
مطلوبات أخرى	10,936	15,014	9,805	5,726	41,481
حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار	534,201	414,460	86,082	–	1,034,743
	1,034,363	537,664	129,729	20,973	1,722,729

يلخص الجدول أدناه بيان استحقاق المطلوبات المالية للمجموعة بناءً على الالتزامات التعاقدية للسداد غير المخصومة كما في 31 ديسمبر 2020 و 2019:

	2020					
	عند الطلب ألف دينار بحريني	لغاية ثلاثة أشهر ألف دينار بحريني	من 3 أشهر إلى سنة واحدة ألف دينار بحريني	من 1 إلى 5 سنوات ألف دينار بحريني	أكثر من 5 سنوات ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار وارتباطات والتزامات محتملة						
إيداعات من مؤسسات مالية	-	59,512	58,207	327	-	118,046
حسابات جارية للعملاء	363,970	-	-	-	-	363,970
حقوق حاملي حسابات الاستثمار	246,131	489,823	416,664	88,801	428	1,241,847
تمويل مرابحة لأجل	-	139,085	68,223	3,733	15,761	226,802
ارتباطات والتزامات محتملة	-	26,959	45,616	18,003	21,201	111,779
مطلوبات مالية أخرى	12,353	16,965	-	-	-	29,318
	622,454	732,344	588,710	110,864	37,390	2,091,762

35 مخاطر السيولة (يتبع)

	2019					
	عند الطلب ألف دينار بحريني	لغاية ثلاثة أشهر ألف دينار بحريني	من 3 أشهر إلى سنة واحدة ألف دينار بحريني	من 1 إلى 5 سنوات ألف دينار بحريني	أكثر من 5 سنوات ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار وارتباطات والتزامات محتملة						
إيداعات من مؤسسات مالية	–	147,729	65,850	–	–	213,579
حسابات جارية للعملاء	289,456	–	–	–	–	289,456
تمويل مرابحة لأجل	–	53,020	44,983	36,409	16,103	150,515
حقوق حاملي حسابات الاستثمار	102,476	432,716	422,962	92,047	–	1,050,201
ارتباطات والتزامات محتملة	–	49,146	41,414	6,928	13	97,501
مطلوبات مالية أخرى	16,982	–	–	–	–	16,982
	408,914	682,611	575,209	135,384	16,116	1,818,234

36 معلومات قطاعات الأعمال

معلومات قطاعات الأعمال الرئيسية

لأغراض إدارية تم توزيع أنشطة المجموعة إلى ثلاثة قطاعات أعمال رئيسية:

الخدمات المصرفية	يقوم أساساً بإدارة الحسابات الاستثمارية المشاركة في الأرباح المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وتقديم العقود التمويلية التي تتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، ويقدم خدمات مصرفية أخرى تتوافق مع الشريعة الإسلامية. يشمل هذا القطاع على الخدمات المصرفية للشركات، والخدمات المصرفية للأفراد، والخدمات المصرفية الخاصة، وإدارة الثروات.
الخزينة	يقوم أساساً بتقديم خدمات أسواق الأموال التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية، وخدمات المتاجرة والخزينة، متضمنة مرابحات السلع قصيرة الأجل.
الاستثمارات	يقوم أساساً بإدارة المحافظ المملوكة من قبل المجموعة، ويقوم بخدمة العملاء بتقديم منتجات استثمارية، وإدارة الصناديق، وتقديم استثمارات بديلة.

تتم المعاملات بين القطاعات بمعدلات داخلية مخصصة. تستند رسوم التحويل على المعدل المجمع، الذي يقارب تكلفة الأموال.

فيما يلي معلومات قطاعات الأعمال للفترة المنتهية في 31 ديسمبر:

	2020				
	الخدمات المصرفية ألف دينار بحريني	الخزينة ألف دينار بحريني	الإستثمارات ألف دينار بحريني	غير مخصص ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
صافي الدخل	**50,557**	**12,439**	**(5,576)**	**-**	**57,420**
نتيجة القطاع	**7,369**	**9,477**	**(7,728)**	**-**	**9,118**
موجودات القطاع	**1,314,749**	**751,880**	**192,012**	**2,712**	**2,261,353**
المطلوبات والحقوق حسب القطاع	**1,311,031**	**660,947**	**7,469**	**281,906**	**2,261,353**

تم تخصيص الشهرة الناتجة من استحواذ بي إم آي بنك ضمن قطاع الخدمات المصرفية.

	2019				
	الخدمات المصرفية ألف دينار بحريني	الخزينة ألف دينار بحريني	الإستثمارات ألف دينار بحريني	غير مخصص ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
صافي الدخل	37,522	13,435	2,570	–	53,527
نتيجة القطاع	13,750	8,847	(1,467)	–	21,130
موجودات القطاع	1,111,107	727,260	201,962	2,474	2,042,803
المطلوبات والحقوق حسب القطاع	1,098,663	622,810	1,256	320,074	2,042,803

تم تخصيص الشهرة الناتجة من استحواذ بي إم آي بنك ضمن قطاع الخدمات المصرفية.

36 معلومات قطاعات الأعمال (يتبع)

معلومات قطاعات الأعمال الثانوية

تعمل المجموعة بشكل أساسي في دول مجلس التعاون الخليجي، وتحقق كافة إيراداتها التشغيلية، وتتكبد كافة مصروفاتها التشغيلية في دول مجلس التعاون الخليجي.

37 موجودات الأمانة

بلغت الصناديق المدارة في نهاية السنة 158,458 ألف دينار بحريني (2019: 162,077 ألف دينار بحريني). هذه الموجودات محتفظ بها بصفة الأمانة وتقاس بمبالغ الاكتتاب المبدئية ولا يتم إدراجها في بيان المركز المالي الموحد. بالإضافة لذلك، فإن المجموعة ومن خلال الشركات ذات الأغراض الخاصة، تعمل كوكيل/أمين نيابة عن بعض العملاء لتسهيل المعاملات وفقاً للشروط والتعليمات من العملاء.

38 هيئة الرقابة الشرعية

تتكون هيئة الرقابة الشرعية للبنك من أربعة علماء يقومون بمراجعة امتثال البنك للمبادئ العامة للشريعة الإسلامية والفتاوى الخاصة والتعليمات والإرشادات الصادرة من قبل هيئة الرقابة الشرعية، وتوجيهات مصرف البحرين المركزي ذات العلاقة بالحوكمة الشرعية والالتزام. تتضمن مراجعتهم على فحص واعتماد المنتجات والتوثيق، وأدلة وسياسات الإجراءات، والخدمات والرسوم ذات العلاقة المعروضة عليها، للتأكد من أن أنشطتها تدار وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، وبالتالي إصدار تقرير سنوي عن التزام البنك، بعد مراجعة البيانات المالية.

39 الإيرادات والمصروفات المخالفة للشريعة الإسلامية

خلال السنة، استلمت المجموعة إيرادات مخالفة للشريعة الإسلامية بإجمالي 209 ألف دينار بحريني (2019: 399 ألف دينار بحريني). تتضمن هذه على دخل مكتسب من الاستثمارات والتمويلات التقليدية نتيجة استحواذ بي إم أي و البنك البحريني السعودي، وغرامات مالية محتسبة على عملاء ودخل من أرصدة الحسابات الجارية المحتفظ بها في البنوك المراسلة. وتم تخصيص هذه الأموال للمساهمات الخيرية بعد خصم مصروفات الاسترداد من هذه الأموال.

40 الواجبات الاجتماعية

أدت المجموعة خلال السنة واجباتها الاجتماعية وذلك من خلال نفقات صندوق الزكاة والصدقات للأفراد والمؤسسات المستخدمة لأغراض التبرعات الخيرية. خلال السنة دفعت المجموعة مبلغ وقدره 920 ألف دينار بحريني (2019: 395 ألف دينار بحريني)، منها 745 ألف دينار بحريني (2019: 204 ألف دينار بحريني) تم دفعها من مجمع إيرادات مخالفة للشريعة.

41 الزكاة

وفقاً لقرار المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية غير العادية الذي عقد بتاريخ 12 نوفمبر 2009، تم تعديل النظام الأساسي للبنك لإبلاغ المساهمين عن التزاماتهم بدفع الزكاة على صافي الدخل وصافي القيمة. وبالتالي، لم يتم احتساب الزكاة في بيان الدخل الموحد كمصروف. بلغ مجموع الزكاة مستحقة الدفع من قبل المساهمين لسنة 2020 والتي تم تحديدها من قبل هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة بواقع 2.3 فلس (2019: بواقع 2.3 فلس) للسهم، بموجب معيار المحاسبة المالي رقم (9)، تم احتساب الزكاة المستحقة للسنة في 2020 بنسبة 2.32% من قاعدة الزكاة بمبلغ 187,369 ألف دينار بحريني (2019: 194,116 ألف دينار بحريني)، والتي تم تحديدها باستخدام طريقة صافي الأموال المستثمرة.

42 تراتبية القيمة العادلة

المستوى 1: أسعار السوق المدرجة (غير المعدلة) في سوق نشط لموجودات ومطلوبات مماثلة؛

المستوى 2: تقنيات أخرى يكون للمدخلات أثر جوهري على القيمة العادلة المسجلة القابلة للرصد بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛

المستوى 3: تقنيات تستخدم المدخلات التي لها اثر جوهري على القيمة العادلة ليست مستندة على معلومات السوق القابلة للرصد.

42 تراتبية القيمة العادلة (يتبع)

الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة

الجدول التالي يوضح تحليل الاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة، والتي تظهر بالقيمة العادلة في بيان المركز المالي الموحد:

31 ديسمبر 2020	المستوى 1 ألف دينار بحريني	المستوى 2 ألف دينار بحريني	المستوى 3 ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
صكوك سيادية	67,704	325,404	-	393,108
صكوك الشركات	1,866	3,978	10,551	16,395
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	4,162	3,313	90,209	97,684
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	-	-	350	350
	73,732	332,695	101,110	507,537

31 ديسمبر 2019 (معدلة)	المستوى 1 ألف دينار بحريني	المستوى 2 ألف دينار بحريني	المستوى 3 ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
صكوك سيادية	200,951	144,354	–	345,305
صكوك الشركات	10,842	–	11,320	22,162
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	3,578	6,480	97,380	107,438
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	–	–	1,553	1,553
	215,371	150,834	110,253	476,458

1 يناير 2019 (معدلة)	المستوى 1 ألف دينار بحريني	المستوى 2 ألف دينار بحريني	المستوى 3 ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
صكوك سيادية	355,026	–	–	355,026
صكوك الشركات	9,459	–	–	9,459
	364,485	–	–	364,485

خلال السنة، ونتيجة لتغيرات أوضاع السوق لبعض استثمارات الأوراق المالية، لم تعد الأسعار المدرجة في أسواق نشطة أو كميات التداول الكافية، متاحة لهذه الأوراق المالية كما في أو بالقرب من تاريخ القياس. بالرغم من ذلك، كانت هناك معلومات كافية متاحة لقياس القيمة العادلة لهذه الأوراق المالية استناداً إلى مدخلات السوق القابلة للرصد. وبالتالي، فإن هذه الأوراق المالية، التي تبلغ قيمتها 176 مليون دينار بحريني، قد تم تحويلها من المستوى 1 إلى المستوى 2 من تراتبية القيمة العادلة.

تحركات القيمة العادلة للاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة مصنفة ضمن المستوى 3 من تراتبية القيمة العادلة، أي باستخدام مدخلات جوهرية غير قابلة للرصد، كما يلي:

	2020 ألف دينار بحريني	2019 ألف دينار بحريني
في 1 يناير	98,933	98,650
تغيرات القيمة العادلة	(10,434)	(2,008)
التسديدات خلال السنة	(231)	(294)
إضافات خلال السنة	2,291	2,585
في 31 ديسمبر	90,559	98,933

42 تراتبية القيمة العادلة (يتبع)

تحركات القيمة العادلة لمحفظة لصكوك مصنفة ضمن المستوى 3 من تراتبية القيمة العادلة، أي باستخدام مدخلات جوهرية غير قابلة للرصد، كما يلي:

	2020 ألف دينار بحريني	2019 ألف دينار بحريني
في 1 يناير	11,320	–
إضافات خلال السنة	13,411	11,320
تغيرات القيمة العادلة	(3,426)	–
استبعادات خلال السنة	(10,754)	–
في 31 ديسمبر	10,551	11,320

القيمة العادلة المقدرة للموجودات التمويلية المدرة للدخل والمطلوبات التمويلية تقارب قيمتها الدفترية، كون أسعارها لا تختلف اختلافاً جوهرياً عن العائد السوقي المتوقع من مثل هذه العقود.

لا يتوقع أن تختلف القيمة العادلة المقدرة للأدوات المالية الأخرى اختلافاً جوهرياً عن قيمتها الدفترية كما في 31 ديسمبر 2020 و31 ديسمبر 2019، نتيجة لطبيعتها قصيرة الأجل.

43 نظام حماية الودائع

يتم تغطية ودائع بعض عملاء المصرف بنظام حماية الودائع المؤسس من قبل قوانين مصرف البحرين المركزي. يتم تغطية ودائع العملاء المحتفظ بها من قبل البنك في مملكة البحرين بنظام حماية الودائع وحقوق حاملي حسابات الاستثمار المطلقة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي وفقاً للقرار رقم (34) لسنة 2010. يغطي هذا النظام "الأشخاص الإعتياديين" (الأفراد) المؤهلين بحد أقصى 20,000 دينار بحريني كما هو منصوص عليه وفقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي. ويتم دفع مساهمة سنوية من قبل البنك على النحو المنصوص عليه من قبل مصرف البحرين المركزي ضمن هذا النظام.

44 النسب التنظيمية

1) نسبة تغطية السيولة

تم تطوير نسبة تغطية السيولة لتعزيز المرونة قصيرة الأجل لمحفظة مخاطر سيولة البنك. تهدف متطلبات نسبة تغطية السيولة لضمان أن البنك يملك مخزون كافي من الأصول السائلة عالية الجودة غير المرتبطة، والتي تتكون من أصول التي يمكن تحويلها للنقد فوراً للوفاء باحتياجاتها من السيولة لفترة 30 يوماً. إن مخزون الأصول السائلة عالية الجودة الغير مرتبطة يجب أن يسمح للمصرف من البقاء 30 يوماً تحت سيناريو الضغط، وهو الوقت الذي ستتخذ فيه الإدارة الإجراءات التصحيحية المناسبة لإيجاد الحلول اللازمة لأزمة السيولة. تحتسب نسبة تغطية السيولة كنسبة من مخزون الأصول السائلة عالية الجودة على صافي التدفقات النقدية للخارج. تم احتساب المتوسط الموحد لنسبة تغطية السيولة لفترة 3 أشهر وفقاً لمتطلبات كتيب إرشادات مصرف البحرين المركزي، كما في 31 ديسمبر 2020 و31 ديسمبر 2019، كما يلي:

	مجموع القيمة المرجحة	
	31 ديسمبر 2020 ألف دينار بحريني	31 ديسمبر 2019 ألف دينار بحريني
مخزون الموجودات السائلة عالية الجودة الغير مرتبطة	195,494	267,049
صافي التدفقات النقدية	157,730	122,135
نسبة تغطية السيولة %	126.41%	230.14%
الحد الأدنى المطلوب من قبل مصرف البحرين المركزي	80%	100%

2) كفاية رأس المال

إن الهدف الرئيسي لسياسات إدارة رأس مال المجموعة هو التأكد بأن المجموعة تلتزم بالمتطلبات الخارجية المفروضة لرأس المال وبأن المجموعة تحتفظ بدرجات ائتمانية قوية ونسبة رأسمال عالية من أجل دعم أعمالها وزيادة الحد الأقصى للقيمة للمساهمين. كما يتم إدارة كفاية رأس المال لكل شركة من شركات المجموعة بشكل منفصل وبصورة فردية. لا توجد لدى المجموعة أية قيود جوهرية على قدرتها للحصول على أو استخدام موجوداتها وتسوية التزاماتها باستثناء القيود التي قد تنتج عن الأطر الرقابية من خلال الشركات التابعة المصرفية التي تعمل فيها.

من أجل الحفاظ على أو تعديل هيكلة رأس المال، يمكن للمجموعة تعديل مبالغ أرباح الأسهم المدفوعة للمساهمين أو إصدار أسهم حقوق ملكية. لم يتم عمل تغييرات في الأهداف والسياسات والعمليات عن السنوات السابقة.

44 النسب التنظيمية (يتبع)

تم احتساب رأس المال التنظيمي والموجودات المرجحة المخاطر وفقاً لاتفاقية بازل 3 على النحو المحدد من قبل مصرف البحرين المركزي.

	كما في	
	31 ديسمبر 2020 ألف دينار بحريني	31 ديسمبر 2019 ألف دينار بحريني
الفئة الأولى لرأس المال العادي – رأس المال قبل التسويات التنظيمية	**277,655**	291,230
مطروحاً: التسويات التنظيمية	**25,971**	25,971
الفئة الأولى لرأس المال العادي – رأس المال بعد التسويات التنظيمية	**251,684**	265,259
رأس المال الإضافي من الفئة الأولى	**26**	17
تسويات رأس المال من الفئة الثانية	**35,745**	15,533
رأس المال التنظيمي	**287,455**	304,421
التعرضات الموزونة للمخاطر:		
الموجودات الموزونة لمخاطر الائتمان	**988,982**	1,329,714
الموجودات الموزونة لمخاطر السوق	**250**	3,108
الموجودات الموزونة للمخاطر التشغيلية	**97,200**	100,785
مجموع الموجودات التنظيمية الموزونة للمخاطر	**1,086,432**	1,433,607
مجموع التعرضات المعدلة الموزونة للمخاطر	**1,086,432**	1,433,607
نسبة كفاية رأس المال	**26.46%**	21.23%
نسبة كفاية رأس المال من الفئة الأولى	**23.17%**	18.50%
الحد الأدنى المطلوب من مصرف البحرين المركزي	**12.50%**	12.50%

كما في 31 ديسمبر 2020، تم إضافة إجمالي خسارة التعديل بمبلغ 24,768 ألف دينار بحريني إلى رأس المال من الفئة الأولى.

وفقاً لتعليمات مصرف البحرين المركزي، سيتم اتباع المعالجة الميسرة أعلاه للسنتين المنتهية في 31 ديسمبر 2020 و31 ديسمبر 2021، ومن ثم سيتم خصم هذا المبلغ بشكل تناسبي من رأس المال من الفئة الأولى على أساس سنوي للثلاث سنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2022، و31 ديسمبر 2023، و31 ديسمبر 2024.

3) نسبة صافي التمويل المستقر

الهدف من نسبة صافي التمويل المستقر هو تعزيز مرونة محافظ مخاطر السيولة للبنوك، وتحفيز قطاع مصرفي أكثر مرونة على مدى أفق زمني أطول. تحد نسبة صافي التمويل المستقر من كثرة الاعتماد على التمويل بالجملة قصير الأجل، وتشجع تقييماً أفضل لمخاطر التمويل عبر جميع البنود داخل وخارج الميزانية العمومية، وتعزز استقرار التمويل.

يتم احتساب نسبة صافي التمويل المستقر وفقاً لإرشادات وحدة إدارة مخاطر السيولة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي والتي أصبحت سارية المفعول ابتداءً من 2019. الحد الأدنى لنسبة صافي التمويل المستقر وفقاً لمصرف البحرين المركزي هي 100%. وبالرغم من ذلك، ووفقاً لتعميم مصرف البحرين المركزي رقم OG/106/2020 المؤرخ 17 مارس 2020 وتعميم رقم OG/296/2020 المؤرخ 26 أغسطس 2020، وتعميم رقم OG/431/2020 المؤرخ 29 ديسمبر 2020، فقد تم تخفيض الحد الأدنى إلى 80% حتى ديسمبر 2021، بغرض احتواء تداعيات جائحة الكورونا.

44 النسب التنظيمية (يتبع)

تم احتساب نسبة صافي التمويل المستقر (كنسبة مئوية) كما في 31 ديسمبر 2020 كما يلي:

	قيم غير مرجحة (قبل تطبيق العوامل ذات العلاقة)				
ألف دينار بحريني	لا يوجد استحقاق محدد	أقل من 6 أشهر	أكثر من 6 أشهر وأقل من سنة واحدة	أكثر من سنة واحدة	مجموع القيمة الموزونة
البند					
التمويل المستقر المتاح					
رأس المال:					
رأس المال التنظيمي	255,056	-	-	35,745	290,801
ودائع الأفراد، وودائع العملاء من الشركات الصغيرة:					
ودائع مستقرة	-	-	-	-	-
ودائع أقل استقراراً	-	442,336	125,503	66,951	578,006
تمويلات بالجملة:					
تمويلات بالجملة أخرى	-	1,032,384	189,353	58,126	374,683
مطلوبات أخرى:					
جميع المطلوبات الأخرى غير المتضمنة في الفئات أعلاه	-	64,101	-	-	-
مجموع التمويل المستقر المتاح	255,056	1,538,821	314,856	160,822	1,243,490
التمويل المستقر المطلوب					
مجموع صافي التمويل المستقر لموجودات السيولة عالية الجودة	-	-	-	-	17,604
ودائع محتفظ بها لدى مؤسسات مالية أخرى لأغراض تشغيلية	-	-	-	-	-
تمويلات منتظمة الأداء والصكوك/ الأوراق المالية:					
تمويلات منتظمة الأداء للمؤسسات المالية حسب الموجودات السيولة عالية الجودة من المستوى 1	-	-	-	-	-
تمويلات منتظمة الأداء للمؤسسات المالية المضمونة بموجودات السيولة عالية الجودة من غير المستوى 1، والتمويلات غير المضمونة ا والمنتظمة الأداء للمؤسسات المالية	-	245,585	416	4,911	41,956
تمويلات منتظمة الأداء للعملاء من الشركات غير المالية، والتمويلات للعملاء من الأفراد والشركات الصغيرة، والتمويلات للجهات السيادية، والمصارف المركزية ومنشآت القطاع العام، منها:	-	225,592	133,368	740,303	775,213
ذات وزن مخاطر أقل من أو يساوي 35% وفقاً لإرشادات نسبة كفاية رأس المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي	-	-	-	167,627	108,958
رهونات سكنية منتظمة الأداء، منها:	-	-	-	131,367	85,388
ذات وزن مخاطر أقل من أو يساوي 35% وفقاً لإرشادات نسبة كفاية رأس المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي	-	-	-	131,367	85,388
الأوراق المالية/الصكوك غير المتخلفة وغير المؤهلة كموجودات سيولة عالية الجودة، شاملة الأسهم المتداولة في البورصة	-	7,386	6,567	780	7,640
موجودات أخرى:					
جميع الموجودات الأخرى غير المتضمنة في الفئات أعلاه	292,513	3,980	-	24,007	308,941
البنود غير المتضمنة في الميزانية العمومية	-	145,464	-	-	7,273
مجموع التمويل المستقر المطلوب	292,513	628,007	140,351	901,368	1,244,015
نسبة صافي التمويل المستقر (%)	-	-	-	-	99.96%

44 النسب التنظيمية (يتبع)

تم احتساب نسبة صافي التمويل المستقر (كنسبة مئوية) كما في 31 ديسمبر 2019 كما يلي:

	قيم غير مرجحة (قبل تطبيق العوامل ذات العلاقة)				
ألف دينار بحريني	لا يوجد استحقاق محدد	أقل من 6 أشهر	أكثر من 6 أشهر وأقل من سنة واحدة	أكثر من سنة واحدة	مجموع القيمة الموزونة
البند					
التمويل المستقر المتاح					
رأس المال:					
رأس المال التنظيمي	291,239	–	–	38,995	330,234
ودائع الأفراد، وودائع العملاء من الشركات الصغيرة:					
ودائع أقل استقراراً	–	383,983	107,506	59,104	501,444
تمويلات بالجملة:					
تمويلات بالجملة أخرى	–	872,778	138,161	96,385	405,825
مطلوبات أخرى:					
جميع المطلوبات الأخرى غير المتضمنة في الفئات أعلاه	–	44,451	–	–	–
مجموع التمويل المستقر المتاح	291,239	1,301,212	245,667	194,484	1,237,503
التمويل المستقر المطلوب					
تمويلات منتظمة الأداء للمؤسسات المالية المضمونة بموجودات السيولة عالية الجودة من غير المستوى 1، والتمويلات غير المضمونة والمنتظمة الأداء للمؤسسات المالية	–	221,009	3,161	5,918	40,650
تمويلات منتظمة الأداء للعملاء من الشركات غير المالية، والتمويلات للعملاء من الأفراد والشركات الصغيرة، والتمويلات للجهات السيادية، والمصارف المركزية ومنشآت القطاع العام، منها:	–	177,553	134,751	714,111	732,316
ذات وزن مخاطر أقل من أو يساوي 35% وفقاً لإرشادات نسبة كفاية رأس المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي	–	–	–	154,150	100,197
رهونات سكنية منتظمة الأداء، منها:	–	–	–	8,305	5,398
ذات وزن مخاطر أقل من أو يساوي 35% وفقاً لإرشادات نسبة كفاية رأس المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي	–	–	–	8,305	5,398
الأوراق المالية/الصكوك غير المتخلفة وغير المؤهلة كموجودات سيولة عالية الجودة، شاملة الأسهم المتداولة في البورصة	–	5,073	–	942	3,337
موجودات أخرى:					
جميع الموجودات الأخرى غير المتضمنة في الفئات أعلاه	284,141	9,282	–	80,342	369,124
البنود غير المتضمنة في الميزانية العمومية	–	100,483	–	–	5,024
مجموع التمويل المستقر المطلوب	284,141	508,327	137,912	808,676	1,152,512
نسبة صافي التمويل المستقر (%)	–	–	–	–	105.8%

45 أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة للسنة السابقة لتتناسب مع العرض المطبق في السنة الحالية، وتعديلها عند تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم (31) ومعيار المحاسبة المالي رقم (33) (أنظر إيضاح 2.6). إن إعادة التصنيفات هذه لم تؤثر على صافي الربح للسنة، ومجموع الموجودات، ومجموع المطلوبات، ومجموع حقوق الملكية للمجموعة المبينة مسبقاً.

معلومات إضافية غير مدققة
في 31 ديسمبر 2020

تماشيا مع توجيهات مصرف البحرين المركزي حسب التعميم 2020/06/259 الصادر في 14 يوليو 2020، والذي يهدف إلى الحفاظ على الشفافية، وسط الآثار المالية الحالية لتفشي جائحة كورونا (كوفيد – 19)، قدم البنك معلومات إضافية عن تأثير هذه الجائحة على بياناتها المالية ونتائج عملياتها.

في 11 مارس 2020، أعلنت منظمة الصحة العالمية تفشي جائحة كورونا (كوفيد – 19) وتطورها بسرعة على مستوى العالم. وقد أدى ذلك إلى تباطؤ اقتصادي عالمي مع عدم اليقين في البيئة الاقتصادية. ويشمل ذلك تعطيل العمل في أسواق المال، وأسواق الائتمان المتدهورة، ومخاوف السيولة. اتخذت السلطات تدابير مختلفة لاحتواء تفشي الوباء، بما في ذلك تطبيق قيود على السفر وتدابير الحجر الصحي. كان للوباء، والإجراءات والسياسات الناتجة عنه أثراً كبيراً على المجموعة وشركاتها التابعة الرئيسية (يشار إليها مجتمعة "المجموعة") وشركاتها الزميلة. تراقب المجموعة عن كثب وضع جائحة كورونا (كوفيد – 19)، وتجاوباً مع آثارها، قامت بتفعيل خطة مواصلة الأعمال، وبعض ممارسات إدارة المخاطر المختلفة الأخرى، بغرض إدارة والتعامل مع أي تعطيل للأعمال في عملياتها وأدائها المالي.

أعلن مصرف البحرين المركزي عن إجراءات مختلفة لمواجهة آثار جائحة كورونا، ولتخفيف متطلبات السيولة في الاقتصاد ومساعدة البنوك على الالتزام بالنسب التنظيمية، وفيما يلي بعض هذه الإجراءات الهامة:

- تأجيل دفع الأقساط لفترة 6 أشهر للعملاء المؤهلين ، والمعتمدين.
- معاملات إعادة الشراء الملزمة للبنوك المؤهلة بنسبة صفر بالمئة.
- تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي من 5% إلى 3%.
- تخفيض نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر من 100% إلى 80%.
- تخفيفات رأسمالية من خلال إضافة إجمالي خسارة التعديل ومخصص الخسائر الائتمانية الإضافية للمرحلة 1 و2 من مارس إلى ديسمبر 2020، إلى رأس المال من الفئة الأولى للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2020 و31 ديسمبر 2021. وخصم هذا المبلغ بشكل تناسبي من رأس المال من الفئة الأولى على أساس سنوي للثلاث سنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2022، و31 ديسمبر 2023، و31 ديسمبر 2024.

التدابير والإجراءات المذكورة أعلاه أدت للآثار التالية على المجموعة:

- تأجيل أقساط القروض لفترة 6 أشهر حسب تعليمات مصرف البحرين المركزي يتطلب من البنوك المتأثرة احتساب خسارة التعديل لمرة واحدة في حقوق الملكية. تم حساب خسارة التعديل كالفرق بين صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المعدلة المحتسبة باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي والقيمة الدفترية الحالية للموجودات المالية بتاريخ التعديل.
- إن إجراء تأجيل أقساط القروض لفترة 6 أشهر يشمل شرطاً لتعليق الحد الأدنى للدفعات، ورسوم الخدمة، وأرصدة بطاقات الائتمان المستحقة. بالإضافة لذلك، فقد أدت جائحة كورونا لانخفاض حجم المعاملات والرسوم ذات العلاقة، مما أدى لانخفاض جوهري في دخل الرسوم للمجموعة.
- أعلنت حكومة مملكة البحرين عن العديد من برامج التحفيز الاقتصادي ("الحزم") لدعم الأعمال التجارية في هذه الأوقات الصعبة. استلم المصرف مساعدة مالية من الجهات التنظيمية تمثل سداداً محدداً لجزء من تكاليف الموظفين، وتنازل عن الرسوم والضرائب ورسوم الخدمات، والتمويل الذي لا يتحمل فائدة المستلم من الحكومة/الجهات التنظيمية، استجابة لإجراءات الدعم لمواجهة جائحة كورونا، وقد تم احتسابها مباشرة في حقوق ملكية المجموعة، وفقاً لتعليمات مصرف البحرين المركزي.
- احتفظت المجموعة باحتياطي نقدي أقل، نتيجة لتخفيض نسبة الاحتياطي النقدي إلى 3%.
- نتيجة لسيناريو السيولة المجهد في السوق، اضطر المصرف لتكبد مصروفات تمويل أعلى للحصول على ودائع جديدة وصرف العملات الأجنبية.
- خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020، كان معدل نمو حجوزات الموجودات التمويلية أكبر بنسبة 19% مقارنة بنفس الفترة من السنة السابقة. بالإضافة لذلك، فإن الوضع الاقتصادي الصعب أدى بالمجموعة لاحتساب خسائر ائتمانية متوقعة إضافية على تعرضاتها خلال سنة 2020. انخفاض إنفاق المستهلكين الناتج عن التباطؤ الاقتصادي، أدى لزيادة الأرصدة عند الطلب التي تحتفظ بها المجموعة.
- تستمر المجموعة بالوفاء بالمتطلبات التنظيمية لنسب كفاية رأس المال، وتغطية السيولة، وصافي التمويل المستقر. كما في 31 ديسمبر 2020، كانت النسب الموحدة لكفاية رأس المال، وتغطية السيولة، وصافي التمويل المستقر ثابتة عند 26.46% و141.56% و99.96% على التوالي.

معلومات إضافية غير مدققة (يتبع)
في 31 ديسمبر 2020

أعلن مصرف البحرين المركزي لاحقاً عن حزمة تأجيلات إضافية (التأجيل الثاني و الثالث) لدفع أقساط التمويلات السارية في 30 سبتمبر 2020 لفترة 4 أشهر، ويناير 2021 لفترة 6 أشهر. هذه التأجيلات سمحت للمصرف باحتساب الأرباح، وبالتالي لم ينتج عنها أي خسائر تعديل إضافية للمجموعة.

بالإضافة لمجالات التأثير المذكورة أعلاه، ونتيجة للوضع الاقتصادي العام، فقد تم تأجيل بعض مبادرات العمل الاستراتيجية ومبادرات الاستثمارات لحين وجود مزيد من الوضوح حول مؤشرات التعافي وأثرها على بيئة العمل. بشكل عام، فقد حقق المصرف خلال الفترة صافي ربح يبلغ 9.12 مليون دينار بحريني، وهو أقل من صافي ربح فترة المقارنة للسنة السابقة والبالغ 21.13 مليون دينار بحريني، مسجلاً انخفاضاً بنسبة 57%.

فيما يلي ملخص للآثار الاقتصادية المذكورة أعلاه:

	صافي الأثر على المجموعة		
ألف دينار بحريني	**الدخل الموحد**	**المركز المالي الموحد**	**حقوق الملكية الموحد**
خسارة التعديل	–	–	(24,768)
إطفاء خسارة التعديل	24,768	24,768	–
رسوم بطاقات ائتمان أقل	(282)	–	–
منح حكومية	–	–	2,143
معاملات إعادة الشراء الملزمة بمعدل صفري	–	121,613	–
متوسط الانخفاض في الاحتياطي النقدي	–	172,143	–
سيولة مجهدة	(371)	–	–
الخسائر الائتمانية المتوقعة المنسوبة لكوفيد – 19	(6,630)	(6,630)	–

المعلومات الواردة في الجدول أعلاه تشمل فقط المجالات أو البنود التي كان فيها الأثر قابلاً للتحديد وجوهرياً. بعض المبالغ الواردة أعلاه تشمل خسارة إفتراضية للدخل، أو قياس تكلفة إضافية، وبالتالي قد لا تتطابق بالضرورة مع المبالغ المعلنة في البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020.

لا ينبغي اعتبار المعلومات الواردة في هذا الإفصاح الإضافي كمؤشر على نتائج السنة بأكملها، أو الاعتماد عليها لأي أغراض أخرى. نظراً للشكوك المحيطة بوضع جائحة كورونا (كوفيد – 19) الذي لا يزال يتطور، فإن التقييم أعلاه هو كما في تاريخ إعداد هذه المعلومات، وتأخذ بالاعتبار فقط المجالات الجوهرية للأثر. قد تتغير الظروف، مما يؤدي بهذه المعلومات لأن تصبح قديمة وغير نافعة. بالإضافة لذلك، فإن هذه المعلومات لا تمثل تقييماً شاملاً وكاملاً لأثر جائحة كورونا (كوفيد – 19) على المجموعة. لم تخضع هذه المعلومات للتدقيق من قبل المدقق الخارجي.

اتفاقية بازل 3 – الدعامة 3 الإفصاحات

المحتويات

1. مقدمة	131
2. الأداء والوضع المالي	131
3. هيكلة المجموعة ورأس المال	133
3.1 هيكل المجموعة	133
3.2 هيكل رأس المال	133
4. نسب ملاءة رأس المال	135
4.1 ادارة رأس المال	135
5. نبذة عن الموجودات الموزونة للمخاطر ورسوم رأس المال	135
5.1 مخاطر الائتمان	135
5.2 مخاطر السوق	145
5.3 مخاطر التشغيل	145
5.4 مخاطر معدل العائد	146
5.5 مخاطر مركز الأسهم	148
5.6 المخاطر التجارية المتغيرة	149
5.7 مخاطر السيولة	149
5.8 مخاطر أخرى	149
6. حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار	149
7. افصاحات اخرى	151
7.1 مخاطر العملة	151
7.2 المعاملات مع الاطراف ذوي العلاقة	151
7.3 التسهيلات المعاد هيكلتها	152
7.4 الموجودات المباعة بموجب اتفاقات حق الرجوع	152
7.5 المخاطر القانونية والمطالبات	152
7.6 نظام حماية الودائع	152
7.7 التعرض للأطراف ذات الاستدانة العالية وغيرهم من الأطراف ذات المخاطر العالية	152
7.8 تعرضات تتجاوز الحدود المحددة من الجهات الرقابية	152
7.9 عقوبات مصرف البحرين المركزي	152
ملحق 1 – مكونات الإفصاح عن رأس المال	153
ملحق 2 – إفصاح نسبة صافي التمويل المستقر	160
ملحق 3 – نسبة الدين إلى رأس المال	161
ملحق 4 – نسبة تغطية السيولة	162

اتفاقية بازل 3 – الدعامة 3 - الإفصاحات
في 31 ديسمبر 2020

1. مقدمة

بدأ سريان متطلبات مصرف البحرين المركزي، التي تعمل كإطار مشترك لتنفيذ اتفاقية بازل 3 في مملكة البحرين، بتاريخ 1 يناير 2015.

تقوم اتفاقية بازل على ثلاثة دعائم:

- **الدعامة 1** وتصف أسس احتساب نسبة ملاءة رأس المال التنظيمي، وتحدد قواعد احتساب الموجودات الموزونة للمخاطر (RWAs) لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل، بالاضافة الى اشتقاق قاعدة رأس المال التنظيمي. ويتم احتساب نسبة ملاءة رأس المال على أساس أنها نسبة رأس المال التنظيمي للبنك إلى مجموع الموجودات الموزونة للمخاطر.
- **الدعامة 2** وتتعلق بعملية المراجعة الإشرافية لإطار إدارة المخاطر للمؤسسات المالية وملاءة رأس المال الخاصة بها.
- **الدعامة 3** وتتعلق بانضباط السوق، ويتطلب من المصرف نشر معلومات مفصلة نوعياً و كمياً عن سياساته لإدارة المخاطر وملاءة رأس المال وطرق المعالجات لاستكمال الدعامتين الأولين وعملية المراجعة الاشرافية.

إن الافصاحات الواردة في هذه الوثيقة هي إضافة إلى الافصاحات المدرجة في البيانات المالية الموحدة والتي يتم إعدادها وفقًا لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ووفقًا لقانون الشركات التجارية في البحرين و قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية ولائحة قواعد وإجراءات مصرف البحرين المركزي (المجلد 2) وتوجيهات مصرف البحرين المركزي ذات الصلة.

2. الأداء والوضع المالي

تأسس البنك في 19 يناير 2006 في مملكة البحرين. ويمارس المصرف نشاطاته وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية بما يتطابق مع المتطلبات التنظيمية للبنوك الإسلامية التي حددها مصرف البحرين المركزي. إن الأسهم العادية للبنك مدرجة في بورصة البحرين وسوق دبي المالي، ويعمل بموجب ترخيص الخدمات المصرفية الإسلامية للأفراد الصادر عن مصرف البحرين المركزي.

في 30 مارس 2014، استحوذ البنك على حصة قدرها 100% في بي إم آي بنك ش.م.ب (مقفلة)، وهي شركة مساهمة مقفلة في مملكة البحرين، من خلال تبادل الأسهم. وفي شهر يناير 2015، اعتمدت هيئة الرقابة الشرعية تحول بي إم آي بنك الى بنك اسلامي اعتبارًا من 1 يناير 2015 وتصبح عملياته متفقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية اعتبارًا من 1 يناير 2015.

في 29 نوفمبر 2016، وافق مساهمو بي إم آي بنك على نقل عمليات بي إم آي بنك إلى المصرف. وفي 17 أبريل 2017 تمت الموافقة على نقل الأعمال من قبل مصرف البحرين المركزي والتي تم نشرها لاحقًا في الجريدة الرسمية بتاريخ 20 أبريل 2017. وقام المصرف بنقل غالبية حقوق بي إم آي بنك وتحمل جميع التزاماته وفقًا لقيمها الدفترية.

خلال عام 2016، استحوذ البنك على حصة قدرها 70% في مصرف السلام سيشل المحدود ("ASBS")، (المعروف سابقًا باسم "BMIO") وهو بنك خارجي في سيشيل. ويعمل مصرف السلام سيشل المحدود بموجب ترخيص مصرفي خارجي صادر عن مصرف سيشيل المركزي. وكان بنك BMIO يعمل بموجب ترخيص مصرفي خارجي صادر عن مصرف سيشيل المركزي. واعتبارا من 20 مايو 2016، تم منح ASBS ترخيص ممارسة الأعمال المصرفية والذي يسمح له بممارسة الأنشطة المصرفية الخارجية والداخلية. وتم الانتهاء من جميع الإجراءات القانونية المتعلقة بتخصيص الأسهم فيما تم البدء بتحويل جميع عمليات ASBS لتكون متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ووفقًا للائحة قواعد وإجراءات مصرف البحرين المركزي CA-B.1.4 ولغرض الإفصاح عن الموجودات الموزونة المخاطر وحساب ملاءة رأس المال، حصل المصرف على موافقة من مصرف البحرين المركزي لتجميع التعرضات الموزونة المخاطر الخاصة ببنك ASBS، وبالتالي أصبحت التعرضات الموزونة المخاطر لـ ASBS لا تشكل جزءًا من جميع الإفصاحات الواردة في وثيقة الإفصاح المتعلقة بـ بازل 3.

خلال 2018، أعادت المجموعة تقييم مشاركتها مع شركة زميلة وأصولها الخاضعة للإدارة وهي ASB Biodiesel 1 ("Biodiesel")، وهي شركة تأسست في جزر كايمان ولها عمليات يقع مقرها في هونغ كونغ وتقوم بتصنيع الديزل الحيوي، وكان لدى المجموعة أيضًا تعرضات تمويل كبيرة لشركة Biodiesel.

واعتماداً على المشاركة المستمرة للمجموعة ودعمها للأعمال وزيادة التغيرات في تعرضاتها الناجمة عن العمليات، فقد أوضحت التقييمات بأن المجموعة قد تمكنت من السيطرة على أنشطة الشركة ذات الصلة بصفتها الطرف الأساسي. ووفقًا لذلك، قامت المجموعة بتوحيد ASB Biodiesel وشركاتها التابعة (ويشار اليهما معاً بإسم "Biodiesel Group") اعتبارًا من 30 سبتمبر 2018 ، وهو التاريخ الذي تم فيه الاستحواذ.

يعمل المصرف وشركته المصرفية التابعة الرئيسية من خلال 10 فروع في مملكة البحرين وفرع واحد في سيشيل ويقدم مجموعة كاملة من الخدمات والمنتجات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. وتشمل أنشطة المصرف إدارة حسابات الاستثمار في تقاسم الأرباح، وتقديم عقود التمويل الإسلامي، والتعامل في العقود المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية كأصيل/ وكيل، وإدارة العقود المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وغيرها من الأنشطة المسموح بها بموجب الخدمات المصرفية الإسلامية المنظمة من قبل مصرف البحرين المركزي، ويشار إلى المصرف مع الشركات التابعة له باسم "المجموعة".

تم إعداد البيانات المالية الموحدة والإفصاحات التنظيمية لملاءة رأس المال للمجموعة على أساس ثابت حيثما ينطبق ذلك.

2. الاداء والوضع المالي (يتبع)

الجدول 2.1: المؤشرات المالية الرئيسية (PD 1.3.9 a,b,c)

(بآلاف الدنانير البحرينية)

	ديسمبر 2020	ديسمبر 2019	ديسمبر 2018	ديسمبر 2017	ديسمبر 2016	ديسمبر 2015
إجمالي دخل التشغيل	57,420	53,527	56,719	62,190	63,000	58,898
الربح الصافي	9,118	21,130	18,520	18,055	16,096	10,548
مجموع الموجودات	2,261,353	2,042,803	1,710,310	1,589,228	1,681,293	1,656,643
مجموع حقوق المساهمين	281,167	320,074	304,822	303,837	324,899	320,002
النسب الرئيسية	**ديسمبر 2020**	**ديسمبر 2019**	**ديسمبر 2018**	**ديسمبر 2017**	**ديسمبر 2016**	**ديسمبر 2015**
العائد على كل سهم (فلس)	4.3	9.7	8.7	8.5	7.6	5.8
العائد على متوسط الموجودات (%)	0.4	1.1	1.1	1.1	1.0	0.6
العائد على متوسط حقوق المساهمين (%)	3.0	6.8	6.1	5.7	5.0	3.3
التكلفة إلى صافي دخل التشغيل (%)	52.3	55.6	48.9	39.0	41.4	44.7
نسبة مدفوعات أرباح الأسهم (%)	126.4	83.9	81.0	83.0	66.5	86.2
نسبة حصيلة أرباح الأسهم (%)	6.8	8.0	7.0	6.1	4.2	5.4
هامش صافي الربح على الموجودات الإسلامية (%)	3.4	2.7	2.9	3.2	2.7	3.3

جدول 2.2 الملخص المالي

(بآلاف الدنانير البحرينية)

المركز المالي الموحد	**ديسمبر 2020**	**ديسمبر 2019**	**ديسمبر 2018**	**ديسمبر 2017**	**ديسمبر 2016**	**ديسمبر 2015**
نقد وأرصدة لدى البنوك والبنك المركزي	288,266	219,456	82,587	66,351	131,990	152,572
صكوك سيادية	393,108	345,305	354,215	363,569	358,269	350,474
إيداعات لدى المؤسسات المالية	37,965	114,803	163,305	141,225	182,452	103,345
صكوك الشركات	16,395	22,162	9,222	10,419	28,934	50,472
موجودات التمويلات	814,449	685,756	568,905	532,535	478,798	491,353
موجودات الإيجارات التمويلية	469,363	389,742	256,892	213,238	188,485	155,217
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	98,034	108,991	107,508	111,325	122,073	123,514
عقارات استثمارية	67,586	72,774	74,261	66,782	51,863	68,786
عقارات للتطوير	2,943	2,943	6,290	6,448	17,781	49,021
استثمار في شركات زميلة	12,036	10,640	15,972	16,835	10,561	9,994
موجودات أخرى	35,237	44,260	45,182	34,530	64,276	75,924
الشهرة	25,971	25,971	25,971	25,971	25,971	25,971
الموجودات المصنفة كمحتفظ بها للبيع	–	–	–	–	19,840	–
إيداعات من المؤسسات المالية	116,883	211,459	144,125	154,765	132,032	120,795
إيداعات العملاء	–	–	705,924	602,784	723,439	842,570
الحسابات الجارية للزبائن	363,970	289,456	251,842	283,886	279,609	224,366
تمويل مرابحة لأجل	221,671	145,590	155,543	79,986	91,837	35,986
مطلوبات أخرى	52,282	41,481	48,293	45,089	49,260	50,573
مطلوبات متعلقة بأصول مصنفة كمحتفظ بها للبيع	–	–	–	–	11,421	–
حقوق ملكية حاملي حسابات الإستثمار*	1,225,380	1,034,743	99,761	118,881	68,796	62,351
منها: عقود وكالة من مؤسسات مالية	264,784	210,887	–	–	–	–
منها: عقود وكالة ومضاربة من العملاء	960,596	823,856	–	–	–	–
رأس المال	**ديسمبر 2020**	**ديسمبر 2019**	**ديسمبر 2018**	**ديسمبر 2017**	**ديسمبر 2016**	**ديسمبر 2015**
ملاءة رأس المال (%)	26.5	21.2	20.6	21.4	21.6	20.1
حقوق الملكية / إجمالي الموجودات (%)	12.4	15.7	17.8	19.1	19.3	19.3
إجمالي ودائع العملاء / حقوق الملكية (مرات)	x4.7	3.5x	3.5x	3.3x	3.3x	3.5x

2. الاداء والوضع المالي (يتبع)

جدول 2.2 الملخص المالي (يتبع)

(بآلاف الدنانير البحرينية)

السيولة والنسب الأخرى	ديسمبر 2020	ديسمبر 2019	ديسمبر 2018	ديسمبر 2017	ديسمبر 2016	ديسمبر 2015
عقود التمويل الإسلامي / إجمالي الموجودات (%)	56.8	52.6	48.3	46.9	39.7	39.0
الاستثمارات / إجمالي الموجودات (%)	26.1	27.6	33.2	36.2	36.2	39.4
الموجودات السائلة / إجمالي الموجودات (%)	19.8	24.4	24.9	28.9	31.0	36.6
الموجودات السائلة / ودائع حساب الاستثمار الجاري وغير المقيد (%)	28.2	37.6	121.1	114.2	149.6	211.5
ودائع العملاء / إجمالي الموجودات (%)	58.6	54.5	61.8	63.3	63.8	68.2
مستحقات من البنوك والمؤسسات المالية / إجمالي الموجودات (%)	1.7	5.6	9.5	8.9	10.9	6.2
الموجودات بين البنوك / المطلوبات بين البنوك	32.5	54.3	113.3	91.3	138.2	85.6
عقود التمويل الإسلامي / ودائع العملاء (%)	80.8	81.2	78.1	74.2	62.3	57.3
عدد الموظفين	363	355	341	322	333	368

* تم تعديل أرقام السنة المنتهية 2019 نتيجة لتطبيق معيار المحاسبة المالي رقم 31.

3. هيكلة المجموعة و رأس المال

3.1 هيكل المجموعة

تشتمل البيانات المالية الموحدة للسنة على البيانات المالية للمصرف وشركاته التابعة (ويشار إليها مجتمعة بـ «المجموعة").

كانت الشركات التابعة والزميلة الرئيسية كما في 31 ديسمبر 2020 ومعاملتها لأغراض ملاءمة رأس المال على النحو التالي:

	تصنيف المنشأة حسب نموذج ملاءة رأس المال (CA)	المعاملة البنكية
الشركات التابعة		
مصرف السلام سيشل	شركة مصرفية تابعة	تجميع الموجودات الموزونة للمخاطر والمعتمدة من قبل مصرف البحرين المركزي في 28 يونيو 2016
كناز القدم للعقارات الاستثمارية ذ.م.م	منشأة تجارية	وزن مخاطر التعرض للاستثمار
كناز الهملة للعقارات الاستثمارية ذ.م.م		
واحات المحرق للعقارات الاستثمارية ذ.م.م		
ASB بايوديزل 1		
الشركات الزميلة		
مصرف السلام الجزائر	منشأة مالية	وزن مخاطر التعرض للاستثمار
بنك الخليج الافريقي		
شركة المنارة للتطوير ذ.م.م	منشأة تجارية	وزن مخاطر التعرض للاستثمار
شركة ان. اس العقارية ذ.م.م		
شركة دراري للاستثمار ذ.م.م		
شركة برج الصفوة للعقارات الاستثمارية ذ.م.م		
شركة السلام جلوبال REIT		

3.2 هيكل رأس المال

يتألف إجمالي رأس مال المجموعة وقدره 287,455 ألف دينار بحريني من الأسهم العادية لرأس المال من الفئة 1 ("CET1") و رأس المال الإضافي من الفئة 1 ("AT1") و رأس المال من الفئة 2 ("T2")الموضح بالتفصيل في الجدول التالي: (PD 1.3.11)

وكان رأس المال الصادر والمدفوع للمجموعة 230,450 ألف دينار بحريني في 31 ديسمبر 2020، ويتكون من 2,304,500 ألف سهم بقيمة 0,100 دينار بحريني لكل سهم. (PD 1.3.11)

وتعتقد الإدارة بأن هيكل رأس المال الحالي يغطي الأنشطة الحالية والمستقبلية للمجموعة.

3. هيكلة المجموعة و رأس المال (يتبع)

3.2 هيكل رأس المال (يتبع)

جدول 3.1 تفاصيل قاعدة رأس مال المصرف (PD 1.3.12, 13, 14, 15, 16)

(بآلاف الدنانير البحرينية)

	الأسهم العادية لرأس المال من الفئة 1	رأس المال الإضافي من الفئة 1	رأس المال من الفئة 2
الأسهم العادية الصادرة والمدفوعة بالكامل	230,450		
أسهم الخزينة	(7,530)		
احتياطي قانوني	21,778		
علاوة إصدار السهم	12,209		
الأرباح المستبقاة	(3,496)		
صافي الدخل / الخسائر المتراكمة المرحلية الحالية	6,633		
الأرباح والخسائر غير المحققة من الأدوات المالية المتوفرة للبيع	9,844		
الأرباح والخسائر الناتجة من تحويل العملات الأجنبية	(3,784)		
الأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة عن تقييم الأسهم بالقيمة العادلة	11,430		
مجموعة حقوق الأقلية في الشركات المصرفية التابعة مع الإقرار برأس مال الأسهم العادية المستوى1	121		
إجمالي الأسهم العادية لرأس المال من الفئة 1 قبل التسويات التنظيمية	**277,655**		
مطروحاً:			
الشهرة	(25,971)		
إجمالي الأسهم العادية لرأس المال من الفئة 1 بعد التسويات التنظيمية أعلاه	**251,684**		
الأدوات الصادرة عن البنوك التابعة لأطراف ثالثة		26	35
احتياطي إعادة تقييم الموجودات – الممتلكات والمنشآت والمعدات		–	23,348
مخصصات خسائر التمويل العامة		–	12,362
الإجمالي المتاح من رأس المال الاضافي من الفئة 1 ورأس المال من الفئة 2		**26**	**35,745**
مجموع الفئة 1		**251,710**	
إجمالي رأس المال (PD 1.3.20 a)			**287,455**

جدول 3.2

(بآلاف الدنانير البحرينية)

	التعرضات الموزونة للمخاطر		
	الائتمان	**التشغيلية**	**السوق**
التعرضات الموزونة للمخاطر (تمويل ذاتي)	813,463	96,666	250
التعرضات الموزونة للمخاطر (حساب الاستثمار غير المقيد)	170,292	–	–
تجميع التعرضات الموزونة للمخاطر	5,226	534	–
التعرضات الموزونة للمخاطر بعد التجميع	**988,982**	**97,200**	**250**
مجموع التعرضات الموزونة للمخاطر			**1,086,432**

	الأسهم العادية لرأس المال من الفئة 1	**الفئة الأولى لرأس المال**	**مجموع رأس المال**
النسبة المئوية لمجموع التعرضات الموزونة للمخاطر (نسبة ملاءة رأس المال) (PD 1.3.20 a)	%23.17	%23.17	%26.46
الحد الأدنى المطلوب لأحكام مصرف البحرين المركزي بموجب اتفاقية بازل 3 (قبل CCB)	%6.50	%8.00	%10.00
معدل الاحتفاظ برأس المال (CCB)	%2.50	%2.50	%2.50
الحد الأدنى المطلوب لأحكام مصرف البحرين المركزي بموجب اتفاقية بازل 3 (بعد CCB)	%9.00	%10.50	%12.50

*محسوبة وفقاً لنموذج ملاءة رأس المال – المجلد 2 الصادر عن مصرف البحرين المركزي. لم يتم اعتبار ASBS كشركة تابعة ذات أهمية حيث أن رأسمالها التنظيمي أقل من 5% من قاعدة رأس المال الموحدة للمجموعة.

4. نسب ملاءة رأس المال

لا توجد أي عوائق تحول دون تحويل الأموال أو إعادة تخصيص رأس المال التنظيمي، وللمجموعة رأس مال كاف لدعم الأنشطة الحالية والمستقبلية للمجموعة (PD 1.3.6.c و PD 1.3.16)

4.1 ادارة رأس المال

عملية التقييم الداخلية لملاءة رأس المال (ICAAP)

تهدف إدارة رأس المال للمجموعة إلى الحفاظ على المستوى الأمثل لرأس المال لتمكينها من متابعة الاستراتيجيات التي تقدم قيمة المساهمين على المدى الطويل، مع الحفاظ دائمًا على الحد الأدنى لمتطلبات النسب المحددة من الجهات الرقابية ومخاطر الدعامة 2 من اتفاقية بازل 3.

تشمل المبادئ الأساسية لإدارة رأس المال:

- المحافظة على رأس مال كاف كمانع للخسائر غير المتوقعة لحماية أصحاب المصلحة كالمساهمين والمودعين.
- زيادة العائد على رأس المال وتحقيق عائد مستدام أعلى من تكلفة رأس المال.

تتم مراقبة ملاءة رأس مال المجموعة باستخدام القواعد والنسب التي وضعها مصرف البحرين المركزي. والهدف الرئيسي من إدارة رأس مال المجموعة هو التأكد من التزامها بمتطلبات رأس المال المفروضة من الخارج. وقد امتثلت المجموعة بالكامل بجميع متطلبات رأس المال المفروضة من الخارج خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020.

5. نبذة عن الموجودات الموزونة للمخاطر ومخصص رأس المال

تبنت المجموعة المنهج الموحد لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومنهج المؤشر الأساسي للمخاطر التشغيلية لأغراض إعداد التقارير للجهات الرقابية. وفيما يلي متطلبات رأس المال الموزونة المخاطر لمخاطر الائتمان والسوق والمخاطر التشغيلية للمجموعة.

5.1 مخاطر الائتمان

تعريف فئات التعرض لكل محفظة نموذجية (PD 1.3.21 a)

لدى المجموعة محفظة ائتمانية متنوعة ممولة وغير ممولة. وتصنف التعرضات وفقًا لمعيار المحفظة الاساسية لملاءة رأس المال المذكورة في إطار اتفاقية بازل 3 لمصرف البحرين المركزي والتي تغطي النهج الموحد لمخاطر الائتمان.

فيما يلي أوصاف فئات الطرف المقابل إلى جانب أوزان المخاطر المستخدمة في استخلاص الموجودات الموزونة للمخاطر:

أ) مطالبات سيادية

تتعلق بالتعرضات للحكومات وبنوكها المركزية. يتم وزن المخاطر بالنسبة للبحرين ودول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 0%، فيما يتم منح وزن للمطالبات على جميع الجهات السيادية الأخرى بنسبة 0% حيث يتم تصنيف هذه المطالبات وتمويلها بالعملة المحلية ذات الصلة بتلك السيادة. ويتم تصنيف المخاطر على المطالبات السيادية، بخلاف تلك المذكورة أعلاه، بناءً على تصنيفاتها الائتمانية.

ب) مطالبات على مؤسسات القطاع العام (PSEs)

تم تخصيص وزن 0% لمخاطر مؤسسات القطاع العام في البحرين، أما جهات القطاع العام السيادية الأخرى، التي خصصت لها الجهات الرقابية المحلية نسبة 0% كوزن للمخاطر بالعملة المحلية ذات الصلة، فأنه يتم تعيين وزن المخاطر بنسبة 0% كما هو مخصص من قبل مصرف البحرين المركزي. تتم موازنة مؤسسات القطاع العام بخلاف تلك المذكورة أعلاه بناءً على تصنيفاتها الائتمانية.

ج) مطالبات على البنوك

يتم وزن المخاطر على البنوك بناءً على التصنيفات المخصصة لها من قبل وكالات التصنيف الخارجية، ومع ذلك، قد يتم تحديد وزن للمطالبات قصيرة الأجل على البنوك المؤسسة محليًا بنسبة 20% عندما تكون هذه المطالبات على البنوك ذات تاريخ استحقاق أصلي قدره ثلاثة أشهر أو أقل، ويتم تصنيف المطالبات وتمويلها أما بالدينار البحريني أو بالدولار الأمريكي.

وتحدد أوزان المخاطر التفضيلية التي تعد بفئة واحدة أفضل من مخاطر المطالبات القياسية الموزونة على البنوك الأجنبية المرخصة في البحرين ذات أجل استحقاق أصلي مدته ثلاثة أشهر أو أقل، مقومة وممولة بالعملة المحلية ذات الصلة. ويسمح بأوزان المخاطر التفضيلية للمطالبات قصيرة الأجل للبنوك المرخص لها في السلطات القضائية الأخرى فقط إذا سمحت الجهة الرقابية أيضا بأوزان المخاطر التفضيلية قصيرة الأجل على البنوك التابعة له.

ولن تحصل أية مطالبة على بنك غير مصنف على وزن مخاطرة أقل من تلك المطبقة على المطالبات المتعلقة بجهة التأسيس السيادية. ويتم تحديد وزن المخاطر على الاستثمارات الكبيرة في الديون الثانوية للبنوك والأوراق المالية والهيئات المالية بنسبة 250% والاستثمارات التي تتجاوز 15% من الأسهم العادية المستوى 1 للبنك، ثم سيتم خصم المبلغ الزائد من رأس مال البنك.

د) مطالبات على محفظة الشركات، بما في ذلك شركات التأمين

تعتبر المطالبات على محفظة الشركات بما في ذلك شركات التأمين بأنها ذات موزونة المخاطر على أساس التصنيفات الائتمانية. ويتم تحديد أوزان مخاطر مطالبات الشركات غير المصنفة بنسبة 100%.

5. نبذة عن الموجودات الموزونة للمخاطر ومخصص رأس المال (يتبع)

5.1 مخاطر الائتمان (يتبع)

هـ) مطالبات على محفظة التجزئة التنظيمية

تخصص لمطالبات التجزئة المشمولة في محفظة التجزئة التنظيمية مخاطر موزونة نسبتها 75% (باستثناء عقود التمويل الإسلامي التي فات موعد استحقاقها)، إذا كانت تفي بالمعايير المذكورة في قواعد واجراءات مصرف البحرين المركزي.

و) الرهون العقارية

تخضع المطالبات المضمونة برهن على الرهونات السكنية والعقارات التجارية لحد أدنى من المخاطر بنسبة 35% و 75% و 100% على التوالي.

ز) الذمم المدينة التي مضى موعد استحقاقها (PD 1.3.22 a)

الجزء غير المضمون من حسابات الذمم المدينة وذمم الإيجارات (بخلاف عقد تمويل الرهن العقاري السكني المؤهل) المتأخرة عن السداد لأكثر من 90 يوما، فإنه يتم وزن حسب مخاطرها على النحو التالي (مخصومًا منها مخصصات محددة شاملة مبالغ مشطوبة معينة):

(أ) وزن المخاطر بنسبة 150% عندما تقل المخصصات المحددة عن 20% من المبلغ المستحق من التسهيل.

(ب) وزن المخاطر بنسبة 100% عندما تكون المخصصات المحددة 20% أو أكثر من المبلغ المستحق من التسهيل.

ح) الاستثمار في الأوراق المالية والصكوك

يتم وزن الاستثمارات في الأسهم المدرجة بنسبة 100% و 150% اذا كانت غير مدرجة. الاستثمارات في الصكوك موزونة للمخاطر استناداً إلى التصنيفات الإئتمانية للطرف المقابل.

ط) العقارات المحتفظ بها

جميع العقارات المملوكة من قبل البنوك (أي تلك المملوكة بصورة مباشرة او كشركات تابعة أو زميلة أو أي ترتيبات أخرى مثل العُهد او الصناديق او صناديق الاستثمارات الإستثمارية العقارية) يجب أن تكون موزونة بالمخاطر بنسبة 200%، في حين يتم وزن المخاطر في الاستثمارات في الشركات العقارية المدرجة والاستثمارات في الشركات العقارية غير المدرجة بنسبة 300% و 400% على التوالي. كما يتم وزن المخاطر بالنسبة للعقارات التي يشغلها البنك بنسبة 100%.

ي) الموجودات الأخرى

يتم وزن مخاطر الموجودات الأخرى بنسبة 100%.

الجدول 5.1: المخاطر الممولة وغير الممولة

(بآلاف الدنانير البحرينية)

	مساهمة حقوق الملكية والحسابات الجارية				
نوع المخاطر	اجمالي مخاطر الإئتمان	تقليل مخاطر الإئتمان	صافي مخاطر الإئتمان	الموجودات الموزونة للمخاطر	الحد الأدنى من رأس المال
نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي	179,096	–	179,096	37,173	4,647
صكوك سيادية	393,356	–	393,356	2,994	374
إيداعات لدى مؤسسات مالية	–	–	–	–	–
صكوك الشركات	15,644	–	15,644	15,644	1,955
تمويل بالمرابحة	39,065	10	39,055	48,866	6,108
تمويل بالمضاربة	36,599	511	36,087	36,340	4,542
مشاركة	315	–	315	424	53
بطاقات ائتمان	157	–	157	120	15
موجودات الإيجارات التمويلية	145,309	126,779	18,530	19,163	2,395
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	98,797	–	98,797	385,733	48,217
عقارات استثمارية	67,586	–	67,586	135,172	16,897
عقارات للتطوير	2,943	–	2,943	5,886	736
استثمار في شركات زميلة	12,036	–	12,036	30,091	3,761
موجودات أخرى	28,182	–	28,182	29,651	3,706
مجموع التعرضات الممولة	**1,019,085**	**127,301**	**891,785**	**747,257**	**93,407**
مطلوبات والتزامات محتملة	91,748	–	91,748	66,206	8,276
مجموع التعرضات غير الممولة	**91,748**	–	**91,748**	**66,206**	**8,276**
تجميع الموجودات الموزونة للمخاطر لمصرف السلام سيشل المحدود	–	–	–	5,226	653
إجمالي التعرضات	**1,110,833**	**127,301**	**983,533**	**818,689**	**102,336**

5. نبذة عن الموجودات الموزونة للمخاطر و مخصص رأس المال (يتبع)

5.1 مخاطر الائتمان (يتبع)

الجدول 5.1: المخاطر الممولة وغير الممولة (يتبع)

(بآلاف الدنانير البحرينية)

مساهمة حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار				
نوع المخاطر	اجمالي مخاطر الإئتمان	تقليل مخاطر الإئتمان	صافي مخاطر الإئتمان	الموجودات الموزونة للمخاطر*30%	الحد الأدنى من رأس المال
نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي	105,899	–	105,899	–	–
إيداعات لدى مؤسسات مالية	34,782	–	34,782	6,377	797
تمويل بالمرابحة	346,004	27,413	318,591	38,920	4,865
تمويل بالمضاربة	373,664	45,086	328,578	69,479	8,685
مشاركة	32,262	–	32,262	9,620	1,203
بطاقات ائتمان	2,739	–	2,739	680	85
موجودات الإيجارات التمويلية	325,896	22,448	303,448	45,216	5,652
مجموع التعرضات الممولة	**1,221,245**	**94,946**	**1,126,299**	**170,292**	**21,287**
مطلوبات والتزامات محتملة	–	–	–	–	–
مجموع التعرضات غير الممولة	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**
إجمالي التعرضات	**1,221,245**	**94,946**	**1,126,299**	**170,292**	**21,287**

الملاحظة أ: وفقاً لمتطلبات الإفصاح العام، فقد تم استقاء الإفصاح عن متطلبات رأس المال التنظيمي لمخاطر الإئتمان بموجب النهج الموحد من المستندات المعدة بناءً على استمارة PIRI المقدمة من قبل المصرف الى مصرف البحرين المركزي.

الملاحظة ب: تم التوصل إلى إجمالي مخاطر الإئتمان بعد أخذ ما يلي في الإعتبار:

- ادخال التعرضات غير الممولة (بعد عامل تحويل الإئتمان "CCF") ، و
- طرح المبلغ الزائد على الحد الأقصى للتعرض الكبير المسموح به.

الملاحظة ج: بلغت التعرضات غير الممولة قبل (CCF) كما في 31 ديسمبر 2020 مبلغا وقدره 145,756 دينار بحريني.

تركز مخاطر زائدة (PD 1.3.26 a)

تنشا التركزات عندما يكون عدد من الأطراف ضالعين في نشاطات تجارية مماثلة، أو نشاطات في نفس المنطقة الجغرافية، أو لها ملامح قتصادية متشابهة مما تتسبب في كون قدراتهم على الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية متأثرة بنفس الطريقة من جراء التغييرات في الأحوال الإقتصادية او السياسية أو غيرها. وتشير التركزات الى الحساسية النسبية لأداء المجموعة تجاه التطورات التي تؤثر على صناعة معينة أو موقع جغرافي محدد.

ومن أجل تفادي تركزات كبيرة للمخاطر، فقد تم الحرص على أن تشمل سياسات واجراءات المجموعة توجيهات محددة للتركيز على الحدود المخصصة للبلد وللجهة والاحتفاظ بمحفظة متنوعة. ويتم التحكم في التركزات التي يتم التعرف عليها لمخاطر الإئتمان وإدارتها تبعاً لذلك.

فيما يلي إجمالي التعرضات الائتمانية لعقود التمويل الإسلامية والتي تمثل المخاطر على الذمم المدينة وذمم مدفوعات الإيجار المغطاة بضمانات مؤهلة. **(PD 1.3.17) (PD 1.3.25 b, c)**

5. نبذة عن الموجودات الموزونة للمخاطر و مخصص رأس المال (يتبع)

5.1 مخاطر الائتمان (يتبع)

الجدول 5.2: إجمالي التعرضات الائتمانية (PD 1.3.26 b)

(بآلاف الدنانير البحرينية)

التعرضات الائتمانية الحالية حسب نوعية عقود التمويل الإسلامية	إجمالي القيمة العادلة الإيجابية (ناقصا مخصصات معينة)	منافع المقاصة	التعرضات الائتمانية الحالية الصافية	الضمانات المؤهلة المحتفظ بها (بعد التعديلات المناسبة)*				
				نقد	أسهم حكومية	ضمانات	عقارات	المجموع
تمويل بالمرابحة	385,069	–	385,069	7,560	32,264	–	–	39,824
تمويل بالمضاربة	410,262	–	410,262	63,340	–	–	–	63,340
موجودات الإيجارات التمويلية (إجارة منتهية بالتمليك)	471,205	–	471,205	3,045	–	–	259,517	262,563
مشاركة	32,577	–	32,577	–	–	–	–	–
بطاقات ائتمان	2,896	–	2,896	–	–	–	–	–
المجموع	**1,302,009**	**-**	**1,302,009**	**73,945**	**32,264**	**-**	**259,517**	**365,726**

*يعتبر أعلى وأكثر من الضمان الإضافي، بأنه مؤهل بموجب نموذج ملاءة رأس المال، يحتفظ المصرف بضمانات إضافية في هيئة رهونات على عقارات سكنية، وضمانات الشركات، وموجودات ملموسة أخرى، والتي يمكن استخدامها للمطالبة بمبلغ الدين في حالة التعثر في السداد.

تركزات مخاطر الائتمان وحدودها العليا

إن المستوى الأول للحماية مقابل خطر ائتماني غير مناسب هو عبر الحدود على البلد وعلى القطاع والحدود المعينة، الى جانب الحدود الإئتمانية للعميل وبنك العميل المحددة من لجنة المخاطر، ومن ثم يتم مراقبة والتحكم في مخاطر الائتمان الخاصة بالعملاء من الأفراد أو البنوك من خلال تسلسل هرمي للصلاحيات المتدرجة المفوضة للمسئولين.

وتتم مراقبة التركزات ذات الأسماء المفردة بصورة فردية. وحسب أنظمة مصرف البحرين المركزي للضامنين المنفردين، فإنه يتطلب من البنوك التي تأسست في البحرين الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي لأي تعرضات مخطط لها لأي طرف منفرد أو مجموعة من الأطراف المتصلة ببعضها بما يتجاوز 15% من مجموع رأس المال.

كما في 31 ديسمبر 2020 كانت تعرضات المجموعة التي تتجاوز 15% من حدود الضامنين مقابل الأطراف المنفردة وباستثناء تعرضات مصرف البحرين المركزي مبلغا وقدره (لا شيء) (PD 1.3.23 f).

الجدول 5.3 اجمالي التعرضات الائتمانية (PD 1.3.23 a)

(بآلاف الدنانير البحرينية)

	مساهمة حقوق الملكية والحسابات الجارية	
نوع التعرض	**إجمالي التعرض الإئتماني**	**متوسط إجمالي التعرض الإئتماني**
نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي	181,132	177,255
صكوك سيادية	393,108	378,717
إيداعات لدى مؤسسات مالية	–	23,420
صكوك الشركات	16,395	13,976
موجودات التمويلات	66,911	107,181
موجودات الإيجارات التمويلية	149,333	138,114
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	98,034	101,027
عقارات استثمارية	67,586	71,293
عقارات للتطوير	2,943	2,943
استثمار في شركات زميلة	12,036	12,163
موجودات أخرى	35,237	43,648
الشهرة	25,971	25,971
إجمالي التعرضات الممولة	**1,048,686**	**1,095,709**
المطلوبات المحتملة والالتزامات	108,768	104,446
إجمالي التعرضات الغير ممولة	**108,768**	**104,446**
إجمالي التعرضات	**1,157,454**	**1,200,155**

5. نبذة عن الموجودات الموزونة للمخاطر و مخصص رأس المال (يتبع)

5.1 مخاطر الائتمان (يتبع)

الجدول 5.3 اجمالي التعرضات الائتمانية (PD 1.3.23 a) (يتبع)

(بآلاف الدنانير البحرينية)

مساهمة حقوق ملكية حاملي حسابات الإستثمار		
نوع التعرض	**اجمالي التعرض الإئتماني**	**متوسط اجمالي التعرض الإئتماني***
نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي	107,134	90,709
إيداعات لدى مؤسسات مالية	37,965	43,146
موجودات التمويلات	747,539	675,089
موجودات الإيجارات التمويلية	320,029	285,969
إجمالي التعرضات الممولة	**1,212,667**	**1,094,912**
المطلوبات المحتملة والالتزامات	–	–
إجمالي التعرضات الغير ممولة	**-**	**-**
إجمالي التعرضات	**1,212,667**	**1,094,912**

*احتسبت المجموعة متوسط اجمالي تعرضات المخاطر الإئتمانية بالاعتماد على متوسط الأرصدة ربع السنوية.

التقليل من المخاطر، والضمانات والتعزيزات الإئتمانية الأخرى

يعتمد مبلغ ونوع الضمان على تقييمات مخاطر الإئتمان للطرف المقابل. وتشتمل أنواع الضمانات في الأساس على النقد والرهن على العقارات وضمانات البنوك. كما في 31 ديسمبر 2020، بلغت الضمانات المؤهلة للتقليل من المخاطر (بعد تطبيق التعديلات التنظيمية) مبلغا وقدره 365,726 ألف دينار بحريني.

تقوم الإدارة بمتابعة القيمة السوقية للضمان، وتطلب ضمانات اضافية بموجب الإتفاقية ذات العلاقة، ومن ثم تتابع القيمة السوقية للضمانات التي تم الحصول عليها أثناء قيامها بمراجعة كفاية مخصص خسائر انخفاض القيمة وذلك فيما يتعلق بتسهيلات المرابحة والأجارة. كما يقوم المصرف بالإستفادة من اتفاقيات المقاصة الرئيسية (Master Netting Agreements) مع الأطراف المقابلة حيثما يكون مناسباً (PD1.3.25a).

وتشمل الأنواع الرئيسية للضامنين، البنوك والمؤسسات المالية الأخرى المصنفة، والجهات السيادية المصنفة من قبل جهات التقييم الإئتماني الخارجية، إلى جانب الضمانات الشخصية لمجلس إدارة/موظفي الإدارة التنفيذية للمقترض وأفراد آخرين من ذوي الثروات.

كما تطلب المجموعة ضمانات إضافية حيثما وحينما يتم تقييم الضمان الذي تم الحصول عليه في الأصل بسعر أقل من الحد الأدنى المطلوب حسب نسبة القرض مقابل القيمة (LTV) الخاصة بالضمان. كما أنه حينما لا يكون العميل في وضع يمكّنه من تقديم ضمان اضافي، تقوم المجموعة بالتشاور مع الدائرة القانونية بتقييم ما يتوفر من الخيارات القانونية والتعاقدية.

وتتأكد المجموعة من أنه عند البدء بالتسهيل، يتم الحصول على تقييم من طرف ثالث للضمانات الملموسة المقدمة، وإجراء مراجعة سنوية على التسهيل حيث يتم الحصول على التقييم المعدل للضمان من طرف ثالث.

في حالة التعثر، تعمل المجموعة مع الطرف المقابل لمناقشة كيفية تسديد التسهيل المستحق. وكملجأ أخير سوف تستخدم أصول الطرف المقابل لتسديد الإلتزام المستحق.

5.1.1 التوزيع الجغرافي للتعرضات

يتم تخصيص التعرضات لكل منطقة جغرافية على حده حسب البلد الذي توجد فيه مخاطر التعرض الخاصة بالتسهيل. فيما يلي التوزيع الجغرافي للتعرضات حسب نوعية المخاطر (بما في ذلك عقود التمويل، واستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة، وعقارات استثمارية، وعقارات للتطوير، والاستثمار في الشركات الزميلة) والممولة أو غير الممولة:

5. نبذة عن الموجودات الموزونة للمخاطر و مخصص رأس المال (يتبع)

5.1 مخاطر الائتمان (يتبع)

5.1.1 التوزيع الجغرافي للتعرضات (يتبع)

جدول 5.4 (PD 1.3.23 b)

(بآلاف الدنانير البحرينية)

مساهمة حقوق الملكية والحسابات الجارية

نوع التعرض	دول مجلس التعاون	الوطن العربي	أوروبا	آسيا والمحيط الهادئ	شمال أمريكا	أخرى	المجموع
نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي	99,351	28	20,121	1,556	57,737	2,339	**181,132**
صكوك سيادية	389,203	–	–	3,905	–	–	**393,108**
إيداعات لدى مؤسسات مالية	–	–	–	–	–	–	**-**
صكوك الشركات	15,615	–	–	–	–	780	**16,395**
تمويل بالمرابحة	38,456	–	–	–	–	–	**38,456**
تمويل بالمضاربة	28,109	–	–	–	–	–	**28,109**
مشاركة	316	–	–	–	–	–	**316**
بطاقات الائتمان	27	1	–	1	–	–	**29**
موجودات الإيجارات التمويلية	147,473	–	–	–	–	1,861	**149,334**
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	92,347	–	2,675	–	3,012	–	**98,034**
عقارات استثمارية	67,586	–	–	–	–	–	**67,586**
عقارات للتطوير	–	–	2,943	–	–	–	**2,943**
استثمارات في شركات زميلة	–	8,773	–	–	–	3,264	**12,036**
موجودات أخرى	22,206	5,429	5	6,732	5	861	**35,237**
الشهرة	25,971	–	–	–	–	–	**25,971**
إجمالي التعرضات الممولة	**926,660**	**14,230**	**25,745**	**12,194**	**60,753**	**9,105**	**1,048,686**
المطلوبات المحتملة والالتزامات	92,112	15,914	–	743	–	–	**108,769**
إجمالي التعرضات الغير ممولة	**92,112**	**15,914**	**-**	**743**	**-**	**-**	**108,769**
إجمالي التعرضات	**1,018,771**	**30,144**	**25,745**	**12,937**	**60,753**	**9,105**	**1,157,455**

جدول 5.5 (PD 1.3.23 b)

(بآلاف الدنانير البحرينية)

مساهمة حقوق ملكية حاملي حسابات الإستثمار

نوع التعرض	دول مجلس التعاون الخليجي	الوطن العربي	أوروبا	اسيا والمحيط الهادي	شمال أمريكا	أخرى	المجموع
نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي	107,134	–	–	–	–	–	**107,134**
ايداعات لدى مؤسسات مالية	33,837	–	–	–	849	3,279	**37,965**
تمويل بالمرابحة	315,950	14,970	5,737	–	–	6,007	**342,665**
تمويل بالمضاربة	366,486	1,371	–	–	–	2,139	**369,995**
مشاركة	32,261	–	–	–	–	–	**32,261**
بطاقات ائتمان	2,595	7	–	–	6	10	**2,618**
موجودات الإيجارات التمويلية	320,029	–	–	–	–	–	**320,029**
إجمالي التعرضات الممولة	**1,178,292**	**16,348**	**5,737**	**-**	**855**	**11,435**	**1,212,667**
المطلوبات المحتملة والالتزامات	–	–	–	–	–	–	–
إجمالي التعرضات غير الممولة	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**
إجمالي التعرضات	**1,178,292**	**16,348**	**5,737**	**-**	**855**	**11,435**	**1,212,667**

5. نبذة عن الموجودات الموزونة للمخاطر و مخصص رأس المال (يتبع)

5.1 مخاطر الائتمان (يتبع)

5.1.1 التوزيع الجغرافي للتعرضات (يتبع)

جدول 5.6 التوزيع الجغرافي للتعرضات بما فيها الموجودات منخفضة القيمة ومخصصات انخفاض القيمة ذات الصلة (PD 1.3.23 i)

(بآلاف الدنانير البحرينية)

	إجمالي عقود التمويل المستحقة	الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً و الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة غير منخفضة القيمة (المرحلة 1 و 2)	إجمالي عقود التمويل منخفضة القيمة	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة المنخفضة ائتمانياً (المرحلة 3)
دول مجلس التعاون الخليجي	41,099	(1,268)	67,403	(24,245)
الوطن العربي	4,958	(2)	–	–
الإجمالي	**46,057**	**(1,270)**	**67,403**	**(24,245)**

5.1.2 التعرضات حسب القطاع

جدول 5.7 التعرض حسب نوعية المخاطر الإئتمانية (PD 1.3.23 c)

(بآلاف الدنانير البحرينية)

	مساهمة حقوق الملكية والحسابات الجارية							
نوع التعرض	التجارة والصناعة	المصارف والمؤسسات المالية	العقارات	الطيران	الافراد	الحكومة	أخرى	المجموع
نقد وأرصدة لدى البنوك و المصرف المركزي	1,337	74,579	–	–	–	96,349	8,868	**181,132**
صكوك سيادية	4,052	186,464	–	–	–	202,592	–	**393,108**
إيداعات لدى مؤسسات مالية	–	–	–	–	–	–	–	**-**
صكوك الشركات	–	16,395	–	–	–	–	–	**16,395**
تمويل بالمرابحة	1,496	22,505	2,377	–	10,013	–	2,065	**38,456**
تمويل بالمضاربة	14,126	–	3,170	–	2,397	–	8,416	**28,109**
مشاركة	–	–	–	–	316	–	–	**316**
بطاقات الائتمان	8	–	–	–	20	–	–	**29**
موجودات الإيجارات التمويلية	40,526	1,861	51,977	–	52,125	–	2,845	**149,334**
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	–	–	91,222	–	–	–	6,812	**98,034**
عقارات استثمارية	–	–	67,586	–	–	–	–	**67,586**
عقارات للتطوير	–	–	2,943	–	–	–	–	**2,943**
استثمارات في شركات زميلة	–	12,036	–	–	–	–	–	**12,036**
موجودات أخرى	7,642	6,304	–	–	4,514	–	16,776	**35,237**
الشهرة	–	25,971	–	–	–	–	–	**25,971**
إجمالي التعرضات الممولة	**69,189**	**346,116**	**219,274**	**-**	**69,386**	**298,940**	**45,782**	**1,048,686**
المطلوبات المحتملة والالتزامات	53,487	18,510	20,257	–	7,501	1,015	7,998	**108,769**
إجمالي التعرضات الغير ممولة	**53,487**	**18,510**	**20,257**	**–**	**7,501**	**1,015**	**7,998**	**108,769**
إجمالي التعرضات	**122,675**	**364,626**	**239,531**	**-**	**76,887**	**299,956**	**53,780**	**1,157,455**

5. نبذة عن الموجودات الموزونة للمخاطر و مخصص رأس المال (يتبع)

5.1 مخاطر الائتمان (يتبع)

5.1.2 التعرضات حسب القطاع (يتبع)

جدول 5.8 التعرض حسب نوع المخاطر الإئتمانية (PD 1.3.23 c)

(بآلاف الدنانير البحرينية)

	مساهمة حقوق ملكية حاملي حسابات الإستثمار							
نوع التعرض	التجارة والصناعة	المصارف والمؤسسات المالية	العقارات	الطيران	الافراد	الحكومة	أخرى	المجموع
نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي	–	107,134	–	–	–	–	–	**107,134**
ايداعات لدى مؤسسات مالية	–	37,965	–	–	–	–	–	**37,965**
تمويل بالمرابحة	23,738	34,047	22,884	–	132,113	126,205	3,677	**342,665**
تمويل بالمضاربة	114,626	9,181	81,088	–	54,935	86,785	23,380	**369,995**
مشاركة	13,963	–	11,471	–	6,827	–	–	**32,261**
بطاقات ائتمان	57	10	7	–	2,543	2	–	**2,618**
موجودات الإيجارات التمويلية	47,268	–	26,692	–	241,005	2,033	3,031	**320,029**
إجمالي التعرضات الممولة	**199,652**	**188,336**	**142,142**	**-**	**437,423**	**215,024**	**30,089**	**1,212,667**
المطلوبات المحتملة والالتزامات	–	–	–	–	–	–	–	**-**
إجمالي التعرضات الغير ممولة	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**
إجمالي التعرضات	**199,652**	**188,336**	**142,142**	**-**	**437,423**	**215,024**	**30,089**	**1,212,667**

جدول 5.9 التعرض حسب القطاع بما فيها الموجودات منخفضة القيمة وانخفاض القيمة ذي الصلة على النحو التالي: (PD 1.3.23 h)

(بآلاف الدنانير البحرينية)

	إجمالي عقود التمويل المستحقة	الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً و الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة غير منخفضة القيمة (المرحلة 1 و 2)	إجمالي عقود التمويل منخفضة القيمة	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة المنخفضة ائتمانياً (المرحلة 3)
التجارة والصناعة	1,994	(110)	7,062	(2,172)
المصارف والمؤسسات المالية	4,958	(2)	25,550	(3,045)
العقارات	5,932	(372)	3,357	(1,602)
الأفراد	31,154	(589)	15,272	(6,515)
أخرى	2,019	(196)	16,163	(10,911)
المجموع	**46,057**	**(1,270)**	**67,403**	**(24,245)**

جدول 5.10 تحليل الأعمار (PD 1.3.24 b (i))

(بآلاف الدنانير البحرينية)

	إجمالي المبالغ المنخفضة القيمة والعقود المتأخرة عن السداد			الخسائر الائتمانية المتوقعة/مخصصات محددة	صافي المبالغ المستحقة	القيمة السوقية للضمان
	حتى سنة واحدة	أكثر من سنة وحتى 3 سنوات	أكثر من ثلاث سنوات			
التجارة والصناعة	2,603	5,500	953	(2,282)	6,773	8,994
المصارف والمؤسسات المالية	4,958	25,550	–	(3,047)	27,460	5,637
العقارات	6,304	1,584	1,401	(1,974)	7,315	15,075
الأفراد	33,395	2,635	10,396	(7,105)	39,322	62,857
أخرى	16,882	160	1,140	(11,107)	7,075	11,618
المجموع	**64,142**	**35,428**	**13,889**	**(25,515)**	**87,945**	**104,181**

5. نبذة عن الموجودات الموزونة للمخاطر و مخصص رأس المال (يتبع)

5.1 مخاطر الائتمان (يتبع)

5.1.3 الحركة في صافي مخصص الخسائر الائتمانية / انخفاض القيمة (PD 1.3.24 d)

جدول 5.11 يتضمن رصيد مخصص الخسائر الائتمانية في الجدول أدناه جميع الموجودات المالية والتعرضات خارج الميزانية العمومية بالإضافة إلى موجودات التمويلات:

(بآلاف الدنانير البحرينية)

	المرحلة الاولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهرا	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – غير منخفضة ائتمانياً	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – المنخفضة ائتمانياً	إجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة
الرصيد في بداية السنة	**7,191**	**7,295**	**19,042**	**33,528**
– المحول إلى المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	1,464	(1,128)	(336)	–
– المحول الى المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة –غير منخفضة ائتمانياً	(317)	810	(493)	–
– المحول الى مرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة –منخفضة ائتمانياً	(49)	(1,815)	1,864	–
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	6,257	935	10,439	17,631
الاستردادات / إعادة تسجيل المبالغ المشطوبة	–	(62)	(433)	(495)
مخصص خسائر الائتمان	**7,355**	**(1,260)**	**11,041**	**17,136**
تسوية فروقات صرف العملة الأجنبية والحركات الأخرى	–	–	(125)	**(125)**
المبالغ المشطوبة خلال العام	–	–	(3,239)	**(3,239)**
الرصيد في نهاية السنة	**14,546**	**6,035**	**26,719**	**47,300**

5.1.4 التعرض عن طريق التصنيف الائتماني الخارجي

تستخدم المجموعة المعلومات العامة المقدمة من وكالات التصنيف الخارجية مثل ستاندرد اند بورز، وفيتش، وموديز، وكابيتال انتيليجنس (مؤسسات تقييم الائتمان الخارجية المعتمدة – ECAI). ويتم استخدام أقل التصنيفات بناءً على المعلومات المتاحة للجمهور كمدخلات في حساب التعرضات التقديرية. (PD 1.3.22 c, d, e)

جدول 5.12

(بآلاف الدنانير البحرينية)

نوع التعرض	إجمالي التعرض للائتمان*	التعرض المصنف	التعرض الغير مصنف
النقد	8,928	–	8,928
مطالبات على جهات سيادية	635,585	–	635,585
مطالبات على المصارف	275,202	246,087	29,115
مطالبات على محفظة الشركات	299,997	–	299,997
محفظة حسابات الأفراد للجهات الرقابية	95,456	–	95,456
الرهون	677,811	–	677,811
ذمم مدينة مستحقة لاكثر من 90 يوما	48,211	–	48,211
الاستثمارات في الأوراق المالية والصكوك	13,247	–	13,247
العقارات المحتفظ بها	169,024	–	169,024
الموجودات الأخرى والتمويل المتخصص	108,618	–	108,618
المجموع	**2,332,079**	**246,087**	**2,085,991**

*تم استخراج إجمالي التعرضات الائتمانية أعلاه من المستندات التي تم إعدادها بناءً على نموذج PIRI المقدم إلى مصرف البحرين المركزي.

تنص سياسة المجموعة على الحفاظ على تصنيفات مخاطر دقيقة ومتسقة عبر محفظة الائتمان من خلال نظام تصنيف المخاطر الداخلي. وعلى هذا النحو، تستخدم المجموعة تصنيفات المخاطر الداخلية التي تدعمها مجموعة متنوعة من التحليلات المالية ، جنبًا إلى جنب مع معلومات السوق التي تمت معالجتها ، لتوفير المدخلات الرئيسية لقياس مخاطر الائتمان للطرف المقابل. وجميع التصنيفات الداخلية مصممة وفقًا لمختلف الفئات ومشتقة وفقًا لسياسة المجموعة الائتمانية، ويتم تقييمها وتحديثها على أساس منتظم. (PD 1.3.22e)

الملاحظة أ: وفقاً لمتطلبات الإفصاح العام للإفصاح عن متطلبات رأس المال التنظيمي لمخاطر الائتمان بموجب النهج الموحد، فقد تم استخراج المبالغ أعلاه من المستندات المعدة بناءً على نموذج PIRI المقدم إلى المصرف الى مصرف البحرين المركزي.

5. نبذة عن الموجودات الموزونة للمخاطر و مخصص رأس المال (يتبع)

5.1 مخاطر الائتمان (يتبع)

5.1.4 التعرض عن طريق التصنيف الائتماني الخارجي (يتبع)

الملاحظة ب: تم التوصل إلى إجمالي مخاطر الإئتمان بعد أخذ ما يلي في الإعتبار:

- ادخال المخاطر غير الممولة (بعد عامل تحويل الإئتمان CCF)، و
- وزن المخاطر للمبلغ الزائد على الحد الأعلى المسموح به من التعرضات الكبيرة عند نسبة 800%.

5.1.5 تحليل بشأن تعرض تواريخ الاستحقاق

الجدول أدناه يلخص المبالغ الإسمية الرئيسية والتعرض ذي الصلة ، قبل تطبيق مخففات مخاطر الائتمان:

جدول 5.13

(بآلاف الدنانير البحرينية)

	المبلغ الإسمي الرئيسي	التعرض للائتمان*
الإلتزامات المحتملة نيابة عن العملاء	44,620	31,593
التزامات غير قابلة للإلغاء وغير المستخدمة	64,148	23,167
عقود صرف العملات الأجنبية الآجلة	36,988	36,988
التزامات الإيجار التشغيلي	3,011	–
الإجمالي	**148,767**	**91,748**

*تعرض الائتمان هو بعد تطبيق عامل تحويل الإئتمان CCF

جدول 5.14 تحليل الاستحقاقات التعاقدية حسب نوع التعرضات الائتمانية الكبرى – ممول (PD 1.3.24 a) (PD 1.3.23 g)

(بآلاف الدنانير البحرينية)

	حتى 3 شهور	3 أشهر الى سنة	الإجمالي خلال 12 شهرا	1-5 سنوات	5-10 سنوات	10-20 سنة	أكثر من 20 سنة	الاجمالي لاكثر من 12 شهرا	المجموع
نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي	288,266	–	288,266	–	–	–	–	–	288,266
صكوك سيادية	18,036	39,157	57,193	268,005	53,024	–	14,887	335,915	393,108
إيداعات لدى مؤسسات مالية	32,670	5,295	37,965	–	–	–	–	–	37,965
صكوك الشركات	1,285	8,974	10,259	6,136	–	–	–	6,136	16,395
موجودات التمويلات وموجودات الإيجارات التمويلية	151,211	213,767	364,977	553,131	213,180	111,285	41,240	918,835	1,283,812
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	–	–	–	–	98,034	–	–	98,034	98,034
عقارات استثمارية	–	–	–	–	67,586	–	–	67,586	67,586
عقارات للتطوير	–	–	–	–	2,943	–	–	2,943	2,943
استثمارات في شركات زميلة	–	–	–	–	12,036	–	–	12,036	12,036
موجودات أخرى	12,032	397	12,428	1,166	21,377	264	–	22,808	35,237
الشهرة	–	–	–	–	25,971	–	–	25,971	25,971
المجموع	**503,498**	**267,590**	**771,088**	**828,438**	**494,151**	**111,550**	**56,126**	**1,490,265**	**2,261,353**

5. نبذة عن الموجودات الموزونة للمخاطر و مخصص رأس المال (يتبع)

5.1 مخاطر الائتمان (يتبع)

5.1.5 تحليل بشأن تعرض تواريخ الاستحقاق (يتبع)

جدول 5.14 (أ) تحليل الاستحقاقات التعاقدية حسب نوع التعرضات الائتمانية الكبرى – غير ممول

(بآلاف الدنانير البحرينية)

	حتى 3 شهور	3 أشهر الى سنة	الاجمالي خلال 12 شهرا	1-5 سنوات	5-10 سنوات	10-20 سنة	أكثر من 20 سنة	الإجمالي لأكثر من 12 شهرا	المجموع
الالتزامات غير المستخدمة	7,655	22,035	29,690	13,270	8,488	10,670	2,030	34,458	64,148
الالتزامات المحتملة	25,995	13,879	39,874	4,733	13	–	–	4,746	44,620
التزامات الايجارات التشغيلية	–	1,343	1,343	1,668	–	–	–	1,668	3,011
عقود صرف العملات الأجنبية الآجلة	34,045	2,943	36,988	–	–	–	–	–	36,988
المجموع	**67,695**	**40,201**	**107,896**	**19,671**	**8,500**	**10,670**	**2,030**	**40,871**	**148,767**

يستند تحليل الاستحقاقات التعاقدية المذكورة أعلاه إلى تصنيف بيان المركز المالي الموحد.

جدول 5.15 تحليل الاستحقاق التعاقدي حسب نوع التمويل الرئيسي

(بآلاف الدنانير البحرينية)

	حتى 3 شهور	3 أشهر الى سنة	الاجمالي خلال 12 شهرا	1-5 سنوات	5-10 سنوات	10-20 سنة	أكثر من 20 سنة	الإجمالي لاكثر من 12 شهرا	المجموع
إيداعات من مؤسسات مالية	59,283	57,298	**116,581**	302	–	–	–	**302**	**116,883**
حسابات جارية للعملاء	363,970	–	**363,970**	–	–	–	–	**-**	**363,970**
تمويل مرابحة لأجل	137,461	66,752	**204,213**	2,211	15,247	–	–	**17,459**	**221,671**
مطالبات أخرى	41,404	68	**41,472**	4,673	6,132	1	4	**10,810**	**52,282**
حقوق حاملي حسابات الاستثمار	734,904	407,881	**1,142,785**	82,272	323	–	–	**82,595**	**1,225,380**
المجموع	**1,337,022**	**531,999**	**1,869,020**	**89,458**	**21,702**	**1**	**4**	**111,165**	**1,980,186**

5.2 مخاطر السوق

تنشأ مخاطر السوق من تقلبات أسعار السوق على الأدوات المالية وأسعار صرف العملات الأجنبية والتي يمكن أن يكون لها تأثير غير مباشر على قيمة موجودات المجموعة وأسعار الأسهم. وقد وضع مجلس الإدارة حدودًا للمخاطر التي قد يتم قبولها. وتتم مراقبة ذلك بشكل منتظم من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات بالمجموعة. **(PD 1.3.27 a)**

جدول 5.16 فيما يلي مخصص رأس مال المجموعة فيما يتعلق بمخاطر السوق وفقًا للمنهجية الموحدة:

(بآلاف الدنانير البحرينية)

	الموجودات الموزونة للمخاطر	متطلبات رأس المال	مخصص رأس المال لنهاية الفترة المالية	متطلبات رأس المال - الحد الأدنى*	متطلبات رأس المال - الحد الأقصى*
مخاطر صرف العملات الاجنبية	250	31	20	20	186
إجمالي مخاطر السوق	**250**	**31**	**20**	**20**	**186**

*تُظهر المعلومات الواردة في هذه الأعمدة الحد الأدنى والحد الأقصى لتكاليف رأس المال لكل فئة من فئات مخاطر السوق على أساس ربع سنوي خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020.

تشكل مراكز صرف العملات الأجنبية أحد المكونات الرئيسية في مخصص مخاطر السوق لرأس المال. وتحتفظ المجموعة بتعرضات محافظة لمخاطر السوق تركز على مخاطر صرف العملات الأجنبية الناتجة عن المراكز المصرفية للمجموعة. وقد تم الاحتفاظ بمراكز مفتوحة بغرض إدارة العمليات اليومية للمجموعة، والتي تشمل تمويل محفظة استثمارات المجموعة. وتحرص المجموعة على مراقبة وإدارة هذه المراكز المفتوحة بشكل يومي. **(PD 1.3.27 a)**

5. نبذة عن الموجودات الموزونة للمخاطر و مخصص رأس المال (يتبع)

5.3 مخاطر التشغيل

تُعرّف مخاطر التشغيل على أنها مخاطر الخسارة الناتجة عن فشل أو عدم كفاية العمليات أو الأنظمة الداخلية، أو ناجمة عن أحداث خارجية. وتعتبر مخاطر التشغيل متأصلة في جميع أنشطة الأعمال ولا يمكن القضاء عليها بالكامل؛ ومع ذلك يمكن الحفاظ على القيمة للمساهمين وتعزيزها عن طريق ادارتها وتخفيفها، وفي بعض الحالات عن طريق التأمين ضد مخاطر التشغيل. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، وضعت المجموعة إطار عمل لمخاطر التشغيل يشمل تحديد المخاطر، وقياسها، وإدارتها، ومراقبتها من خلال السيطرة على المخاطر والتخفيف من حدتها. ويتم استخدام مجموعة متنوعة من العمليات الأساسية في المجموعة والتي تشمل التقييم والتحكم في التقييمات الذاتية، إلى جانب مؤشرات المخاطر الرئيسية، وإدارة الأحداث، ومراجعة المنتجات الجديدة وطرق اعتمادها، بالاضافة الى خطط الطوارئ للأعمال. **(PD 1.3.21 c)**

وتفرض سياسة المجموعة أن تُنجز الوظائف التشغيلية للحجز وتسجيل ومراقبة المعاملات التي يتم تنفيذها من قبل موظفين مستقلين عن الأفراد الذين يشرعون في المعاملات. ويتحمل كل قسم ايضا، بما فيها أقسام العمليات وتقنية المعلومات والموارد البشرية والشئون القانونية والامتثال والرقابة المالية المسؤولة عن استخدام العمليات الإطارية المذكورة أعلاه، فضلاً عن برامج الرقابة لإدارة المخاطر التشغيلية ضمن المبادئ التوجيهية المشمولة في سياسة المجموعة، وتطوير الإجراءات الداخلية التي تلتزم بهذه السياسات. ولضمان أن جميع المخاطر التشغيلية التي تتعرض لها المجموعة تدار بالشكل المناسب، تشارك وحدات الدعم أيضًا في تحديد وقياس وإدارة والتحكم في المخاطر التشغيلية والتخفيف منها، حيثما يكون مناسبا. **(PD 1.3.29)** **(PD 1.3.28)**

ووفقًا للمبدأ الأساسي للملكية، فإن وحدات الأعمال ذات الصلة مسؤولة ومساءلة عن إدارة المخاطر التشغيلية المتعلقة بأعمالها. ونتيجة لذلك، قامت وحدات الدعم والأعمال بتوثيق الإجراءات والضوابط المطبقة بما يتوافق مع أدلة التوجيهات الخاصة بكل دائرة. وتخضع جميع التعديلات التي تجرى على هذه السياسات لموافقة جميع وحدات الأعمال المعنية، ولاعتماد مجلس الإدارة بعد المراجعة الإدارية. وتتم مراجعة الإجراءات من قبل وحدة الأعمال أو الدعم المعنية ويتم اعتمادها على مستوى الإدارة. **(PD 1.3.29)** **(PD 1.3.28)**

وتحتفظ المجموعة ببرنامج لسياسة استمرارية الأعمال وبرنامج للتعافي من الكوارث، كما قامت بتوثيق الإجراءات المحدّثة التي تغطي جميع الأنشطة اللازمة لاستمرارية الأعمال في حالة وقوع حدث يعطل الأعمال. ويوفر قسم التدقيق الداخلي أيضًا تقييماً مستقلاً لفعالية البرنامج.

وفقًا للمؤشر الأساسي لمنهجية بازل 3، بلغ مجموع الحد الأدنى لمخصص رأس المال الإجمالي فيما يتعلق بمخاطر التشغيل 12,150 ألف دينار بحريني. وقد تم احتساب هذا المخصص الرأسمالي عن طريق تصنيف أنشطة المجموعة حسب وحدات الأعمال المحددة (كما هو محدد في إطار بازل 3) وضرب متوسط الدخل الإجمالي لوحدات الأعمال للسنوات المالية الثلاث الأخيرة بعامل تجريبي محدد مسبقًا، وإضافة تجميع التعرضات الموزونة للمخاطر التشغيلية لمصرف السلام سيشل المحدود. **(PD 1.3.19)**

جدول 5.17

(بآلاف الدنانير البحرينية)

	ديسمبر 2020
متوسط الدخل الإجمالي	51,555
التعرضات الموزونة للمخاطر	96,666
الحد الأدنى لمخصص رأس المال	12,083

تستخدم المجموعة نظام تيمينوس تي 24 الأساسي الذي طورته غلوبوس، للحصول على البيانات اللازمة لتحليل الوقائع والبيانات المتعلقة بتقييم مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل. يستخدم البنك نظاماً خاصاً، هو نظام "نواة المخاطر" (Risk Nucleus) المطور من قبل بينج ماتريكس لإدارة مخاطر التشغيل بفعالية.

بلغ الدخل غير المتوافق مع الشريعة الإسلامية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 مبلغا وقدره 209 ألف دينار بحريني. وقد تحقق هذا الدخل في المقام الأول من التمويلات والاستثمارات التقليدية، ورسوم الجزاءات من العملاء، والدخل على أرصدة الحسابات الجارية المحتفظ بها لدى مصارف المراسلة، ولم توجد اي انتهاكات للشريعة خلال العام. **(PD 1.3.30 a, b)**

5.4 مخاطر معدل العائد (PD 1.3.39)

تنشأ مخاطر معدل العائد من امكانية تأثير التغيرات في معدلات العائد على الربحية المستقبلية أو على القيم العادلة للأدوات المالية. والمجموعة معرضة لمخاطر معدل العائد نتيجة عدم التطابق في إعادة تسعير معدل العائد للموجودات والمطلوبات. بالاضافة إلى ذلك ، يمكن أن تؤثر مخاطر معدل العائد على المجموعة أيضًا من خلال معدل التغيرات التي تطرأ على السوق على المستوى الأوسع والتي تحدث بسبب التغيرات في الاقتصاد. وينعكس تأثير أسعار السوق ويمكن ملاحظته في تسعير المجموعة للعقود لأنها تحمل أسعارًا تنافسية تتبع حركة السوق. وعندما تكون المخاطر مرتفعة، يميل السوق إلى فرض معدل عائد أعلى للحفاظ على التوازن بين المخاطر والعائد. وبناءً على ذلك، يقوم السوق بخفض معدل العائد عندما يجد انخفاضًا في مخاطر السوق على المستوى الأوسع والتي تنعكس على قيام البنوك بتخفيض معدل تسعير العائد.

ويتم تقليل هذه المخاطر إلى الحد الأدنى عندما تكون موجودات ومطلوبات المجموعة الحساسة لمعدل العائد قصيرة الأجل. بالإضافة إلى ذلك ، تعمل الاستراتيجية الحذرة للمجموعة المتعلقة بالموجودات والمطلوبات على تفادي تمويل تسهيلات الإقراض قصيرة الأجل من القروض طويلة الأجل. ولقد وضعت المجموعة حدودًا لمخاطر عائد الأرباح والتي يتم مراقبتها بشكل مستمر من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات التابعة للمجموعة.

5. نبذة عن الموجودات الموزونة للمخاطر و مخصص رأس المال (يتبع)

5.4 مخاطر معدل العائد (PD 1.3.39) (يتبع)

تقدم الجداول أدناه تفاصيل إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات في تواريخ إعادة التسعير أو تواريخ الاستحقاق، أيهما أسبق للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020. **(PD 1.3.27 c)**

جدول 5.18

(بآلاف الدنانير البحرينية)

الموجودات	الإجمالي	حتى شهر	> 1حتى 3 أشهر	> 3حتى 6 أشهر	> 6حتى 12 أشهرا	> 1حتى 2 سنوات	> 2 حتى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	غير حساس للربح
نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي	288,266	–	–	–	–	–	–	–	288,266
صكوك سيادية	393,108	9,275	8,760	671	38,321	57,880	17,892	260,308	–
إيداعات لدى المؤسسات المالية	37,965	32,670	–	2,016	3,279	–	–	–	–
صكوك الشركات	16,395	1,222	60	2,069	6,877	2,250	–	3,918	–
تمويل بالمرابحة	381,134	16,811	35,566	15,655	40,771	45,885	44,487	181,958	–
تمويل بالمضاربة	398,091	20,303	43,806	51,798	60,527	54,804	39,589	127,265	–
مشاركة	32,577	20	766	443	15,932	2,520	8,312	4,583	–
بطاقات الائتمان	2,647	2,647	–	–	–	–	–	–	–
موجودات الإيجارات التمويلية	469,363	27,506	3,787	12,468	16,178	53,111	35,051	321,261	–
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	98,034	–	–	–	–	–	–	–	98,034
عقارات استثمارية	67,586	–	–	–	–	–	–	–	67,586
عقارات للتطوير	2,943	–	–	–	–	–	–	–	2,943
استثمارات في شركات زميلة	12,036	–	–	–	–	–	–	–	12,036
موجودات أخرى	35,237	999	–	–	11	557	155	1,973	31,542
الشهرة	25,971	–	–	–	–	–	–	–	25,971
إجمالي الموجودات (أ)	**2,261,353**	**111,454**	**92,745**	**85,121**	**181,895**	**217,008**	**145,486**	**901,266**	**526,379**
المطلوبات									
إيداعات من مؤسسات مالية	116,883	24,020	35,263	35,494	21,804	302	–	–	–
حسابات جارية للعملاء	363,970	–	–	–	–	–	–	–	363,970
تمويل مرابحة لأجل	221,671	60,462	76,998	52,090	14,662	–	–	17,459	–
مطلوبات أخرى	52,282	16,588	–	–	–	–	–	–	35,694
حقوق حاملي حسابات الإستثمار	1,225,380	269,000	219,773	124,813	283,068	60,288	5,405	16,902	246,131
إجمالي المطالبات	1,980,186	370,070	332,034	212,397	319,533	60,590	5,405	34,361	645,795
أموال المساهمين	281,167	–	–	–	–	–	–	–	281,167
إجمالي المطلوبات واموال المساهمين	**2,261,353**	**370,070**	**332,034**	**212,397**	**319,533**	**60,590**	**5,405**	**34,361**	**926,962**
مطالبات خارج الميزانية العمومية	108,768	6,881	6,881	13,763	13,763	13,763	–	–	**53,717**
اجمالي المطلوبات مع البنود خارج الميزانية العمومية (ب)	**2,370,121**	**376,952**	**338,915**	**226,160**	**333,296**	**74,352**	**5,405**	**34,361**	**980,678**
الفارق (أ - ب)	-	**(265,497)**	**(246,170)**	**(141,039)**	**(151,401)**	**142,655**	**140,081**	**866,905**	
الفجوة التراكمية	-	**(265,497)**	**(511,668)**	**(652,706)**	**(804,108)**	**(661,453)**	**(521,372)**	**345,533**	

5. نبذة عن الموجودات الموزونة للمخاطر و مخصص رأس المال (يتبع)

5.4 مخاطر معدل العائد (PD 1.3.39) (يتبع)

جدول 5.18 (أ)

(بآلاف الدنانير البحرينية)

مخاطر معدل الربح في الدفتر المصرفي	
200 (نقطة أساسية) معدل صدمات الربح	
معدل الصدمات	التأثير على صافي الربح في 31 ديسمبر 2020
معدل الصدمات التصاعدي:	(6,911)
معدل الصدمات التنازلي:	6,911

5.5 مخاطر مركز الأسهم (PD 1.3.31) (PD 1.3.21 d)

تنشأ مخاطر مركز الأسهم من احتمال حدوث تغييرات في سعر الأسهم أو مؤشرات الأسهم والتأثير المقابل لها على الربحية المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية. وتتعرض المجموعة لمخاطر الأسهم في الوضع غير التجاري ومحفظة الاستثمار بشكل أساسي في أسواقها الدولية ودول مجلس التعاون الخليجي.

تتم إدارة مخاطر مركز الأسهم في الدفتر المصرفي بشكل فعال من خلال المشاركة الفعالة من اللجنة التنفيذية ولجنة الاستثمار، والالتزام بالسياسات والإجراءات المعمول بها، وإشراك المهنيين الأكفاء، وتوفير بيئة مناسبة للرقابة الداخلية وقسم التدقيق الداخلي المستقل.

المراقبة من قبل اللجنة التنفيذية والاستثمار

تبدأ مشاركة مجلس الإدارة بالموافقة على سياسة الاستثمار التي تحدد بشكل أساسي ما يلي: إجمالي معايير المحفظة، وقيود فئة الموجودات، وتفويضات الموافقة، وتحمل المخاطر، واعتبارات الاستحقاق، واستراتيجية التخارج، وقضايا الحوكمة.

قامت اللجنة التنفيذية بالتفويض بالصلاحيات ضمن الصلاحية الكلية لمجلس الإدارة، وتوفر التوجيه للإدارة التنفيذية بشأن جميع المسائل المتعلقة بالأعمال، وتتولى دور المجلس في معالجة المسائل التي تنشأ بين اجتماعات المجلس. وتتحمل اللجنة المسئولية عن الأمور ذات الصلة بالأعمال المتعلقة بمخاطر الائتمان والسوق، ومراجعة الاستراتيجية، وتقديم التوصيات إلى المجلس. وتقوم لجنة الاستثمار بمراجعة واعتماد جميع المعاملات المتعلقة باستثمارات الشركات والعقارات، وكذلك مراقبة أدائها بشكل مستمر. وبالإضافة إلى ذلك، فإن اللجنة مسؤولة عن الإشراف على أداء مديري الصناديق، والتوصية باستراتيجيات التخارج لزيادة العائد لمستثمريها.

الضوابط الداخلية

فيما يتعلق بالضوابط الداخلية، يخضع النشاط الاستثماري لنفس الضوابط والتوازنات الرقابية الصارمة المطبقة على النشاط المصرفي التجاري. ويتم ضمان ملاءمة الضوابط الداخلية من خلال توظيف موظفين مؤهلين مناسبين، التعريف والتواصل الجيد لأدوار الإدارات وموظفيها، والفصل بين مسؤوليات الإنشاء والتنفيذ، والمحافظة على استقلالية قسم الرقابة المالية، والمراجعة الداخلية الدورية للتأكد من توافر وتنفيذ طرق المعالجات والضوابط. ويتم توثيق جميع توصيات إدارة الاستثمار على شكل تقارير محافظ الاستثمار ومذكرات الاستثمار والتي تخضع للمراجعة المستقلة من قبل مكتب الاستثمار الأوسط. وتقع مسئولية جميع عمليات النشر واستلام عائدات الاستحقاق على عاتق إدارة الاستثمار، التي يتوجب عليها ضمان الشفافية في التقييم من خلال تحديد الأسعار من المصادر المتاحة، واستخدام مبادئ التقييم المحافظة وفقًا لمعايير المحاسبة الدولية. بالإضافة إلى ذلك، يعمل مكتب الاستثمار الأوسط كإدارة مستقلة مسؤولة عن اجراء الدراسات اللازمة على الاستثمارات التي تقترحها إدارة الاستثمارات. وبهذه الطريقة، يمكن لإدارة الاستثمار أن تتخصص في الحصول على الصفقات وإجراء التحليلات الأولية، في حين سيركز مكتب الاستثمار الأوسط على إعداد تحليل تفصيلي في بداية الاستثمار. علاوة على ذلك، ستتولى دائرة الشئون الإدارية للاستثمار بواجبات إدارة الاستثمار في مراقبة الشركة الاستثمارية المتمثلة في إعداد تقارير الأداء إلى جانب الوثائق الأخرى المطلوبة. وهذه الترتيبات تساعد على تبسيط العمليات حيث ستركز كل مجموعة على مجموعة محددة من الواجبات والوظائف التي تؤدي إلى توفير الوقت بالإضافة إلى ضمان وجود ضوابط مستقلة.

5. نبذة عن الموجودات الموزونة للمخاطر و مخصص رأس المال (يتبع)

5.5 مخاطر مركز الأسهم (يتبع)

جدول 5.19 مركز الاسهم في الدفتر المصرفي

(بآلاف الدنانير البحرينية)

	إجمالي مخاطر الائتمان
الأسهم المسعرة	4,162
الأسهم غير مسعرة	93,872
الاستثمار في الشركات الزميلة – محتسبة بطريقة حقوق الملكية	12,036
صافي الأرباح /(الخسائر) المحققة خلال العام	(252)
صافي الأرباح /(الخسائر) غيرالمحققة خلال العام	(8,866)

(بآلاف الدنانير البحرينية)

فئات الموجودات لمخاطر الائتمان	إجمالي مخاطر الائتمان	الموجودات الموزونة للمخاطر	الحد الأدنى لمخصص رأس المال
استثمارات الأسهم – غير المدرجة	886	1,329	166
استثمارات جوهرية في الأسهم العادية للمؤسسات المالية	12,036	30,091	3,761
الاستثمار في شركات عقارية مدرجة	7,174	21,521	2,690
الاستثمار في شركات عقارية غير مدرجة	90,558	362,234	45,279

تتكون إستراتيجية مراكز الأسهم للمجموعة من الاستثمارات التي من المتوقع أن تحقق مكاسب رأسمالية، أو لأسباب استراتيجية. لقد تمت صياغة الإستراتيجية بعد الأخذ في الاعتبار الرغبة في المخاطرة لدى مجلس الإدارة والسياسات المعتمدة للسيولة ومخاطر السوق وإدارة رأس المال. وتماشياً مع السياسات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، فإن إستراتيجية الاستثمار تعتبر متحفظة من حيث أنها تتجنب الاستثمارات ذات العوائد عالية التذبذب.

5.6 المخاطر التجارية المتغيرة (PD 1.3.32 i) (PD 1.3.21 f) (PD 1.3.41 a)

تتعرض المجموعة لمخاطر تجارية متغيرة في حالة وجود معدلات أرباح على حقوق ملكية حسابات الإستثمار التي تكون أقل من أسعار السوق ، مما يعرض المجموعة لخطر الدفع الى حقوق ملكية حاملي حسابات الإستثمار من أموال المساهمين لتغطية مخاطر تقلبات الأرباح. لقد خفف مصرف السلام – البحرين من هذه المخاطر عبر المراقبة المنتظمة لفجوات السيولة وأسعار الودائع والتركيزات من حيث متطلبات التمويل من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات. تقوم لجنة الموجودات والمطلوبات بمراجعة ومراقبة تحليل مراجعة الأقران، والذي يتضمن متوسط أسعار الودائع التي يدفعها أقرانها من أجل إعادة مواءمة أسعار الودائع مع السوق الحالية.

5.7 مخاطر السيولة (PD 1.3.36) (PD 1.3.37)

تراقب المجموعة بطريقة نشطة السيولة الخاصة بها من خلال تحليل فجوة السيولة عبر الأطر الزمنية المحددة من أجل الحفاظ على مركز صافي الموجودات والمطلوبات التي تقع ضمن نطاق الرغبة في المخاطرة لدى المجلس. ويتم الحفاظ على مركز صافي الموجودات والمطلوبات من خلال مراقبة مؤشرات سيولة المجموعة التي يمكن من خلالها تقييم سيولة المجموعة. بالإضافة إلى ذلك، تخفف المجموعة من مخاطر السيولة لديها من خلال إنشاء مصادر تمويل متعددة لتقليل ارتباطها بنظير تمويل فردي. ويمكن استخدام خطوط التمويل المتعددة لتعويض أي نقص ناتج عن التزامات المجموعة و/ أو لتسوية أي نقص في كل من الحسابات الجارية وحقوق ملكية حسابات الاستثمار. وفي 31 ديسمبر 2020، كانت نسبة تغطية السيولة 141.56%.

5.8 مخاطر أخرى

لدى المجموعة استثمار في شركة مصرفية أجنبية تابعة، حيث تسجل المعاملات بالدولار الأمريكي، وحيث أن الدولار الأمريكي مرتبط بالدينار البحريني، فلا يوجد تأثير لتحويل العمـلات الأجنبية على الاسـتثمار (PD 1.3.42). لدى المجموعة استثمار في شركة زميلة مقومة بالدينار الجزائري، وقد تم إدراج أثر تحويل العملات الأجنبية ضمن احتياطي تحويل العملات الأجنبية (FCTR) في حقوق الملكية.

6 حقوق ملكية حاملي حسابات الإستثمار

يتم مزج أموال حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار مع أموال المجموعة والوكالة لإنشاء حساب مضاربة عام واحد. ويتم استثمار هذه الأموال المجمعة في موجودات مدرة للدخل، وبالرغم من ذلك، لا تمنح الأولوية لأي طرف لغرض الاستثمارات أو توزيع الأرباح.

لا تقوم المجموعة بتخصيص الأصول المتعثرة لصندوق حاملي حسابات الاستثمار. يتم تخصيص جميع مخصصات انخفاض القيمة في حقوق ملكية المساهمين. كما لا يتم تخصيص الاستردادات من الأصول المالية المتعثرة إلى حاملي حسابات الاستثمار. يتم توزيع الأرباح المكتسبة من سلة الموجودات الممولة من قبل حقوق أصحاب حسابات الاستثمار فقط بين المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمارات. وفقاً لسياسة المجموعة، يتم توزيع ما لا يقل عن 15% من العوائد المكتسبة على الأصول على حاملي حسابات الاستثمار، وتحتفظ المجموعة بنسبة 85% كحصة مضارب أو رسوم وكالة. لم تحتسب المجموعة أي مصروفات إدارية على حسابات الاستثمار.

6 حقوق ملكية حاملي حسابات الإستثمار (يتبع)

يتم استثمار الأموال وإدارتها وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية. (**PD 1.3.32 b**)

وفقًا لشروط قبول حسابات الاستثمار غير المقيدة، يتم استثمار 100% من الأموال بعد خصم الاحتياطي الإلزامي. من أجل تجنب التركيز المفرط للمخاطر، تحرص المجموعة على استثمار الأموال المختلطة بطريقة تتوافق مع حدود مصرف البحرين المركزي للتعرضات والمخاطر الكبيرة. ويتم تصنيف جميع حقوق ملكية حاملي حسابات الإستثمار على أنها مضاربة، حيث يتم خصم الرسوم قبل تخصيص الأرباح، حيث لا يوجد حد لسحبها. ويجب العلم بأن رسوم حساب المضاربة تخضع للتنازل جزئيًا أو كليًا لكي تتطابق مع العوائد السوقية لحامل حساب الاستثمار. (**PD 1.3.32 c, j, k**)

تشمل الموجودات الموزونة للمخاطر للمجموعة مساهمة من حقوق ملكية حاملي حسابات الإستثمار التي تخضع لوزن مخاطر قدره 30%.

يمكن لحقوق ملكية حاملي حسابات الإستثمار والزبائن الآخرين الاستعانة بمدراء العلاقات بالمجموعة للحصول على أية مشورة او خدمات وساطة أو تظلمات أو شكاوى. (**PD 1.3.32 f, g**)

ليس هناك اختلاف بين مساهمة المضارب المتفق عليها والنسبة التعاقدية المتفق عليها. أرقام المقارنة للأرباح المحققة والمدفوعة ومعدل العائد لحقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 والسنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2019، 2018، 2017 و2016، 2015 هي على النحو التالي: (**PD 1.3.33 e,l,m,n**)

جدول 6.1

(بآلاف الدنانير البحرينية)

	ديسمبر 2020	ديسمبر 2019	ديسمبر 2018	ديسمبر 2017	ديسمبر 2016	ديسمبر 2015
المساهمين	29,335	28,425	246	119	119	155
حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار (قبل التسوية)	60,186	50,271	492	230	216	282
الربح المحقق لحقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار (قبل التسوية)	60,186	50,271	492	230	216	282
الربح المدفوع لحقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار (بعد التسوية)	29,335	28,425	246	119	119	155
الرصيد من:						
مخصص معادلة الأرباح PER	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
معدل العائد الداخلي	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	7	7	7
معيار معدل العائد السنوي	%3	%3	%3	%3	%3	%3
معدل العائد السنوي (حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار) – الربح المحقق	%4.91	%4.86	%0.53	%0.23	%0.18	%0.41
معدل العائد السنوي (حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار) – الربح المدفوع	%2.39	%2.75	%0.27	%0.12	%0.10	%0.23
مبلغ مخصص معادلة الأرباح PER	–	–	–	–	–	–
مبلغ مخصص معادلة الأرباح%	–	–	–	–	–	–
مبلغ معدل العائد الداخلي	–	–	–	–	7	7
معدل العائد الداخلي%	–	–	–	–	–	–
التسوية:						
الربح المحقق من المضاربة	60,186	50,271	492	230	216	282
رسوم المضارب	(30,851)	(21,846)	(246)	(111)	(97)	(127)
الربح المقيد لحقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار	**29,335**	**28,425**	**246**	**119**	**119**	**155**
حركات معدل العائد الداخلي	–	–	–	–	–	–
الربح على حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار	**29,335**	**28,425**	**246**	**119**	**119**	**155**
رسوم المضاربة كنسبة من اجمالي ارباح الاستثمار	%51	%43	%50	%48	%45	%45
رصيد حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار	1,225,380	1,034,743	99,761	118,881	68,796	62,351
الموجودات الموزونة للمخاطر وفقًا لتقرير مخصص معادلة الأرباح	170,292	11,469	6,886	18,727	4,128	1,952

*تم تعديل أرقام السنة المنتهية 2019 نتيجة لتطبيق معيار المحاسبة المالي رقم 31.

6 حقوق ملكية حاملي حسابات الإستثمار (يتبع)

جدول 6.2

(بآلاف الدنانير البحرينية)

	ديسمبر 2020	ديسمبر 2019	ديسمبر 2018	ديسمبر 2017	ديسمبر 2016	ديسمبر 2015
معدل العائد	%2.39	%2.75	%0.25	%0.10	%0.17	%0.25
العائد على متوسط موجودات حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار	%5.45	%15.23	%0.49	%0.26	%0.32	%0.42
العائد على متوسط حقوق الملكية (إجمالي حقوق الملكية)	%20.89	%16.15	%0.16	%0.14	%0.07	%0.09

جدول 6.3 حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار حسب نوع الطرف المقابل ومنتجات المرابحة الإسلامية (PD 1.3.33 i)

ذمم المرابحة والوكالة المستحقة من البنوك

(بآلاف الدنانير البحرينية)

	إجمالي التعرضات	ممولة من حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار	ممولة ذاتيا	نسبة حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار إلى المجموع%
جهات سيادية	513,964	215,024	298,940	%42
المؤسسات المالية	534,452	188,336	346,116	%35
الشركات	706,127	371,883	334,244	%53
الأفراد	506,809	437,423	69,386	%86
الإجمالي	**2,261,353**	**1,212,667**	**1,048,686**	**%54**

جدول 6.4 التغييرات في نسبة توزيع الموجودات هي كما يلي: (PD 1.3.32 d)

(بآلاف الدنانير البحرينية)

	نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي		إيداعات لدى مؤسسات مالية		موجودات التمويلات		موجودات الإيجارات التمويلية	
	حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار	ممولة ذاتياً	حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار	ممولة ذاتياً	حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار	ممولة ذاتياً	حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار	ممولة ذاتياً
توزيع الموجودات في 31 ديسمبر 2020	107,134	181,132	37,965	–	747,538	66,911	320,029	149,334
توزيع الموجودات في 31 ديسمبر 2019	117,829	101,627	76,660	38,143	656,985	28,771	183,269	206,473
توزيع الموجودات في 31 ديسمبر 2018	–	–	99,761	63,544	–	–	–	–
توزيع الموجودات في 31 ديسمبر 2017	–	–	118,881	22,344	–	–	–	–
توزيع الموجودات في 31 ديسمبر 2016	–	–	68,796	113,656	–	–	–	–
توزيع الموجودات في 31 ديسمبر 2015	–	–	62,351	40,994	–	–	–	–

لا يوجد أي تعرضات خارج الميزانية العمومية ناشئة عن قرارات الاستثمار المنسوبة إلى حقوق ملكية حاملي حسابات الإستثمار.

7. افصاحات أخرى

7.1 مخاطر العملة

مخاطر العملة هي مخاطر تقلب قيمة الأداة المالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية، ولهذا السبب وضع مجلس الإدارة قيودًا على المراكز حسب العملة. وتتم مراقبة المراكز يومياً من قبل إدارة مخاطر السوق وبصورة دورية من قبل لجنة التدقيق والمخاطر، بالإضافة إلى لجنة الموجودات والمطلوبات لضمان الحفاظ على المراكز ضمن الحدود الموضوعة، علما بأن جزءاً كبيراً من موجودات ومطلوبات المجموعة مقوم بالدينار البحريني أو بالدولار الأمريكي أو بالريال السعودي. ونظرًا لأن الدينار البحريني والريال السعودي مرتبطان بالدولار الأمريكي، فإن المراكز في هذه العملات لا تعتبر بأنها تمثل مخاطر عملة كبيرة كما في 31 ديسمبر 2020.

7.2 المعاملات مع الاطراف من ذوي العلاقة

يمثل الأطراف ذات العلاقة الشركات الزميلة وكبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة وكبار موظفي الإدارة للمجموعة والمؤسسات المتحكم بها، أو متحكم بها بشكل مشترك أو متأثرة بشكل كبير من قبل هذه الأطراف. ويتم اعتماد سياسات التسعير وشروط هذه المعاملات من قبل الإدارة العليا للمجموعة. وللحصول على مزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى الإيضاح 29 تحت عنوان معاملات الأطراف من ذوي العلاقة في البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020. وتتم المعاملات داخل المجموعة ومع الأطراف ذات العلاقة على أسس تجارية بحتة خلال العام. (PD 1.3.23 d) (PD 1.3.10 e)

7.3 التسهيلات المعاد هيكلتها

في 31 ديسمبر 2020 ، بلغ رصيد تسهيلات التمويل التي أعيد التفاوض عليها للأفراد والشركات 46,896 ألف دينار بحريني. وبشكل عام، يتم إعادة التفاوض على التسهيلات لتحسين الكفاءة الائتمانية فيما يتعلق باستردادها. ويمكن أن يتضمن ذلك تغيير أي من معدل الربح أو المدة أو حزمة الضمان. ولم يكن لإعادة الهيكلة المذكورة أعلاه لأي تسهيلات للعملاء من الأفراد والشركات أي تأثير جوهري على الأرباح الحالية والمستقبلية. **(PD 1.3.23 j)**

7.4 الموجودات المباعة بموجب اتفاقيات حق الرجوع

لم تبرم المجموعة أي اتفاقية تخص حق الرجوع خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020. **(PD 1.3.23 k)**

7.5 المخاطر القانونية والمطالبات

بلغت الدعاوى القانونية المقامة ضد المجموعة في 31 ديسمبر 2020 مبلغا وقدره 2,379 ألف دينار بحريني (2019: 385 ألف دينار بحريني). وبناءً على رأي المستشار القانوني للمجموعة ، فإن إجمالي الالتزامات التقديرية الناشئة عن هذه الحالات لا يعتبر جوهريًا يؤثر على المركز المالي الموحد للمجموعة، حيث قامت المجموعة أيضًا برفع دعاوى مضادة ضد هذه الأطراف. **(PD 1.3.30 c)**

7.6 نظام حماية الودائع

إن بعض ودائع العملاء في المجموعة مغطاة من خلال نظام حماية الودائع التي أنشأها مصرف البحرين المركزي. كما أن ودائع العملاء المحتفظ بها لدى المصرف في مملكة البحرين هي محمية بموجب نظام حماية الودائع و حسابات الاستثمار غير المقيدة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي وفقًا للقرار رقم (34) لسنة 2010. ويغطي هذا النظام «الأشخاص الطبيعيين" (الأفراد) المستحقين بحد أقصى قدره 20,000 دينار بحريني على النحو المنصوص عليه في متطلبات مصرف البحرين المركزي. وتقوم المجموعة بدفع مساهمة دورية وفقًا لما يفرضه مصرف البحرين المركزي بموجب هذا النظام. **(PD 4.4.2)**

7.7 التعرض للأطراف ذات الاستدانة العالية وغيرهم من الأطراف ذات المخاطر العالية

ليس لدى المصرف أي تعرض لأطراف ذات استدانة عالية أو ذات مخاطر عالية أخرى وفقًا للتعريف الوارد في لائحة قواعد واجراءات مصرف البحرين المركزي **.PD-1.3.24 (PD 1.3.23 e)**

7.8 تعرضات تتجاوز الحدود المحددة من الجهات الرقابية

حدد مصرف البحرين المركزي حدًا فرديا للتعرض يبلغ 15% من إجمالي قاعدة رأس المال للمصرف فيما يتعلق بالتعرضات للأفراد وحدود التعرض المشتركة بنسبة 25% من إجمالي قاعدة رأس المال للأطراف المقابلة وثيقة الصلة. ويجب أن يكون الفائض لأي تعرض أعلى من العتبات المذكورة أعلاه موزوناً للمخاطر بنسبة 800%، ما لم يكن من التعرضات المعفاة وفقًا لمتطلبات قواعد واجراءات مصرف البحرين المركزي. ولم يكن لدى المصرف في 31 ديسمبر 2020 أي تعرضات تتجاوز حد المدين المنفرد وهو 15% من القاعدة الرأسمالية للمصرف **(PD 1.3.23 f)**

7.9 عقوبات مصرف البحرين المركزي (PD 1.3.44)

خلال عام 2020 ، تم دفع مبلغ 10,000 دينار بحريني كعقوبة جزائية لمصرف البحرين المركزي، نتيجة لسوء تواصل ممثلي البنك المعينين. تم إغلاق الموضوع بدون رجوع أي من الأطراف.

الملحق الأول - مكونات الإفصاح عن رأس المال

الملحق PD-2: متطلبات المطابقة

الخطوة 1: الإفصاح عن الميزانية العمومية ضمن النطاق التنظيمي للتوحيد

لا توجد فروق بين التوحيد التنظيمي والمحاسبي، حيث يستخدم كل منهما نهج التوحيد الكامل ضمن سياسات محاسبية متسقة دون استبعاد أي مؤسسات. ووفقًا لتوجيهات مصرف البحرين المركزي، تم جمع تسهيلات واستثمارات التمويل من خلال مخصص انخفاض القيمة الجماعية، كما هو موضح أدناه:

(بآلاف الدنانير البحرينية)

الميزانية العمومية حسب البيانات المالية المنشورة	**2,261,353**
المخصص الجماعي لانخفاض القيمة	20,581
ناقصا: مخصص متعلق بالمطالبات المحتملة والالتزامات	(490)
الميزانية العمومية كما هو في الإقرار التنظيمي	**2,281,444**

الخطوة 2: المطابقة بين الميزانية العمومية المنشورة والتقارير التنظيمية في 31 ديسمبر 2020

(بآلاف الدنانير البحرينية)

	الميزانية العمومية حسب البيانات المالية المنشورة	بيانات PIRI الموحدة	مرجع
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي	288,266	288,342	
منها التمويل الذاتي	–	181,209	
منها التي تمولها حسابات الاستثمار غير المقيدة	–	107,134	
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية المشابهة	37,965	38,106	
منها التي تمولها حسابات الاستثمار غير المقيدة	–	38,106	
موجودات التمويلات	814,449	1,303,362	
موجودات الإيجارات التمويلية	469,363	–	
منها التمويل الذاتي	–	223,222	
منها التي تمولها حسابات الاستثمار غير المقيدة	–	1,080,140	
استثمارات متوفرة للبيع	410,761	411,040	
منها استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	1,258	–	
منها صكوك سيادية	393,108	–	
منها صكوك الشركات	16,395	–	
الاستثمارات في العقارات	70,529	70,529	
منها عقارات استثمارية	67,586	–	
منها عقارات للتطوير	2,943	–	
استثمارات في شركات زميلة	12,036	12,036	
الممتلكات والآلات والمعدات	1,961	1,961	
موجودات أخرى	156,023	156,068	
استثمارات محتفظ لها لغرض غير المتاجرة	96,776	–	
ذمم مدينة أخرى ومصروفات مدفوعة مقدماً	33,276	–	
الشهرة	25,971	–	G
إجمالي الموجودات	**2,261,353**	**2,281,444**	
المطلوبات			
حسابات جارية للعملاء	363,970	363,970	
إيداعات من مؤسسات مالية	116,883	116,883	
مطلوبات التمويل (مثل مرابحة السلع العكسي، إلخ.)	221,671	221,671	
منها تمويل مرابحة لأجل	221,671	–	
المستحقات، والإيرادات المؤجلة، والمطلوبات الأخرى، والالتزامات الضريبية الحالية والمؤجلة	52,282	51,792	
منها مطلوبات أخرى	51,143	50,653	
منها أرباح أسهم مستحقة الدفع	1,139	1,139	
حسابات استثمارات غير مقيدة	1,225,380	1,225,380	
إجمالي المطلوبات	**1,980,186**	**1,979,696**	

الملحق الأول - مكونات الإفصاح عن رأس المال (يتبع)

الملحق PD-2: متطلبات المطابقة (يتبع)

الخطوة 2: المطابقة بين الميزانية العمومية المنشورة والتقارير التنظيمية في 31 ديسمبر 2020 (يتبع)

(بآلاف الدنانير البحرينية)

	الميزانية العمومية حسب البيانات المالية المنشورة	بيانات PIRI الموحدة	مرجع
حقوق الملكية			
إجمالي أسهم رأس المال	222,920	222,920	A
رأس المال	230,450	230,450	
أسهم الخزينة	(7,530)	(7,530)	
الاحتياطيات والأرباح المستبقاة	**57,846**	**57,846**	
علاوة إصدار الأسهم	12,209	12,209	C-1
الاحتياطي القانوني	21,778	21,778	C-2
الأرباح المستبقاة (باستثناء أرباح للسنة)	(16,834)	(16,834)	B-1
دعم من الحكومة	2,143	2,143	
خسارة التعديل	(24,768)	(24,768)	
إطفاء خسارة التعديل	24,768	24,768	B-2
صافي أرباح السنة	**9,142**	**9,142**	
منها مبلغ مؤهل للأسهم العادية لرأس المال من الفئة 1 (CET1)	6,633	6,633	B-3
منها مبلغ غير مؤهل للأسهم العادية لرأس المال من الفئة 1 (CET1)	2,509	2,509	
تعديل تحويل العملات الأجنبية	(3,784)	(3,784)	C-3
التغييرات في القيمة العادلة – المبلغ المؤهل للأسهم العادية لرأس المال من الفئة 1 (CET1)	9,844	9,844	C-4
احتياطي القيمة العادلة للعقارات – المبلغ المؤهل لرأس المال من الفئة 2 (T2)	23,348	23,348	D
حصة غير مسيطرة في رأس مال الشركات التابعة	**401**	**401**	
منها مبلغ مؤهل للأسهم العادية لرأس المال من الفئة 1 (CET1)	–	121	E-1
منها مبلغ مؤهل لرأس المال الإضافي من الفئة 1 (AT1)	–	26	E-2
منها مبلغ مؤهل لرأس المال من الفئة 2 (T2)	–	35	E-3
منها مبلغ غير مؤهل لرأس المال التنظيمي	–	220	
الخسائر الائتمانية المتوقعة (المرحلتان 1 و 2)	-	**20,581**	
منها مبلغ مؤهل لرأس المال من الفئة 2 (T2)	–	12,362	F
منها مبلغ غير مؤهل لرأس المال التنظيمي	–	8,218	
مجموع حقوق الملكية	**281,167**	**301,748**	
مجموع المطلوبات + حقوق الملكية	**2,261,353**	**2,281,444**	

الملحق الأول - مكونات الإفصاح عن رأس المال (يتبع)

ملحق PD-1: متطلبات ونموذج المطابقة

الخطوة 3: مكونات نموذج رأس المال المشترك في 31 ديسمبر 2020

(بآلاف الدنانير البحرينية)

	تركيبة رأس المال والتوزيع للتقارير التنظيمية	مكون رأس المال التنظيمي	الأرقام المرجعية للميزانية العمومية ضمن النطاق التنظيمي للتوحيد من الخطوة 2
	الأسهم العادية لرأس المال من الفئة 1: الأدوات والاحتياطيات		
1	أسهم رأس المال العادية المؤهلة الصادرة مباشرة زائداً فائض الأسهم ذات الصلة	222,920	A
2	الأرباح المستبقاة	14,567	B1+B2+B3
3	الدخل الشامل الآخر المتراكم (والاحتياطيات الأخرى)	40,047	C1+C2+C3+C4
4	*لا ينطبق*	–	
5	أسهم رأس المال العادية الصادرة عن الشركات التابعة والمحتفظ بها من قبل أطراف ثالثة (المبلغ المسموح به في الأسهم العادية لرأس المال من الفئة 1 للمجموعة)	121	E1
6	**الأسهم العادية لرأس المال من الفئة 1 قبل التعديلات التنظيمية**	277,655	
	الأسهم العادية لرأس المال من الفئة 1: التعديلات التنظيمية		
7	تسويات التقييم التحوطية	–	
8	الشهرة (صافي الالتزامات الضريبية ذات الصلة)	25,971	G
9	الموجودات غير الملموسة الأخرى عدا حقوق خدمة الرهن العقاري (صافي من الالتزامات الضريبية ذات الصلة)	–	
10	أصول الضريبة المؤجلة التي تعتمد على الربحية المستقبلية باستثناء الموجودات الناشئة عن الفروق المؤقتة (صافي من الالتزامات الضريبية ذات الصلة)	–	
11	احتياطي التحوط للتدفق النقدي	–	
12	نقص المخصصات مقابل الخسائر المتوقعة	–	
13	ربح التورق عند البيع (كما هو مبين في الفقرة 562 من إطار عمل بازل 2)	–	
14	*لا ينطبق*	–	
15	صافي موجودات صندوق المنافع التقاعدية المحددة	–	
16	الاستثمارات في الأسهم الخاصة	–	
17	الحيازات المتبادلة في الأسهم العادية	–	
18	الاستثمارات في رأس مال المصارف والمؤسسات المالية وشركات التأمين خارج عن نطاق التوحيد التنظيمي، صافي من المراكز القصيرة المؤهلة، حيث لا يمتلك المصرف أكثر من 10% من أسهم رأس مال الصادر (المبلغ أعلى من الحد الأدنى 10%)	–	
19	استثمارات جوهرية في الأسهم العادية للمصارف والمؤسسات المالية وشركات التأمين خارج نطاق التوحيد التنظيمي، صافي من المراكز القصيرة المؤهلة (المبلغ أعلى من الحد الأدنى 10%)	–	
20	حقوق خدمة الرهن العقاري (المبلغ أعلى من الحد الأدنى 10%)	–	
21	موجودات الضريبة المؤجلة الناتجة عن الفروق المؤقتة (المبلغ أعلى من الحد الأدنى 10%، بعد خصم الالتزامات الضريبية ذات الصلة)	–	
22	مبلغ يتجاوز الحد الأدنى 15%	–	
23	منها: استثمارات جوهرية في الأسهم العادية للمؤسسات المالية	–	
24	منها: حقوق خدمة الرهن العقاري	–	
25	منها: موجودات الضريبة المؤجلة الناتجة عن الفروق المؤقتة	–	
26	التعديلات التنظيمية المحددة لمصرف البحرين المركزي	–	
27	التعديلات التنظيمية المطبقة على الأسهم العادية لرأس المال من الفئة 1 نتيجة لعدم كفاية رأس المال الإضافي من الفئة 1 والفئة 2 لتغطية الخصومات	–	
28	**إجمالي التعديلات التنظيمية على الأسهم العادية لرأس المال من الفئة 1**	25,971	
29	الأسهم العادية لرأس المال من الفئة 1(CET1)	251,684	

الملحق الأول - مكونات الإفصاح عن رأس المال (يتبع)

ملحق PD-1: متطلبات ونموذج المطابقة (يتبع)

الخطوة 3: مكونات نموذج رأس المال المشترك في 31 ديسمبر 2020 (يتبع)

(بآلاف الدنانير البحرينية)

	تركيبة رأس المال والتوزيع للتقارير التنظيمية	مكون رأس المال التنظيمي	الأرقام المرجعية للميزانية العمومية ضمن النطاق التنظيمي للتوحيد من الخطوة 2
	رأس المال الإضافي من الفئة 1: الأدوات		
30	أدوات رأس المال الإضافي من الفئة 1 المؤهلة الصادرة مباشرة زائداً فائض الأسهم ذات الصلة	–	
31	منها: المصنفة كحقوق ملكية وفقًا للمعايير المحاسبية المعمول بها	–	
32	منها: المصنفة كمطلوبات وفقاً للمعايير المحاسبية المعمول بها	–	
33	*أدوات رأس المال الصادرة مباشرة الخاضعة للتخلص التدريجي من رأس المال الإضافي من الفئة 1*	–	
34	أدوات إضافية من رأس المال فئة 1 (وأدوات الأسهم العادية لرأس المال من الفئة 1غير مدرجة في الصف 5) صادرة عن الشركات التابعة والمحتفظ بها من قبل أطراف ثالثة (المبلغ المسموح به في رأس المال الإضافي من الفئة 1 لرأس المال للمجموعة)	26	E–2
35	منها: الأدوات الصادرة عن الشركات التابعة الخاضعة للتخلص التدريجي	–	
36	**رأس المال الإضافي من الفئة 1 قبل التعديلات التنظيمية**	**26**	
	رأس المال الإضافي من المستوى 1: التعديلات التنظيمية		
37	الاستثمارات في أدوات رأس المال الإضافي من المستوى 1 الخاصة زائداً فائض الأسهم ذات الصلة	–	
38	مقتنيات متبادلة في أدوات رأس المال الإضافي من المستوى 1	–	
39	الاستثمارات في رأس مال المصارف والمؤسسات المالية وشركات التأمين خارج نطاق التوحيد التنظيمي، صافي من المراكز القصيرة المؤهلة، حيث لا يمتلك البنك أكثر من 10% من الأسهم العادية لرأس المال الصادر للمنشأة (المبلغ أعلى من الحد الادنى10%)	–	
40	استثمارات جوهرية في رأس مال المصارف والمؤسسات المالية وشركات التأمين خارج نطاق التوحيد التنظيمي (صافي المراكز القصيرة المؤهلة)	–	
41	التعديلات التنظيمية المحددة لمصرف البحرين المركزي	–	
42	التعديلات التنظيمية المطبقة على رأس المال الإضافي من الفئة 1 نتيجة لعدم كفاية رأس المال الإضافي من الفئة 1 والفئة 2 لتغطية الخصومات	–	
43	**إجمالي التعديلات التنظيمية على رأس المال الإضافي من الفئة 1**	–	
44	**رأس المال الإضافي من الفئة 1 (AT1)**	**26**	
45	**رأس المال من الفئة 1 (رأس المال الإضافي من الفئة 1 = الأسهم العادية لرأس المال من الفئة 1+رأس المال الإضافي من الفئة 1)**	**251,710**	
	رأس المال من الفئة 2: الأدوات والمخصصات		
46	أدوات من الفئة 2 المؤهلة الصادرة مباشرة زائداً فائض الأسهم ذات الصلة	23,348	D
47	أدوات رأس المال الصادرة مباشرة الخاضعة للتخلص التدريجي من الفئة 2	–	
48	أدوات رأس المال من الفئة 2 (وأدوات الأسهم العادية لرأس المال من الفئة 1 ورأس المال الإضافي من الفئة 1 غير المدرجة في الصفوف 5 أو 34) الصادرة عن الشركات التابعة والتي تحتفظ بها أطراف ثالثة (المبلغ المسموح به في رأس المال من الفئة 2 المجموعة)	35	E-3
49	منها: الأدوات الصادرة عن الشركات التابعة الخاضعة للتخلص التدريجي	–	
50	المخصصات	12,362	F
51	**رأس المال من الفئة 2 قبل التعديلات التنظيمية**	**35,745**	
	رأس المال من الفئة 2: التعديلات التنظيمية		
52	الاستثمارات في أدوات رأس المال من الفئة 2 الخاصة	-	
53	الحيازات المتبادلة في أدوات رأس المال من الفئة 2	-	
54	استثمارات في رأس مال المصارف و المؤسسات المالية وشركات التأمين خارج نطاق التوحيد التنظيمي، صافي من المراكز القصيرة المؤهلة، حيث لا يمتلك المصرف أكثر من 10% من الأسهم العادية لرأس المال الصادر للمنشأة (المبلغ أعلى من الحد الادنى 10%)	-	
55	استثمارات جوهرية في رأس مال المصارف و المؤسسات المالية وشركات التأمين خارج نطاق التوحيد التنظيمي (صافي المراكز القصيرة المؤهلة)	-	
56	التعديلات التنظيمية الوطنية المحددة		

الملحق الأول - مكونات الإفصاح عن رأس المال (يتبع)

ملحق PD-1: متطلبات ونموذج المطابقة (يتبع)

الخطوة 3: مكونات نموذج رأس المال المشترك في 31 ديسمبر 2020 (يتبع)

(بآلاف الدنانير البحرينية)

	تركيبة رأس المال والتوزيع للتقارير التنظيمية	مكون رأس المال التنظيمي	الأرقام المرجعية للميزانية العمومية ضمن النطاق التنظيمي للتوحيد من الخطوة 2
57	**إجمالي التعديلات التنظيمية على رأس المال من الفئة 2**	-	
58	**رأس المال من الفئة 2 (T2)**	35,745	
59	**إجمالي رأس المال = رأس المال من الفئة 1 + رأس المال من الفئة 2**	287,455	
60	**اجمالي الموجودات الموزونة للمخاطر**	1,086,432	
	نسب ومخففات رأس المال		
61	الأسهم العادية لرأس المال من الفئة 1 (كنسبة مئوية من الموجودات الموزونة للمخاطر)	%23.17	
62	رأس المال من الفئة 1 (كنسبة مئوية من الموجودات الموزونة للمخاطر)	%23.17	
63	إجمالي رأس المال (كنسبة مئوية من الموجودات الموزونة بالمخاطر)	%26.46	
64	متطلبات التخفيف الخاصة بالمؤسسة (متطلبات الحد الأدنى للأسهم العادية لرأس المال فئة 1 زائداً متطلبات التخفيف الدورية المضادة زائداً متطلبات D-SIB معبراً عنه كنسبة مئوية من الموجودات الموزونة بالمخاطر)	%9.00	
65	منها: متطلبات التخفيف لحماية رأس المال	%2.50	
66	منها: متطلبات التخفيف الدورية المضادة للتقلبات الخاصة بالبنك	%0.00	
67	منها: متطلبات تخفيف D-SIB	%0.00	
68	الأسهم العادية لرأس المال من الفئة 1 المتوفرة لاستيفاء المخففات (كنسبة مئوية من الموجودات الموزونة بالمخاطر)	%23.17	
	الحد الأدنى الوطني بما في ذلك CCB (إذا كان مختلفًا عن بازل 3)		
69	الحد الأدنى لنسبة الأسهم العادية لرأس المال من الفئة 1 لمصرف البحرين المركزي	%9.00	
70	الحد الأدنى لنسبة الفئة 1 لرس المال لمصرف البحرين المركزي	%10.50	
71	الحد الأدنى لإجمالي نسبة رأس المال لمصرف البحرين المركزي	%12.50	
	المبالغ دون الحد الادنى للاستقطاع (قبل وزن المخاطر)		
72	استثمارات غير جوهرية في رأس مال الشركات المالية الأخرى	–	
73	استثمارات جوهرية في الأسهم العادية للشركات المالية	–	
74	حقوق خدمة الرهن العقاري (صافي الالتزامات الضريبية ذات الصلة)	–	
75	أصول الضريبة المؤجلة الناتجة عن الفروق المؤقتة (صافي من الالتزامات الضريبية ذات الصلة)	–	
	حدود قابلة للتطبيق على إدراج المخصصات في رأس المال من الفئة 2		
76	المخصصات المؤهلة للإدراج في رأس المال من الفئة 2 فيما يتعلق بالتعرضات الخاضعة للنهج الموحد (قبل تطبيق الحد الأقصى)	20,581	
77	الحد الأقصى لإدراج المخصصات في رأس المال من الفئة 2 في إطار النهج الموحد	12,362	
78	لا ينطبق		
79	لا ينطبق		
	أدوات رأس المال الخاضعة لترتيبات التخلص التدريجي (تنطبق فقط بين 1 يناير 2019 و 1 يناير 2023)		
80	الحد الاقصى الحالي على أدوات الأسهم العادية لرأس المال من الفئة 1 الخاضعة لترتيبات التخلص التدريجي	–	
81	المبلغ المستثنى من الأسهم العادية لرأس المال من الفئة 1 بسبب الحد الأقصى (الزيادة على الحد الأقصى بعد الاسترداد واستحقاقات)	–	
82	الحد الأقصى على أدوات رأس المال الإضافي من الفئة 1 الخاضعة لترتيبات التخلص التدريجي	–	
83	المبلغ المستبعد من رأس المال الإضافي من الفئة 1 بسبب الحد الأقصى (الزيادة على الحد الأقصى بعد عمليات الاسترداد والاستحقاقات)	–	
84	الحد الأقصى على أدوات رأس المال من الفئة 2 تخضع لترتيبات التخلص التدريجي	–	
85	المبلغ المستبعد من رأس المال من الفئة 2 بسبب الحد الأقصى (الزيادة على الحد الأقصى بعد الاسترداد واستحقاقات)	–	

الملحق الأول - مكونات الإفصاح عن رأس المال (يتبع)

مميزات رأس المال التنظيمي للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

1	المُصدر	مصرف السلام، البحرين
2	معرّف حصري (مثل معرّف كيوسيب أو ايسين أو بلومبيرغ للاستثمار الخاص)	سلام
3	القوانين الحكومية للأداة	جميع القوانين واللوائح المعمول بها في مملكة البحرين
	المعالجة التنظيمية	
4	لائحة قواعد واجراءات مصرف البحرين المركزي الانتقالية	الأسهم العادية لرأس المال من الفئة 1
5	لائحة قواعد واجراءات مصرف البحرين المركزي بعد المرحلة الانتقالية	الأسهم العادية لرأس المال من الفئة 1
6	مؤهل في مفرد/مجموعة/مفرد ومجموعة	مجموعة
7	نوع الأداة (أنواع يحددها كل من السلطات المختصة)	الأسهم العادية لرأس المال
8	المبلغ المحتسب في رأس المال التنظيمي (العملة بالملايين، في تاريخ آخر تقرير)	230.45 مليون دينار بحريني
9	القيمة الاسمية للأداة المالية	0.100 دينار بحريني
10	التصنيف المحاسبي	حقوق ملكية المساهمين
11	التاريخ الأصلي للإصدار	13 ابريل 2006
12	دائم أو مؤرخ	دائم
13	تاريخ الاستحقاق الأصلي	لا تاريخ لاستحقاق الدين
14	دعوة جهة الإصدار تخضع لموافقة إشرافية مسبقة	لا
15	تاريخ الدعوة اختياري وتواريخ دعوات محتملة ومبلغ الاسترداد	لا ينطبق
16	مواعيد الدعوات اللاحقة، إن وجدت	لا ينطبق
	قسائم / أرباح الأسهم	
17	أرباح أسهم ثابتة / عائمة / قسيمة	توزيعات أرباح الأسهم كما يقرر المساهمون
18	معدل القسيمة وأي مؤشر ذات صلة	لا ينطبق
19	وجود سدّاد أرباح الأسهم	لا ينطبق
20	تقديرية بالكامل، تقديرية جزئيا أو إلزامية	تقديرية بالكامل
21	وجود تصعيد أو حافز آخر للاسترداد	لا
22	تراكمي أو غير تراكمي	غير تراكمي
23	قابل للتحويل أو غير قابل للتحويل	غير قابل للتحويل
24	إذا كان قابلاً للتحويل، محفزات التحويل	لا ينطبق
25	إذا كان قابلا للتحويل، كلياً أو جزئياً	لا ينطبق
26	إذا كان قابلا للتحويل، معدل التحويل	لا ينطبق
27	إذا كان قابلا للتحويل، تحويل إلزامي أو اختياري	لا ينطبق
28	إذا كان قابلا للتحويل، حدد نوع الأداة القابلة للتحويل إليها	لا ينطبق
29	إذا كان قابلاً للتحويل، حدد جهة إصدار الأداة التي يتم تحويلها إليها	لا ينطبق
30	ميزة الشطب	لا
31	في حالة الشطب، محفزات الشطب	لا ينطبق
32	في حالة الشطب، كامل أو جزئي	لا ينطبق
33	في حالة الشطب، دائم أو مؤقت	لا ينطبق
34	في حالة الشطب المؤقت، يرجى وصف آلية الشطب	لا ينطبق
35	الموضع في التسلسل الهرمي المتبع في التسييل (حدد نوع الأداة من الاعلى مباشرة إلى الأداة)	لا ينطبق
36	ميزات انتقالية غير متوافقة	لا
37	إذا كانت الإجابة بنعم، حدد الميزات غير المتوافقة	لا ينطبق

الملحق 2 – إفصاح نسبة صافي التمويل المستقر

خلفية

تم إلزام مصرف السلام – البحرين لمعايير نسبة صافي التمويل المستقر الخاصة بنظام بازل 3 ابتداء من ديسمبر 2019، تبعاً لتعميم مصرف البحرين المركزي رقم EDBS/KH/54/2018 المؤرخ 16 أغسطس 2018. على مستوى جميع العملات، يتطلب من مصرف السلام – البحرين الحفاظ على نسبة صافي التمويل المستقر بما يساوي 100% على الأقل، على أساس مستمر. خفّض مصرف البحرين المركزي هذه النسبة إلى 80% لغاية 31 ديسمبر 2021 بسبب الضغوط في القطاع المصرفي في أعقاب جائحة الكورونا. مع ذلك، لا يزال مصرف السلام – البحرين يسعى للحفاظ على الشرط الأصلي البالغ 100%.

إن هدف نسبة صافي التمويل المستقر هو تحسين مرونة البنوك من خلال تعزيز الاستقرار طويل الأجل للتمويل. إن نسبة صافي التمويل المستقر مصممة للحد من المخاطر المنبعثة من عدم التطابق المفرط في الاستحقاقات على المدى المتوسط إلى طويل الأجل. وبشكل خاص، فإن نسبة صافي التمويل المستقر تتطلب من مصرف السلام – البحرين تمويل موجودات غير سائلة بحد أدنى من المطلوبات المستقرة على مدى سنة واحدة.

نسبة صافي التمويل المستقر يتطلب من البنوك الحفاظ على محفظة تمويل مستقرة بالنسبة لتكوين موجوداتها وأنشطتها خارج الميزانية العمومية. إن تعميم مصرف البحرين المركزي ينص ويحدد عامل التمويل المستقر المطلوب القابل للتطبيق لكل فئة من الأصول، وعامل التمويل المستقر المتاح لكل نوع من مصادر التمويل.

يسعى مصرف السلام – البحرين لضمان أن تظل نسبة صافي التمويل المستقر فوق متطلبات الحد الأدنى التنظيمية المطلوبة. يتحقق هذا من خلال:

1) مراقبة نسبة صافي التمويل المستقر عن كثب، مقابل محفز إنذار مبكر ومحفز إداري معدان داخلياً.

2) إدارة وتطوير الاستراتيجيات لبناء قاعدة تمويل متنوعة، مع إمكانية الوصول لمصادر تمويل عبر قنوات التمويل بالمفرد وبالجملة.

التحليل والعوامل الرئيسية:

إن استراتيجية مصرف السلام هي الاحتفاظ بمصادر تمويل مستقرة ومتنوعة بشكل جيد، والتركيز على جمع الودائع المستقرة ذات المعدلات العائمة بحرية والودائع طويلة الأجل من قاعدة العملاء الرئيسية في البحرين وعبر الأسواق الرئيسية الأخرى في دول مجلس التعاون، حيث تم إنشاء علاقات مصرفية قوية بنجاح. العامل الرئيسي لهذه الاستراتيجية هو تمويل أنشطة العمل الرئيسية للبنك من خلال أوسع قاعدة للإيداع، وبالتالي المحافظة على مزيج تمويل متوافق للموجودات طويلة الأجل، وبالتالي نسبة صحية لصافي التمويل المستقر.

تقوم لجنة الأصول والمطلوبات بمراجعة مؤشرات السيولة المختلفة بشكل دوري، بما في ذلك نسبة صافي التمويل المستقر، وتضع خطط عمل مناسبة للحفاظ على وضع سيولة كافية ومستدامة وصحية. إن عملية مراجعة لجنة الأصول والمطلوبات تأخذ بالاعتبار المؤشرات الاقتصادية العالمية، بالإضافة لعوامل الاقتصاد المحلي، وبالتالي يتم وضع إدارة فعالة للسيولة قيد التنفيذ، تقوم بقيادتها إدارة الخزينة والمخاطر، والتعاون مع وحدات العمل الرئيسية الأخرى.

كما في 31 ديسمبر 2020، استقرت القيمة الموزونة للتمويل المستقر المتاح عند 1.243 بليون دينار بحريني، بينما استقر مجموع القيمة الموزونة للتمويل المستقر المطلوب عند 1.244 بليون دينار بحريني. استقرت نسبة صافي التمويل المستقر الناتجة عند 99.96%، وذلك أعلى بكثير من العتبة الحالية التي حددها مصرف البحرين المركزي والبالغة 80%. القيمة الموزونة للتمويل المستقر المتاح مدفوعة بشكل أساسي بقاعدة رأس مال قوية، وقاعدة كبيرة من الودائع المصرفية للأفراد والودائع المصرفية الخاصة، وودائع من العملاء من الشركات غير المالية.

بعد تطبيق العوامل ذات الصلة، استقرت مساهمة قاعدة رأس المال، وودائع الأفراد، وودائع الشركات غير المالية عند 23%، و42%، و17% على التوالي. لا يعتمد المصرف على مصادر تمويل السوق المالي (على سبيل المثال سوق أدوات الدين)، وتستخدم أنشطة التمويل بين البنوك بشكل رئيسي لفجوات التمويل قصيرة الأجل.

إن التمويل المستقر المطلوب بعد تطبيق العوامل ذات الصلة مدفوع بالتمويلات المقدمة للعملاء من الشركات غير المالية، والعملاء من الأفراد والشركات الصغيرة، وبعض الاستثمارات غير المدرجة. الموجودات السائلة عالية الجودة لمصرف السلام – البحرين، تتطلب الحد الأدنى من التمويل نتيجة لطبيعتها السيادية والسيولة العالية، والتي تشكل بعد تطبيق العوامل ذات الصلة ما يعادل 1% من محفظة التمويل المستقر المطلوب. التمويلات والاستثمارات المنتجة تمثل ما يساوي 73% و14% من التمويل المستقر المطلوب.

هناك تركيز كبير في مصرف السلام – البحرين على تنمية والحفاظ على استقرار الودائع تحت الطلب وقصيرة الأجل، المودعة من قبل العملاء من الشركات الخاصة والأفراد، والتي ستستمر في تشكيل جزء جوهري من التمويل.

الملحق 2 – إفصاح نسبة صافي التمويل المستقر (يتبع)

(بآلاف الدنانير البحرينية)

الرقم	البند	قيم غير موزونة (قبل تطبيق العوامل ذات الصلة)				مجموع القيمة الموزونة
		بدون تاريخ استحقاق محدد	أقل من 6 أشهر	أكثر من 6 أشهر وأقل من سنة واحدة	أكثر من سنة واحدة	
	التمويل المستقر المتاح:					
1	رأس المال:					
2	رأس المال التنظيمي	255,056	–	–	35,745	**290,801**
3	أدوات رأسمالية أخرى	–	–	–	–	–
4	ودائع الأفراد وودائع من العملاء من الشركات الصغيرة:					
5	ودائع مستقرة	–	–	–	–	–
6	ودائع أقل استقراراً	–	442,336	125,503	66,951	**578,006**
7	تمويلات بالجملة:					
8	ودائع تشغيلية	–	–	–	–	–
9	تمويلات أخرى بالجملة	–	1,032,384	189,353	58,126	**374,683**
10	مطلوبات أخرى:					
11	نسبة صافي التمويل المستقر لمطلوبات عقود التحوط الموافقة لمبادئ الشريعة الإسلامية		–	–	–	
12	جميع المطلوبات الأخرى غير المشمولة في الفئات المذكورة أعلاه	–	64,101	–	–	–
13	**مجموع التمويل المستقر المتاح**					**1,243,490**
	التمويل المستقر المطلوب:					
14	مجموع نسبة صافي التمويل المستقر للموجودات السائلة عالية الجودة					**17,604**
15	ودائع محتفظ بها لدى مؤسسات مالية أخرى لأغراض تشغيلية	–	–	–	–	–
16	تمويلات وصكوك/أوراق مالية منتجة:					
17	تمويلات منتجة لمؤسسات مالية مضمونة بموجودات سائلة عالية الجودة من المستوى الأول	–	–	–	–	–
18	تمويلات منتجة لمؤسسات مالية مضمونة بموجودات سائلة عالية الجودة من عدا المستوى الأول وتمويلات منتجة غير مضمونة لمؤسسات مالية	-	**245,585**	**416**	**4,911**	**41,956**
19	تمويلات منتجة لمؤسسات لعملاء الشركات عدا المؤسسات المالية و وتمويلات للعملاء من الأفراد الشركات الصغيرة، وتمويلات لجهات سيادية ومصارف مركزية ومؤسسات القطاع العام، منها:	-	**225,592**	**133,368**	**740,303**	**775,213**
20	بوزن مخاطر أقل من أو يساوي 35% وفقاً لتوجيهات نسبة ملاءة رأس المال	–	–	–	**167,627**	**108,958**
21	رهونات سكنية منتجة، منها:	–	–	–	131,367	85,388

الملحق 2 – إفصاح نسبة صافي التمويل المستقر (يتبع)

(بآلاف الدنانير البحرينية)

		قيم غير موزونة (قبل تطبيق العوامل ذات الصلة)				
الرقم	البند	بدون تاريخ استحقاق محدد	أقل من 6 أشهر	أكثر من 6 أشهر وأقل من سنة واحدة	أكثر من سنة واحدة	مجموع القيمة الموزونة
22	بوزن مخاطر أقل من أو يساوي 35% وفقاً لتوجيهات نسبة ملاءة رأس المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي	–	–	–	131,367	85,388
23	أوراق مالية/صكوك غير متعثرة وغير مؤهلة كموجودات سائلة عالية الجودة، بما في ذلك الأسهم المتداولة في البورصة	–	7,386	6,567	780	7,640
24	موجودات أخرى:					
25	سلع متداولة مادياً، بما في ذلك الذهب	–				–
26	موجودات مدرجة كهامش مبدئي لعقود التحوط المتوافقة مع مبادىء الشريعة الإسلامية ومساهمات صناديق طرف المقاصة المركزي		–	–	–	–
27	موجودات تحوط نسبة صافي التمويل المستقر المتوافقة مع مبادىء الشريعة الإسلامية		–	–	–	–
28	موجودات عقود تحوط نسبة صافي التمويل المستقر المتوافقة مع مبادىء الشريعة الإسلامية قبل طرح هامش التغيير المدرج		–	–	–	–
29	جميع الموجودات الأخرى غير المتضمنة في الفئات أعلاه	292,513	3,980	-	24,007	308,941
30	بنود خارج الميزانية العمومية		145,464	-	-	7,273
31	**مجموع التمويل المستقر المطلوب**		-	-	-	1,244,016
32	**نسبة صافي التمويل المستقر (%)**					%99.96

ملحق 3 – نسبة الدين إلى راس المال

أصدر مصرف البحرين المركزي في يونيو 2018 إرشادات حول نسبة الدين كجزء من التحديثات على نموذج ملاءة راس المال. تقيس النسبة مدى جودة تغطية رأس المال من الفئة 1 للبنوك لإجمالي تعرضها (التعرضات الممولة ذاتياً والتعرضات المعدلة الممولة من قبل حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار) سواء في الميزانية العمومية أو خارجها. ولقد حدد مصرف البحرين المركزي الحد الأدنى لنسبة الدين الموحد عند 3%.

فيما يلي نسبة الدين المالي الموحدة للبنك كما في 31 ديسمبر 2020:

رقم	الوصف	(بآلاف الدنانير البحرينية)
1	مجموع الموجودات الممولة ذاتياً	1,031,930
2	مجموع الموجودات الممولة بحسابات الاستثمار غير المقيدة	1,226,225
3	بنود خارج الميزانية العمومية – مع عوامل التحويل الائتماني ذات الصلة	94,387
4	**تعرض نسبة الدين إلى رأس المال ((1)+(2)*30%+(3))**	**1,494,184**
5	تسويات تنظيمية	25,971
6	**مجموع التعرضات لحساب نسبة الدين إلى رأس المال ((4)-(5))**	**1,468,213**
7	**رأس المال من الفئة 1**	**229,085**
	نسبة الدين إلى رأس المال ((7)/(6))	**%16**
	الحد الأدنى لنسبة الدين إلى رأس المال حسب متطلبات مصرف البحرين المركزي	%3

ملحق 4 – نسبة تغطية السيولة

أصدر مصرف البحرين المركزي لوائحه بخصوص إدارة مخاطر السيولة في أغسطس 2018. تنص اللوائح على أن البنوك مطالبة بالحفاظ على نسبة تغطية السيولة بما لا يقل عن 100% على أساس يومي. الهدف من نسبة تغطية السيولة هو أن البنوك يجب أن تدير أصولها ومطلوباتها لخلق مرونة قوية على المدى القصير وسيولة كافية تكفي لتمويل التدفقات النقدية لثلاثين يوماً. نظراً لتأثير جائحة الكورونا على البنوك، خفض مصرف البحرين المركزي نسبة تغطية السيولة إلى 80% لغاية 31 ديسمبر 2021.

		الربع الرابع 2020		الربع الثالث 2020	
		مجموع القيمة غير الموزونة (المتوسط)	مجموع القيمة الموزونة (المتوسط)	مجموع القيمة غير الموزونة (المتوسط)	مجموع القيمة الموزونة (المتوسط)
	موجودات سائلة عالية الجودة				
1	مجموع الموجودات السائلة عالية الجودة		**195,494**		**158,653**
	التدفقات النقدية للخارج				
2	ودائع الأفراد وودائع من العملاء من الشركات الصغيرة منها:				
3	ودائع مستقرة	61,120	1,834	60,195	1,806
4	ودائع أقل استقراراً	192,544	19,254	156,459	15,646
5	**تمويلات بالجملة غير مضمونة، منها:**				
6	ودائع تشغيلية (جميع الأطراف المقابلة) وودائع في شبكات من بنوك تعاونية	–	–	–	–
7	ودائع غير تشغيلية (جميع الأطراف المقابلة)	567,464	340,060	551,869	324,543
8	صكوك غير مضمونة	–	–	–	–
9	**تمويلات بالجملة مضمونة**				
10	**متطلبات إضافية، منها:**				
11	تدفقات نقدية للخارج لتعرضات أدوات التحوط المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية ومتطلبات الضمانات الأخرى	–	–	–	–
12	تدفقات نقدية للخارج تتعلق بخسارة تمويل على منتجات التمويل	–	–	–	–
13	تسهيلات ائتمانية وتسهيلات سيولة أخرى	26,284	7,807	23,454	6,948
14	**التزامات تمويل تعاقدية أخرى**	–	–	–	–
15	**التزامات تمويل محتملة أخرى**	86,378	4,371	68,760	3,487
16	مجموع التدفقات النقدية للخارج		**373,325**		**352,430**
	التدفقات النقدية للداخل				
17	إقراضات مضمونة (على سبيل المثال اتفاقيات إعادة الشراء العكسية)	–	–	–	–
18	تدفقات للداخل من تعرضات منتجة بالكامل	55,157	35,075	47,794	31,324
19	تدفقات نقدية أخرى للداخل	185,573	180,946	185,501	180,776
20	**مجموع التدفقات النقدية للداخل**	**240,730**	**216,021**	**233,295**	**212,100**

		مجموع القيمة المعدلة	مجموع القيمة المعدلة
21	**مجموع الموجودات السائلة عالية الجودة**	**195,494**	**158,653**
22	**مجموع صافي التدفقات النقدية للخارج**	**157,730**	**140,736**
23	**نسبة تغطية السيولة (%)**	**%126**	**%115**

*تمثل المتوسط البسيط لنسبة تغطية السيولة اليومية.

مصرف السلام-البحرين ش.م.ب.
ص. ب. 18282 ،المنامة، مملكة البحرين

علاقات المستثمرين
هاتف: 3399 1713 973+
فاكس: 1073 1713 973+
البريد الالكتروني: investors@alsalambahrain.com
www.alsalambahrain.com

خاضع ومرخص كمصرف تجزئة إسلامي من قبل مصرف البحرين المركزي